مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

مختصر الأزمة في ليبيا

بُنية النزاع ومستقبل الدولة

تأليف
د. عبدالرزاق غراف

مركز الخليج للأبحاث © 2025

مختصر الأزمة في ليبيا

بُنية النزاع ومستقبل الدولة

تأليف
د. عبدالرزاق غراف

مركز الخليج للأبحاث © 2025

ⓒ شركة المعرفة ، ١٤٤٧هـ

غراف ، عبدالرازق
مختصر الأزمة في ليبيا بُنية النزاع ومستقبل الدولة. / عبدالرازق غراف - ط١ . - جدة ، ١٤٤٧هـ
٣٤٦ ص ؛ ..سم

رقم الإيداع: ١٤٤٧/٤٠٠٩
ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٩١٥٧٣-٥-٩

مركز الخليج للأبحاث

المعرفة للجميع

25 YEARS since 2000

Gulf Research Center

Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث

مبنى مؤسسة الملك فيصل الخيرية

البرج الشمالي، الدور 11،
الوحدة FN11A
شارع الملك فهد الفرعي،
حي العليا الرياض
ص.ب 10082 الرياض 12212 المملكة
العربية السعودية
هاتف: 2567 211 11 966+
البريد الالكتروني:
info@grc.net

مركز الخليج للأبحاث

(المركز الرئيسي)

19 شارع راية الاتحاد ص.ب 2134
جدة 21451 المملكة العربية
السعودية هاتف:
6511999 12 966+
فاكس: 6531375 12 966+
البريد الالكتروني:
info@grc.net

Gulf Research Center
Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64

Gulf Research Centre
Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center
Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

مركز الخليج للأبحاث
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
بريد إلكتروني: info@grc.net
موقع الإنترنت: www.grc.net

الطبعة الأولى 2025
صدرت عن مركز الخليج للأبحاث
جدة - المملكة العربية السعودية

© مركز الخليج للأبحاث 2025
جميع الحقوق محفوظة لمركز الخليج للأبحاث. لا يُسمح بإعادة نشر هذا الإصدار أو أي جزء منه أو تخزينه أو استرجاعه بأي شكل أو وسيلة كانت، إلكترونية أو آلية أو تصويرية أو تسجيلية، أو بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستستحدث في المستقبل، من دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

وجهات النظر الواردة في هذا الإصدار تعبر عن آراء المشاركين، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الخليج للأبحاث.

© جميع الحقوق محفوظة لمركز الخليج للأبحاث

إنّ مركز الخليج للأبحاث بقيامه بنشر هذا الكتاب ليسعى إلى الإسهام في زيادة معرفة القارئ العربي وثقافته إيمانًا منه بأنّ المعرفة حق للجميع

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
رئيس مركز الخليج للأبحاث

نبذة عن مركز الخليج للأبحاث

هو مؤسسة بحثية مستقلة، مقرها الرياض، في المملكة العربية السعودية ، تأسس في يوليوعام ٢٠٠٠، بمبادرة من دكتور عبدالعزيز بن عثمان بن صقر، إدراكاً منه لأهمية إنجاز أبحاث أكادمية حول أهم القضايا الخليجية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحادة والمتسارعة التي تشهدها منطقة الخليج، وذلك بهدف إشاعة المعرفة على أوسع نطاق

ويقدم المركز الخدمات التعليمية والاستشارات المتخصصة حول منطقة الخليج، كما يسعى الى صياغة فهم أوضح وأعمق للتحديات والفرص المستقبلية التي تواجهها المنطقة

إهـــداء

إلـــى عقـــلاء لـــيبيا وأحـــرارها

اغسطس، ٢٠٢٥

تقديم:

كتاب (مختصر الأزمة في ليبيا ـ بنية النزاع ومستقبل الدولة) الذي تطرّق بالتوصيف والتفسير والتحليل والتنبؤ لحيثيات أحد أهم الأزمات الإقليمية المهدّدة لاستقرار النظام الإقليمي العربي المتأزم في كثير من ثناياه، لمؤلفه الدكتور عبد الرازق غراف ـ باحث أول بمركز الخليج للأبحاث؛ حيث يمتلك الباحث خبرة واسعة كمتخصّص في الشؤون السياسية – الأمنية والاستراتيجية، وكمهتم بقضايا الأمن الإقليمي والدولي والتهديدات الأمنية وإدارة المخاطر في الدول الهشّة، فضلا عن امتلاكه رصيدا ثريّا حول تفاصيل المنطقة كأستاذ محاضر في العلاقات الدولية والدراسات الأمنية والاستراتيجية بالعديد من الجامعات الجزائرية.

وقد جاء الكتاب ليقدّم دراسة تحليلية تحتاجها المكتبة العربية حول قضية مهمة وهي: الأزمة في ليبيا، هذه القضية التي لا تؤثر على استقرار المنطقة العربية فحسب، بل تمتد إلى الفضاء الجيوسياسي الإقليمي المتاخم سواء في بُعده الأورومتوسطي العابر للبحر الأبيض المتوسط شمالًا إلى أوروبا، أو في بُعده الأفريقي العابر جنوبًا إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء؛ ومن ثم تؤثر في استقرار منطقة مترامية الأطراف والتي يجتاحها فراغ أمني، وعدم استقرار سياسي، وضعف تنمية في كثير من دولها.

وتقع ليبيا في عمق هذه المنطقة بأزماتها المتشابكة والتي زادها احتدامًا وتأزّمًا التدخل الدولي والإقليمي الذي جعل ليبيا ساحة مفتوحة لإدارة صراع النفوذ بين أطراف عديدة دولية وإقليمية.

ويؤسس هذا الكتاب للمزيد من الدراسات حول ليبيا ومنطقة شمال أفريقيا ودول جنوب الصحراء التي تتربص بها أزمات معقدة، وتشهد تمدّدا متصاعدا للفاعلين غير الرسميين من الميليشيات والمرتزقة الأجانب، وكذا الجماعات الراديكالية ومافيا التهريب والهجرة غير الشرعية التي تتحرك ضمن حدود الفراغ الأمني بعيدًا عن قبضة الدولة في كثير من الدول الأفريقية، فضلا عن النفوذ الخارجي وبخاصة من طرف بعض القوى الكبرى التي لها أجندات تحمل على تشجيع الصراعات الأيديولوجية؛ وتعمل على تغذية المزاج الانفصالي الذي تتبناه بعض العرقيات في تلك المنطقة، حيث يتنافس أولئك الفاعلين على النفوذ وموارد المنطقة انطلاقا من هذا المدخل.

أخيرا فإننا في مركز الخليج للأبحاث نأمل أن نجد مؤلفات أخرى تتناول هذه الأزمات التي تستهدف دول المنطقة، ونشير إلى أننا ومن خلال نشرنا لهذا الكتاب، فإننا نسعى إلى الإسهام في زيادة معرفة القارئ العربي وتوسيع دائرة اطلاعه، إيماناً منا بأن المعرفة حق للجميع.

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

رئيس مركز الخليج للأبحاث

فهرس المحتويات:

إهداء

تمهيد.....١٤

مقدمة.....١٦

١ ـ ليبيا «الدولة والمجتمع»: توطئة في التاريخ والجغرافيا .. السياسة والاقتصاد.....٢٢

- محطات من تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر ٢٥
- الجغرافيا السياسية والبشرية لليبيا ٣٨
- ليبيا جيو اقتصاديًا: الموقع والثروة ٤٥

٢ ـ جذور الأزمة وروافد استمرارها.....٥١

٣ ـ الأزمة السياسية وإدارة صراع النفوذ في ظل ثلاثية: الثورة – الثروة – السلطة.....٦١

- من إرث الثورة إلى صراع الثروة والسلطة «أزمة إعادة بناء الدولة».....٦٣
- مأزق ثنائية الانتخابات والدستور «تغييب مرجعيات التسوية».....٦٨
- بين ضعف الاستجابة الدولية وغياب الإرادة المحلية «رؤية لتجاوز مأزق الانتخابات والدستور» ٧٢

٤ ـ المعضلة الأمنية : تصاعد ديناميكيات التهجين الأمني في ظل عجز مقاربات الاستجابة....٨٣

- صناعة البيئة الأمنية الهجينة: الدوافع؛ المظاهر ومخاطر استمرار هشاشة الدولة.٨٤
- ترسيخ القطاع الأمني الهجين تحت دافعية فوضى السلاح وهيمنة الكيانات الموازية ٨٩
- تقييد الحوكمة الأمنية: إصلاح القطاع الأمني بين «تحديات التهجين وحتمية إعادة الهندسة».....٩٥
- المرتزقة والقوات الأجنبية «رهانات السيادة».....١٠٨
- التهديدات العابرة للحدود ودورها في تغذية البيئة الأمنية الهجينة «نماذج من الواقع».....١١٨
- تجاوز المعضلة الأمنية «حلول في الأفق».....١٢٦

٥ ـ خارطة الفواعل المسلحة «تعقيدات متجدّدة وولاءات متقلّبة» ١٣٦

- التشكيلات المسلحة «رؤية شاملة لأهم الفواعل العسكرية وشبه العسكرية».....١٣٨
- المراحل الانتقالية المتتالية: كيف أثّرت على خارطة الفواعل المسلحة؟ ١٥٩

٦ ـ التفكّك البنيوي لمؤسسات الدولة «مظاهر ودلالات».....١٨٣

- ازدواجية السلطة التنفيذية «تزاحم الشرعية».....١٨٤
- سلطة تشريعية «رهينة التوازنات المعقّدة».....١٨٨

- المؤسسة العسكرية: بين جيش ليبي وآخر وطني ليبي «حدود التباين وفرص التوافق» ١٩٣
- سلطة قضائية «محّل تنافس الإيرادات السياسية المتضاربة» ١٩٩
- المؤسسة الوطنية للنفط والمصرف المركزي: فواعل اقتصادية لإدارة النزاع ٢٠٣

٧- المحدّد الخارجي في الأزمة الليبية «توافقات ظرفية ومصالح متضاربة» ٢١٥

- محور مصر/الإمارات ٢٢٤
- محور تركيا/قطر ٢٣١
- موقف الاتحاد الأوروبي ٢٣٧
- الموقف الأمريكي ٢٤٧
- الموقف الروسي ٢٥٩
- الموقف الفرنسي ٢٦٦
- الموقف الإيطالي ٢٧٠
- الموقف الألماني ٢٧٤
- الموقف البريطاني ٢٧٨
- موقف الجوار المغاربي ٢٨٢
- الدور الأممي بين «مقتضيات الوساطة وإحجام المجتمع الدولي» ٢٩٠

٨ ـ سيناريوهات الأزمة «مستقبل الدولة وشكل السلطة» ٢٩٧

- سيناريو الحل والتسوية بين «مطالب التهدئة ومتطلبات الانفراج» ٢٩٨

أ. مستقبل الدولة ٣٠٠

أولاً: في إطار الدولة البسيطة ٣٠٠

ثانيًا: في إطار الدولة الفيدرالية المركبة ٣٠٣

ب. مستقبل شكل السلطة ٣٠٧

أولاً: في إطار النظام الجمهوري ٣٠٧

ثانيًا: في إطار النظام الملكي ٣١١

- سيناريو التقسيم ٣١٣

أولاً: في إطار الدولة الكونفدرالية ٣١٤

ثانيًا: التقسيم المطلق ٣١٥

- سيناريو استمرار الوضع الراهن ٣١٧

خاتمة ٣١٩

فهرس الهوامش ٣٢٦

تمهيد:

هذا الكتاب يعدّ محاولة من المؤلف لسدّ الفراغ الراهن في حقل الإنتاج العلمي والمعرفي الشامل لحيثيات وتطورات الأزمة المستمرة في ليبيا، وافتقار الساحة الأكاديمية والبحثية للكم الوافي للإحاطة بجميع تفاصيل هذه الأزمة ذات الأبعاد المعقّدة، ومستويات التحليل المتباينة والمتعدّدة، التي من الصعب لأي دراسة الإلمام بجميع ثناياها مهما بلغت درجات الشمولية المتسّمة بها، ومردّ ذلك أساسًا لما يحيط بالأزمة من تعقيد وما تحمله في طياتها من تداعيات تتعدّى في كثير من أبعادها ما هو داخلي إلى ما هو إقليمي ودولي، إلى جانب تسارع الأحداث والتغيّرات في موازين القوى؛ تسارعٌ مرّده أساسًا لتقلّب الولاءات المتجدّد والمستمر في خارطة ارتباطات الفواعل المحلية، سواء ضمن علاقاتهم البينية؛ أو علاقتهم بالرُّعاة الخارجيين على تناقضات مصالحهم وحدود تباياناتهم وتوافقاتهم.

ونظرًا لتعدّد أوجه موضوع الكتاب «الأزمة في ليبيا»؛ سواء منها التفسيرية والتحليلية أو تلك المتعلقة بمستقبل الأزمة والسيناريوهات المتوقعة لها، فقد حاول المؤلّف ضمن هذه الدراسة الإلمام بجميع ثنايا هذه الأزمة سواءً ما ارتبط بجذورها ومسبباتها وروافد استمرارها، أو بأطوارها ومراحلها، علاوة على تداعياتها الداخلية وأبعادها الإقليمية والدولية، وسيناريوهات تطورها وتداعيات ذلك على مستقبل الدولة في ليبيا سلطة ومجتمعًا، وذلك عبر تقديم رؤية تحليلية شاملة تُفضي لتفكيك بُنية النزاع؛ والتطرق لجهود إعادة بناء الدولة ضمن ما توفر من مقاربات الاستجابة للأزمة ومساعي التسوية والحل، تليها رؤية استشرافية لمساراتها في ظل ما هو واضح وثابت من محددات ووقائع راهنة.

ضمن المعطيات الآنفة جاء هذا الكتاب ليكون حلقة إضافية لمجهودات أكاديمية سابقة تناولت ملف الأزمة في ليبيا، حيث اجتهد المؤلِّف في سبيل تقديم الإحاطة الوافية بالأزمة بكل ما يكتنفها من غموض، والتعمّق أكثر في كل حيثياتها بموضوعية وحيادية؛ دون أي تحيّز ذو خلفيات مسبقة؛ من شأنه أن يعوق الكاتب عن تحصيل نتائج بحثية رصينة ذات مصداقية علمية تماشيًا مع ما يفرضه واقع الأزمة من ضرورات الاحتكام لحلول واقعية فعالة وذات جدوى، تجنّب ليبيا دولة وشعبًا مآلات الاستمرار في هذا النزاع ومخاطره على مستقبل وحدة وكينونة الدولة، والاكتفاء بما خلّفته سنوات الأزمة الماضية من ويلات.

مقدمة:

ليبيا هذه الدولة القديمة بمسمّاها الضارب في عمق التاريخ؛ الحديثة العهد نسبيًا بحيّزها الجيوسياسي الراهن، بامتدادها الجغرافي الذي يتوسط ضفة المتوسط الجنوبية وموقعها الاستراتيجي الاستثنائي الواصل بين المغرب العربي ومشرقه، الرابط بين البحر المتوسط وعمق القارة الأفريقية جنوب الصحراء كبوابة جيو استراتيجية لإفريقيا.

ليبيا الرابضة فوق بحر من الطاقة والمياه الجوفية؛ والتي يعلو صحراءها المتسّعة لجلّ كيانها روافد هائلة من الطاقات النظيفة والمتجدّدة، لا يعدّ ذلك سوى غيض من فيض مما وُهِب لليبيا من مقومات استراتيجية جيو سياسية وجيو اقتصادية ساهمت وما زالت وستبقى تُذكي أطماع القوى الكبرى، وتلك الصاعدة الراغبة في إيجاد موطن لها وسط الكبار؛ جاعلة من هذه المزايا والمقومات محدّدات لاستقطاب التنافس والصراع الدولي ذات البعد التاريخي المتجدّد على مرّ العصور، ليس ابتداء من أباطرة روما وقرطاج وقبلهم الإغريق وفراعنة مصر، مرورًا بسلاطين الباب العالي وقادة أوروبا الاستعمارية ثم قياصرة روسيا وخلفائهم السوفيات، وصولًا لزعماء البيت الأبيض وقادة روسيا الجدد، وأزمة ليبيا الراهنة ليست بالاستثناء عن منطق هذا الاستقطاب وهي التي تعدّ أحد أحدث تجلياته، وحلقة في سلسلة من حلقات تاريخه الطويل.

في ظرفنا الراهن وبعد مرور قرابة أربعة عشر سنة على سقوط نظام معمر القذافي، لا تزال ليبيا تعيش في أُتون أزمة متعدّدة الأطراف، متداخلة الجوانب، سواء منها السياسية والأمنية، أو الاقتصادية والاجتماعية، أزمةً تُنذر بما هو

أسوأ رغم كل الجهود المبذولة من أجل حلحلتها، والتي باءت معظمها بالفشل الجزئي أو الكلي، لأسباب داخلية مرتبطة بالفواعل المحليين، وأخرى إقليمية دولية مرتبطة بالرُّعاة الخارجيين المنغمسين بمستويات متباينة في الأزمة الليبية، ما جعل الأخيرة مزيجًا بين **الكنز الاستراتيجي** المرتبط بما تزخر به البلاد من مقدّرات وموارد؛ و**الكارثة الاستراتيجية** المحتملة في حال استمرار تأزمها نحو مصاف أخطر مما هي عليه الآن، بما ينذر باحتمال انفجارها نحو الخارج على النحو الذي سيطال تأثيره جوارها الإقليمي، وما يحكمه من توازنات فضلًا على التوازنات الدولية وموقع ليبيا فيها.

حالة التعقيد والتداخل التي يتسّم بها المشهد الليبي بين مختلف الفواعل باختلاف مستوياتهم ومصالحهم وتناقضاتهم المتضاربة، زاد من صعوبة تسوية الأزمة على النحو الذي يُفضي لتحصيل حالة من التوافق بين مصالح مجمل الأطراف ذات العلاقة بها، وهو ما أدى في النهاية لترسيخ حالة **«الأزمة المزمنة»** التي اتسمت بها الأخيرة؛ حيث تجلّى في أكثر صوره وضوحًا في توالي المراحل الانتقالية دون تحقيق أدنى معالم الاستمرارية حول متطلبات التوافق، وأقصى ما تم تحصيله لم يتعد حدود الظرفية المؤقتة الزائلة بزوال دوافعها، بحيث كلما نجحت الجهود في تقريب وجهات النظر بين مختلف الفواعل حول أهم القضايا، تجدّدت الأزمة تحت طائل تجدّد الدافعية، على النحو الذي ساهم في تغذية استمراريتها لغاية الآن.

واقع الأزمة في ليبيا يحمل في ثناياه كبير التعقيد والتشابك الإقليمي والدولي مقارنة بمثيلاتها في باقي دول المنطقة التي مسّتها موجة التحولات السياسية السابقة منذ سنة ٢٠١١؛ على غرار سوريا ومصر وتونس

واليمن، وإن كانت الحالة السورية هي أقرب النماذج لنظيرتها الليبية بالنظر لمعالم التأثير والتأثر في التوازنات الإقليمية والدولية التي زادت من مصاعب تسويتها، إلا أن ذلك لا يغنينا عن الدافعية المحلية؛ فجوهر الأزمة الليبية هو صراع **«السلطة والثروة»** كمحدّدين لا يجتمعان سويًا إلا في حالة ليبيا، وهذا ما أفرز حالة الاستثناء التي تتسم بها الأخيرة، استثناء بقدر ما يميز الأزمة الليبية عن غيرها من أزمات فإنه سيميز كذلك سبل الحل والتسوية مقارنة بما سواها من أزمات، وإن كانت مواصفات الأزمة وعناصرها متوفرة وواضحة، فإن محدّدات التسوية ظلت غائبة تارة، ومغيبة تارة أخرى، وحتى وإن توفرت بعض من معالمها في مرحلة معينة نتيجة لتوفر الحد الأدنى من التوافق الإقليمي والدولي بالتوازي مع نظيرهما الداخلي؛ فإن زوال مسببات ذلك يؤدي إلى العودة للمربع الأول، وهو ما غذّى التجدّد المستمر للأزمة لقرابة عقد ونصف من الزمن.

تعدّد أوجه الموضوع قيد الدراسة وتباين مستويات تحليله يفرض جملة من الإشكالات التي تؤطر مجتمعة لطبيعة المعضلة الليبية وما يكتنف أزمتها من حيثيات، ولعّل جوهر هذه الإشكالية الواجب معالجتها هو ذلك المرتبط بمدى مساهمة التناقضات المجتمعية والفراغ المؤسسي الحاصل منذ عقود في زرع بذور الأزمة وترسيخها لاحقًا، وبالتالي فما مدى التأثير المتوقع للتفكّك البنيوي المؤسسي الحاصل في ليبيا على مستقبل تسوية الأزمة فيها؟ وما حدود التعويل على التوافقات الإقليمية والدولية لتوفير الاستجابة اللازمة نحو التسوية والحل في ظل التقلبات المتسارعة في حدود التوافق والاختلاف بين هذه الأطراف وتناقض الرؤى الذي يفرضه تضارب

المصالح بينها؟ وما طبيعة السيناريوهات المنتظرة في ظل المتغيرات التي حملها فشل مخرجات مسار جنيف لسنة ٢٠٢٠ وعودة الانقسام من جديد في تحقيق المرجو منها من نتائج؟

لا يمكن اعتبار ما طُرح ضمن هذا الكتاب مرجعية منزّهة تستوفي شروط الإجماع حوله، ففي الأخير ما هو إلا اجتهاد ورؤية من صاحبه تجاوزت حدود السرد إلى الغوص في ثنايا الأزمة توصيفًا وتفسيرًا وتحليلًا وتنبؤًا، انطلاقًا مما يراه المؤلّف راجحًا وفق منظوره ليكون مستوفيا لمعايير الطرح الأكاديمي الموضوعي؛ بعيدًا عن جدلية الخطأ والصواب، وفي حِلٍّ من قُدسية الطرح، فبقدر ما قد يناله مضمون الكتاب من قبول لدى نُقّاده بقدر ما قد يناله من رفض لدى منتقديه؛ رغم كل ما بُذل من جهد من المؤلّف في سبيل توخي أقصى معايير الحيادية والموضوعية الأكاديمية، ورغم حرصها على توخي الدقة في سرد المعلومة، إلا أنها لا تخلو من الصراحة في تقديم الراجح من الرأي.

يتناول **المحور الأول** من هذا الكتاب رؤية مختصرة عن الدولة والمجتمع في ليبيا ضمن توطئة جامعة للتاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد، وذلك لا يشمل بالضرورة كل الأحداث والملفات بشكل كامل، فقد يتوقف عند أمور ويتجاوز عن أخرى ويُعرِض عن ثالثة، إلا أن الكاتب حرص على انتقاء ما هو حيوي في دراسة وتفسير حيثيات الأزمة ومبرّرات استمرارها والتنبؤ بسيناريوهاتها.

كما يتناول **المحور الثاني** جذور الأزمة في ليبيا وروافد استمرارها؛ لما لذلك من أهمية في بلورة إرهاصات الأزمة وتفسير الكثير من محدداتها التي ما زال بعضها مستمرًا ضمن الميكانيزمات المحركة لها.

وفي **المحور الثالث** تطرّق الكاتب للأزمة السياسية وإدارة صراع النفوذ في ظل ثلاثية: الثورة والثروة والسلطة؛ في ظل تغييب الحلول في سبيل الحفاظ على المكاسب الظرفية التي شكلت مع مرور سنوات الأزمة أحد أكبر التحديات التي تعترض جهود بناء الدولة.

وفي **المحور الرابع** تم التطرّق للمعضلة الأمنية وهي وبدون أدنى شك معضلة المعضلات، انطلاقًا من جوهر الأزمة الأمني، وقد حاول الكاتب خلال هذا الفصل الإلمام بكل حيثيات المعضلة الأمنية؛ سواء فيما تعلق بتفسير ديناميكيات التهجين التي طغت على سياسات إصلاح القطاع الأمني وحوكمته ومقاربات الاستجابة لجهود الإصلاح، أو فيما تعلق بالفواعل الأجنبية المهددة لمستقبل سيادة الدولة، فضلًا على التهديدات العابرة المساهمة في ترسيخ البيئة الأمنية الهجينة، في حين تضمن هذا المحور رؤية ذاتية من الكاتب لسبل تجاوز المعضلة الأمنية.

وفي استمرار للطرح الأمني الذي تناوله سابقه تم التطرّق في **المحور الخامس** لخارطة الفواعل المسلحة في كامل الجغرافيا الليبية، ورغم كل الصعوبات التي صادفها الكاتب في ضبط قائمة لكامل التشكيلات العسكرية وشبه العسكرية المؤثرة في مشهد الأزمة؛ بالنظر للتعقيدات التي فرضتها الحركية المستمرة، والتجدّد المستمر التي تتسّم به خارطة الفواعل المسلحة، فضلًا عن تحالفاتها البينية وحجم تأثيرها وتأثرها في وبمسار الأحداث في مختلف مراحل وأطوار النزاع خلال قرابة أربع عشرة سنة من الأزمة؛ رغم ذلك فإن الكاتب قدّم ما يراه مناسبًا من فواعل انطلاقًا من حجم التأثير في مسارات الأزمة ورهانات تسويتها، حتى في ظل ما قد يشوب هذه الخارطة من قصور في الإيفاء بمحصلة كل الفواعل المسلحة.

في **المحور السادس** تم التطرّق للتفكك البنيوي لمؤسسات الدول، والذي ضاعف من ضعف الدولة الضعيفة، حيث تم الإشارة بشكل ضمني لحالة الانقسام والاستقطاب الثنائي «شرق – غرب» الذي تعاني منه مؤسسات الدولة، وهو الحال الذي سار على كل السلطات والهيئات حتى لوكان ذلك بمستويات مختلفة.

وفي **المحور السابع** تم تناول المحدّد الخارجي في الأزمة الليبية؛ حيث تم التطرّق لجملة مواقف الفواعل الخارجية المؤثرة في مشهد الأزمة وتطوراتها وحدود التوافق والتباين الحاصل بين كل الأطراف انطلاقًا مما تفرضه قاعدة المصالح والدافعية البراغماتية لديها.

أما **المحور الثامن** والأخير فقد تم التطرق خلاله لسيناريوهات الأزمة؛ وما تحمله من تداعيات على مستقبل الدولة وشكل السلطة فيها، وهذا ضمن ثلاثة سيناريوهات، **الأول** متعلق بالحل والتسوية التي تحفظ وحدة الدولة تحت أي شكل، بسيطة كانت أم فيدرالية مركبة، توازيًا مع خيارات الأنظمة السياسية التي قد تسود ضمن هذا السيناريو جمهورية كانت أم ملكية؛ في حين تعلّق **السيناريو الثاني** بالرؤية التشاؤمية التي قد تنحو إليها مسارات الأزمة ضمن مشروع التقسيم، سواء منه المرن في إطار اتحاد كونفدرالي، أو التقسيم المطلق المتضمن ولادة دولتين شرقية وغربية، وهو ما يعني ضمنيًا نهاية كينونة الدولة الليبية ضمن حيزها الجيوسياسي الراهن؛ أما **السيناريو الثالث** فقد ارتهن لمحددات استمرار الأزمة في حدود الوضع الراهن والهجين بين حالتي «اللا حرب واللا سلم».

١ـ ليبيا «الدولة والمجتمع»:

توطئة في التاريخ والجغرافيا .. السياسة والاقتصاد

منذ فجر التاريخ شكّلت ليبيا أهمية جيو استراتيجية قُصوى لكل القوى المهيمنة على ضفاف المتوسط، انطلاقًا من موقعها الجغرافي كبوابة بحرية تربط البحر المتوسط بأعماق إفريقيا، وكجسر بري يربط مصر والمشرق بالشمال الأفريقي؛ وبوضعها الجيوسياسي القابع على أبواب أوروبا، وبما تزخر به من موارد زاد من أهميتها الجيو اقتصادية على المستوى العالمي رغم تأخر هذا المحدّد زمنيًا عمّا سواه، كونه ارتهن أكثر للاكتشافات الحديثة لاحتياطات الطاقة في ليبيا؛ هذه المعطيات ما هي إلا يسير من كثير مما يُثقل موقع ليبيا في التوازنات الدولية على مرّ التاريخ، منذ الحروب الفرعونية البابلية في القرن السابع قبل الميلاد، إلى الصراع الإمبراطوري القرطاجي الروماني المعروف بالحروب البونيقية خلال القرن الثالث والثاني قبل الميلاد؛ وقبلهم الفينيقيون الذين أسّسوا أهم حواضر ليبيا كطرابلس ولبدة وصبراتة، مرورًا بالصراع الإسلامي الصليبي بكل مراحله التاريخية سواء خلال الفتوحات الإسلامية في القرن السابع للميلاد، وما تلاه من هجرات لكبرى القبائل العربية (بنو هلال وبنو سليم)، وهو ما ساهم في إرساء الهوية العربية الإسلامية في ليبيا؛ أو الحروب الصليبية في العصور الوسطى وما تلاها، أو الصراع العثماني الأوروبي بداية من القرن الخامس عشر ثم الاستعمار الأوروبي الحديث في القرن التاسع عشر والعشرين؛ وهي كلها محطات تاريخية كانت ليبيا جزءًا منها، وصولًا للأزمة الراهنة في ليبيا التي ما هي إلا استمرار لهذا المسار التاريخي من الصراع الخارجي الذي ما فتئ يندلع كلما أصيب كيان الدولة الليبية بحالة من الوهن والضعف الذي يترك فراغًا لصعود وكلاء داخليين موازين لسلطة الدولة وأحيانًا متجاوزين بل ومهدّدين لكينونتها وهو ما نعيشه في الوقت الراهن **(١)**.

ورغم أن اسم «ليبيا» ارتبط بما أطلقه الاستعمار الإيطالي على الحيز الجيوسياسي الراهن الذي تشكله الدولة الليبية، إلا أن هذا المصطلح تمتد جذوره في أعماق التاريخ **(٢)**، بداية بالعصر الفرعوني حين أُطلق على قبائل غرب النيل في الصحراء الغربية المصرية وجبل برقة اسم قبائل «الليبو» أو «التحنو»، وانتقل هذا الاسم إلى الآشوريين والفينيقيين سواء أثناء ازدهار علاقاتهم التجارية مع قبائل وشعوب منطقة شمال إفريقيا، أو فيما بعد أثناء هجرتهم نحو شمال إفريقيا حيث أسسوا الدولة القرطاجية في نهاية القرن التاسع قبل الميلاد (٨١٤ قبل الميلاد)، كما أطلق الإغريق الذين استوطنوا الساحل الليبي اسم «ليبيا» بداية على المدن التي أقاموها والمناطق المحيطة بها وبخاصة في شرق ليبيا حاليًا ثم توسع هذا المسمى ليشمل معظم الشمال الأفريقي، وقد ورث الرومان اسم «ليبيا» عن سابقيهم إلا أنه تم تقنين ذلك ليشمل حيزًا جغرافيًا ثابتًا نسبيًا يمتد من دلتا غرب النيل وبرقة إلى طرابلس تقريبًا تماشيًا مع استحداث الرومان اسم «إفريقيا» الذي أطلقوه على مستعمراتهم في الشمال الأفريقي، وهو ما استمر عليه الحال بعد الفتوحات الإسلامية إلى أن جاء الاستعمار الأوروبي الحديث، حيث توسّع مسمى «إفريقيا» ليشمل كل القارة الأفريقية، في حين استقر اسم ليبيا على الحيز الجغرافي الراهن لدولة ليبيا بداية من سنة ١٩٣٤ **(٣)**.

تنوعت أنماط الاستعمار الذي تعرّضت له ليبيا على مر العصور بين ما هو استيطاني، وما هو استراتيجي، وما هو مزيج بين الاثنين، وهو الغالب في كثير من الأحيان، رغم أن إمكانية الفصل بين كل غزو وآخر انطلاقًا من أنماط هذا التصنيف هو أمر متاح، على غرار التواجد الفينيقي

والإغريقي الذي أسّس لحواضر عمرانية وأسّس الموانئ وبعض المدن وبخاصة الساحلية منها، ومنه فقد كان أقرب إلى الاستعمار الاستيطاني، مرورًا بالغزو الروماني والتواجد العثماني الذي تضمن بعدًا استراتيجيًا أكبر في توازن القوة الذي كان البحر الأبيض المتوسط بؤرته الرئيسية في تلك العصور، وإن كان التواجد العثماني قد تخلّله تشابك اجتماعي ضمن ما يعرف بنسل «الكراغلة» الذي أفرزه اختلاط العنصر التركي بنظيره الليبي، ويمتد إلى معظم دول الشمال الأفريقي التي انطوت تحت لواء سلطة الباب العالي، في حين اتسّم الاستعمار الإيطالي بكونه مزيجًا بين الاثنين أي بين ما هو استيطاني رغبة في ديمومة المستعمر على الأرض الليبية كجزء من الرؤية القومية الإيطالية المتطرفة التي سادت بعد الوحدة الإيطالية بداية سبعينات القرن التاسع عشر، واتسعت دائرة تطرفها مع صعود الفاشية عشرينات وثلاثينات القرن العشرين، وبين ما هو استراتيجي بكل ما يحمله ذلك من أبعاد خاصة مع سعي إيطاليا للحاق بدرب كبرى القوى الاستعمارية الأوروبية في ظل تلك التوازنات الاستراتيجية التي سادت خلال النصف الأول من القرن العشرين وبخاصة فترة ما بين الحربين **(٤)**.

محطات من تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر:

ضمن الحدود المتعارف عليها لدى المؤرخين يتضمن التاريخ الحديث المرحلة الممتدة من القرن الخامس عشر إلى بداية القرن العشرين، في حين يشار للمرحلة التي تلت ذلك وصولًا لوقتنا الراهن بالتاريخ المعاصر، على هذا النحو سيتم الإشارة إلى أهم الأحداث التي مرّ بها التاريخ الليبي خلال هاتين المرحلتين، بالنظر لما لذلك من أثر على التحولات السياسية التي احتوتها هذه المراحل وما حملته من تداعيات ما زال تأثير مضامينها على مجرى الأحداث ساريًا إلى اليوم.

ـ طرابلس الغرب والتواجد العثماني:

في النصف الأول من القرن السادس عشر وفي خضم أزهى عصور التمدّد الإسباني والبرتغالي نحو سواحل الشمال الأفريقي والذي تزامن مع تصاعد الهيمنة العثمانية في شرق المتوسط ورغبتهم الجامحة في تضييق الخناق على القوى البحرية الأوروبية وبخاصة الإيبيرية منها (الإسبانية والبرتغالية) في غربه، ما فتح الباب أمام عصر جديد من ترسيخ النفوذ العثماني في شمال إفريقيا (ليبيا تونس الجزائر)، خلال هذه المرحلة بدأت ليبيا تأخذ موقعها من الأهمية لدى العثمانيين الذين كانت أساطيلهم تخوض صراعًا بحريًا محتدمًا ضد الإسبان في سواحل الجزائر وتونس **(٥)**.

بعد دحرهم للإسبان في معظم الساحل التونسي والجزائري ثلاثينيات القرن السادس عشر، وجّه العثمانيون قواتهم البحرية نحو طرابلس الغرب التي كان قد سلّمها الإسبان بعد أن غزوها سنة ١٥١٠ لفرسان مالطا، أو ما يعرفون تاريخيًا بفرسان القديس يوحنا، وهذا على وقع استنجاد الأهالي بالسلطان

العثماني «سليمان القانوني» **(٦)**، وهو ما حدث بقدوم النجدة العثمانية حيث تم تحرير المدينة، ومعه بدأ عصر الحكم العثماني في طرابلس الغرب التي أصبحت ولاية تابعة لسلطة الباب العالي بداية من سنة ١٥٥١ وإلى ١٩١١ م ، ولعّل أن أحد أهم عوامل الصمود العثماني في هذه المنطقة هو تلك الميزة الاستراتيجية الضخمة التي ساهمت بها ولاية طرابلس الغرب في الحفاظ على التفوق العسكري العثماني في شرق البحر المتوسط بخاصة لأكثر من ثلاثة قرون ونصف القرن، رغم الانتكاسات المتكررة التي لحقت بالعثمانيين أمام تمدد القوى الاستعمارية الأوروبية الكبرى، واختلال ميزان القوى العسكري بين الطرفين، تجدر الإشارة إلى أن الحكم العثماني لولاية طرابلس الغرب قد مرّ بثلاث مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى هي تلك الممتدة من سنة ١٥٥١إلى ١٧١١ والمعروفة بالعهد العثماني الأول التي خضع خلالها حكام ليبيا إلى سلطة الباب العالي بشكل مباشر، وقد تزامن ذلك مع عصر الهيمنة العثمانية على الضفة الجنوبية من البحر المتوسط **(٧)**.

المرحلة الثانية الممتدة من ١٧١١ وإلى ١٨٣٥ هي تلك المرتبطة بحكم الأسرة القرمانلية التي يعود لها الفضل في إعادة النظام رغم ما اعتلى علاقاتها المتوترة مع العثمانيين في البداية، وهو الأمر الذي تداركه العثمانيون بعد اعترافهم بالواقع الجديد مع الحفاظ على انتماء ولاية طرابلس للدولة العثمانية **(٨)**.

المرحلة الثالثة أو ما يعرف بالعهد العثماني الثاني والتي تلت سقوط الحكم القرمانلي سنة ١٨٣٥ وإلى غاية ١٩١١ تاريخ بداية الاستعمار الإيطالي

لليبيا **(٩)**، ورغم عودة الحكم العثماني المباشر لليبيا خلال هذه المرحلة، إلا أن ضعف الدولة العثمانية وتصاعد الضغط الأوروبي، ولاحقًا تعرّض بعضًا من ولاياتها للاستعمار الفرنسي والبريطاني بداية بالجزائر سنة ١٨٣٠ مرورًا بتونس سنة ١٨٨١ ومصر سنة ١٨٨٢، هي كلها أحداث عجّلت بنهاية تبعية ولاية طرابلس للحكم العثماني، وبخاصة مع مزاحمة بعض الحركات الدينية الإصلاحية، والكيانات القبلية في الداخل الليبي للسلطة العثمانية المركزية في طرابلس، على غرار تصاعد تأثير الحركة السنوسية كحركة دينية إصلاحية في إقليم برقة شرق ليبيا خلال النصف الثاني من القرن العشرين، والذي ساهم في الحد من النفوذ العثماني رغم أن امتداد الحركة نحو إقليمي طرابلس وفزان كان محدودًا نسبيًا **(١٠)**.

بهذا أسدلت ليبيا عصرًا طويلًا من تاريخها امتد لقرابة ٣٦٠ سنة تحت المظلة العثمانية المباشرة وغير المباشرة، لعبت خلالها ولاية طرابلس الغرب دورًا محوريًا في كثير من الأحداث وبخاصة في التوازن البحري بين القوى الكبرى، بل إن هذا الدور تجاوز القوى الاستعمارية الأوروبية نحو الولايات المتحدة الأمريكية التي ربطتها بليبيا الكثير من الأحداث بداية القرن التاسع عشر، وانتهت بفرض الإرادة الليبية على خطوط الملاحة الأمريكية في جنوب شرق المتوسط.

ـ الاستعمار الإيطالي وبواعث المشروع الاستيطاني:

تزامنًا مع الانهيار التدريجي للقوة العثمانية على الضفاف الجنوبية للمتوسط والذي كانت ليبيا آخر حلقاته، كانت إيطاليا التي لم تُرسم معالم وحدتها القومية إلا بحلول سنة ١٨٧١، والتواقة لإيجاد مواطن للتوسع تشبّهًا بالقوتين الإمبراطوريتين بريطانيا وفرنسا اللتان أحكمتا

السيطرة على المتوسط، وإحياءً لماضي روما وإرثها الإمبراطوري قبل قرابة ٢٠٠٠ سنة، ومدفوعة بالكثير من المعطيات الجيو سياسية والجيو اقتصادية والتاريخية وأخرى أيديولوجية وحتى دينية، كانت جاهزة لتكون أكثر البدائل واقعية لسد الفراغ الناجم عن التراجع العثماني، خاصة بعد الانتكاسات التي واجهت الغزو الإيطالي في أرتيريا على يد أباطرة الحبشة سنة ١٨٩٦ والتي ساهمت في إعادة توجيه الجموح الإيطالي في التوسع نحو ولاية طرابلس **(١١)**.

منذ سنة ١٨٨٠ وبعد نجاح إيطاليا في ترسيخ وحدتها ككيان قومي موحد تصاعدت دعوات القوى والرموز الاجتماعية بكل أنواعها الاقتصادية والسياسية وحتى الدينية في إشارة لعموم الكنيسة الكاثوليكية إلى حتمية التوسع الاستعماري، خاصة وأن هذا التصاعد تزامن مع عديد التحديات التي واجهت دعاة الوحدة في دمج الجنوب الإيطالي الذي يغلب عليه الطابع الزراعي فضلًا على تلك التحديات المرتبطة بالإيطاليين في المهجر وبخاصة في دول أمريكا الجنوبية، وهي كلها تحديات كان للتوسع الاستعماري في ليبيا والقرن الأفريقي الدور البارز في التخفيف من حدتها، والمميز في هذه المرحلة التي سبقت الاستعمار العسكري المباشر هو الاعتماد على القوة الناعمة من أجل توفير المناخ اللازم لما هو قادم، حيث تم التركيز على الإعداد الاقتصادي والثقافي عبر فتح مقرات للبنوك الإيطالية في طرابلس وتشجيع الاستثمار الزراعي وكذا إنشاء المدارس وزيادة الاهتمام الإعلامي وغيرها من الأساليب **(١٢)**.

على الصعيد الأوروبي البيني وفي إطار العلاقات الأوروبية ـ أوروبية، وبعد أن ساهم فرض فرنسا **«نظام الحماية»*** على تونس في ١٢ مايو ١٨٨١ في وأد الطموح الإيطالي في تونس ما أجبر الإيطاليين على تحويل تركيزهم

كليًا نحو ليبيا انطلاقًا من كونها آخر ما تبقى لهم في الضفة الجنوبية للمتوسط لترجمة أحلامهم التوسعية، مهدت إيطاليا قُبيل احتلالها لليبيا لتحصيل توافق أوروبي من أجل ضمان التأييد والدعم اللازمين لمسعاها الاستعماري، انطلاقًا من التسويق بأن إيطاليا تسعى للقضاء على مخاطر الوجود العثماني في طرابلس على أوروبا، عبر توظيف آليات التواصل الدبلوماسي لكسب الرأي العام الأوروبي، وهو ما حصل بالفعل بعد موافقة القوتين الاستعماريتين التقليديتين – أي كل من بريطانيا و فرنسا – على التحرك الإيطالي، في حين تحفظت ألمانيا – التي تزامنت وحدتها وبداية تأثيرها على الساحة الأوروبية مع نظيرتها الإيطالية – على الخطوة الإيطالية جراء علاقاتها القوية بالدولة العثمانية، وهي العلاقات التي تطورت لمصاف التحالف العسكري خلال الحرب العالمية الأولى **(١٣)**.

في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩١١ بدأت أولى طلائع الغزو العسكري الإيطالي لولاية طرابلس عبر حصار الأسطول الإيطالي ومعه قرابة ٣٤ ألف جندي للمدينة، لكن بعض المستجدات الداخلية والخارجية أعاقت تحقيق مكاسب سريعة للإيطاليين، فقد دفع الغزو الإيطالي إلى طي الكثير من ثنايا الخلاف الذي شاب علاقة السلطة المركزية العثمانية في طرابلس بالقبائل والحركة السنوسية التي دفعتها المتغيرات الجديدة نحو الإسراع في وضع أسس بناء الدولة، وهي مستجدات ساهمت في إعادة بناء خارطة التفاعلات بين هذه الفواعل الداخلية، خاصة في خضم لجوء السلطة المركزية العثمانية للقبائل من أجل دعم المقاومة، نتيجة لعجزها عن مواجهة الغزو بمفردها، غير أن تسارع الأحداث في الداخل العثماني وخارجه دفع السلطة العثمانية إلى سحب حاميتها في المدينة سنة ١٩١٢ وتوقيع معاهدة **«أوشي»** بلوزان

السويسرية في الثالث من أكتوبر ١٩١٢ مع إيطاليا **(١٤)**، وكان الحكم قد آل في الدولة العثمانية لـ **«جمعية الاتحاد والترقي»** بعد الإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثاني سنة ١٩٠٩ أي قبل سنتين من بداية الغزو العسكري الإيطالي لولاية طرابلس **(١٥)**، ومن جهة أخرى فقد ساهمت بعض الخلافات القبلية البينية وصراع الزعامة إلى دفع بعض من شيوخ القبائل للتحالف مع الإيطاليين وهو مُعطى ساهم في خدمة الغزو الإيطالي **(١٦)**.

أدّى انخراط إيطاليا في الحرب العالمية الأولى كطرف مباشر إلى جانب الحلف البريطاني الفرنسي وضد التحالف العثماني الألماني النمساوي إلى تعطيل مشروع الغزو نسبيًا وتركيزه على مدن الساحل الغربي تماشيًا مع أولويات الحرب، خاصة بعد عودة الاهتمام العثماني بدعم الحركة السنوسية في مواجهتهم للبريطانيين في الشرق، ودعم مقاومة القبائل للإيطاليين في الغرب، وذلك كجزء من توازنات المحاور خلال الحرب العالمية الأولى؛ ومن جهة أخرى فإن اشتداد مقاومة القبائل لتمدّد الغزو العسكري الإيطالي والذي بلغ أقصى درجات عنفوانه خلال معركة القرضابية أواخر سنة ١٩١٤ موازاة مع ظروف الحرب العالمية، أجبر إيطاليا على الدخول في سلسلة من الاتفاقيات خلال الفترة الممتدة من ١٩١٤ وإلى ١٩٢٢، كانت إحدى تجلياتها نيل القبائل للاستقلال الذاتي في المنطقة الغربية، حيث تمّ الإعلان عن قيام أول جمهورية في التاريخ العربي وهي «الجمهورية الطرابلسية» التي انهارت على وقع الخلافات البينية، ما شجّع الغزو الإيطالي إلى إحكام السيطرة على المنطقة الغربية بحلول سنة ١٩٢٢ وتقهقر المقاومة نحو إقليم فزان والجفرة في الجنوب، حيث أعادت تنظيم صفوفها واستئناف العمل الحربي.

غير أن اختلال موازين القوة مع الإيطاليين والانشقاقات في صفوفها أضعفها وأدى إلى تلاشيها مع حلول سنة ١٩٣٠؛ ووفق ذات المسار تقريبًا سارت الأحداث بالنسبة للحركة السنوسية التي مُنح لها الاستقلال الذاتي هي الأخرى على إقليم برقة بدعم بريطاني لقائدها الجديد «إدريس السنوسي» بعد الصدامات التي أرّقت البريطانيين خلال قيادة سلفه «أحمد الشريف» القريب من العثمانيين **(١٧)**.

في الشرق كانت مقاومة قبائل برقة تحت لواء الحركة السنوسية أكثر تنظيمًا وأكثر قوة من نظيرتها في الغرب الليبي، ولعل الأمر يعود لقوة الحركة السنوسية ونجاحها في بناء نسيج اجتماعي واقتصادي وديني دعوي وحتى سياسي امتد لعلاقاتها مع قوى خارجية كبرى على غرار البريطانيين **(١٨)**، وازداد النهج المقاوم للسنوسيين مع بروز شخصية الشيخ عمر المختار في قيادة الحركة، ما زاد من صلابتها ومعه زادت المتاعب أمام الإيطاليين، وقد تزامنت هذه التطورات مع صعود الحركة الفاشية القومية المتطرفة بزعامة «بينتو موسوليني» لسدة الحكم في إيطاليا، حيث واجه النظام الفاشي المتطرف في روما المقاومة السنوسية بأعتى وسائل البطش من إبادة جماعية راح ضحيتها قُرابة ٥٠ ألف شهيد من القبائل المساندة للمقاومة، في حين تحدثت بعض المصادر إلى أن نصف السكان البالغ عددهم زهاء مليون ونصف مليون قضوا نحبهم خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩١١ وإلى سنة ١٩٣٣ **(١٩)**، وإلى جانب الإبادة الجماعية برزت سياسة المعتقلات الواسعة التي مسّت قرابة ثلثي سكان الشرق الليبي والمناطق التي كانت حاضنة اجتماعية للمقاومة السنوسية، إلى جانب التدمير الممنهج لكل مقومات الحياة عبر سياسة الأرض المحروقة وتشجيع الاستيطان **(٢٠)**.

تحت هذا الضغط الرهيب الذي مارسه الاستعمار الفاشي على السكان والاختلال الهائل في ميزان القوة، وبعد ملاحم بطولية قادتها المقاومة تحت قيادة عمر المختار الذي أُسر في ١١ سبتمبر من سنة ١٩٣١ وتم إعدامه لاحقًا، نجحت إيطاليا الفاشية في بسط سيطرتها على معاقل المقاومة السنوسية، وبالتالي معظم الأقاليم الليبية، غير أن اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ ووقوع ليبيا ضمن مناطق الصدام المباشر بين دول المحور التي تشكل إيطاليا الفاشية أحد أضلاعه، وقوات التحالف البريطاني الأمريكي، وانكسار قوات المحور في معركة العلمين، هي أحداث كانت قد عجّلت بهزيمة واندحار الاحتلال الإيطالي عن ليبيا مسدلًا الستار على أحد أبشع أنواع الاستعمار الأوروبي الحديث.

يذكر في هذا الصدد أن إطلاق اسم «ليبيا» على الحيز الجغرافي الراهن الذي تشغله الدولة الليبية هو أمر حديث ومرتبط بفترة ما بين الحربين العالميتين (الثالث من ديسمبر ١٩٣٤) تاريخ اعتماد مصطلح «ليبيا» لأول مرة في التاريخ الحديث عبر مرسوم للاحتلال الإيطالي، وبفكرة من حاكم المستعمرات الإيطالية في شمال إفريقيا «إيتالو بالبو»، وهي الأقاليم الليبية الثلاث (فزان – برقة «سيرنايكا» – طرابلس «تريبوليتانيا») بهدف توحيدها ضمن إقليم واحد هو «ليبيا الإيطالية» يكون جزءًا من الحلم الإمبراطوري للحزب الفاشي الإيطالي الذي يضم إلى جانب ليبيا إمبراطورية الحبشة.

ـ الحرب العالمية الثانية .. هزيمة إيطاليا الفاشية وتأسيس الملكية:

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ وبحكم أن إيطاليا كانت ضمن نطاق التحالفات المتضادة انطلاقًا من كونها عضوا في تحالف المحور إلى جانب كل من ألمانيا النازية واليابان، وبحكم موقع ليبيا الجيو سياسي المؤثر في مسار الأحداث في ظل التواجد البريطاني في مصر وقناة السويس فضلًا على تأثيره في خطوط الملاحة في المتوسط، وكل هذا ضمن خارطة أشمل حول دور المستعمرات في استراتيجية الدول المتحاربة كقواعد خلفية للمدد حيث كانت معركة «العلمين» سنة ١٩٤٢ أوضح تجسيد لذلك، فرضت هذه المعطيات أن تكون ليبيا ضمن سياق الصراع الدائر آنذاك تأثيرًا وتأثرًا **(٢١)**.

الوضع في شرق ليبيا وبحكم تاريخ الصراع السنوسي الإيطالي المرير موازاة مع تقارب محمد إدريس السنوسي مع البريطانيين، ساهم في السهولة النسبية التي صاحبت انتصار البريطانيين على الإيطاليين مع بداية الحرب العالمية وانتقال المعارك نحو الشمال الأفريقي خلال سنتي ١٩٤٠ و١٩٤١، الانتصارات البريطانية لم تدم طويلًا بعد دخول الألمان على خط المعارك، ولم يستعد البريطانيون التوازن المفقود إلا بعد تدخل حلفائهم والإنزال الأمريكي في الشمال الأفريقي **(٢٢)**.

انكسار الألمان في معركة العلمين فتح الباب أمام دخول البريطانيين لطرابلس سنة ١٩٤٣ حيث أسسوا إدارة عسكرية توازيًا مع إدارة عسكرية ثانية لإقليم برقة بالتعاون مع محمد إدريس السنوسي تدار بشكل منفصل عن نظيرتها في طرابلس، في تجاهل للمطالب بشأن قيام وتأسيس دولة موحدة، والتي قادتها الحركات السياسية في طرابلس وبخاصة تلك المراهنة على عودة الجمهورية التي سادت لفترة وجيزة في طرابلس خلال

الغزو الإيطالي، في حين مُنح إقليم فزان للإدارة الفرنسية التي سعت لتوثيق علاقاتها بـ «آل سيف النصر» الذين كان لهم باع طويل في مقاومة الاستعمار الإيطالي، وهذا بحكم امتداد الإقليم مع التواجد الفرنسي الاستعماري في منطقة الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء، وحاجة فرنسا لتأمين مصالحها في هذه المنطقة خاصة في ضوء الترابط الوثيق بين مقاومة شعوب منطقة الساحل والحركة السنوسية التي امتدت دعوتها ونفوذها طوال عقود سابقة إلى هناك.

على هذا النحو استمر الوضع السياسي المتسم بالانقسام في ظل ثلاثة أقاليم خاضعة للهيمنة البريطانية والفرنسية إلى غاية ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ تاريخ الإعلان الرسمي عن استقلال ليبيا بعد إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة لقرارها رقم ٢٨٩ الصادر سنة ١٩٤٩، وقد جاء القرار على وقع الضغوط السوفياتية الرافضة لتقسيم ليبيا بسبب التوازنات الجيو سياسية مع المعسكر الغربي، في مقابل ذلك سُمح للبريطانيين والأمريكيين بإقامة قواعد عسكرية على الساحل الليبي لما لها من أهمية استراتيجية في وسط وشرق البحر الأبيض المتوسط **(٢٣)**.

على وقع هذه الأحداث توحدت ليبيا بكل أقاليمها تحت راية مملكة موحدة قادها «محمد إدريس السنوسي» (١٩٥١ ـ ١٩٦٩)، موازاة مع منح كل إقليم من الأقاليم الثلاث قدرًا لا بأس به من الاستقلالية في نموذج هو أقرب للملكية الدستورية منه إلى الملكية المطلقة، وأقرب إلى الاتحاد الفدرالي بين ثلاثة أقاليم منه إلى النظام المركزي، ورغم ما يصحب السردية النقدية للوضع الذي صاحب المرحلة الملكية بين ما هو سلبي والذي تنوعت أسبابه بين ما هو مورث عن فترة الاستعمار على الفقر والجهل والأمية وغيرها، وبين ما هو مرتبط بمواطن الضعف الذي صاحب النظام الملكي والفساد الذي

صاحبه، فضلًا على السيادة التي بدت وأنها منقوصة في ظل الهيمنة الغربية، وبين ما هو إيجابي مرتبط بالصورة المشرقة التي ما زالت في أذهان الكثير من الليبيين حول شخصية الملك إدريس السنوسي ورمزيته كموحد لليبيا المستقلة، وإصلاحاته الاجتماعية والعمرانية بخاصة، إلا أن الثابت أن البدائل المتاحة أمام الليبيين غير سلوك هذا المسار لم تكن كثيرة في ظل تلك الظروف الداخلية والخارجية، ما جعل من خيار ما بعد الاستقلال المرتبط بالنظام الملكي الدستوري أفضل ما كان متاحًا من خيارات تحافظ به الدولة على وحدتها دون تقسيم حتى لوكان ذلك في ظل سيادة مرهونة في بعض حيثياتها نتيجة للعوامل الآنفة الذكر **(٢٤)**.

ـ من سقوط الملكية إلى قيام الجماهيرية:

كثيرة هي العوامل التي ساهمت في سقوط الملكية، لكن الثابت أن فشل السلطة الملكية بكامل منظومتها في تحقيق تطلعات الليبيين، وتصاعد الواعز الأيديولوجي القومي القادم من مصر الناصرية سواء عبر قنواته الناعمة على غرار آلاف الأساتذة والمعلمين ممن استقدمتهم السلطة الملكية الليبية لإدارة القطاعات العامة في الدولة، أو بسبب استياء الرأي العام الليبي من دور ليبيا في نكسة ١٩٦٧؛ حيث رأت بعض الأطراف أن السلطة الملكية لم تشارك فيها بصورة فعالة في دعم الجبهة العربية بسبب القيود البريطانية والأمريكية المفروضة عليها، هي كلها عوامل ساهمت في تصاعد الاستياء الداخلي من أداء السلطة، ثم تطورها إلى احتجاجات شعبية ساهمت في سقوط النظام الملكي على يد ضباط صغار في الجيش (١٢ ضابط بقيادة معمر القذافي شكّلوا ما عُرف بمجلس قيادة الثورة) في الأول من سبتمبر ١٩٦٩ بعيدًا عن جدلية توصيف ما حدث بـ «الثورة» أو «الانقلاب» **(٢٥)**.

في السنوات التالية زادت سطوة القذافي على السلطة، ففي سنة ١٩٧٣ أصدر الكتاب الأخضر الذي أصبح بمثابة العقيدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة الليبية سلطة ومجتمعًا ودستورها الأوحد، انطلاقًا من أيديولوجية مزجت بين البعد الاشتراكي القومي والبعد الإسلامي المحافظ، بعيدا عن التوجهات الشيوعية الراديكالية ومعادية للتوجهات الليبرالية الرأسمالية **(٢٦)**، تزامن ذلك مع الانحسار التدريجي لنفوذ مجلس قيادة الثورة بالتوازي مع الاستقالات والانشقاقات الحاصلة بداخله والتي غذّاها تورط بعض قادته في انقلابات مضادة لسلطة معمر القذافي، وانطلاقًا من قاعدة مالا يقتلك فسيقويك فقد ساهمت محاولات الانقلاب الفاشلة ضد نظام معمر القذافي والتي كان أولها في ديسمبر ١٩٦٩ أي ثلاثة أشهر فقط بعد الإطاحة بالملكية واستمرت خلال السنوات التالية ساهمت في تقوية موقع الرجل وإحكام قبضته على السلطة **(٢٧)**.

على النقيض من ذلك ساهمت الأحداث في التلاشي التدريجي لموقع مجلس قيادة الثورة الذي بدأ بعد الانقلاب الفاشل الذي قاده أحد قادة المجلس وهو «عمر المحيشي» سنة ١٩٧٥ وكأنه أداة منتهية الصلاحية وجسم بلا روح، إلى غاية مارس من سنة ١٩٧٧ حيث تم الإعلان عن قيام الجماهيرية وإلغاء مجلس قيادة الثورة الذي قاد البلاد لقرابة سبع سنوات ونصف **(٢٨)**، عمل خلالها معمر القذافي على إرساء نظام سياسي وأيديولوجي أساسه الشرعية الثورية الشعبية، معاديا للطبقية، وأداته الرئيسية اللجان الشعبية التي أوكل لها مهام إدارة مؤسسات الدولة الرسمية.

هذه اللجان التي تحوّل نشاطها المتعاظم إلى نموذج من نماذج الحركات المستبدة وبخاصة بعد إعلان معمر القذافي في مارس من سنة ١٩٧٩ أن لا منصب رسمي له بعد اليوم في الدولة، وتحول إلى ما أُطلق عليه بـ «الأخ القائد» أو «قائد الثورة» وهو منصب ينمّ عن أبعاد رمزية أكثر مما هي رسمية، غير أن هذه الأحداث تعد مرجعية لتحليل مسببات ما حدث سنة ٢٠١١ والأزمة المتراكمة في ليبيا لغاية اليوم بغض النظر عن حجم وطبيعة تأثيرها، وهو ما سنستدركه بشيء أكثر من التفصيل خلال التطرق لجذور الأزمة في ليبيا.

تنويه هام/ لم يكن السرد التاريخي هو المُراد بملخص أهم الأحداث التي مرّ بها التاريخ الليبي وبخاصة الحديث والمعاصر منه؛ والفواعل التي أثّرت في هذا المسار التاريخي، بقدر ما كان المقصد مرتبطًا بتبيان أثر البعد التاريخي في دافعية هذه الفواعل للعودة مرة أخرى، وتصدر مشهد الفواعل الخارجية المؤثرة في الأزمة الراهنة التي تعصف بليبيا منذ سنة ٢٠١١، وإن كان البعد التاريخي ليس بالبعد المستقل عن جملة الأبعاد التي دفعت وما زالت بهذه الأطراف للعب هذا الدور.

الجغرافيا السياسية والبشرية لليبيا

أولا: الجغرافيا السياسية

من المفاهيم المفسّرة لماهية الجغرافيا السياسية وما تحمله في ثناياها من دلالات يبرز ذلك التوجه الذي يشير للجغرافيا السياسية بأنها: التحليل الجغرافي للظاهرة السياسية من جهة، والمنظور السياسي لعلاقة الدولة ببيئتها الداخلية والخارجية من جهة أخرى؛ أو بالأحرى التأثير المتبادل بين عوامل الجغرافيا والسلوك السياسي، حيث يدخل في حيثيات هذه العلاقة جملة من المحددات من قبيل: موقع الدولة ومساحتها، كينونتها كوحدة موحدة، حدودها السياسية، مواردها، حدود التجانس والتماسك في بُنيتها الداخلية، طبيعة تأثيرها وتأثرها بمحيطها الإقليمي والدولي، وغير ذلك **(٢٩)**.

ضمن سياق التطورات المفصلية التي شهدتها التوازنات الاستراتيجية الدولية وفواعلها خلال القرن العشرين، والتحولات الجذرية في مفهوم القوة والردع بعد بزوغ العصر النووي والتوزيع الجديد للقوة الذي حملهفرز، وتجاوز النظام الدولي لعصر الامبراطوريات التقليدية نحو آخر تسوده الثنائية القطبية قبل الاستفراد الأمريكي بهذه القيادة في توزيع جديد ومتجدّد للقوة العالمية، وهي تحولات ما زالت مستمرة لغاية اللحظة في ظل الصراع الروسي الغربي في أوكرانيا، وتصاعد حدة التنافس الصيني الغربي، وسط تسارع الأحداث هذا، كان بارزا في ظل هذا المخاض حتمية أن تبادر الجغرافيا السياسية بمواكبة هذا العصر وتطوراته، وهو ما أفرز هذا الدور المحوري الذي لعبه تبادل الأدوار الحاصل بين تحولات السياسة ومحدّدات الجغرافيا وتحليل القوة الجاري بينهما، والتي وعلى أساسها بنت الجغرافيا السياسية أصولها النظرية وأسسها المعرفية حتى في ظل التقاطع الحاصل بين الجغرافيا السياسية ونظيرتها الاقتصادية.

جغرافية ليبيا تمتد على مساحة تقدر بـ **١,٧٥٩ مليون** كيلومتر مربع كرابع أكبر دول إفريقيا مساحة والسابع عشر على المستوى العالمي، حيث تتوسط ليبيا نسبيًا منطقة شمال إفريقيا، ما عزّز من موقعها الاستراتيجي كصلة وصل بين المشرق العربي والمغرب العربي من جهة، وبين أوروبا وعمق قارة إفريقيا عبر الأبيض المتوسط من جهة اخرى، خاصة في ظل الامتداد الجيو سياسي للجغرافيا الليبية التي تُلامس عبرها حدود ست دول إفريقية هي: مصر بحدود قدرها **١١١٥ كلم** والسودان بـ **٣٨٢ كلم** وتشاد بـ **١,٠٥٠ كلم** والنيجر بـ **٣٤٢ كلم** والجزائر بـ **٩٨٩ كلم** وتونس بـ **٤٦١ كلم**، وتشكّل الصحراء زهاء **٩٥%** من إجمالي مساحة البلاد حيث يستثنى من ذلك **٥,٠%** التي تغطي الشريط الساحلي الضيق وبعض السلاسل الجبلية ما ساهم في تقليص مساحة الأراضي الصالحة للزراعة لقرابة **٢,٠%** من إجمالي المساحة، في حين أضفت مساحة البلاد المترامية في كل الاتجاهات تنوعًا هائلًا في التضاريس والخاصيات الجيولوجية والطبوغرافية **(٣,٠)**.

وبغض النظر عن الأهمية الاستراتيجية التي يشكلها الامتداد الجيو سياسي للجغرافيا الليبية كجسر بري نحو عمق القارة الأفريقية بنحو **٢,٠٠٠ كلم**، والذي شكّل تاريخيًا أحد أهم خطوط التبادل التجاري الرابطة بين أوروبا ووسط وشرق إفريقيا عبر البحر الأبيض المتوسط، ولم يتدهور هذا الواقع الاستراتيجي إلا بعد حفر قناة السويس أواخر القرن التاسع عشر حيث أصبحت هي البديل الأيسر والأنسب لهذه الخطوط، إلا أن الأكثر أهمية من ذلك هو الساحل الليبي الممتد بطول **١٧٧٠ كلم** من بئر الرملة في أقصى الشرق إلى رأس أجدير في أقصى الغرب كأطول ساحل في شمال إفريقيا على البحر الأبيض المتوسط، مقارنة بباقي دول الضفة الجنوبية

للمتوسط، بل والمتوسطية جمعاء، في حين يتوسط هذه الواجهة البحرية لليبيا خليج سرت الذي وبطوله البالغ زهاء **٤٠٠ ميل** يعدّ أحد أكبر الخلجان في شمال إفريقيا، وتزيد أهمية هذا الخليج كونه يحتوي على أقصى نقطة امتداد بحري داخل البر الأفريقي جنوب المتوسط، في حين يبرز خليج طبرق الذي لا يفصله عن جزيرة كريت اليونانية سوى ٣٠٠ ميل كأحد أكثر الوجهات البحرية الأقل تكلفة فيما تعلق بالمبادلات التجارية والتواصل مع أوروبا **(٣١)**.

هذا المُعطى جعل ليبيا طوال تاريخها السياسي وعلى مرّ الأزمنة والعصور هدفًا لكل القوى الكبرى الراغبة في توسيع نفوذها على سواحل البحر المتوسط وإحكام سيطرتها عليه، وبالأخص ما تعلق بالجزء الشرقي منه والذي كانت فيه ليبيا أكثر عرضة للتأثير والتأثر، منذ عصر الفينيقيين والقرطاجيين الذين أنشؤوا أهم الموانئ والمراكز التجارية في الساحل الليبي والتي ما زال بعضها لغاية اليوم يعدّ من أهم موانئ ليبيا، واستمر ذلك مع الإغريق والفرس والرومان والوندال والبيزنطيين، إلى أن وصلت الفتوحات الإسلامية في القرن السابع الميلادي حيث أصبحت ليبيا جزءًا من الخلافات الإسلامية المتعاقبة في الوقت الذي عزّزت فيه هجرات قبائل بنو هلال وبنو سليم من الهوية العربية الإسلامية للدولة، تلاها الاستعمار الإسباني ثم الحكم العثماني إلى غاية بداية القرن العشرين عند قدوم الاحتلال الإيطالي ثم البريطاني والفرنسي بعد الحرب العالمية الثانية.

ثانيًا: الجغرافيا البشرية

الجغرافيا البشرية لليبيا يشوبها شيء من عدم التجانس سواء من ناحية التوازن بين المساحة الجغرافية والكتلة الديمغرافية، أو من ناحية التجانس في التوزيع الديمغرافي على كافة أقاليم الجغرافيا الليبية، فالدولة التي يبلغ عدد سكانها زهاء **٦، مليون و٨١٢ ألف** نسمة بنمو سنوي يناهز **١,١%** حسب إحصاءات البنك الدولي لسنة ٢٠٢٣ **(٣٢)**، تشير التقارير إلى أن **٥٠%** من إجمالي السكان يقطنون العاصمة طرابلس ومدينة بنغازي، في حين تحتوي كبرى مدن الغرب وبخاصة الساحلية منها على غرار مصراتة وطرابلس والزاوية على ما يقارب من **٧٠%** من مجموع السكان، هذا الحجم الديمغرافي يعتبر ضعيف جدًا في حال مقارنته بحجم الجغرافيا، وهو ما خلق نوعًا من اختلال التوازن بين المحدّدين الجغرافي والديمغرافي، انطلاقًا من إمكانية تقسيم الدولة إلى قسمين شديدي التمايز من حيث التوزيع الديمغرافي بحيث يقطن زهاء **٨٥%** من السكان في **١٠%** من مساحة البلاد في القسم الشمالي، في حين يقطن زهاء **١٥%** من مجموع السكان في **٩٠%** من مساحة البلاد في القسم الجنوبي **(٣٣)**.

يغلب العنصر العربي والبربري على المجتمع الليبي بما لا يقل عن ٩٧%من مجمل مكوناته، في حين تتوزع نسبة **٣،%** على باقي العرقيات وفي مقدمتهم الكراغلة أو القولوغلية* (نسل مختلط بين العنصرين التركي والعربي) والتبو والطوارق وغيرهم، بالتوازي مع المعطى العرقي تبرز اللغة والثقافة العربية والأمازيغية باختلاف أنواعها (أمازيغية النطاق الجبلي وأمازيغية الطوارق وغيرها) كأحد أكثر محدّدات هوية المجتمع الليبي، الذي يدين سواده الأعظم بالدين الإسلامي وفق المذهب المالكي بنسبة تقارب **٩٧%** **(٣٤)**.

في ظل الأزمة السياسية والأمنية التي تمر بها ليبيا في الوقت الراهن يبرز بشكل ملفت العامل القبلي والإثني في التأثير على إدارة هذا الصراع سلبًا أو إيجابًا، وهو أمر مرشّح للامتداد نحو أي تسوية مستقبلية، وحتمية استمرارية تأثير هذا العامل كذلك سلبًا أو إيجابًا، وبخاصة في ظل تأثير المحدّد القبلي والعشائري الذي أصبح من محددات ودوافع نشأة الكيانات المسلحة وتجدّدها، وهي التي انتشرت بشكل رهيب وسط الفراغ الأمني الذي تركه انهيار نظام معمر القذافي، وتصاعد هيمنتها التي امتدت لكل المجالات سياسيًا كان أم اقتصاديًا أم اجتماعيًا، وإن كان هو ذاته الفراغ الذي انعكس على كل مناحي حياة المواطن الليبي، ولم يقتصر على الجانب الأمني دون سواه، ومن هذا المنطلق ولهذه الغاية تبرز أهمية التطرّق لموضوع الخارطة الإثنية لقبائل وعشائر ليبيا لما تحمل في ثناياها من قدرة تفسيرية على تحليل الوضع الراهن، فضلًا على التنبؤ بمساراته المستقبلية، خاصة في ظل تصاعد الولاء لكيانات موازية لكيان الدولة كحتمية في طريق البحث عن الحماية الفردية والجماعية في كنف القبيلة والعشيرة التي أصبحت هي البديل الوحيد في ظل انهيار مؤسسات الدولة وهيبتها، وهذا ما سيتم التطرّق له بشيء من التفصيل خلال التطرّق للتشكيلات المسلحة في ليبيا بتعقيداتها وولاءاتها.

اعتبارات الجغرافيا السياسية والجغرافيا البشرية وعلاقتها بالتاريخ الليبي على مرّ العصور تقودنا لاستخلاص جملة من الثوابت المشتركة بين جلّ مراحل التاريخ التي جعلت من ليبيا وجهة مفضلة لاستقطاب القوى الدولي التاريخي منه أو الراهن، وليس هناك ما يشير إلى أفوله مستقبلًا، في نموذج للاستمرارية التاريخية لهذا الاستقطاب والذي تشكّل الأزمة الراهنة أحد صوره، فالواضح أن ليبيا ظلّت وما زالت في معظم ثنايا وجودها وكينونتها بؤرة ومقصدًا للتهديد والخطر الأجنبي، وحتى في حال التسليم وهو المؤكد

على أن للموقع كبير الأهمية في تغذية هذا الخطر، إلا أن الخلل المرتهن لضعف موارد بناء القوة الذاتية كدرع لصد مخاطر المحيط القريب والبعيد يبقى عاملًا حاسمًا هو الآخر، أما في تفصيل مصادر الخطر فالواضح أن الشمال المتعلق بالساحل الليبي المترامي وسط البحر المتوسط ظلّ طوال التاريخ الليبي مكمن الخطر الرئيسي على ليبيا بداية بالعصر الفرعوني والفينيقي والإغريقي والروماني ثم العثماني وصولًا للإيطالي، إلا أن هذا لم يكن بشكل مطلق، لأنه حمل شيئًا من الاستثناء، كون الجنوب الليبي المنفتح على الصحراء الكبرى وإفريقيا جنوب الصحراء قد نال نصيبه هو الآخر من هذا الخطر، ولا يوجد ما يستوعب هذا الطرح ويحمل من دلالاته أكثر من تجربة الحركة السنوسية مع الغزو الفرنسي التي دارت رحاها خلال التمدّد السنوسي في منطقة الساحل وصدامه بالغزو الفرنسي القادم من الغرب الأفريقي أو ما يعرف بالسودان الفرنسي، ثم استكملت باقي فصولها في الجنوب الليبي إلى أن انتهت بسيطرة فرنسا على إقليم فزّان.

ثابت آخر يبرز ضمن قائمة ما حملته الجغرافيا السياسية لليبيا من أبعاد على التاريخ الليبي ضمن نمطية تفاعلية متبادلة التأثير بين التاريخ والجغرافيا، وهو أن الغزو الأجنبي أتى على مراحل متنامية من التسّرب في هذه الجغرافيا من الشمال (الساحل البحري) نحو الجنوب (الساحل البرّي الصحراوي)، فإذا كان الاستعمار القديم قد اقتنع بما يهمه من رغبة في السيطرة على الساحل الليبي لما له من أهمية استراتيجية على البحر المتوسط الذي كان مركز ثقل العالم القديم وعلى ضفافه ظهرت ثم تعاظمت القوى الإمبراطورية الكبرى التي سيطرت في تلك العصور، إلا أن المعطيات تغيرت منذ أواخر العصر الوسيط وامتدادًا للعصر الحديث حيث امتلك العثمانيون ومن بعدهم الإيطاليون ثم التحالف الفرو نكو الأنجلو أمريكي جرأة ورغبة أكبر في التمدّد في البر الليبي الواسع والمنفتح الذي

يشكلّ صلة وصل طبيعية بين الوجود الاستعماري الأوروبي في إفريقيا والبحر المتوسط ومن ثم نحو أوروبا.

من جهة أخرى كان واضحًا مدى انعكاس توازن القوى في الفضاء الجيوسياسي المتوسطي على الواقع الليبي بشكل مباشر، ولأن البحر المتوسط نادرًا ما كانت تنفرد فيه السيطرة لقوة واحدة دون سواها من منافسين، هذا إذا أستثنينا زمن الخلافة الإسلامية حيث كانت ليبيا وحدة من جملة الوحدات المنطوية جيوسياسيًا ضمن حدود الشرق الإسلامي المتمايز عن الغرب الصليبي، وقبلها مرحلة الإمبراطورية الرومانية وبخاصة خلال عصر الأباطرة عندما بلغت روما أزهى عصورها وأوّج قوتها وهيمنتها التي أحكمت من خلالها قبضتها على جلّ ضفاف المتوسط، استثناءً تلاشت خلاله معالم توازن القوى الذي لطالما كان السمة البارزة لمعادلات الصراع في المتوسط طوال مراحل التاريخ، إلا أن باقي أطوار هذا التاريخ كثيرًا ما اتسّم بهذا التوازن، توازن انعكس على خارطة النفوذ الأجنبي في ليبيا التي كثيرًا ما كانت مقسّمة بين قوتين أو أكثر بشكل متساوٍ أو غير متساوٍ، حيث غالبًا ما ظّل محور تقسيم هذا النفوذ الأجنبي مرتبطًا بإقليمي برقة وطرابلس قبل بروز إقليم فزّان متأخرًا نسبيًا من الناحية الزمنية والأهمية الاستراتيجية، وهو ذات الثابت الذي ما زال مستمرًا لغاية الأزمة الراهنة التي طفى خلالها هذا التقسيم من ناحية أبعاد النفوذ الدولي في كل من شرق وغرب ليبيا والأدوار التي تلعبها بعض القوى الكبرى فضلًا عن نظيرتها الإقليمية بشكل ساهم في تصدّع البنية المؤسساتية للدولة الموحدة وأصبح من مهدّدات مستقبل كينونتها، ورغم أن هذا المنحى التقسيمي ظل حاضرًا طوال التاريخ الليبي إلا أنه لم يتعد كونه بعدًا ثانويًا لا يعلو ولا يمكن أن يعلو فوق معطيات وثوابت الجغرافيا السياسية التي تجعل من ليبيا كيانًا واحدًا بالفطرة **(٣٥)**

ليبيا جيو اقتصاديًا: الموقع والثروة

تزخر ليبيا باحتياطات نفطية وغازية ضخمة حيث يبلغ احتياطي النفط المؤكد حوالي **٤٨,٤ مليار** برميل كأكبر احتياطي إفريقي والتاسع عالميًا، ما يشكّل حوالي **٤٠%** من احتياطي منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك/ Opec»، بمتوسط حجم إنتاج يقدر بحوالي **١,٢٧٣ مليون** برميل يوميًا حسب أحدث بيانات المؤسسة الوطنية للنفط الليبية وتقارير منظمة «أوبك» لصيف ٢٠٢٤، في الوقت الذي وصل فيه مستوى القدرة الإنتاجية اليومية في آخر عهد حكم معمر القذافي إلى ما يقارب **١,٦٥ مليون** برميل يوميًا من النفط الخام العربي الخفيف عالي الجودة حسب تقارير موقع **«أويل برايس** Oil price» المختص في سوق النفط العالمي، والحقيقة أن هناك تقلبات في القدرة الإنتاجية النفطية لليبيا ففي الوقت الذي بلغت فيه هذه القدرة **١,٤ مليون برميل** سنة ٢٠٠٠ بلغت أكثر من ضعفي ذلك أواخر ستينات القرن الماضي حين بلغت القدرة الإنتاجية اليومية زهاء **٣٠ مليون برميل (٣٦)**، في حين أشارت وكالة الأنباء الليبية عن مصادر حكومية ليبية رسمية أن حجم إجمالي إنتاج النفط والغاز مجتمعين خلال يونيو ٢٠٢٤ قد بلغ مليون وخمسمئة ألف برميل يوميًا **(٣٧)**.

وقد ساهمت الأزمة السياسية والأمنية الراهنة كبير المساهمة في تراجع القدرة الإنتاجية الليبية من النفط بسبب انتقال النزاع المسلح نحو الصراع على إيرادات النفط ما أفرز حالات عدة من الإغلاق المتكرّر لحقول النفط في ظاهرة مستمرة منذ الإطاحة بنظام القذافي، وإحدى سمات الأزمة، فضلًا على البيع غير المرخص في السوق السوداء خارج إرادة وتغطية المؤسسة الوطنية الليبية للنفط كمؤسسة شرعية وحيدة في إدارة هذا الملف، وتمتلك ليبيا ثلاثة أحواض كبرى من النفط والغاز الصخري (حوض

غدامس ـ حوض مرزق ـ حوض سرت) إلى جانب حوض الكفرة الذي يصعب تقييم احتياطاته في الوقت الراهن، حيث يبلغ إجمالي احتياطي النفط الصخري **٦١٣ مليار** برميل القابل للاستخراج يبلغ حجمه زهاء **٢٦,١ مليار** برميل كخامس أكبر احتياطي في العالم، ما رفع العمر الافتراضي لمخزون النفط الليبي من ٧٠ عامًا إلى ١٢٢ عام حسب أحدث تقارير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية « إي إي إي».

أما الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي فيتجاوز **٨٠ تريليون** قدم مكعب قابلة للاستخراج وفق تقارير مؤسسة النفط الوطنية الليبية لسنة ٢٠٢٢، بحجم إنتاج يقدر ما بين **١,٢٨ مليار** قدم مكعب و**١,٤٠ مليار** قدم مكعب يوميًا، وإن كان هناك تضارب في حجم هذا الاحتياطي بالنظر للتكهنات الجديدة حول احتياطي الغاز القابع داخل الحدود البحرية لليبيا وبخاصة في الجهة الشرقية منه، في حين أن ذات المصدر المتعلق بإدارة معلومات الطاقة الأمريكية كان قد أشار إلى امتلاك ليبيا لـ **٩٤٢ تريليون** قدم مكعب من احتياطي الغاز الصخري أي ما يقارب **٢٦,٧ تريليون** متر مكعب منها **١٢٢ تريليون** قدم مكعب أي قرابة **٢٦,٧ تريليون** متر مكعب قابل للاستخراج **(٣٨)**.

إلى جانب النفط والغاز تمتلك ليبيا احتياطات معتبرة من بعض المعادن والمعادن النفيسة والنادرة التي تدخل في بعض الصناعات التكنولوجية الفائقة الدقة، ومن أهم هذه المعادن الذهب واليورانيوم والحديد الذي يبلغ احتياطه الخام حوالي **٣,٥ مليار طن**، من جهة أخرى تشكّل الصحراء الليبية التي تغطي **٩٥%** من إجمالي مساحة البلاد موردًا هامًا للطاقات النظيفة والمتجدّدة، فالصحراء الليبية التي تعتبر جزءًا من الصحراء

الأفريقية الكبرى تعتبر أكثر مناطق العالم تعرّضًا للأشعة الشمسية ما يجعلها موردًا هامًا للطاقة الشمسية في حال ما إذا تم استغلال ذلك، وبخاصة مع تصاعد الدراسات المراهنة على التحول نحو الهيدروجين الأخضر كبديل مستدام وموثوق العواقب عوض الطاقات الأحفورية التي تسير احتياطاتها نحو النضوب فضلًا على انعكاساتها البيئية الخطيرة.

ما ضاعف من ثقل ليبيا في سوق الطاقة العالمي ليست الاحتياطات فقط ؛ إنما كذلك الامتيازات التي يفرضها موقعها الجيواستراتيجي وساحلها الطويل على الضفة الجنوبية للمتوسط الذي لا يبعد عن نظيره الأوروبي (مالطا) إلا بحوالي **٨٠ كلم** وعن سواحل إيطاليا بقرابة **٣٠٠كلم**، ما قلّل من تكلفة مد أنابيب نقل الطاقة نحو المستهلكين الأوروبيين فضلًا على تكلفة النقل عبر السفن، إلى جانب امتلاك ليبيا لبنية تحتية قوية لتصدير الطاقة في مقدمتها **(٨٠) موانئ** جاهزة لتصدير النفط والغاز تحتوي على ٥٤ خزانًا تقدّر طاقتها التخزينية الإجمالية بحوالي **١٨,٧ مليون** برميل وهي معايير إنتاجية ساهمت في تقليل تكلفة النقل البحري **(٣٩)**.

الميناء	عدد الخزّانات	القدرة التخزينية (مليون برميل)	حجم التصدير (شهريا) (مليون برميل)
السدرة	١٠	٢.٦	٠٨
الحرّيقة	١٠	٣.٤	٠٦
الزاوية	٠٩	٢.٤	٣.٥
الزويتينة	٠٩	٣.١٧	ما بين ٢.٦ إلى ٣.٢
البريقة	٠٧	١.٣	١.٨
مليتة	٠٤	٢.٣	٠٣
رأس لانوف	٠٤	١.٩	٣.٥
غزة العائم	/	١.٦	٦٠٠ ألف برميل

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط (الليبية) https://noc.ly/index.php/ar/

ويعتبر الاقتصاد الليبي اقتصادًا ريعيًا بامتياز، حيث يرتكز بشكل محوري على قطاعي النفط والغاز، بعيدًا كل البعد عن أي من معالم التنوع في مصادر الدخل، يصاحب ذلك هيمنة القطاع العام على مفاصل الاقتصاد مقارنة بنظيره الخاص رغم ما يتوفر للأخير من فرص ضخمة للنمو ساهم في احتوائه لـ **١٤%** من إجمالي القوى العاملة وفق تقارير مجموعة البنك الدولي لسنة ٢٠٢٣، ذات المصادر أشارت إلى أن قطاع النفط والغاز شكّل **٦٠%** من إجمالي الناتج المحلي الذي بلغ زهاء **٥٠,٤٩١ مليار دولار**، مهيمنًا على قرابة **٩٤%** من صادرات الدولة و**٩٧%** من الإيرادات الحكومية، في حين تراجع نصيب الفرد الليبي من إجمالي الناتج المحلي بمعدل سنوي يقارب **٢,٨%** مقارنة بذات النصيب لسنة ٢٠٢٢، وأشارت ذات المصادر إلى بلوغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي زهاء **٧٣٣٠ دولار** مقارنة بـ **٨٢١١ دولارًا** خلال سنة ٢٠٢٢ **(٤٠)**.

ورغم أن ليبيا تندرج ضمنيًا في إطار الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، إلا أن التصنيفات الإنمائية والمعايير والمؤشرات التي تحكمها لا تعكس مستوى هذا الدخل، ومرّد ذلك لسنوات الأزمة واستمراريتها التي رهنت واقع المواطن الليبي للمصاعب الاقتصادية الناجمة عن رداءة الخدمات العامة، والقصور الناجم عن انهيار البنية المؤسساتية للدولة في جلّ القطاعات وفي مقدمتها قطاع التسيير والاقتصاد وباقي القطاعات الخدماتية كالصحة والتعليم والمواصلات والكهرباء وغيرها، وهي ذات التداعيات التي لحقت بقطاع الاستثمار العام منه أو الخاص ما أسفر على الواقع الإنمائي الليبي.

في ظل الأزمة الراهنة لعب وما زال ملف النفط والغاز كمصدرين رئيسيين للثروة في ليبيا، دورًا بارزًا في مسار تطورات الأحداث، سواء فيما تعلق بدوافع صناعة الأزمة عبر تدخل الناتو سنة ٢٠١١ وعلى رأسها ملف الهيمنة على مصادر وإمدادات الطاقة، واستثمارات كبرى الشركات العملاقة، وحسابات النفوذ والسيطرة، أو فيما يتعلق بدور هذا العامل في تغذية واستمرارية الأزمة فيما بعد، وذلك في ظل ثنائية السيطرة على هذا الملف بين معسكر الشرق المهيمن منذ سبتمبر ٢٠١٦ على غالبية الحقول المنتجة وخطوط نقله وكثير من الموانئ التي عبرها يتم التصدير ضمن ما يعرف بـ «الهلال النفطي» الممتد من طبرق شرقًا إلى السدرة غربًا على مسافة ٢٠٥ كلم، حيث يحتوي هذا الهلال على ما يقارب **٨٠%** من إجمالي الاحتياطات و**٦٠%** من إنتاج البلاد من النفط ضمن ثلاثة حقول رئيسية هي «السرير» و«مسلة» و«النافورة» **(٤١)**، في مقابل سيطرة معسكر طرابلس في الغرب على البنية المؤسساتية وفي مقدمتها مؤسسة النفط الوطنية، ومصرف ليبيا المركزي، والعديد من الموانئ في غرب ليبيا، ما جعل من هذا الملف محلًا للتجاذبات في ظل الاعتماد شبه الكلي لكل التشكيلات المسلحة المنتشرة في شرق ليبيا وغربها على مداخيل النفط والغاز في مساعي تسليحها وتوسيع نفوذها السياسي والأمني، ما جعل من الصراع على الثروة أحد أهم محدّدات صناعة الأزمة ومحفزات استمرارها، وقد تجسّدت مخرجات ذلك في الانقطاعات والغلق المتكرّر للإمدادات النفطية والغازية رغم جهود التوافق حول التوزيع العادل لهذه الثروة، إلى جانب الضغوط الدولية على فرقاء السلاح في ليبيا من أجل إبعاد ملف الطاقة عن حسابات الصراع الدائر لما له من تأثير ليس على الدول المستوردة فقط، وإنما على السوق العالمي للطاقة برمته، نظرًا لحجم تأثير موقع ليبيا في هذا السوق رغم التراجع الكبير في مستوى الإنتاج الليبي قياسًا لما كان عليه الوضع قبل الإطاحة بنظام معمر القذافي.

في مقابل ذلك فإن نجاح الفرقاء الليبيين في التوصل إلى توافقات حول عائدات النفط والغاز أواخر سنة ٢٠٢٠، والتي من خلالها تجاوزت البلاد الأزمة الخانقة التي أفرزها غلق قوات شرق ليبيا لحقول إنتاج النفط خلال النصف الأول من سنة ٢٠٢٠ والخسائر المالية الضخمة التي انجرت على ذلك وسط صراع محتدم حول كيفية إدارة المؤسسات السيادية ذات العلاقة وفي مقدمتها المصرف المركزي، ودور الفواعل الدولية المؤثرة في الأزمة الليبية التي دفعت نحو ضرورة الخروج بتسوية تُرضي جميع الأطراف، هي معطيات تدعو إلى التفاؤل بإمكانية استنساخ تجربة التوافق حول التوزيع العادل للثروة لتكون نموذج محاكاة لتقريب وجهات النظر حول باقي الملفات العالقة، وبخاصة ما تعلق منها بتجاوز الانقسامات الحاصلة في البنية المؤسساتية للدولة والتي أصبحت من مخاطر وقوع الدولة في مستنقع التقسيم.

٢ ـ جذور الأزمة وروافد استمرارها:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية واندحار الاحتلال الإيطالي عن ليبيا عقب هزيمة إيطاليا الفاشية في الحرب، عادت البلاد إلى الحكم الملكي الذي استمر لغاية التغيير الذي قاده الرئيس الليبي الأسبق «معمر القذافي» سنة ١٩٦٩.

طبيعة النظام الذي أسّسه معمر القذافي وبخاصة بعد تأسيس الجماهيرية سنة ١٩٧٧ الممزوج بين القبضة الأمنية البوليسية الشديدة مع تغييب شبه تام لدور الجيش من جهة، والاعتماد أكثر على نظام اللجان والكتائب كعصب لسلطة النظام، وذلك ضمن عقيدة شمولية للنظام السياسي المستندة سياسيًا لخطاب الثورة الراديكالي واقتصاديًا لعائدات الريع النفطي وما تزخر به البلاد من ثروات، ورغم نجاح هذا المزيج في استمرار نظام القذافي لعقود إلا أنها كانت تحمل مخاطر أكبر في حال سقوط هذا النظام، ومردّ ذلك يعود لغياب دولة المؤسسات التي يمكن الاستناد إليها لترسيخ مفهوم المواطنة والولاء والانتماء للدولة ومؤسساتها عوض القبيلة والهوية والعشيرة، سواء ما تعلق بالمؤسسات الرسمية على غرار تهميش المؤسسة العسكرية بعد حرب تشاد ما بين ١٩٧٨–١٩٨٧ وإحلال ما يعرف بالكتائب محل الجيش موازاة مع تعزيز بعض من كيانات المؤسسة الأمنية النظامية التقليدية على غرار جهاز المخابرات أو الأمن الخارجي وجهاز الأمن الداخلي، في حين نال قطاع الشرطة من التهميش ما نال المؤسسة العسكرية، حيث كان معمر القذافي يطرح بدائل استثنائية تستبدل الأمن الرسمي بالأمن الشعبي المحلي توازيًا مع استبدال الجيش والمؤسسة العسكرية التقليدية باللجان الشعبية، أو ما تعلق بتهميش الكيانات غير الرسمية على غرار النخب السياسية ووأد المعارضة وإلغاء الأحزاب السياسية وحركات المجتمع المدني؛ حيث كان

القذافي ضمن نظرية العالمية الثالثة التي أوردها في الكتاب الأخضر يرى أن الحزبية هي إجهاض للديمقراطية، وإن كان ذلك قد تم توارثه من عهد الملك إدريس السنوسي حتى لا يُحمّل نظام القذافي وحده وزر ذلك، ما ساهم في ترسيخ جذور الأزمة التي تشهدها ليبيا في الوقت الراهن.

ورغم ما يرتبط بحقبة نظام معمر القذافي والأربعة عقود ونيف التي قضاها في السلطة، إلا أن ذلك لا يعدّ سوى جزءًا من الإشكال المرتبط بجذور الأزمة، كون أن هناك ما قبله وما بعده.

فما قبله مرتبط أساسًا بطبيعة ليبيا كدولة غاب عنها البناء المؤسساتي الثابت والراسخ، عكس ما يتوفر عليه الجوار الإقليمي لليبيا (تونس ومصر) الذي مرّ بظروف مشابهة لكنه امتلك بنية مؤسساتية ثابتة نسبيًا حتى لو كان أداؤها الوظيفي في الدركات الدنيا من مجمل المفترض أن تقوم به وبغض النظر عن مدى صوريتها وحقيقة أدوارها، ولعّل أن سمة غياب البناء المؤسساتي في ليبيا موروثة من عصر الملكية الذي تلا الاستقلال، ثم أمعن نظام القذافي في تطبيقها بشكل أكثر فجاجة لاحقًا.

وأما **ما بعده** فهو مرتبط بفشل مخرجات أحداث فبراير ٢٠١١ في بناء وتحصيل ما كانت فواعل ومكونات هذه الأحداث تلوم نظام معمر القذافي عليه، بداية بتجربة المؤتمر الوطني التي عمّقت الأزمة على نحو أكثر خطورة بكثير مما كان عليه الوضع قبل سقوط نظام القذافي، وصولًا إلى مخرجات آخر حوار وما أسفر عليه مسار جنيف ٢٠٢٠ والذي فشل كسابقيه في تجاوز حيثيات الأزمة وجوهرها، ليكون لعودة الانقسام السلطوي في ظل ثنائية مؤسساتية متنازعة الشرعية الضربة القاسمة له في سيناريو متكرّر لكل جولات الحوار السابقة وما أفرزته من مخرجات.

ساعدت هذه المحددات المرتبطة بطبيعة البنية المؤسساتية لهيكل الدولة والنظام السياسي على حد سواء، والتي ترسّخت مع مرور الوقت كثوابت يصعب تجاوزها منذ استقلال الدولة، وازداد هذا الرسوخ عمقًا في ظل الأزمة الراهنة التي تعصف بالبلاد منذ سنة ٢٠١١، ساعد ذلك على تشكّل أنماط أخرى للولاء خارج الإطار الرسمي للولاء للدولة، حيث برزت فواعل أخرى تقليدية كانت أم مستجدة لإبداء الولاء على غرار القبيلة والتشكيلات المسلحة الموازية بما فيها تلك التي بدت أحيانًا أو سوّقت لنفسها على أنها نظامية، رغم أنها خارج إطار الإجماع الوطني الذي يشكّل المرجعية الثابتة لاكتساب الشرعية، فنمط الحراك الذي شهدته ليبيا سنة ٢٠١١ ونتيجة لجملة من العوامل، أفضى في النهاية لتأسيس واقع اجتماعي وسياسي بأبعاد أمنية خطيرة يصعب السيطرة عليه كنتيجة للانقسام الحاد بين نخب الحراك على اختلاف روافدهم ومشاربهم الفكرية والأيديولوجية، والذي انتقل فيه الصراع من خلاف الأفكار إلى المواجهات المسلحة، ثم إلى انشقاق مجتمعي يحمل في ثناياه معالم خطيرة على مستقبل الدولة، فكارأخاصة في ظل غياب الحدود الدنيا من قواعد فرض النظام العام كنتيجة لغياب الضوابط الكابحة لمظاهر الانتشار الرهيب للسلاح خارج الأطر الشرعية، وعجز الحكومات المتلاحقة التي أفرزتها الحوارات المتعاقبة على معالجة المعضلة الأمنية التي انتقلت تداعياتها مما هو سياسي واقتصادي إلى ما هو اجتماعي وهو الأخطر بالنظر لصعوبة تجاوز مخرجات ذلك فيما بعد **(٤٢)**.

رغم أن المطلع على حيثيات موقع ليبيا الجيوسياسي سيستنتج للوهلة الأولى أن ليبيا بموقعها الراهن هي كيان موحد من الصعب تجزئته إلى كيانات منفصلة، فالدولة التي تأخذ نسبيًا شكلا مربعًا تبدو وأنها خُلقت

لتكون هكذا، إلا أنه وفي مقابل ذلك فإن البنية الإثنية للمجتمع الليبي والمنتشرة أساسًا عبر ثلاثة أقاليم رئيسية (طرابلس وفزان وبرقة) والتي تزخر بجملة من التنوعات العرقية والقبلية، قد جعلت المحدّد القبلي يطفو إلى السطح كأحد المحدّدات المفسّرة للأزمة، وبخاصة في ظل تقلبات أنماط الولاء الاجتماعي المرتهن للقبيلة والعشيرة كمظلة للحماية من المخاطر وكبديل لمؤسسات الدولة السيادية التي ضعُف أداؤها، بل وانهارت في بعض مضامين وجودها مع تراكم سنوات الأزمة ومخرجاتها على كافة المستويات، وإن كان من الصعب في الوقت الراهن تحديد التداعيات المباشرة للأزمة على وحدة البنية الاجتماعية للمجتمع الليبي، إلا أن الثابت هو أن استمرار الأزمة السياسية والأمنية دون أفق واضح لمعالم التسوية من شأنه أن يعمق الأزمة المجتمعية أكثر على النحو الذي سيؤثر حتمًا على مستقبل الدولة ككيان موحد خاصة في ضوء إرهاصات الأزمة على الإدراك المجتمعي للأجيال القادمة ومفهوم الولاء لديهم، وهو بُعد يصعب معالجة مخرجاته كونه أخطر بكثير مما هو سياسي وأمني واقتصادي وإن حدث ذلك فإنه يلزم خططًا بعيدة المدى لا تخضع لتوافقات سياسية ظرفية.

النسيج الاجتماعي الليبي القائم في تركيبته الرئيسية على «القبيلة» كركيزة رئيسية يتمحور حولها عنصرا «الولاء» و«الحماية» كما سبق الذكر، والحقيقة أن هذا ليس بالأمر المستحدث بالأزمة الراهنة، إنما هو وصف طاغٍ على كل التاريخ الليبي وفي جذور الوجدان الاجتماعي، فلا توجد سمة تعلو على التكوين القبلي للمجتمع الليبي، وهو ما أفرز في النهاية خصوصية ملحوظة للتركيبة الاجتماعية الليبية جعلت من منع أن تنحو الأزمة نحو تفكيك هذه التركيبة الاجتماعية، ما يحمل في طياته كبير المخاطر، ومعالجة ذلك تتطلب أدوات ومناهج قد تكون مختلفة عمّا سواها من

أزمات، فحضور القبيلة وتأثيرها في مختلف مناحي الحياة، بداية بكونها مظلة اجتماعية وسياسية موفرة للأمن وموجهة للنشاط الاقتصادي، وهو الثابت التاريخي الذي عزّز من توثيق الصلة بين الفرد الليبي والقبيلة، كما ساهم في تعزيز أواصر التحالفات القبلية في فترات السلم والحرب على حد سواء، وإن كان ذلك قد عزّز من قوة صمود هذه القبائل في مواجهة ومقاومة الغزو الأجنبي ولا يوجد ما هو أكبر دلالة من الحركة السنوسية التي شكّلت القبيلة وتحالفاتها النواة الأولى لتأسيسها واستمرارها.

استمر تأثير البعد القبلي خلال تأسيس الملكية حيث لعبت القبيلة دورًا بارزًا ضمن محددات نسج التحالفات والتوازنات السياسية المصاحبة لها، واستمر هذا الوضع مع نظام معمر القذافي في عهد الجماهيرية حيث تم توظيف القبيلة في كل استحقاقات استمرار السلطة، فشكّلت القبيلة فاعلًا ميدانيًا في ظل غياب الأحزاب والحركات السياسية وباقي الفواعل السياسية غير الرسمية، وذلك وفق مسار دقيق أساسه أولوية الولاء للنظام على الولاء للقبيلة، أي أن الانتماء القبلي لا يكفي إذا لم يُلحق بالولاء للنظام، وهذا ما يعني ضمنيًا أن القبيلة خلال حكم القذافي لم يكن بإمكانها الاحتجاج على حصتها في التمثيل من جهة؛ ومن جهة أخرى كان النظام يدرك لمدى أهمية كسب ود وتأييد كل القبائل، وضمن هذه المعادلة سارت معادلة التوازن بين القبيلة والنظام، عكس ما أثبتته الأحداث بعد ٢٠١١ عندما أصبح تقاسم التمثيل في السلطة يتم عبر آليات معينة هي أقرب للمحاصصة على أن يشمل ذلك القبائل المنتصرة بشكل أكبر.

ذات المُعطى مازال مستمرًا لغاية اليوم، بل إن حضور القبيلة ازداد وضوحًا في ظل الفراغ الأمني والسياسي الذي أفرزه سقوط نظام معمر القذافي، ورغم فتح الباب مام تأسيس الاحزاب أمام التعددية وحرية تأسيس الأحزاب السياسية في ظل تعدّد المرجعيات الفكرية والتوجهات السياسية حتى في شكلها الصوري، إلا أن مكانة القبيلة لم تتزحزح، بل على العكس فقد برهنت سنوات الأزمة المستمرة على حتمية ومحورية العامل القبلي في الواقع الليبي، رغم أن البعض ينظر إلى أن ذلك يحمل في طياته تحديات وعراقيل جمّة أمام جهود إعادة بناء الدولة وبث روح الولاء لمؤسساتها، وهو ما أعاد «القبيلة» ودورها مجددّا لدائرة الجدلية الفكرية والنخبوية حول تأثير الأخيرة في العملية السياسية في ظل الصراع المستمر على الثروة والسلطة.

ورغم كونه من عوامل استمرار الأزمة الراهنة، إلا أن المحدد القبلي وكغيره من جملة المحددات يحتمل في تقييمه معالم للإيجاب وأخرى للسلب في كل ثنايا ومراحل تطور الأزمة الليبية منذ اللحظة الأولى لسقوط نظام معمر القذافي، بداية من تأسيس المؤتمر الوطني العام والبرلمان والاتفاقات السياسية اللاحقة والحكومات التي أفرزتها التوافقات، أو تلك التي أفرزها واقع الصراع وعدم التوافق، طوال ذلك كان المحدد القبلي من الثوابت الحاضرة تأثيرًا في العملية السياسية، وبخاصة فيما تعلق بتغليب العصبية القبلية في اختيار وتعيين وانتخاب الممثلين في المؤسسات التي أفرزتها هذه التطورات، الأحداث بعد سنة ٢٠١٤ دفعت القبيلة إلى تجاوز هذا الدور السياسي إلى آخر عسكري وأمني حيث أصبحت بعض القبائل في ظل تحالفات بينية أداة من أدوات إدارة الصراع على السلطة والثروة، مما أسهم في عودة بعض النعرات القبلية التي انطفت أت نسبيًا خلال حكم معمر القذافي للبلاد.

وقد تجسّد ذلك في العديد من الصور لعّل من أهمها عمليات التهجير الذي تعرّضت له بعض المكونات المجتمعية ممّا أثّر سلبًا على النسيج الاجتماعي الليبي، وإن كان ذلك قد ساهم في عرقلة العملية السياسية بمستويات مختلفة، إلا أن الأخطر هو تداعياتها بعيدة المدى على السلم الاجتماعي وذاكرة الأجيال القادمة، في مقابل ذلك لا يمكن لأحد أن ينكر الدور الإيجابي الذي لعبته بعض القبائل في وأد عديد من النزاعات بين مكونات المجتمع الليبي بشكل عُرفي بعيدا عن أي إطار رسمي للدولة، وهذا في إطار لجان المصالحة الاجتماعية التي أُوكلت قيادة مهامها لقادة القبائل، وازداد الاعتماد على هذه اللجان حيث برز دورها في عودة المهجّرين والنازحين قسرًا من بيوتهم في كثير من المناطق، وذلك رغم تحديات المرحلة في ظل استمرارية الأزمة والصراع المسلح والانقسام السلطوي الذي أصاب هياكل الدولة، خاصة وأن المصالحة بأدوات داخلية ستغني أطراف النزاع عن مساوئ الاعتماد على الوساطة الخارجية، نظرًا لما يشكّله هذا الأخير من وصاية خارجية على الملف الليبي، وما يعكسه ذلك على مستقبل الدولة السيادية في ليبيا **(٤٣)**.

الدور الخارجي كان له هو الآخر بالغ الأثر في تهيئة المعطيات اللازمة لظهور البيئة الأمنية الهجينة التي فتحت الباب نحو تأسيس ثم ترسيخ الأزمة الراهنة في ليبيا بكل أبعادها وأنماطها، بداية بالقرار ١٩٧٠ الصادر في ٢٦ فبراير ٢٠١١ والذي من خلاله تم إدانة حملة القمع التي مارسها نظام القذافي حسب رأي المجلس، وعلى أساس ذلك تم فرض حزمة من العقوبات من قبيل تجميد الأصول، وحظر السفر على كبار المسؤولين، وإحالة تصرفات النظام إلى المحكمة الجنائية الدولية، تطورات الأحداث دفعت كل من فرنسا وبريطانيا إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات، خاصة بالنسبة لفرنسا التي قاد رئيسها «نيكولا ساركوزي» الحملة الرامية إلى التدخل العسكري

في ليبيا، وكان الهدف الأساسي نظريًا هو دفع الأمم المتحدة إلى إعلان منطقة حظر جوي لحماية قوات المعارضة من القصف العنيف من جانب القوات الجوية التابعة للقذافي، غير أن اقتراح منطقة حظر الطيران لإدراجه في القرار ١٩٧٠ لم يحظ بالدعم الكافي لإقراره رغم الدعم الأمريكي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، غير أن إشكال التوافق حول هذا الاقتراح تم تجاوزه عندما أقر مجلس الأمن القرار ١٩٧٣ بأغلبية عشرة أصوات في حين امتنع خمسة أعضاء وهي (روسيا والصين والهند والبرازيل وألمانيا) مبدين تحفظهم **(٤٤)**.

تدخل حلف «الناتو» الذي استند إلى القرار الأممي رقم ١٩٧٣ الصادر في ١٧ مارس ٢٠١١ **(٤٥)**، وما أُثير حوله من تحفظات وشكوك ومخاوف ارتبطت أساسًا بغياب أي معالم لاستراتيجية ما بعد الحرب، وكيفية إرساء البديل المضمون لنظام معمر القذافي، بل وغياب أي أطر واضحة لخروج حلف الناتو ذاته من هذا المعترك، خاصة في ضوء المستوى المتدني من التوافق داخل الحلف حول مسألة التدخل، حيث لم توافق ألمانيا وأبدت شكوكًا جدية حول استراتيجية التدخل وما بعدها، فضلًا على تقلبات وضبابية الموقف التركي الموازن بين مصالحه التاريخية مع نظام القذافي وضروريات مواكبته للتطورات الجارية يومها، والنتيجة كانت ضبابية في طبيعة وحقيقة الأهداف وحدود الدور الذي تقمصه الثلاثي «الفرنسي/ الأمريكي/ البريطاني» الذين أناطوا لأنفسهم القيام بهذا الدور تحت مظلة الناتو.

حدود الدور الخارجي لم تقف عند مساهمته في تأسيس معالم البيئة الأمنية الهجينة في ليبيا، بل تعدته ليكون جزءًا من محددات ترسيخ هذا التهجين على النحو الذي ساهم في حالة «الإزمان» التي اتسّم به الوضع الأمني لغاية اليوم، فعلى غرار حالة اللا توافق التي أصابت العلاقة بين

الفرقاء الداخليين بعد تحقيق ما اشتركوا فيه من أهداف وأسماها إسقاط نظام القذافي، انتقل الخلاف حول المخرجات وفي مقدمتها معترك إدارة السلطة والثروة، وهو أمر شائع في كل التجارب الثورية على مدى التاريخ، وعلى هذا النحو سارت الأمور على الأطراف الخارجية، إذ وبعد تدخلهم ضمن حلف الناتو ومساهمتهم في سقوط نظام القذافي سار كل واحد منهم في اتجاه وفق ما تتطلبه لغة المصالح، ففي الوقت الذي فضّلت فيه إدارة «باراك أوباما» مراقبة المشهد في إطار استراتيجية «القيادة من الخلف»، فضّلت فيه أطراف أخرى على غرار فرنسا الانغماس أكثر في التأثير المباشر على الأحداث تارة منفردة، وتارة عبر محاولة جرّ الاتحاد الأوروبي للعب دور مشترك يتوافق مع ما تبتغيه مصالحها إلى غاية تقاطع مصالحها مع روسيا حول دعم مشروع خليفة حفتر، وازداد الأمر تعقيدًا مع عودة الدب الروسي لحلبة التأثير، فضلًا عن تصاعد أدوار أطراف إقليمية أخرى على غرار تركيا ومصر والإمارات وقطر التي كانت سبّاقة للعب هذا الدور، والنتيجة هو تحّول ليبيا لمنطقة صراع نفوذ بين هذه الفواعل الخارجية عبر أدوات داخلية.

إجمالًا لا يمكن تحميل مرحلة معينة دون غيرها، ولا جهة معينة دون غيرها مسؤولية ما يحدث في ليبيا منذ ٢٠١١، فجذور الأزمة ضاربة في عمق عقود ماضية، بل وتتعداه أحيانًا إلى موقع ليبيا التاريخي في توازنات القوى المتعاقبة، وبخاصة في الضفة الجنوبية للمتوسط، وإن كان لطبيعة وعقيدة النظام السياسي الذي أسّسه معمر القذافي كبير الأثر والتأثير في اندلاع الأزمة وما آلت إليه الأمور بعد أكثر من أربعة عقود من الحكم المركزي الشمولي، فإن هذا العامل لا يمكن بأي حال من الأحوال الارتهان له بشكل مطلق في تفسير مجرى الأحداث، وذلك بالنظر لحجم التأثير الذي لعبته

جملة من الفواعل الداخلية والخارجية التي ساهمت في أن تسير التطورات على النحو الذي سارت إليه، سواء فيما تعلّق بطبيعة النخب التي قادت مرحلة ما بعد سقوط نظام القذافي ومآلات اللجوء إلى وصاية أطراف خارجية لتوفير الدعم المطلوب سواء للبقاء في حيّز التأثير كفاعل داخلي، أو الانفراد بالسلطة على حساب باقي الفواعل، فضلًا على المصالح التي قادت بعض الأطراف الخارجية نحو العمل على تأزيم الوضع في اتجاه الفوضى، كون ذلك لا يخدم ما تبتغيه من أهداف، ليبقى الليبيون وحدهم من يكتوون بإفرازات ما حدث من انهيار لمعالم الدولة، والأكيد أنهم المسؤولون على إخراج بلادهم من هذا المستنقع بغض النظر عن طبيعة وحدود تأثير العامل الخارجي الراغب في استمرار أفق الوصاية على الفواعل الداخلية المتماشية مع متطلبات حماية مصالح هذه الفواعل الخارجية.

٣ـ الأزمة السياسية وإدارة صراع النفوذ في ظل ثلاثية:

الثورة – الثروة – السلطة

في ١٧ من فبراير ٢٠١١ اندلعت احتجاجات مدينة بنغازي شرق ليبيا وسرعان ما توسعت إلى معظم المدن الليبية، كما ساهم الرد الأمني الصارم الذي واجه به نظام معمر القذافي هذه الاحتجاجات في «عسكرة» هذه الاحتجاجات خاصة في ظل انتشار السلاح لدى المجتمع الليبي ذو البعد القبلي، كذلك فقد وفر توسع الاحتجاجات وتحولها إلى اشتباكات مسلحة بين الطرفين المبرّر لتدخل حلف «الناتو» استنادًا لقرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣ بدعوى حماية المدنيين من الأجهزة الأمنية والعسكرية للنظام، وفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا، وهو ما أدى في النهاية إلى سقوط نظام القذافي مسدلًا الستار على أكثر من أربعة عقود من تاريخ ليبيا.

التدخل الخارجي، والتنافر الداخلي، وغياب التوافق على خارطة طريق للمرحلة الانتقالية بما يُفضي لتحقيق الاستقرار، وإعادة بناء الدولة في ظل التغييب الحاصل للبنية والهيكلة المؤسساتية زمن حكم نظام القذافي، كلها عوامل ساهمت في انفجار الأوضاع في ليبيا واستمرارها على النحو الذي نشهده اليوم، فالمجلس الانتقالي الذي ترأسه أحد أركان نظام القذافي المنشقين عنه وهو وزير العدل الأسبق القاضي **«مصطفى عبد الجليل»**، وهي الهيئة التي نالت الاعتراف الدولي؛ وأوكلت إليها مهمة تسيير المرحلة الانتقالية والعمل على إصدار دستور جديد يعيد لليبيا أمنها واستقرارها، ورغم نجاح المجلس في إصدار القانون الخاص للانتخابات، والذي أفرز انتخاب **«المؤتمر الوطني العام»** الذي كان يقوم مقام الهيئة التشريعية، ما فتح الباب أمام تكوين حكومة مؤقتة برئاسة

«على زيدان»، حيث حلّت هاتان الهيئتان محل المجلس الانتقالي، وفي الوقت الذي كان ينظر إلى أن ذلك خطوة في اتجاه ترسيخ نظام الحكم في ليبيا، إلا أن الأحداث المتعاقبة وتصاعد الاستقطاب السياسي بين التيارين الليبرالي والإسلامي؛ والذي تبعه استقطاب عسكري بين مختلف الجماعات المسلحة لصالح هذه الأطراف السياسية، ثم انتقال هذا الانقسام إلى الجانب الاقتصادي عندما أعلن حاكم إقليم برقة عن بيع النفط خارج إرادة الدولة ومؤسساتها، لتفتح هذه التطورات الباب أمام دخول ليبيا في أزمة متعددة الأبعاد لم تنجح في تجاوزها لغاية الساعة.

الإرهاصات الأولى لهذه الانقسامات تمثلت في توالي حالات سحب الثقة التي قام بها المؤتمر الوطني تجاه الحكومة وفي ظروف وجيزة طوال سنة ٢٠١٤، حيث تم إقالة حكومة **«علي زيدان»** واستخلافها بحكومة «عبد اللّه الثني»، التي تعرّضت بدورها إلى حالة ثانية من سحب الثقة لتخلفها حكومة «أحمد معيتيق»، إلا أن الجديد في هذه المرة هو دخول السلطة القضائية ممثلة في المحكمة العليا كطرف رئيسي في هذه التطورات عبر إبطالها لصحة قرار التغيير الحكومي الأخير، ما وفّر الشرعية اللازمة لعودة حكومة «عبد اللّه الثني» إلى الواجهة من جديد.

البارز خلال استفحال هذه الانقسامات بين مختلف الفواعل الداخلية هو بروز «خليفة حفتر» الطامح عبر «عسكرة» الصراع إلى حكم ليبيا بدعم من قوى إقليمية ودولية، وهو ما ساهم في زيادة حدة الاستقطاب العسكري ومعه حدة الانقسام السياسي، ورغم كل محاولات «المؤتمر الوطني العام» تجاوز هذا السيناريو عبر الإعلان عن حكومة جديدة وهي **«حكومة الإنقاذ الوطني»** برئاسة **«عمر الحاسي»** والتي نالت توافقًا إقليميًا ودوليًا معتبرًا؛ إلى جانب الدعم الذي نالته من رئاسة الأركان العامة الليبية يومها بقيادة

العميد «عبد السلام جاد اللّه العبيدي» والتي كانت أكثر الأطراف العسكرية انتشارًا وقوة على كامل التراب الليبي، فضلًا على المشروعية السياسية التي نالتها من مؤسسات الدولة، إلا أن حجم الصعوبات التي واجهت حكومة الإنقاذ، وتجاوز محددات الأزمة وسبل تسويتها لإمكانياتها وأدواتها، وتصاعد قوة مشروع «خليفة حفتر» في شرق ليبيا؛ كلها عوامل ساهمت في تصاعد المأزق السياسي والأمني في ليبيا بكل ما يحتويه من أبعاد ودلالات على كل المستويات الداخلية والخارجية.

من إرث الثورة إلى صراع الثروة والسلطة «أزمة إعادة بناء الدولة»

على مرّ العصور وبغض النظر عن مقاصدها وأنماطها سياسية كانت أو عسكرية أو اقتصادية أو اجتماعية أو مزيجًا بين بعض ذلك أو كلّه؛ عبّرت الثورة في أحد مفاهيمها الجامعة عن التقاء إرادة العامة كلّها أو جلّها على ضرورة التغيير في لحظة فارقة فقدت فيها السلطة القائمة قدرتها على الاستمرار في ظل غياب روافد ومقومات ذلك، لتجد نفسها مجبرة على التعايش مع الواقع الجديد أو الاندثار؛ وما حدث في ليبيا ليس استثناءً عن هذا المُعطى، حيث اختار نظام معمر القذافي الخيار الثاني أي الاندثار؛ سواء كان ذلك لانعدام البدائل، أو عن جهل بظروف وتطورات المشهد في ظل التوازنات الإقليمية والدولية ومدى استجابتها لرغبته في الاستمرار يومها، وذلك على النقيض مما حدث في محيطه الجيوسياسي وبخاصة في مصر عندما اختار النظام التأقلم مع الوضع حتى لو كلّف ذلك التنازل عن رأس هرم السلطة في سبيل بقاء الهرم ذاته، حيث لم تنزعج الأخيرة من تبني خطاب الثورة، وتستند لشرعية مخرجاتها في سبيل بقاء الدولة العميقة؛ وعلى رأسها المؤسسة الأمنية والحفاظ على كينونتها انتظارًا للحظة المناسبة لتصدر المشهد

من جديد ضمن حالة رد الفعل أو ما يعرف بـ «الثورة المضادة»، كل ذلك رغم حالة عدم الإجماع وعدم اليقين التي تنتاب بعض النخب من لفظ «ثورة» نظرًا لتماهي المصطلح وحدود تشابكه مع مصطلحات رديفة أخرى، إلا أن الثابت أن حالة الثورة تبقى موسومة في أحد صورها وتجلياتها بالتغيير الراديكالي الذي يُشرط لتوفر معالم الثورة وأركانها.

وعلى ضوء هذا طفا إلى السطح مسميات أخرى تصف ما حدث بـ «الحراك» أو «التحول» أو «التغيير» وغيرها من مصطلحات ذات مرجعية أكاديمية بعيدة نسبيًا عما يدور في قاموس الإعلام.

يسود المخيال العربي شيء من الضبابية في استيعاب مفهوم الثورة الشعبية وذلك له أسبابه، فهو غائب عن ثقافة المنطقة بشكل أو آخر؛ وإن كانت هناك بعض الاستثناءات المرتبطة بظروف التملص من الاستعمار الأوروبي على غرار الثورة الجزائرية، في مقابل ذلك ارتبط هذا الإدراك عن ماهية الثورة ببعض الانقلابات العسكرية التي جرت في عديد من الجمهوريات العربية سواء خلال ظروف سقوط الأنظمة الملكية في هذه الدول، أو أثناء الانقلابات المتتالية داخل النظم الجمهورية، على غرار ما شهدته سوريا والعراق من انقلابات على انقلابات في فترة الخمسينات والستينات والسبعينات من القرن الماضي، والتي عادة ما اتخذت مصطلح «ثورة» في سبيل اكتساب مشروعيتها الشعبية وشرعيتها الدستورية لاحقًا لتثبيت سلطتها.

في هذا الإطار ترسخت في كثير من الدول العربية «الشرعية الثورية» كمرجعية مزاحمة لنظيرتها «الشعبية» وأحيانًا أكثر قداسة منها وبخاصة في حالة صدام الشرعيتين في حالات معينة، وهذا للسيطرة على السلطة بداية والاستمرار فيها لاحقًا، رغم وجود بعض الاستثناءات التي تم خلالها تسليم السلطة لجهة غير تلك التي قادت الثورة على غرار انقلاب سوار الذهب في السودان والذي تنازل فيه الأخير عن السلطة طواعية في تقديم للشرعية الشعبية عن نظيرتها الثورية في حال التسليم بالقاعدة المروجة للانقلاب على أنه ثورة.

ورغم أن «الشرعية الثورية» ظلّت أحد أركان العقيدة السياسية لنظام معمر القذافي في الاستمرار في الحكم وركنًا أساسيًا من خطابه السياسي الذي لم يكد يخلو يومًا من مصطلح «الثورة»، إلا أن الإشكال أن «معمر القذافي» في شخصه وعبر نظامه كان قد اختزل ذلك لذاته، ولسان حاله يقول: «أنا الوحيد من يحق لي تبنّي الثورة قولًا وفعلًا ولا يوجد من هو أهل لذلك غيري»، والإشكال الأكبر أن ذلك استمر لدى جزء غير يسير من مكونات الثورة التي أطاحت به سنة ٢٠١١، حيث تبنّى بعض هذه المكونات خطابًا «إقصائيًا» اتخذ فيما بعد نهجًا «استئصاليًا» ضد كثير من مكونات نظام القذافي؛ ثم توسع لمن لم يشارك في الإطاحة به، ولاحقًا ضد رفقاء النضال من باقي مكونات الثورة؛ ويأتي ذلك ضمن القاعدة التاريخية التي تنص على أن «الثورة تأكل أبناءها»، والمبتغى الأشمل من وراء ذلك هو محاولة الانفراد بشرعية الثورة كمرجعية لإدارة السلطة والثروة، ما ساهم بشكل كبير في التغييب المستمر والدائم لباقي مسارات الحل المرتهنة لتنويع روافد اكتساب الشرعية والمشروعية ومنها «الانتخابات» و«الدستور»، وهذا له ما يقاس عليه على مرّ التاريخ؛ فلطالما شكّلت مرحلة الانتقال من الثورة نحو

بناء الدولة أكثر المراحل خطورة في كل مراحل التحول السياسي في الدول الثورية، وهو ما يفسّر إفراز الثورة لأنماط جديدة من الاستبداد تكون أحيانًا أكثر وحشية من الاستبداد الذي قاد نحو انفجار الثورة الأم، ذلك ما شهدناه في نماذج عديدة على غرار النظام السوفيتي بعد الثورة البلشفية، والنظام الشيوعي في الصين بعد الثورة الشيوعية، وقبلهما نظام نابليون بونبارت خلال الجمهورية الفرنسية الأولى عقب الثورة القومية؛ وغيرها من النماذج التي اتخذ النظام الوليد فيها نمطًا استبداديًا أكثر قساوة من سابقه.

في ليبيا ورغم مرور قرابة الأربع عشرة سنة على سقوط نظام معمر القذافي ما زال مأزق التحول والانتقال من الثورة نحو بناء الدولة المستوعبة للجميع ساري المفعول؛ والأخطر أن روافد استمراره ما زالت هي الأخرى قائمة، والتعنت الحاصل بين أطياف النخبة السياسية في الذهاب نحو حلول وسط لتجاوز الأزمة جزء من روافد هذا الاستمرار، وإذا كان التوافق على «توزيع عادل للثروة والسلطة» عبر آليات ذات مصداقية وفي مقدمتها الانتخابات، ومرجعية دستورية متوافق عليها، قد يساهم بشكل كبير في انتشال ليبيا من مسارات التحوّل من دولة هشّة إلى دولة فاشلة، إلا أن الخشية أن الواقع الراهن وأولويات فواعل الأزمة المحليين لا توحي بمثل هكذا تصور في ظل غياب الحدود الدنيا من الإرادة لتحقيق التسوية المنشودة، وتزداد مخاطر ذلك في ظل الظروف الإقليمية والدولية التي أثبتت وما زالت تثبت تطورات الأحداث فيها عن حجم تأثيرها البالغ على الداخل الليبي، وإن لم يستدرك فواعل الداخل مواقفهم التي لطالما بُنيت من منطلق حسابات براغماتية ظرفية خاصة بهم وأحيانًا مرتبطة برُعاتهم الإقليميين والدوليين، ومعها تستوعب الفواعل المحلية لمخاطر المرحلة القادمة التي قد تصبح فيها إرادتهم الذاتية في تجاوز الأزمة غير كافية للذهاب إلى هذه التسوية وذلك

في ظل تصاعد الاستقطاب الدولي على ليبيا، فإن القادم قد لا يحمل ذات الفرص التي ضاعت في الماضي، أو بالأحرى ضيعتها هذه الفواعل في سبيل إيجاد أرضية مشتركة يتم عبرها تجاوز مسببات الأزمة ودوافع استمرارها، وفي صميم ذلك حتمية الانتقال من **«منطق الثورة»** إلى **«واقع الدولة»** الممارسة لأنماطها السلطوية عبر مؤسسات سيادية ورسمية تستند إلى أسس الشرعية الدستورية والمشروعية الشعبية؛ في إطارها ينعم كل الليبيين بالعدالة التوزيعية للسلطة والثروة عبر آليات ومرجعيات ثابتة مرتكزة على ثنائية الانتخابات والدستور في دولة المؤسسات.

مأزق ثنائية الانتخابات والدستور «تغييب مرجعيات التسوية»

لا اختلاف على أن جوهر مشروع التسوية في ليبيا مرتهن في أحد أهم أبعاده للتوافق حول ملفين رئيسيين «الانتخابات والدستور» بغض النظر عن الجدلية المتجدّدة حول أولوية وأسبقية كل ملف على الثاني، فضلًا على التعقيدات المرتبطة بالحيثيات الداخلية لكل ملف على غرار ما يرتبط بالانتخابات وإشكالية تقديم الرئاسية منها على البرلمانية أو العكس أو التزامن المشترك بين الاثنين.

هذان الملفان وبقدر ما كان التباين حولهما رافدًا من روافد استمرار الأزمة، فإن التوافق حولهما سيشكّل حتمًا مرجعية متينة لتحقيق التسوية المنشودة وتجاوز مظاهر الأزمة أو على الأقل السياسية منها، وإن كان البعض يربط ذلك بغياب ثقافة المشاركة السياسية عن جلّ مكونات المجتمع المتسم بالطابع القبلي تحت كنف السلطة الأبوية التي زادتها عقيدة نظام القذافي رسوخًا في الوجدان الليبي، في بلد ليس له باع مع التجارب الانتخابية التي يخلو تاريخ ليبيا الحديث منها إلا مما هو نادر، في ظل بعض الاستثناءات المرتبطة بتجارب الانتخابات البرلمانية المقيّدة خلال العهد الملكي الإدريسي الذي تلا الاستقلال سنة ١٩٥١.

إن استيعاب التجربة بكل معاييرها في ظرف وجيز بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي كان أمرًا بالغ الصعوبة بالنظر لكون المشاركة السياسية في إطار حياة نيابية تستند إلى عملية ديمقراطية هي ثقافة قبل أن تكون قانونًا ثم نظامًا، وهو الشيء المفقود ليس في ليبيا فحسب بل في جلّ الأقطار العربية، وإن كان ذلك بمستويات مختلفة نسبيًا من دولة لأخرى، ورغم كل ما ذُكر آنفًا من تحديات تواجه التجربة الديمقراطية الفتية في

ليبيا إلا أن الأخيرة نجحت في اجتياز ثلاث تجارب انتخابية في ظرف وجيز لم يتعد الثلاث سنوات، رغم مآلات الفشل وعجز هذا المسار عن جلب الاستقرار المفقود ومعه إعادة بناء الدولة، وهي: انتخابات المؤتمر الوطني العام في يوليو ٢٠١٢، وانتخابات جمعية صياغة الدستور في فبراير ٢٠١٤، وأخيرا انتخابات مجلس النواب في يونيو ٢٠١٤، في حين لم تنجح الجهود الدولية والأممية على الأقل منذ إقرار «خطة العمل الخاصة بليبيا» في سبتمبر ٢٠١٧ في توفير الدافعية اللازمة لتنفيذ الاستحقاقات المغيبة سواء فيما تعلق بمشروع الانتخابات، أو بوثيقة الدستور والاستفتاء المرتبط بها، رغم النجاح النسبي التي حققته البعثات الأممية في بعض تفاصيل هذا المشهد المعقّد؛ على غرار حالات معينة من الانتخابات المحلية البلدية، فضلا عن مجالات أخرى لعمل البعثة من قبيل الوضع الإنساني، وعودة النازحين واللاجئين، وجهود بعث بعض التنمية الاقتصادية عبر «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي»، وغيرها من الملفات والتي شهدت تحسنا نسبيا تحت الرعاية الأممية **(٤٦)**.

بغض النظر عن مجموع الأسباب والعوامل التي ساهمت في فشل كل المشاريع الانتخابية ومعها محاولات تحصيل الإجماع على دستور مشترك منذ اندلاع الأزمة سنة ٢٠١١ والتي ازدادت صعوبة وتعقيدا منذ اندلاع النزاع المسلّح سنة ٢٠١٤، وتواصل ذات التعقيد مع الفترات الانتقالية المتتالية الناجمة عن الاتفاقات السياسية المبرمة، فإن بعض أسباب استمرار المأزق الانتخابي والدستوري تعود إلى طبيعة الاتفاقات السياسية ذاتها التي جرت منذ اتفاق الصخيرات سنة ٢٠١٥ وإلى غاية اتفاق جنيف الذي أنهى الحرب الطاحنة بين الفريقين المتنازعين في ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٠، بعد فشل هجوم قوات شرق ليبيا على العاصمة طرابلس وتراجع نفوذها نحو الشرق إلى ما بعد سرت، والمخرجات التي تم تحصيلها فيما بعد انطلاقا من مسار جنيف؛ والتي ركّزت على قيام سلطة تنفيذية قوية وقادرة على إعادة ترميم البنية

المؤسساتية المنهارة، اعتقادا من أن ذلك يجعل البلاد تسير في المسار الصحيح وتجاوز الفوضى المؤسساتية، في حين تم ارجاء ملفي الانتخابات والدستور إلى المرحلة الانتقالية التي ستقودها السلطة التنفيذية وخارطة الطريق التي سترعاها الأمم المتحدة.

ولعّل الاشكال يبدأ من هنا؛ في ظل غياب أي تصور لمواجهة سيناريو فشل هذه الجهة التنفيذية المنوط بها توحيد المؤسسات والتجهيز للانتخابات في سياق زمني محدد سلفا وما ينطوي على هذا الفشل من نتائج، ولعّل ذلك ما يفسّر الإشكال الذي حصل فيما بعد عند تجاوز حكومة «عبد الحميد الدبيبة» للإطار الزمني المنصوص عليه خلال اتفاق جنيف والمتعلّق بإجراء الانتخابات في ٢٤ ديسمبر ٢٠٢١، ما أدى في النهاية لعودة الانقسام الحكومي من جديد بذات المعطيات التي سبقت مخرجات اتفاق جنيف.

ورغم أن العودة إلى الصراع العسكري المفتوح بذات المستوى الذي بلغه النزاع المسلح خلال هجوم قوات حفتر على العاصمة ليس بالسيناريو الوشيك، إلا أن تجدّد التوتر في ظل الانقسام السياسي والاشتباكات المحدودة نسبيا على غرار تلك التي صاحبت محاولة اقتحام حكومة «فتحي باشاغا» والأطراف الداعمة لها للعاصمة؛ وفشل جهود الوساطة وفي مقدمتها الجهود الأممية، وغياب أي افق للحل السياسي، هي كلها عوامل قد تُفضي في النهاية إلى تطور الخلاف بين النخب السياسية نحو عودة الحرب المفتوحة مرة اخرى **(٤٧)**.

ولعّل المشهد الراهن يحمل في طياته ذات السمة التي صاحبت الأزمة طوال مراحل تطورها، فقد توالت المراحل الانتقالية ومعها توالت الحكومات التي كلما أعلنت جولات الحوار واتفق فرقاء السياسة والسلاح على أحداها، إلا وعاد الانقسام من جديد ومعه عاد الاستقطاب الثنائي الناسف لكل ما تحقق سابقا، انطلاقا من فشل الحكومة المتفق عليها في تحقيق المُراد المتفق عليه وفق الإطار الزماني المتوافق عليه، والسبب واحد، والمعضلة ثابتة، والمأزق واضح وهي **«استحالة قيام أي عملية انتخابية في ظل غياب الحدود الدنيا من التوافق حول طبيعة القواعد الدستورية التي ستديرها مؤقتة كانت أم دائمة»**، وإن كانت الحدود الدنيا لهذا التوافق تعني في أحد دلالاتها ومضامينها أنه ليس بالضرورة الحتمية التوافق الكلّي على صيغة الدستور في صورته النهائية، نظرا لارتباط ذلك بالتوافق الكلّي بين النخب المتصّدرة للمشهد السياسي إلى جانب داعميهم من التشكيلات العسكرية والأمنية الموازية؛ فضلا على ارتباط الطرفين بحسابات خارجية معقّدة مرتبطة برعاتهم الخارجيين، ما أسهم كبير المساهمة في حالة القصور التي كثيرا ما أصابت مقاربات الاستجابة الدولية للأزمة، وهو ما زاد من تحديات التوصل إلى الهدفين المرجوين وهما: التوافق على وثيقة الدستور، ومشروع الانتخابات بغض النظر عن من يسبق من، وما عزّز من تأزيم الوضع أكثر هو تنافر المصالح السياسية للنخبة لدى الطرفان المتصارعان، واللذان يخشيان من فقدان مصالحهما السلطوية الناجمة عن أي إقصاء محتمل لهم في حال إقرار قاعدة دستورية مشتركة على أساسها تقوم عملية انتخابية تفرز مخرجات جديدة بفواعل جديدة هم ليسوا من ضمنها.

بين ضعف الاستجابة الدولية وغياب الإرادة المحلية

«رؤية لتجاوز مأزق الانتخابات والدستور»:

في ظل المعطيات الآنف ذكرها يتضح جلّيا مدى صعوبة تجاوز إرهاصات المأزق الانتخابي والدستوري بعد قرابة ١٤ سنة من الأزمة؛ وفي كنف العديد من المراحل الانتقالية التي لم تزد الوضع إلا تأزما وتعقيدا، خاصة في ظل الواقع الراهن الذي أعاد إحياء مشهد الانقسام للسلطة التنفيذية من جديد في ظل تنازع الشرعية بين حكومتين شرقية برئاسة «أسامة حماد»، وغربية برئاسة «عبد الحميد الدبيبة»، إلا أن الثابت أن عدم تجاوز الأطراف الليبية للمعوقات والأسباب الرئيسية التي أفشلت كل المحاولات السابقة نحو إيجاد أرضية دستورية تكون مرجعية لتأسيس المشروع الانتخابي المنتظر ستساهم حتما في استمرارية الأزمة وبمخاطر أكبر سواء على مستقبل كينونة الدولة الليبية أو على الأمن الإقليمي والدولي.

إن عجز الأطراف الداخلية منذ بداية الأزمة على إنجاز مشروع الانتخابات وسط توالي المراحل الانتقالية، قد ساهم في الدفع نحو تدويل المشروع الانتخابي في ليبيا، ومعه تعزّزت الوصاية الخارجية على فواعل الأزمة، وبالتالي مواقف هذه الفواعل تجاه مقترحات الحل، وتوالت المبادرات الدولية والأممية منذ سنة ٢٠١٤ وإن كان مآلها عادة ما كان الفشل الكلي أو الجزئي في إطار حلقة مفرغة تشابهت مخرجاتها، على غرار اتفاق الصخيرات سنة ٢٠١٥ واتفاق جنيف سنة ٢٠٢٠، في حين كان آخر مظاهر هذه الجهود الأممية وضوحا تلك التي قادها المبعوث الأممي **«عبد الله باتيلي»** شهر مارس (٢٠٢٣) من خلال الإعلان عن مبادرة أممية لإنجاز مشروع الانتخابات المتعثر الذي أصبح سببا لإعادة إنتاج

الأزمة عوض أن يكون آلية من آليات تسويتها، وحين عرض المبعوث الأممي إلى ليبيا هذه الخطة على مجلس الأمن أبدى دعمه لها، متجاوزا بعض الخلافات البينية بين أعضائه، وتقوم هذه الخطة على تشكيل لجنة مكونة من ١٢ عضو (٦+٦) تضم بالتساوي أعضاءً من كلا المعسكرين المتنازعين، ورغم كل الإشكالات المرتبطة بتشكيل اللجنة ووضعها القانوني بالنظر لكون البعض يرى فيها تجاوزا لدور الهيئات التشريعية في البلاد (البرلمان والمجلس الأعلى للدولة)، إلا أن المبعوث الأممي استدرك في خطته ضرورة مشاركة أعضاء المؤسسة التشريعية في إنجاز المشروع الانتخابي، وقد تم التركيز على هذه المبادرة بالنظر لكونها أكثر المبادرات الدالة فعلا عن الرغبة الأممية في تسوية الأزمة منذ إعادة إنتاج الانقسام الثنائي في السلطة التنفيذية بعد فشل مسار جنيف في تحقيق مبتغاه المنتظر، فضلا عن ذلك فإن ذات المبادرة ما زالت تعتبر مرجعية للجهود الأممية رغم استقالة عبد اللّه باتيلي شهر ابريل ٢٠٢٤ **(٤٨)**.

جوهر المبادرة الأممية التي قدمها عبد اللّه باتيلي يهدف إلى إجراء انتخابات في ظرف ستة أشهر أو أقله أن لا يتجاوز يومها سنة ٢٠٢٣، وهو ما ترك العديد من التساؤلات حول إمكانية تحقيق ذلك وسط حالة من التعقيد التي تتسم بها عمليات قبول ملفات الترشح والطعون المرتبطة بها، إلى جانب النتائج المترتبة عن ردود أفعال بعض الأطراف الداخلية التي تتطلب الخطة موافقتهم عليها في ضوء عودة الانقسام الذي تشهده السلطة التنفيذية، فضلا على ارتهان أي عملية انتخابية إلى ضرورة استقرار الوضع الأمني، وهي كلها محددات تتطلب معالجتها ممارسة أقصى الضغوط على الفواعل المحلية التي تبتغي عرقلة هذا المسار، وهو أمر في حد ذاته يحمل من الخطورة الكثير في حال ما أصرت هذه الأطراف الداخلية على مواقفها الحالية، خاصة وأن بعض هذه الأطراف ترى في تدويل الأزمة وفرض قرار الانتخابات بعيدا عن

التوافق الداخلي بديلا محتملا رغم مخاطره، كونه يعدّ بمثابة فرض الوصاية الدولية لتسوية الأزمة في ليبيا، وقد حملت هذه التطورات مخاطر كثيرة على مستقبل ليبيا انطلاقا من توجس البعض من المبادرة الأممية التي سترهن الحل في ليبيا إلى التوافقات الدولية، في حين يرى البعض أن عدم قدرة هذه الأطراف على التوصل إلى توافق داخلي يُنهي الأزمة عبر الانتخابات في تغليب سافر لحساباتها الضيقة على حساب مستقبل الدولة هو ما ساهم في فرض الخيار الدولي كأولوية للحل عبر تدويل مشروع الانتخابات، رغم الإدراك الشامل لدى معظم الليبيين بأن المبادرات الدولية والأممية لم يعد معوّل عليها لإنقاذ البلاد من براثين الأزمة التي تمر بها.

وفي منتصف ديسمبر ٢٠٢٤ اطلقت «ستيفاني خوري» نائبة المبعوث السابق والمكلفة بقيادة البعثة الأممية، مبادرة جديدة لكسر الجمود الراهن للأزمة وللجهود الأممية منذ أكثر من سنة، حيث تقضي المبادرة بتشكيل لجنة فنية استشارية من خبراء ليبيين مهامها محددة زمنيا، تسعى لبحث سبل إجراء انتخابات ومعالجة ثنايا الخلاف المرتبط بقانون الانتخابات **(٤٩)**، في ذات الوقت تزامنت محاولة إعادة إحياء الجهود الأممية بجهود أخرى ذاتية جرت في المغرب (اجتماع بوزنيقة) قادتها شخصيات من مجلس النواب في طبرق والمجلس الأعلى في طرابلس، وفي الوقت الذي لم تتضح ولم تتبلور بعد مواقف الأطراف الداخلية والدولية من المبادرة الأممية، إلا أن نظيرتها المنعقدة في المغرب كانت قد أعطت بعض الاشارات الإيجابية على توافق الأطراف حول مرحلة تمهيدية خلالها يتم إجراء انتخابات، كما تنص حيثيات التوافق على إعادة تشكيل السلطة التنفيذية وفق ما هو متوافق عليه من إطار قانوني للانتخابات، وبغض النظر عن توقعات النجاح المرتكزة على إدراك كل الأطراف أن كل الخيارات قد تم استنفاذها بما فيها تلك المرتبطة باستخدام القوة العسكرية التي اثبتت عجزها عن تسوية الأزمة، فإن فرص

النجاح أكثر رجاحة من قبل، في مقابل توقعات الفشل انطلاقا من أن ذات أسباب الفشل التي أدت إلى فشل الجهود السابقة ما زالت مستمرة، إلا أن الثابت أنه وفي حال توفرت الإرادة الداخلية والاستجابة الخارجية اللازمة للدفع بهذه المبادرة لتكون مدخلا للتسوية خاصة مع عودة الحراك الأممي فإن ذلك قد يكون بداية للانفراج المنتظر.

إن الانسداد السياسي الحاصل في الوقت الراهن، وضبابية المشهد الأمني الذي يُراوح المنطقة الرمادية المرتهنة لحالتي اللاحرب واللاسلم تحت دافعية استمرار الانشطار الثنائي للبنية المؤسساتية للدولة، يبدوا أنه وفي ظل هذه الظروف من الصعوبة بمكان توفير المناخ اللازم لتنفيذ الحلول المغيّبة وسبل تسوية الأزمة في ظل الوضع الأمني المنهار الذي يشكل خطرا على أي عملية انتخابية ومن مهددات فشلها وافشالها، وما الهجوم الذي تعرضت له المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في الثاني من مايو ٢٠١٨ الذي تبناه تنظيم داعش وأدى لمقتل وجرح قرابة عشرين شخصا من العاملين فيها إلا أكبر دليل على ذلك، وقد طُرحت إشكالات جمة حول تأمين أكثر من ١٦٢٥ مركز اقتراع وهو العدد المتداول في آخر انتخابات نيابية لسنة ٢٠١٤ **(٥٠)**، وعليه فإن توفير أدنى مقومات الأمن والسلامة حتى لو كانت ظرفية في ظل تصاعد أنماط البيئة الأمنية الهجينة، يبدوا رغم صعوبته أمرا حتميا يتماشى مع الرغبة في تفعيل الآليات اللازمة للخروج من الأزمة، وعلى رأسها مشروع الانتخابات البرلمانية والرئاسية والاستفتاء على الدستور، بغض النظر عن الآلية القانونية المرتبطة بقانون الانتخابات والذي يشكل هو الآخر عقبة أخرى في مسار الاستحقاق الانتخابي.

في هذا السياق تبرز جملة من البدائل التي من الممكن الاستناد إليها لتحصيل شيء من متطلبات رهانات التسوية وتوفير سبل نجاحها ولو في حدودها الدنيا، وفي مقدمة ذلك الدعوة لمؤتمر وطني يضم جميع الأطياف من مكونات النخبة السياسية والقبلية والمجتمع المدني فضلا على التشكيلات الأمنية المختلفة، وحبّذا لو يكون خيار تنظيم المؤتمر في مدينة داخلية تتوفر فيها بعض من معايير القبول والإجماع، على غرار مدينة سرت التي تجاوزت المُعطى التقليدي لكونها أحد رموز نظام معمر القذافي، لتتحول بعد فشل سيطرة خليفة حفتر على العاصمة طرابلس سنة ٢٠٢٠ إلى خط فاصل في معادلة النفوذ بين فواعل الداخل والخارج على حد سواء، وهو ما يعطيها ميزة الحيادية المفقودة نسبيا في باقي حواضر ليبيا التي وللأسف تحولت إلى رمز لتقاسم وانقسام السلطة ومعها دوائر النفوذ الداخلي والخارجي.

ضمن أجندة عمل هذا المؤتمر تُناقش أهم الملفات العالقة بعيدا عن الإملاءات الخارجية وإن كان ذلك يتطلب تفعيل مستوى عالي من الإرادة الذاتية من طرف الفواعل المحلية لتجاوز الضغوط الخارجية، توازيا مع تفعيل الدور الإقليمي عربيا كان (جامعة الدول العربية) أو إفريقيا (الاتحاد الأفريقي) أو إسلاميا (منظمة التعاون الإسلامي) وهو الدور الذي ظلّ غائبا أو مغيّبا؛ تارة نتيجة للخلافات البينية بين مكونات هذه التكتلات، وتارة أخرى بسبب غياب الإرادة الذاتية وغياب الرغبة في أداء الدور، إلى جانب إعادة تفعيل الدور الأممي من جديد والذي تراجع تأثيره بشكل كبير منذ استقالة عبد اللّه باتيلي وإن كان تفعيل الدور الأممي هو الآخر مرتهن لوجود إرادة دولية حقيقية لمساعدة الليبيين، خاصة من طرف الخماسي الدائم في مجلس الأمن الذي لعبت التباينات الحاصلة بين مكوناته دورا هاما في تعثر جلّ المبادرات الدولية

على مرّ سنوات الأزمة، بما فيها عمل البعثة الأممية في ليبيا التي كثيرا ما تعرضت آلية تعيين رئيسها للعديد من التوازنات المرتبطة بالحسابات المعقدة لمصالح الدول الكبرى في مجلس الأمن، على النحو الذي أثّر في استمرار جهودها، بل وأحيانا في حالة الجمود الذي انتاب عملها في مراحل معينة، بالنظر لحجم اعتماد عمل البعثة على جميع مكونات المجلس وعلى كافة الأصعدة السياسية والمالية والفنية من أجل أن تكون مخرجات هذا العمل فعالة وذات جدوى، رغم أن مسار الأحداث قد أثبت مرارا بأن أساس الحل مرتبط بإرادة الفواعل المحلية التي على عاتقها تقع جلّ مسؤولية إنقاذ كينونة الدول الليبية، وبداية المسار عبر تحييد المصالح الذاتية لصالح المصلحة العليا للبلاد، وإلا فإن هذه الجهود ستؤول إلى ما آلت إليه كل الجهود السابقة، وهو ما عبّر عنه بشكل واضح آخر خطاب للمبعوث الأممي السابق عندما أشار إلى أن الفرقاء الداخليين يتحملون كامل المسؤولية في الانسداد الحاصل في أفق تسوية الأزمة **(٥١)**.

في ظل هذه الرؤية المرتبطة بإمكانية التمهيد لانعقاد مؤتمر وطني جامع في داخل ليبيا، وفي حال توفر الإرادة الداخلية الكافية للجم الوصاية الخارجية وتحجيمها، فإن بإمكان ذات الإرادة أن تفرز مبادرات ذاتية قد تقودها شخصيات مجتمعية مرموقة، وشيوخ قبائل ومسؤولين سابقين، وغيرهم لهم رصيد واضح من النزاهة والمصداقية، بما سيغني الفاعلين الداخليين ومن ورائهم الشعب الليبي عن تعقيدات التوازنات الدولية ومعها المبادرات الخارجية الخاضعة لهذه التوازنات، والتي أثبتت الأحداث صعوبة تحصيلها، وإن وجدت فستكون بفعالية هامشية بسبب حالة الانقسام الذي ساد وما زال يسود مجلس الأمن الذي عادة ما يكتفي بالبيانات الصورية التي لم تقدم

في الأمر شيئا، بل حولت جلساته إلى شيء من الروتين، الذي بموجبه أصبح هذا المُحدد الدولي الذي لعب دورا حاسما في إسقاط نظام القذافي عاملا من عوامل استمرار الأزمة وديمومتها وسط عجزه المطبق في معالجة حيثيات الأزمة، أو حتى المساعدة في حلها، في الوقت الذي أصبح فيه التوافق على رئيس البعثة الأممية يعدّ في حد ذاته إنجازا في ضوء المعطيات السابقة، ضف إلى ذلك فإن تسارع الأحداث والتطورات في النظام الإقليمي والدولي المتأزم في كثير من ثناياه أدى إلى تراجع اهتمام المجتمع الدولي بالأزمة الليبية مقارنة بما كان عليه الأمر في عقدها الأول لصالح أزمات أخرى؛ من قبيل الصراع الغربي الروسي في أوكرانيا، والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ولبنان، والأزمة في السودان، وغيرها من أزمات إقليمية ودولية، وهذا ما يشكّل دافعا آخر لحتمية العودة للخيار الداخلي في ظل صعوبة المراهنة على نظيره الخارجي ولو في الحدود الدنيا من المكاسب التي قد تُفضي لحلحلة الوضع الراهن، وتوفير مناخ متطلبات التسوية في ظل عُقم المبادرات الدولية ودور المجتمع الدولي.

في مقابل ذلك يتضح للمتابع أن الأزمة السياسية وسبل الحل المرتهنة أساسا لثنائية مشروع الانتخابات ووثيقة الدستور والاستفتاء عليها؛ وهو أمر لا يقف عند البعد السياسي بل يتجاوزه نحو البعد القانوني، سواء فيما تعلق بقانون الانتخابات في حد ذاته والذي أثبتت التجارب ضرورة مراجعته، أو فيما تعلق بالجدلية القائمة عن أولوية من على من؟ في سياق تقديم الانتخابات عن الدستور والاستفتاء عليه أو العكس، ذلك أن بعض الآراء تشير لحتمية التوافق حول وثيقة الدستور وتقديمها للاستفتاء؛ كون ذلك ما يشكل دافعية واقعية لإجراء الانتخابات والاحتكام لمخرجاتها فيما بعد تحت

قوة الإلزام الدستوري والقانوني، وهو لبّ الاشكال الذي عجزت عن معالجته كل الحكومات السابقة، ومعها المراحل الانتقالية، وكذا المبادرات الدولية؛ والتي عادة ما كانت تنتهي نحو انشطار ثنائي جديد للسلطات، انطلاقا من أن طبيعة الإشكال ومحتواه مرتبط أساسا بالنخبة السياسية التي عجزت عن التوافق جرّاء تغليبها لمصالحها الذاتية عن مصلحة الدولة والشعب، كون هذه النخبة أو بعضها على الأقل هي من وقفت وما زالت تقف عائقا أمام الحلول المطروحة؛ وفي مقدمة ذلك تعطيل مشروع الانتخابات، وكذا وثيقة الدستور، وبالتالي فهي تعد من مسببات الانسداد، ومنه فإن الحل يتمحور أساسا حول تقديم الدستور عما سواه من استحقاقات لتجاوز رغبة بعض الفواعل في استمرار الوضع المتأزم على ما هو عليه.

وتماشيا مع هذا الطرح برزت رؤية أخرى مرتبطة بما يعرف بـ **«القواعد الدستورية المؤقتة»** في مناقشات اللجنة التوافقية التي أُوكلت لها مهمة إعداد هذه القواعد بعد عجز حكومة عبد الحميد الدبيبة عن تحصيل ما أُوكل لها من مهام ضمن خارطة طريق اتفاق جنيف لسنة ٢٠٢٠، ورغم الفشل الذي آلت إليه أعمال اللجنة فيما بعد إلا أن الخيار يبقى مطروحا، حيث تكمن الغاية من وراء جعل القواعد مؤقتة تجاوز الأشكال المرتبط بجدلية الأسبقية، حيث طُرح هذا الخيار ليكون حلا وسطا لجدلية أسبقية ثنائية الحل الانتخابي عن الدستوري أو العكس، بحيث يتم وضع قواعد دستورية مؤقتة بضمانات سياسية وقضائية، وبرعاية أممية يستند إليها مشروع انتخابات نيابية بإمكانها تعزيز موقف البرلمان في قيادة جهود التوافق على وثيقة الدستور الدائم؛ التي تعرض بعدها على الاستفتاء الشعبي، ما يفتح الباب

أمام ديمومة دستور للبلاد وتجاوز القواعد المؤقتة السابقة، واستنادا لوثيقة الدستور الدائم الذي يكون قد نال الشرعية الشعبية، يتم تنظيم انتخابات رئاسية تكون فاصلا حيويا لتجاوز البلاد الأزمة السياسية بكل ابعادها.

في مقابل ذلك يبرز في الأفق طرح آخر لتجاوز جدلية أولويات الحل وهو تقديم الانتخابات الرئاسية عما سواها من استحقاقات؛ بموجبها تأخذ مؤسسة الرئاسة كقمة هرم السلطة التنفيذية على عاتقها مسؤولية إكمال مسيرة باقي الاستحقاقات، في تجاوز للقصور الذي أبانت عليه السلطات التشريعية المؤقتة (مجلس النواب وقبله المؤتمر الوطني) والتي كانت منوطة بالمساهمة في تحقيق الاستحقاقات السابقة، غير أن النتيجة كانت سلسلة من المراحل الانتقالية التي لم تُفض لتحقيق أي من الأهداف المرجوة وسط دائرة مفرغة عمّقت من النزاعات السياسية والأمنية التي اتخذت مسارا مزمنا؛ ومعها توسعت دائرة الفواعل الداخلية والخارجية التي زادت المشهد تعقيدا تزامنا مع وصول الأزمة إلى فواعل كانت بعيدة نسبيا عن إرهاصاتها على غرار المؤسسة القضائية.

كما تبرز بعض مواطن الخلل التي صاحبت سابقا المراهنة على استحقاق الانتخابات الرئاسية ليكون بادرة نحو تسوية الأزمة، وأبرزها فشل تمرير هذا الخيار بعد أن كان الهدف الرئيسي خلال المرحلة الانتقالية الأخيرة التي قادتها حكومة عبد الحميد الدبيبة ضمن مسار جنيف لسنة ٢٠٢٠، إلى جانب بعض من يستند إلى عدم فعالية هذا الأخير، وذلك على ضوء التجربة المصرية المجاورة سنة ٢٠١٢؛ والتي تم فيها التعويل على انتخابات الرئاسة لتكون

منطلقا لتجاوز الأزمة بعد حلّ البرلمان المنتخب قبل الانتخابات الرئاسية، غير أن المشهد زاد تعقيدا بعد ذلك في ضوء عجز الرئيس على قيادة جهود التوافق على الدستور الذي أدى تمريره للاستفتاء دون توافق نخبوي إلى أزمة سياسية رغم نيله للشرعية الشعبية اللازمة لإقراره، كما عجزت الرئاسة عن تنفيذ استحقاق الانتخابات التشريعية فيما بعد، في سلسلة فشل أدت في النهاية لتدخل الجيش وإزاحة الرئيس بعد اندلاع مظاهرات كبيرة ضد الأخير، وهي تجربة توحي مبدئيا بالتحديات التي يمكن أن تُفشل هذا الخيار في ليبيا، على الرغم من حالة التباين الكبير بين التجربتين المصرية والليبية في هذا الشأن.

إلى جانب الخيارين السابقين يبقى خيار إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في آن واحد استناد لقواعد دستورية مؤقتة هو الآخر مطروحا، على أن يؤخر استحقاق الدستور والاستفتاء عليه ليخضع لفترة ما بعد الانتخابات وبإرادة مشتركة من الهيئات المنتخبة، وإن كان هذا الخيار هو الآخر قد أثبتت التجارب السابقة صعوبة توفير المناخ اللازم لتحصيله، فضلا عن كونه غير مضمون العواقب في حال ما فشلت هذه الهيئات على غرار سابقاتها في تحقيق المبتغى والتوافق على وثيقة الدستور، إلا أن الثابت أنه يبقى أحد أكثر الخيارات واقعية التي من خلالها يمكن تجاوز معضلة الانقسام الحاصل في مؤسسات الدولة السيادية من جهة، ومن جهة أخرى فإن من شأن هذا الخيار التقليل من جملة التحديات الجاثمة على صدر الليبيين، كون ما بقى من تحديات سيكون حبيس مسودة الدستور حتى لو افترضنا أن ذلك قد يعيدنا للمربع الأول من الأزمة في حال إطالة أزمة الدستور.

في ظل هذا التعقيد المرتبط بتقييم هذه البدائل في سبيل اختيار البديل الأمثل الأكثر واقعية وجاهزية وتوافقا مع حيثيات الأزمة ورهانات التسوية، إلى جانب ضرورة تجنب مسببات ومظاهر فشل التجارب السابقة، وبغض النظر عن ماهية الخيار والبديل الأنسب من منطلق ثنائية الموازنة بين التكاليف والمكاسب المرتبطة بكل بديل، إلا أن الثابت هو أن على النخبة في ليبيا وفي مقدمتها النخبة السياسية إدراك حتمية تجاوز عقدة الحل الحقيقية المرتبطة أساسا بالخلافات البينية السائدة بين مكوناتها، والتي لطالما ساهمت في استمرارية الأزمة، وبدون إبداء هذه الإرادة الذاتية للذهاب نحو الحل والتسوية فستبقى كل الحلول مغيّبة مهما بلغت فعالية دافعية الدور الخارجي، ومعها لا يمكن الحكم على أي من البدائل السابقة لتكون طوق أمان للشعب الليبي نحو الخروج من أتون الأزمة الراهنة التي أصبحت من مهددات كينونة الدولة الليبية.

٤ ـ المعضلة الأمنية:

تصاعد ديناميكيات التهجين الأمني في ظل عجز مقاربات الاستجابة

معضلة المعضلات، ذلك أقل ما توصف به المعضلة الأمنية في ليبيا، فالأزمة الليبية هي أزمة سياسية في ظاهرها أمنية في جوهرها. حيث تعدّ المعضلة الأمنية أحد أهم محركات استمرار الأزمة تزامنا مع كونها أحد أكبر التحديات التي تواجه جهود إعادة بناء الدولة، ما أكسبها سمة المعضلة بامتياز كنتيجة لحالة العجز التي مُنيت بها كل مقاربات الاستجابة التي أنيطت بمعالجتها سابقا، فلا المقاربات الداخلية التي قدمتها الحكومات المتتالية ضمن المراحل الانتقالية السابقة نجحت في معالجة الملف الأمني؛ ولا المقاربات الخارجية نجحت في ذلك، حيث تعددت موارد الفشل بين ما هو متعلق بالفواعل المحلية وبين ما هو متعلق بالرعاة الإقليميين والدوليين؛ الذين جمعهم عامل مشترك، وهو تغييب الإرادة اللازمة نحو توفير سبل الحل؛ ما ضاعف من حالة التعقيد التي رفعت مستوى الأزمة الأمنية من مستوى الإشكال إلى مستوى المعضلة كدلالة على التعقيد المتصاعد مع كل فشل تؤول إليه جهود المعالجة ومقاربات الاستجابة؛ في ظل تحديات عمليات التهجين الأمني الجارية تزامنا مع تصاعد التهديدات العابرة للحدود الوطنية، والتي تحمل في ثناياها كبير المخاطر ليس على مستقبل الدولة في ليبيا فحسب، بل على كامل مركب الأمن الإقليمي.

صناعة البيئة الأمنية الهجينة: الدوافع، المظاهر ومخاطر استمرار هشاشة الدولة

رغم الجدلية التي لازالت تصاحب المناقشات السياسية الجارية حول إحكام حدود ثابتة للمفاهيم ذات العلاقة بالبيئة الأمنية الهجينة، إلا أن أنماط هذه البيئة تشمل في عمومها مزيجا بين ما هو تقليدي وما هو غير تقليدي من تهديدات عابرة للوطنية؛ بما يعكس الأدوار المتصاعدة للفواعل الموازية غير الدولتية والتي أظهرت قدرة على مزاحمة أدوار الفواعل الدولتية الرسمية وأحيانا تجاوزها **(٥٢)**.

فإلى جانب الجيل الخامس من التهديدات الهجينة غير التقليدية على غرار التهديدات السيبرانية وحروب البنية التحتية والقرصنة ومخاطر الذكاء الاصطناعي؛ تدخل كذلك في ذات السياق بعض الأنماط اللاتماثلية العابرة للحدود الوطنية كتهديدات شبكات الإجرام، والهجرة غير الشرعية، والمتاجرة بالبشر، والجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات، والسلاح والإرهاب، وأمن الموارد، والتحديات الديمغرافية، وغيرها، في حين قدّم «حلف الناتو» أحد أكثر المفاهيم الجامعة لماهية التهديدات الأمنية المزدهرة في مناخ البيئات الأمنية الهجينة والتي أشار إليها على أنها تلك التهديدات التي يستخدمها الخصوم، والمنبثقة من تفاعل أو اندماج الأدوات التقليدية وغير التقليدية، الحركية وغير الحركية، بشكل متزامن وغامض على النحو الذي يجعل من الصعب بمكان على الدولة المستهدفة اكتساب وتطوير الاستجابة الاستراتيجية اللازمة ضد الجهات الفاعلة ضمن هذه البيئة؛ هذه الأخيرة التي تعدّ ذات قدرة مثالية في إلحاق الضرر بالدولة المستهدفة **(٥٣)**.

ضمن ذات معالم البنية الأمنية لمركب أمنها الاقليمي الجنوبي الممتد نحو غرب إفريقيا عبر دول الساحل ونحو القرن الأفريقي وشرق إفريقيا عبر السودان، تواجه ليبيا تصاعدا خطيرا لمظاهر البيئة الأمنية الهجينة، والتهديدات العابرة للحدود الوطنية التي تكتسيها؛ فقد نمت هذه المظاهر بشكل رهيب في منطقة الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء تحت دافعية التوزيع غير العادل للثروة، وسوء إدارة الموارد، وغياب الاستقرار السياسي والأمني، وتراجع معدلات التنمية، وتصاعد النزاعات العرقية والطائفية، واندثار دوافع التعايش السلمي، وتفشي الأوبئة، والتغير المناخي والتصحر، وغيرها من المظاهر، توازيا مع ضعف منطق «الدولة الراعية» وأحيانا غيابه بشكل مطلق، وهي سمة كثير من دول إفريقيا جنوب الصحراء، حيث وفّر هذا الوضع محفزات انبعاث محددات البيئة الأمنية الهجينة التي أصبحت فواعلها مزاحمة لنفوذ ما تبقى من مظاهر نفوذ الدولة، وأحيانا موازيا لها في ظل حالة التفكك البنيوي السلطوي الرسمي لمؤسسات الدولة وأجهزتها؛ أو غير الرسمي المرتبط بالسلم الأهلي المرتكز على المحدّد القبلي والذي ظلّ سائدا منذ ما قبل عصر الدولة الوطنية التي أفرزتها موجة التحرّر من الاستعمار الأوروبي، ما عمّق في النهاية من أزمة الدولة ومعها زادت تعقيدات مركب الأمن الإقليمي كافة؛ سواء القريب منه أو البعيد.

تحوّل المنطقة إلى عامل جذب لمستقبل الصراع الدولي والإقليمي تحت دافعية حالة الفراغ الناجم عن تراجع النفوذ الفرنسي الكولنيالي التقليدي؛ فضلا عمّا تشكله كمنطقة خام تزخر بمعظم أنواع الطاقة والموارد الباطنية والمعادن، هي كلها كوابح ساهمت في تراجع الاستجابة الدولية الهادفة والفاعلة في مواجهة التحديات الأمنية المتعاظمة في

منطقة تزخر بالتهديدات العابرة للحدود الوطنية، وما توفّر من صور ومظاهر هذه الاستجابة لم يكن بمستوى التهديدات والمخاطر، حيث فشلت الاستجابة الدولية لمتطلبات «الأمننة» التي بُنيت في مجملها من رحم المقاربات العسكرية – الأمنية الفجّة؛ التي زادت الوضع سوءً في ظل مستويات متقدمة من عسكرة المنطقة من خلال تحالفات دولية اختلط فيها الحضور الرسمي للجيوش النظامية بغير الرسمي من شركات أمنية خاصة التي تعدّ نمطا آخر من أنماط التهجين الأمني؛ حيث ركّزت استراتيجياتها للمواجهة بشكل مفرط على محاربة الجماعات المسلحة الموسومة بالإرهاب؛ في مقابل تغييب واضح لآليات وسبل معالجة جذور الأزمة ودوافع استمرارها خاصة فيما تعلق بمسببات غياب الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ما أفرز في النهاية حالة من الغموض الذي ينتاب الاستجابة الدولية المرتبط أساسا بحقيقة أدوارها المشبوهة ومعها حقيقة الأهداف المُراد تحقيقها.

لم تكن ليبيا بمنأى عن هذا الواقع الذي يتسّم به مركب الأمن الإقليمي لجوارها الجيوسياسي؛ وسط تعقيدات متزايدة لأزمتها السياسية والأمنية؛ وانسداد مظاهر التسوية في ظل غياب بوادر الحل الذي من خلاله تتجاوز مؤسسات الدولة السيادية مخاطر الضعف الوظيفي في اطار نموذج **«الدولة الهشّة»**؛ واحتمالات الانهيار البنيوي المؤسسي ضمن منطق اللادولة في إطار نموذج **«الدولة الفاشلة»**؛ حيث تأسست بموجب ذلك مبرّرات صناعة البيئة الأمنية الهجينة في ليبيا واستيعابها لجلّ المظاهر الأمنية الهجينة المرتبطة بتصاعد التهديدات العابرة للوطنية المنتشرة ضمن محيطها الإقليمي من جهة؛ وفي مقدمتها فوضى انتشار السلاح خارج الأطر الشرعية للدولة بما حدّ من هيمنة الدولة المشروعة على أدوات

القوة، ومن جهة أخرى وهو الأخطر فقد تصاعدت ظاهرة تهجين القطاع الأمني الليبي؛ حيث تعاظمت مستويات الاعتماد المتبادل بين الفواعل الرسمية الحكومية وغير الرسمية (الكيانات الموازية) في ظل حالة من تشابك المصالح المتبادلة بين الطرفين، وأفرز هذا الوضع كيانات أمنية هجينة المتسمة بضعف الولاء للسلطة المركزية وسط حدود وهمية وغامضة لطبيعة الأدوار المنوطة بهذه الفواعل الهجينة كنتيجة لغياب الأطر القانونية الملزمة وطبيعة المسؤولية المنبثقة عنها.

وفّر هذا المشهد الأمني الهجين المناخ اللازم لنمو التهديدات الأمنية اللاتماثلية العابرة للحدود الوطنية على غرار الإرهاب والهجرة غير الشرعية والمتاجرة بالبشر والمخدرات وغيرها من مظاهر التهديدات التي عادة ما تزدهر ضمن البيئات الأمنية الهجينة، وتعاظمت المخاطر المصاحبة لذلك عندما تحوّلت هذه المظاهر إلى مصادر إضافية للدخل وتمويل نشاطات بعض من فواعل الأزمة الداخليين، ضمن حلقة تكاملية هي أشبه بحالة التغذية الاسترجاعية التي تصبح خلالها مخرجات أي ظاهرة هي بمثابة روافد الحياة والاستمرار لظاهرة أخرى.

وفي الوقت الذي تتصاعد فيه تداعيات مخرجات صناعة البيئة الأمنية الهجينة وظاهرة التهجين المستمر للقطاع الأمني؛ نجد أن هناك تغييبا واضحا لسبل وأدوات مواجهتها، وإن وُجد ذلك فسيكون محدودا بقدر ما تُمليه المصالح الظرفية لبعض أطراف الأزمة، على غرار التفاهمات الجارية بين بعض الفواعل المحلية وبعض الجهات الإقليمية والدولية كالاتحاد الأوروبي، أو بالتنسيق مع الجهات الأممية والإنسانية، والتي أفرزت بعض

المكاسب الميدانية في ملفات من قبيل الهجرة والنزوح وغيرها، في حين بقيت مظاهر أخرى مغيّبة عن أي من مؤشرات التحسّن؛ على غرار سيادة الدولة على السلاح ووضع المرتزقة والقوات الأجنبية، والتي يرهن استمرارها مستقبل التسوية وجهود إعادة بناء الدولة، بل يرهن مستقبل كينونة الدولة في حدّ ذاتها كواقع جيوسياسي موحد.

في هذا الصدد تم خلال هذا الفصل من الكتاب التطرّق ضمنيا للمعضلة الأمنية في ليبيا وما يتوفر ضمنها من حوافز ومبررات صناعة البيئة الأمنية الهجينة؛ توازيا مع التهجين المستمر للقطاع الأمني في ظل الاعتماد شبه كلي من الدولة على الكيانات الموازية، بالنظر لمحورية التطّرق لهذا الملف الذي يشكّل أحد أهم إفرازات أربعة عشر سنة من الأزمة والانفلات الأمني الذي ينتابها من جهة، ومن جهة أخرى يشكّل غياب معالم الاستجابة الداخلية والدولية في سبيل معالجة هذا الوضع الأمني الهجين أساسا قويا وموردا هاما من موارد استمرار الأزمة، وهي كلها معطيات تدّل على حتمية معالجة المعضلة الأمنية كونها القاعدة المتينة ضمن المقتضيات الشاملة لتسوية الأزمة في ليبيا.

ترسيخ القطاع الامني الهجين تحت دافعية فوضى السلاح وهيمنة الكيانات الموازية

لا اختلاف على أن انتشار ظاهرة الكيانات الموازية وفوضى السلاح خارج منطق الدولة وأطرها الشرعية تعدّ من أهم سمات وعوامل تعقيد الأزمة الليبية، فضلا عن كونه أهم دوافع استمرارها لغاية اليوم، فهناك عشرات التشكيلات المسلحة الفاعلة ذات الطابع الميليشياتي التي تشهد خارطة ولاءاتها المحلية والإقليمية تقلبات وتغيرات مستمرة، فهذه التشكيلات التي وجدت ضالتها خلال فترة الحرب مع نظام القذافي وما بعدها، تشكلت المئات منها في كبرى المدن على غرار العاصمة طرابلس وبنغازي ومصراتة والزنتان وغيرها، وتحت غطاء المجلس الانتقالي الذي وفّر لها شرعية استمرارها نجحت ليس في استغلال السلطة فحسب، بل الهيمنة عليها، كونها الطرف الذي ناب عن السلطة في ملء الفراغ الناجم عن انهيار الأجهزة الأمنية لنظام معمر القذافي وأذرعه التي كان يستخدمها لفرض النظام والسلم الاجتماعي وممارساته السلطوية.

توازيا مع استمرار الانقسام السياسي والاجتماعي الذي طال قطاعات عريضة من النخب والبنية المؤسساتية الرسمية، شهد القطاع الأمني حالة من التهجين المستمر والمتصاعد مع مرور سنوات الأزمة وتحت إشراف الجهات الرسمية التي ازداد اعتمادها على فواعل موازية من موفري الأمن غير الرسميين، وقد أدت هذه المقاربة الهجينة التي أشرفت عليها بل ومولتها في غالب الأحيان مؤسسات الدولة إلى ولادة عشرات الكيانات الهجينة شبه رسمية، حيث اكتسبت جلّ الفواعل المسلحة التي طفت إلى السطح خلال وبعد سقوط نظام معمر القذافي صورة معينة من التبعية للسلطة الرسمية.

وبقدر ما عبّر ذلك عن جزء من جهود الإدماج التي بُذلت في سبيل استيعاب ورعاية هذه الفواعل في كنف الدولة وأطرها الشرعية؛ بقدر ما ساهم مسار التهجين في إضعاف الأجهزة الأمنية الرسمية للدولة التي وجدت نفسها في حالة من الخلل في ميزان القوة مع هذه الفواعل الهجينة، ليبرز جهاز الشرطة كنموذج على هذا النهج، فبعد عقود من التهميش والإهمال في ظل حكم معمر القذافي لصالح اللجان الثورية لم تنجح جهود الإصلاح التي تبنتها السلطات الانتقالية بعد سنة ٢٠١١ في إعادة بناء الجهاز؛ وهذا في ضوء ديناميكيات التهجين الذي مسّ القطاع وتجسّد في تشكيل اللجان الأمنية العليا سنة ٢٠١٢ لتنوب عن الشرطة في أداء مهامها الأمنية وفي كنف وزارة الداخلية كجهة رسمية سيادية **(٥٤)**.

أفضى مسار التهجين الأمني إلى انتقال هذه التشكيلات الموازية العسكرية وشبه العسكرية لتكون أحد أهم الأطراف المؤثرة في العملية السياسية، حيث أصبحت بذلك أحد أهم صور الأزمة خاصة مع توفر الدعم المالي الذي تلقاه من دوائر صنع القرار السياسي رغبة منها في إضفاء صورة معينة من شرعيتها المفقودة، ومع استمرار الأزمة السياسية والأمنية تصاعد دور هذه التشكيلات لأسباب عديدة داخلية وخارجية، في ظل حالة التزاحم على الشرعية بين حكومتين غربية وشرقية؛ تدّعي كل واحدة منهما حقّ الوجود انطلاقا من اعتبارات مختلفة سواء منها السياسية أو القبلية أو تلك المرتهنة لقوة الوجود العسكري على الأرض أو نظيرتها المرتهنة إلى محدّد الاعتراف الدولي.

والواضح من كل هذا أن حالة الانقسام بين الطرفين الذي لم يكد يغب عن المشهد السياسي الليبي منذ سنة ٢٠١٤ وإلى غاية الآن (حكومة الوفاق – حكومة عبد اللّه الثني ـ حكومة عبد الحميد الدبيبة ـ حكومة فتحي باشاغا ثم حكومة أسامة حمدان) كان قد ساهم في زيادة حدّة الاستقطاب الجاري بينهما من أجل نيل دعم هذه التشكيلات بالنظر لما تمتلكه الأخيرة من مقدّرات (سلاح ومال)، وذلك في ظل صراع الوجود المحتدم بين الحكومتين، ما أدى لتصاعد النفوذ السلطوي لهاته التشكيلات الموازية تحت دافعية سياسة التهجين المُمارسة تحت رعاية الدولة، وجعلها فاعلا رئيسيا في المشهد السياسي والأمني يصعب تجاوزه ما لم يحدث توافق سياسي داخلي مدعوم إقليميا ودوليا على ضرورة وضع حدّ ملزم لكل الأطراف وتسوية وضعية هذه التشكيلات ضمن استراتيجيات فعالة يتم خلالها استيعاب وإعادة إدماج هذه الكيانات في الأطر الرسمية، على أن يضمن ذلك ولاءها المطلق للدولة بعيدا عن أي ولاءات أخرى ما دون وطنية أو ما فوقها.

واستخلاص العبر من الدروس السابقة التي لم تحقق المطلوب في ظل سياسة التهجين الممنهجة التي جاءت بنتائج عكسية للمُراد منها؛ فتحولت جلّ التشكيلات المسلحة إلى كيانات هجينة ما فوق موازية وما دون رسمية؛ تؤدي أدوارا بالنيابة لا يمكن الاستغناء عنها عند الجهات الرسمية، وحتى ما حققته من مستويات دنيا من الأمن فهو لا يملك أدنى مقومات الاستمرار في ظل الترسيخ السائد لواقع «الأمن المرقّع» الذي كثيرا ما تتسم به الدول الهشّة.

لم تقتصر الأدوار الوظيفية للفواعل الهجينة على الوظائف الأمنية والعسكرية، بل تقمصت بعضا من الأدوار المدنية في كافة مناحي الحياة الخدماتية للمدنيين وتغطية حاجياتهم المعيشية والاقتصادية والاجتماعية؛ بحيث أصبحت مكونا رئيسيا في نطاقها المحلي كبديل للفراغ الحكومي سواء عبر الاتفاق معه أو لا، في واقع عكس سطوة هذه الفواعل على الأرض من خلال حلولها محل سلطات الدولة في أداء هذه الوظائف والأدوار وأحيانا بالتوازي معها.

ومن الصور الدالة على ذلك عمليات الإحصاء السكاني التي أشرفت عليها بعض هذه الفواعل ودورها التنظيمي في بعض الاستحقاقات الانتخابية التي أُجريت، وانضمامها لكثير من هياكل الدولة الرسمية التي أصبحت هي بذاتها من تشرف على وضع السياسات التي تتجاوز ما هو تكتيكي إلى ما هو استراتيجي، والأدهى من كل هذا أن هذه الفواعل وبعد أن تم تهجينها فقد أصبحت بذاتها مشرفة بطريقة أو أخرى عن استراتيجية التهجين الجارية؛ فبحكم سيطرتها المحلية على مناطق واسعة فقد أُوكل لها عبر لجان أمنية محلية القيام بعمليات جمع السلاح الخارج عن إرادة الدولة والإشراف على إعادة الإدماج والتسريح وكل ما يقع ضمن جهود إصلاح وحوكمة القطاع الأمني؛ وكل هذا باسم الدولة وفي كنف رعايتها بعد إدماج بعض من هذه الفواعل الهجينة في وزارة الداخلية، ما أضفى سمة الرسمية على أدوارها، وهو ما زاد من ضبابية المشهد الأمني في ظل هذا المزيج الهجين بين الديناميكيات المحلية والإقليمية المحرّكة لهذه الادوار؛ كنتيجة للولاءات الإقليمية التي ترتبط بها المكونات المحلية ومنها تكتسب المزيد من القوة والاستمرارية.

ويزداد المشهد الأمني الهجين في ليبيا تعقيدا في ظل تصاعد اعتماد أطراف النزاع على فواعل خارجية دولتية وغير دولتية في إدارة النزاع؛ على غرار المرتزقة من الأفارقة والآسيويين فضلا على الروس عبر القطاع الأمني الخاص متمثلا في شركة فاغنر قبل أن تتحول إلى مسمى الفيلق الروسي في إفريقيا؛ أو فيما تعلق بالقوات الأجنبية التي أثبتت التقارير وجودها ضمن خارطة فواعل النزاع سواء كمستشارين أو مدربين عسكريين أو بهدف الدعم اللوجيستي أو غيرها من مهام.

دخول هذه الكيانات على الخط بقدر ما زاد من تأزم الوضع المتأزم أصلا فإنه زاد من صعوبة رسم وتبنّي استراتيجية فعّالة لإصلاح القطاع الأمني، خاصة وأن البيئة الدولية الراهنة وما تحمله من مستجدات متسارعة لا يحمل في ثناياه كبير التطلعات الإيجابية؛ وما تحول الثقل العسكري الروسي من سوريا نحو ليبيا عقب سقوط النظام السوري إلا مثال على حجم التعقيد المرتبط بمستقبل التوازنات الدولية وموقع ليبيا فيها، في الوقت الذي يتم فيه استغلال هذه الكيانات الهجينة من طرف رعاتهم الإقليميين ضمن استراتيجية التسويق لقوة النفوذ الإقليمي لهؤلاء الرعاة، وهو نموذج شائع ليس في ليبيا فحسب، بل في عموم البنية الأمنية لكثير من أركان ومكونات النظام الإقليمي العربي، من سوريا إلى العراق إلى اليمن والسودان والصومال، وليبيا ليست استثناءً ضمن نطاق الدول الموسومة بالدول الهشة التي تمتلك فيها الفواعل الموازية والهجينة بدعم إقليمي نفوذا مزاحما لفواعل الدولة الرسميين في ظل الإشكالات المطروحة حول حدود الاستقلالية التي تمتلكها هذه الفواعل عن رعاتهم الإقليميين، ومدى قدرتها على سلوك مسارات قد تتعارض مع متطلبات

دعم هؤلاء الرعاة، ومن ضمن ذلك الذهاب نحو التسوية، فضمن سياق النفعية المتبادلة بينها وبين رعاتها الإقليميين تشكّل الفواعل المحلية الهجينة نمطا آخر من أنماط الصراع الإقليمي بين المشاريع السياسية المتنافسة، ما يعكس مساعي هذه الفواعل نحو بناء شبكة من علاقات المحسوبية مع هؤلاء الرعاة وتعزيز تحالفاتها كون ذلك ما يمنحها المقدرة والمرونة في مواجهة ضغوط رعاة آخرين؛ ضمن مساعيها لحماية وتوسيع المكاسب الداخلية الظرفية وضمان استمرارها لاحقا **(٥٥)**.

في المجمل فإن نهج الأمن المرقّع الذي شاب مسار تهجين القطاع الأمني في ليبيا لم يأتي من فراغ، بل جاء كاستجابة مباشرة لمأزق إعادة بناء الدولة، والفشل المزمن الذي آلت إليه جهود إصلاح وحوكمة القطاع الأمني، ولا يقتصر هذا الفشل على استجابة الجهات المحلية، بل يمتد إلى الإرادة الدولية الغائبة والمغيبة والتي تمتلك كبير الأثر في الملف الأمني بالنظر لحجم وطبيعة الارتباط الوثيق بين ما هو محلي من فواعل وما هو إقليمي ودولي من رعاة، ورغم بعض ما ندر من حالات الاستجابة فهو لم يحمل سمة الديمومة كونه بقي مرهونا بالحسابات الظرفية التي تقتضيها توازنات مرحلة بعينها، ولم يخضع للحسابات الطويلة الأمد التي تشكّل حتمية لا بد منها لإعادة بسط نفوذ الدولة ومنطقها منعا لدوافع الانتقال من دولة هشّة نحو دولة فاشلة.

تقييد الحوكمة الامنية: إصلاح القطاع الأمني بين «تحديات التهجين وحتمية اعادة الهندسة»

نظريا تهدف استراتيجيات الحوكمة الأمنية إلى اعادة بناء القطاع الأمني في بيئات ما بعد النزاع في الدول الهشة والفاشلة، عبر تبني برامج شاملة لاحتواء كل الفواعل غير الدولتية ضمن البنية المؤسساتية الرسمية للدولة، والغاية من ذلك مواجهة حالات التشرذم الأمني الذي عادة ما تفرزه مسارات تهجين القطاع الأمني من تحديات في ظل الاعتماد المفرط من الجهات الرسمية على الكيانات ما دون الدولتية من موفري الأمن، فضلا عما توفره البيئات الأمنية الهجينة من روافد حياة للكثير من التهديدات العابرة للوطنية، وهي دوافع تشكّل في مجملها مزيدا من التقييد الذي قد يطال ما تبتغيه الحوكمة الأمنية من أهداف.

ومن ضمن مجمل ما أشارت إليه الأطروحات النظرية في حقل الدراسات الأمنية فيما يخص ظاهرة إصلاح وإعادة بناء القطاع الأمني؛ هو أن الحدود المفاهيمية للظاهرة تجعل من الصعوبة بمكان تحقيق حالة من الإجماع حول مفهوم ثابت لموضوع الإصلاح وإعادة البناء، فقد اشارت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD. DAC) إلى أن القطاع الأمني المُراد إصلاحه هو ذلك القطاع المجزأ بين ما هو رسمي وما هو هجين وموازي من فواعل؛ أي الذي يحتوي الفواعل الأمنية الرسمية من قبيل الشرطة والدرك والقوات المسلحة وحرس الحدود والجمارك وأجهزة المخابرات والأمن؛ إلى جانب هيئات الإدارة والرقابة الأمنية كوزارة الدفاع والداخلية وأنظمة العدالة الانتقالية والهيئات الإدارية والمالية ولجان الشكاوى العامة، مع الفواعل الموازية والهجينة على غرار التشكيلات شبه العسكرية، وشركات الأمن الخاصة، وقوات الأمن غير النظامية، وباقي الجهات دون الوطنية **(٥٦)**.

ضمن ذات السياق أشارت الأمم المتحدة على لسان أمينها العام «بان كي مون» وضمن قرار مجلس الأمن رقم ٢١٥١ الصادر في ماي ٢٠١٤ الذي اتخذه المجلس في جلسته رقم ٧١٦١؛ وهو أول قرار أممي متعلق بإصلاح القطاع الأمني، إلى أن إصلاح قطاع الأمن في بيئات ما بعد انتهاء النزاع أمر حاسم في توطيد السلم والاستقرار، وتعزيز الحد من الفقر، وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة، وبسط الدولة سلطتها الشرعية، والحيلولة دون سقوط البلدان مجددا في النزاع.

في هذا الإطار يشير ذات القرار إلى أن توفر قطاع أمني يتسم بالفعالية والكفاءة المهنية وخاضع للمساءلة مع توفير سبل إنفاذ القانون والعدالة في إطار سيادة القانون، سيعزّز من ثقة الشعب في الدولة، ويوفر الاستقرار اللازم لتحقيق السلم والتنمية، كما أشار القرار الأممي إلى أن للبلدان المعنية بهذا الإصلاح الحق في نهج إصلاح القطاع الأمني المتوافق مع حاجياتها والخاضع لملكيتها الوطنية شريطة توفر الإرادة السياسية لتحقيق ذلك ضمن رؤية وطنية شاملة **(٥٧)**.

وبعيدا عن التأصيل النظري والمفاهيمي فيما تعلق بالجانب التطبيقي الممارساتي، أُستخدم مصطلح «إصلاح القطاع الأمني» ضمن سياقات سياسية مرتبطة أساسا بالتغيرات الحاصلة في النظام الدولي لما بعد نهاية الحرب الباردة ونهاية الثنائية القطبية، وضمن الطرح الليبرالي الذي صاحب هذه التحولات وساد خلالها؛ وتداعيات ذلك على كثير من المسلمات الأمنية التي ظلت راسخة منذ العصر الواستفالي، وبخاصة فيما تعلق بالمستويات الأمنية لما دون وما فوق الدولة كالفرد والنظام الدولي

وغيرها من مستويات الأمن المستحدثة، ومن رحم ذلك انبثقت نماذج تفسيرية جديدة لظاهرة الأمن مرتكزة أساسا على مسلّمات مفاهيمية جديدة كالحوكمة الأمنية والتنمية وغيرها من أصول **(٥٨)**.

برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تعتبر من أهم سبل إرساء الاستراتيجية الشاملة لإصلاح القطاع الأمني، وذلك من خلال نزع سلاح التشكيلات المسلحة الموازية، وتسريح مكوناتها البشرية، وتوفير البدائل لذلك سواء عبر مساعدتهم على إعادة الاندماج كمدنيين في المجتمع؛ وهو ما يتطلب خلق مناخ من الفرص البديلة وفي مقدمتها الفرص الاقتصادية لتحقيق ذلك، أو إعادة دمجهم في مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية النظامية، وهذا ضمن استراتيجية متكاملة لاحتواء هذه الفواعل عبر عملية تنظيمية تضمن وجود صلة وثيقة بين نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل وإصلاح القطاع الأمني؛ على النحو الذي يفضي لترسيخ مرجعية حقيقية وواقعية لاستقرار المجتمعات المحلية التي ستحتوي مكونات هذه الفواعل الموازية، وهو ما سيساعد بدوره على استدامة السلم والأمن والتنمية في المدى الطويل **(٥٩)**.

التجارب الدولية والإقليمية في حالات معينة من إصلاح القطاع الأمني على غرار النموذج الهايتي وقبله الصومالي؛ والتي لطالما حرصت الأمم المتحدة ضمنيا على جعلها حالات يمكن عبرها قياس مدى نجاعة استراتيجيات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج **(٦٠)**، إلا أن الواقع لطالما أثبت أن زيادة الصراعات وتمددها على المستويات المحلية والإقليمية؛ وحالة التعقيد الموازي لديناميكيات هذا التمدد؛ وتصنيفات بعض الفواعل والجهات المسلحة ضمن قوائم الإرهاب؛ والتفتت المستمر الذي

تعاني الكيانات البنيوية الداخلية لهاته الفواعل، والانقسام والتشرذم المستمر الذي لطالما ضاعف من عددها؛ وغياب أطر التسوية السياسية الشاملة؛ وإرهاصات تمدد التهديدات العابرة للحدود، وكل ما يقع ضمن جملة التحديات التي تواجه مستقبل عملية الإصلاح، وبقدر ما عطّلت هذه التحديات بعضا من المرجو تحقيقه من أهداف فإنها فرضت حتمية تطوير آليات الاستجابة والتكيف لمجابهة مستجدات تطور أنماط النزاعات بحسب ما تمليه البيئة المحلية لكل حالة من تميز؛ وهذا عبر إيجاد المناهج والأدوات الجديدة وخارطة جديدة من المعايير لمواكبة هذه التحولات وممارسة عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج **(٦١)**.

بالنظر لما سبق تتضح مدى أهمية عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في إنجاح مبادرات إصلاح القطاع الأمني؛ كونها حلقة حيوية ضمن مسار تحقيق الأمن والسلم على كافة المستويات، وفي كنف الهيئات النظامية والأطر الشرعية التي تستمد منها وجودها، وفي حال توفّر الاستجابة اللازمة مع توفير الدعم الكافي من قبل الفواعل الدولية المؤثرة فإن ذلك من شأنه أن يساعد على معالجة كثيرا من التحديات التي تواجه العملية الإصلاحية عموما وما يكتنفها من جهود؛ وهو ما يعطي زخما أكبر لتجاوز المعضلة الأمنية التي عادة ما تشهدها البيئات الأمنية الهشة.

وعلى غرار معظم نماذج إصلاح وإعادة بناء القطاع الأمني في مراحل ما بعد النزاع، يمثّل هذا الملف أحد أكثر التحديات التي تواجه جهود إعادة بناء الدولة في ليبيا ومؤسساتها المحتكرة لاستخدام القوة المشروعة لفرض الأمن والسلم بكافة مستوياته، وذلك في ظل ضعف مستويات الاستجابة الخارجية والداخلية، وما توفّر منها لم يكن كفيلا بتحقيق

المرجو من مكاسب وأهداف، ضمن هذا الفشل المزمن والمستمر سارت التطورات أكثر نحو ترسيخ مظاهر المعضلة الأمنية؛ حيث تم إرساء قواعد إنتاج القطاع الأمني الهجين الذي ملأت فواعله من ميليشيات وتشكيلات موازية عسكرية وشبه عسكرية الفراغ الناجم عن غياب أدوار الفواعل الرسمية، حيث ساهم هذا الوضع في تقويض منطق الدولة وسلطتها في ظل الانقسام البُنيوي لمؤسسات الدولة التي أصبحت إرادتها مرهونة لكيانات مُقاومة لبرامج الإصلاح؛ وفي مقدمتها برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كنتيجة لجملة من الأسباب سواء تلك المتعلقة بطبيعة المزايا التي اكتسبتها هذه الكيانات من خلال هذا الوضع الفوضوي، أو نتيجة لظروف بيئاتها المحلية، أو حتى الخارجية والتوازنات التي تنطوي عليها.

إن إعادة هندسة البنية الأمنية في ليبيا وإصلاح قطاع الأمن على النحو الذي يتم فيه تجاوز تحديات سياسات التهجين؛ هو أمر يتطلب الكثير من الإرادة المحلية والدولية على تجاوز مواطن الفشل التي صاحبت مخرجات مقاربات الاستجابة السابقة، خاصة فيما تعلق بالمعالجة الجذرية لأسباب التهجين ودوافع استمراره، في ظل حالة التعقيد التي تتسم به الديناميات الداخلية والتي زادتها الديناميات الخارجية تعقيدا.

وبعد أربعة عشر سنة من الأزمة فشلت خلالها كل مشاريع ومبادرات إصلاح وحوكمة القطاع الأمني، وإن كان بعض أسباب الفشل مرتبط بغياب الإرادة السياسية اللازمة للتنفيذ الفعّال لهذه المبادرات على النحو الذي جعل من الإشكال مرتبط بمدى تقبل البيئة الأمنية وفواعلها غير الرسميين لمثل هكذا مبادرات، إلا أن البعض الآخر من الأسباب مرتبط بحيثيات

هذه المبادرات في حدّ ذاتها، فعلى سبيل المثل لا الحصر نجد أن جلّ مشاريع الإصلاح كانت مرتبطة بالمدى الزمني القصير ضمن جهود التدريب والتجهيز بدلا من التركيز على خطط بعيدة المدى تسهم في ترسيخ قيم الانتماء لمؤسسات أمنية وعسكرية تتسم بالاحترافية ضمن عقيدة أمنية وعسكرية تكون بمثابة المرجعية الثابتة لهذه المؤسسات **(٦٢)**.

في مقابل ذلك يتضح مدى أهمية تحصيل التوافق السياسي الذي بموجبه تنتهي مظاهر الانشطار الثنائي للبنية المؤسساتية للدولة على مستقبل جهود إصلاح القطاع الأمني، كون القطاع الأمني ما هو إلا انعكاس للتوازنات السياسية وتجاذباتها، ولا يمكن بأي حال فصل جهود إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح، وإعادة الإدماج والتسريح عن إصلاح الجانب السياسي، وتوحيد المؤسسات السياسية الرسمية الذي يجب أن يكون مواكبا لنظيره الأمني، خاصة في ضوء السعي المستمر من التشكيلات الموازية لتحويل نفوذها العسكري لمكاسب سياسية حزبية، والاستيلاء على مزيد من الامتيازات الاقتصادية، وهو ما يضاعف من حجم وطبيعة التحديات التي تواجه عمليات الإصلاح الأمني؛ حيث ستقاوم المكاسب والمصالح الذاتية لهذه التشكيلات بشدة جهود الإصلاح؛ ومعه تزيد فرص تعريض إصلاح القطاع الأمني للتسييس، بحيث يشتدّ الصراع بين جملة التشكيلات الفاعلة من أجل استغلال مخرجات الإصلاح لاكتساب ميزات تنافسية أكبر عن باقي منافسيهم، وهذا ضمن حساباتهم الضيقة التي تمليها رغباتهم السلوكية في الفوز بصراع الثروة والسلطة البعيد كل البعد عن أطر إعادة بناء الدولة.

وفي ظل غياب أي رؤية لتقديم حلول واقعية لتسوية الأزمة فإنه لا يوجد من الدلالات التي تشير لتخلي الجهات الرسمية عن رعاتها الأمنيين المحليين، وهو ما يعني ضمنيا المزيد من التهجين، وذات الطرح مرتبط بالقوات الأجنبية والمرتزقة التي يعتبر استمرار وجودها والاعتماد عليها رافدا آخر من روافد استمرار التهجين.

إن الاتجاه الإصلاحي ضمن مبادرات الإدماج السابقة أثبت عجزا على الإيفاء بالمتطلبات اللازمة لبناء قطاع أمني مسؤول، فالكيانات الأمنية الهجينة لطالما اتسمت بالغموض في حدود وطبيعة السلطة المخولة لها، كنتيجة لضعف ولاءها للسلطة المركزية للدولة، وغياب الأطر القانونية والدستورية الضابطة لأدوارها، ومن جهة أخرى فإن هناك إدراك راسخ لدى هذه الكيانات بأن كينونتها واستمرارها في ظل معطيات البيئة الأمنية الهشّة والهجينة مرهون في أحد أهم أبعاده بقوتها العسكرية؛ وهذا الإدراك يزيد من صعوبة استجابتها لجهود إعادة الإدماج الشامل ونزع السلاح والتسريح الفوري.

وفي ظل هذا التعقيد تبرز استراتيجية التدريج في إعادة الإدماج والتسريح ونزع السلاح كأحد الحلول المقترحة بحيث تُقسّم الجهود السابقة على مراحل بما يمنح الوقت اللازم لهذه الكيانات الهجينة لتنظيم نفسها كقوات احترافية ضمن مناطق سيطرتها، والتخلص من مظاهر الفوضى وزيادة موثوقيتها لدى الجهات الرسمية، عبر ترسيخ معايير الشفافية، وبما يعزّز من مستويات نيلها للشرعية اللازمة للوجود والاستمرار، وفي حال ما إذا توفرت مستويات معينة من الاستجابة الداخلية فإن ذلك سينعكس على المستوى الخارجي بحيث تجد بعض الأطراف الخارجية وبخاصة تلك المتردّدة الحوافز اللازمة لدعم مسار الاستجابة الدولية لتسوية مواقفها مع هذه الكيانات على ضوء مسار الإصلاح السابق.

في ذات السياق تبرز خيارات أخرى خارج إطار ثنائية التسريح وإعادة الإدماج، بحيث بالإمكان الحفاظ على هياكل هذه الكيانات وتعزيز تحولها من النمط العسكري إلى النمط السياسي، بحيث يتم إبراز أجنحة سياسية بالتوازي مع الأجنحة العسكرية داخل كل تشكيل موازي وهجين، مع تغليب ودعم احتواء الأول للثاني (احتواء السياسي للعسكري) بشكل تدريجي؛ عبر دمج الجناح السياسي ضمن مكونات السلطة وبنيتها المؤسساتية السياسية سواء في بيئتها المحلية أو على المستوى المركزي ضمن أطر شرعية، ما يفرز في النهاية نمطا معينا من المقايضة الموفرة للدافعية اللازمة لتحول هذه الكيانات الهجينة من كونها تشكيلات عسكرية وشبه عسكرية لتصبح تشكيلات سياسية في شكل أحزاب سياسية على سبيل المثال؛ شريطة توفر بعدين رئيسيين لضمان سيرورة هذا النهج:

الأول متعلق بترسيخ الإدراك اللازم داخل هذه الكيانات بأن حماية مصالحها لا يستند بالضرورة لقوتها العسكرية بقدر ما يستند لتمثيلها السياسي؛ وهي عملية قد تعالج بشكل تدريجي كونها تتطلب حيزا زمنيا ليس بالقصير غير أن نتائجها ستكون بفعالية عالية.

أما **الثاني** فمرتبط بقدرة هذه الجهات الهجينة على تجاوز الانقسامات البينية لمكوناتها والحفاظ على التمساك التنظيمي، وإن كان ذلك هو الآخر مرتبط في أحد أوجه تفسيره بتغلّب الإرادة الذاتية على دوافع البيئة الخارجية (الرُعاة الإقليميين والدوليين) التي قد تكون عاملا مساعدا ودافعا نحو الانقسام.

تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن هناك فروقات واسعة في مستوى الاستجابة الداخلية من طرف الفواعل الموازية لجهود إصلاح القطاع الأمني وحوكمته، وهو أمر مرّده بشكل رئيسي لاختلاف المرجعيات الأيديولوجية،

وطبيعة هيكلها التنظيمي، ومستوى الغموض المحيط بعلاقاتها المحلية، أو مع الجهات الرسمية؛ فضلا على طبيعة أدوارها الإقليمية سواء تلك الناجمة عن امتدادها التنظيمي خارج الحدود الوطنية على غرار بعض التنظيمات الجهادية العابرة للحدود الوطنية في منطقة الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء؛ أو تلك الناجمة عن مستوى اندماجها في سياسات رعاتها الإقليميين تجاه ملفات إقليمية مجاورة، ما أجبرها على لعب دور معين في محيطها الإقليمي على غرار ما ذكرته عديد من التقارير عن الدور الإماراتي في توطيد العلاقة بين قوات القيادة العامة بقيادة خليفة حفتر وقوات الدعم السريع في السودان، وهي كلها نماذج منتشرة ضمن خارطة الفواعل الموازية والهجينة المؤثرة في سيرورة الأزمة الليبية، ولا تتوقف حدود تأثير المحدّدات السابقة على المسارات المحلية، بل يتعداه للمواقف الخارجية المؤثرة في جهود الإصلاح والتسوية، وهي تحديات لا يمكن معالجتها عبر إصلاح القطاع الأمني وحوكمته فقط، إنما يتعداه نحو ضرورة تحقيق التسوية الشاملة التي تشارك فيها جميع الفواعل المؤثرة وبالشراكة مع الشبكات الاجتماعية المحلية؛ من قبيل المجتمع المدني الذي أثبتت تجارب كثيرة دوره الفعّال في حوكمة قطاعات الأمن كصلة وصل بين السكان والجهات الرسمية وغير الرسمية التي تتمتع في ليبيا بنفوذ واسع على جزء كبير من البيئات المحلية والسكان، وعلى الرغم من أن تجربة المجتمع المدني الليبي هي تجربة فتية وليس لها كبير الرسوخ، إلا أن دورها سيكون كبيرا في حكومة قطاع الأمن في حال توفر الدعم اللازم لهذه التجربة **(٦٣)**.

ورغم حالة التفاوت النسبي بين مجمل الكيانات الفاعلة في البيئة الأمنية الليبية حول بعض المعايير من قبيل: وضعها القانوني الراهن، ومستوى الشرعية التي اكتسبتها في إطار عمليات التهجين، وطبيعة وحجم الشبكة الاجتماعية المحلية التي تمثلها، وموقعها في التوازنات البينية التي تجمع بعضها ببعض، وقوتها العسكرية والمالية والاقتصادية، إلى غيرها من محددات، إلا أن الثابت أنه ولإنجاح مشروع إصلاح القطاع الأمني فمن الحتمي أن يكون الأخير شاملا للكل دون استثناء؛ حتى لو افترضنا أن حدود الاستجابة السابق ذكرها ستكون في حدودها الدنيا؛ إذ ينعكس التفاوت في وضعها على مستوى استجابتها لجهود الإصلاح؛ والتي من ضمنها إدماج هذه الكيانات ضمن هرم تراتبية القيادة الشاملة؛ فإذا تم كسر هذا التسلسل الهرمي من أي مكون أمني هجين على النحو الذي يؤدي إلى عصيان هذا المكون للقيادة المدنية العليا، فإن ذلك يحمل من الدلالات على وجود خلل جسيم قد يرقى لمستوى فشل جهود إصلاح القطاع الأمني برمته، خاصة إذا توالت هذه الحالات أو توسعت ضمن نموذج واضح للمحاكاة في سلوكيات العديد من الكيانات الهجينة، ما يفتح الباب أمام تبنّي استراتيجيات ردعية من قبيل إضعاف هذه الكيانات المتمردة؛ بغرض إعادة تشكيلها الهيكلي من جديد بشكل تدريجي بما يتوافق مع معايير ومتطلبات الاستجابة، وأحيانا بغرض تفكيكها في سبيل تشكيل كيانات أكثر تماسكا، على أن يُراعي ذلك متطلبات الموازنة بين جهود إعادة تنظيم وتشكيل كيانات أمنية محترفة وبين مصالح هذه الكيانات **(٦٤)**.

كما إن استراتيجيات العمل على تحويل هذه الكيانات الهجينة والموازية إلى فواعل متماسكة وأكثر كفاءة هو أمر يعني الجميع دون استثناء، وهذا ما يساعد على تحقيق مستويات مقبولة من الاستجابة للجهات الرسمية؛ ويضفي مزيدا من المسؤولية والشفافية على ممارسات هذه الكيانات خلال تسييرها لشؤون بيئتها المحلية في قطاعات من قبيل السلم والأمن والعدالة ورعاية شؤون العامة والقطاعات الخدماتية وغيرها، كما سيساعد تدريجيا على التحول الجاري في أدوار هذه الكيانات نحو مزجها بأدوار المؤسسات العامة ضمن برامج إعادة الإدماج.

ورغم أن هذا المستوى المتقدم من الاستجابة قد يُفضي للتقليل من حدة التنافس بين الكيانات الموازية الذي لطالما كان الصراع على الثروة والسلطة أبرز معالمه، إلا أن هذا لا يُغني عن ضرورة تعزيز موقع الجهات الرسمية على غرار إعادة بناء قدرات المؤسسة العسكرية والأمنية تحت سلطة الجهات السيادية، والتي تبقى ضمن أحد أبرز ما يقتضيه المدى البعيد من استراتيجيات وأهداف الإصلاح والحوكمة.

كما أن جملة الديناميكيات المحلية المميزة لهذه الكيانات على غرار التكوين الاجتماعي والاقتصادي المحلي، والعلاقة المناطقية مع الجوار المحلي، فضلا عن العلاقة مع الجهات الرسمية؛ وهي كلها محددات أضفت الطابع المحلي على حركية الفواعل الموازية الذي غالبا ما تستوعبه المناطق التي نشأت فيها هذه الفواعل، وهو عامل حيوي لفهم واقع القطاع الأمني في ليبيا **(٦٥)**.

هذا السياق المحلي يفرض وجود رؤية محلية للإصلاح بالنظر للتفاوت النسبي بين كل منطقة وأخرى فيما تعلق بالمقومات السابقة، وهو ما يعني ضمنيا تجاوز البرامج الوطنية التي لطالما كانت من ضمن أسباب فشل المبادرات السابقة، ما يفرض حتمية إعادة هندسة هذه البرامج لتكون متناسقة مع ما تفرضه تباينات السياق المحلي بين كل منطقة وأخرى.

إن المعضلة الأمنية في ليبيا وإن كانت تقع ضمن ذات السياق لمراحل ما بعد النزاع في البيئات الأمنية الهشّة لنماذج مشابهة لها، إلا أن ذلك لا يعني ضمان نجاح معايير تقع ضمن استراتيجيات إصلاح القطاع الأمني في تجارب أخرى ومحاولة استنساخها في الحالة الليبية، وهذا بالنظر للإشكاليات المعقّدة التي تتسم بها كل أزمة وما يصاحبها من تباينات؛ الأمر الذي ساهم في استمرار حالة الفشل التي لطالما صاحبت جهود الإصلاح السابقة بالنظر لمواطن الخلل المرتهنة لخصوصية الحالة الليبية وجذور النزاع فيها ومحددات سيرورته لاحقا، فضلا عن الإشكالات المرتبطة بالواقع الليبي في حدّ ذاته على غرار الإخفاق في التقييم الصحيح للبيئة الأمنية، وسيناريوهات الاستجابة لجهود الإصلاح الجارية من جلّ الفواعل والجهات المؤثرة، والربط الآلي بين مبادرات إصلاح القطاع الأمني وعمليات نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج تماشيا مع خطط سبق تطبيقها في حالات نزاع أخرى وحقّقت نتائج مقبولة.

غير أن الديناميكيات المحرّكة للبيئة الأمنية الهشة والهجينة في ليبيا وما تعتليها من خصوصيات على غرار التشرذم الحاصل في النظام الأمني الهجين، هي كلها معطيات تقودنا لمعالجة المعضلة الأمنية في ليبيا انطلاقا من طبيعة خصوصياتها، ليبقى الثابت الأهم هو أن إصلاح وإعادة بناء القطاع الأمني لا يمكن معالجته بمعزل عن مشروع إعادة بناء الدولة كحالة شاملة تذوب فيها كل أنماط الملكية سواء الوطنية المرتبطة بالنخبة ومؤسساتها أو المحلية (المجتمعية)، وهو أمر لا مفر منه حتى لو تطلب إعادة هندسة للعقد الاجتماعي الذي يحكم علاقات الكل بالكل، كون موضوع إصلاح القطاع الأمني في ليبيا لم يعد مرتهنا للأبعاد التقنية، بل تجاوزها إلى نمط أشمل من الإصلاح يمتزج فيه المستوى الأمني والعسكري بالسياسي بالاقتصادي بالاجتماعي.

ختاما وفي ظل المعطيات الراهنة يبدوا أن الواقع لا يحمل من دلائل إيجابية على إمكانية تجاوز تحديات التهجين في ظرف وجيز والتي طالت القطاع الأمني في ليبيا طوال سنوات الأزمة؛ وهذا في ظل توفر حوافز استمرار الأزمة وروافد تغذيتها في مقابل غياب آفاق التسوية المنتظرة، ومنه فإن استمرار مسار التهجين ضمن قاعدة الاعتماد المتبادل بين الجهات الرسمية والجهات غير الرسمية هو أكثر السيناريوهات واقعية، في حين تبقى أكثر الرهانات الممكن تحقيقها هو كيفية استخلاص بعض من المخرجات الإيجابية لهذا الوضع المصنف ضمن خانة اللاحرب واللاسلم، على أن يكون ذلك ضمن ترتيبات مؤقتة تستوعب واقع عجز الهيئات السيادية والجهات الفاعلة الرسمية عن أداء مهامها، في حين يبقى رهان الحل النهائي للمعضلة الأمنية وإصلاح القطاع الأمني وحوكمته مرتهن في أحد أهم أبعاده لمحددات التسوية الشاملة.

المرتزقة والقوات الأجنبية «رهانات السيادة»

منذ بداية الأزمة في ليبيا كان واضحا دور «الوقت» في حسم النزاع، فشأنها شأن أي أزمة أو نزاع كان من الواضح أن عدم قدرة الفواعل الداخلية على تجاوز إرهاصات الأزمة عبر حسم طبيعة السلطة وشكل الدولة القادمة في أقصر وقت ممكن، سيساهم في تعقيد المشهد أكثر بالتوازي مع استمرار الأزمة، وهو ما أثبتته الأحداث فيما بعد خلال مسار تطورها إلى أن وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه اليوم، والتي أثبتت بما لا يدع مجالا للشك مساهمة وجود المرتزقة والقوات الاجنبية في تأجيج الأوضاع نحو مزيد من التأزم، حيث تشير مصادر المبعوثة الأممية بالنيابة الأمريكية **«ستيفاني ويليامز»** أواخر سنة ٢٠٢٠ إلى وجود ما يناهز **٢٠ ألف** من المرتزقة والقوات الأجنبية في ليبيا **(٦٦)**، يتمركزون بشكل رئيسي في مدينة سرت وهي الخط الفاصل بين المعسكرين المتنازعين على السلطة، إلى جانب عدد من القواعد العسكرية والتي من أهمها قاعدة «الجفرة» في الجنوب، وقاعدة «الوطية» في الغرب إضافة إلى **٦** قواعد عسكرية اخرى.

حاليا يعتبر ملف القوات الأجنبية والمرتزقة أحد العوامل التي تعرقل مخرجات الحوار السياسي المتجدّد بين الحين والآخر، رغم كل الجهود الأممية والضغوط الدولية الرامية لضرورة إنهاء التورط المباشر للرعاة الأجانب؛ حيث يشكّل المرتزقة وبعضا من القوات النظامية أحد مظاهر هذا التورّط، غير أن مصالح الأطراف الراعية لهذا الملف والتي من الواضح أنها غير مستعدة للمراهنة بالسحب الكامل لتواجدها دون التوصل إلى الآليات اللازمة التي تحمي مصالحها بعد الانسحاب، فضلا عن عدم استعداد الوكلاء الداخليين على الاستغناء عن أنماط هذه الرعاية التي يوفرها الوجود المباشر للرعاة؛ هي كلها معطيات ساهمت في حالة التعقيد الذي شابت ومازالت تشوب هذا الملف.

وقد تصاعد دور القوات الأجنبية والمرتزقة بشكل لافت في السنوات التي تلت بداية الانقسام سنة ٢٠١٤، وازداد هذا الحضور بعد هجوم قوات القيادة العامة على طرابلس سنة ٢٠١٩، وإن كانت قوات القيادة العامة بقيادة خليفة حفتر السباقة إلى الاعتماد على المرتزقة حيث كثيرا ما أشارت تقارير خبراء أمميين تم تقديمها لمجلس الأمن وأخرى لمراكز حقوق الانسان على غرار المرصد الأورو متوسطي، إلى مشاركة هؤلاء المرتزقة وبخاصة أولئك القادمين من تشاد والسودان والنيجر ودول الساحل ودول أفريقية أخرى تحت إشراف إماراتي مباشر إلى جانب قوات شرق ليبيا بقيادة خليفة حفتر، ورغم حالة الضبابية المحاطة حول حجم وأعداد المرتزقة الأفارقة؛ إلا أن عديدا من التقارير كانت قد أشارت إلى أن أعدادهم تناهز **١٠٠٠٠ مقاتل**.

غير أنه ومع بداية التحضيرات لهجوم قوات خليفة حفتر على العاصمة شهر أبريل ٢٠٢٠، وخلال معركة طرابلس، ازداد دور المرتزقة في قوات حفتر كماً ونوعاً بدخول قوات الفاغنر الروسية على الخط، حيث أشار تقرير صادر عن القيادة العسكرية الأمريكية **«أفريكوم»** إلى وجود أكثر من **٢٠٠٠ عنصر** من عناصر الفاغنر الروسية ضمن استراتيجية روسيا في استخدام الجهات الفاعلة غير الحكومية لإبراز مظاهر القوة والنفوذ **(٦٧)**، كما أشارت تقارير سرية صادرة عن بعثة الخبراء الأمميين في ليبيا في مايو ٢٠٢٠ إلى وجود ما يقارب ١٢٠٠ من عناصر الفاغنر في ليبيا **(٦٨)**، في حين تشير تقارير أخرى إلى انخفاض هذا العدد بعد استلام حكومة الوحدة الوطنية مهامها في طرابلس، كما أشارت بعض وكالات الأنباء إلى أن وجهتهم كانت نحو مالي وبعض دول الساحل الأفريقي، تلاه تقليص آخر مع اندلاع حرب روسيا في أوكرانيا وزيادة الاعتماد الروسي على شركة فاغنر فيها، ما أدى بالأخيرة إلى سحب عدد آخر من الفاغنر إلى جانب آلاف المقاتلين السوريين من الموالين لروسيا والمشاركين إلى جانب قوات القيادة العامة الذين تم نقلهم لجبهات القتال في أوكرانيا.

ولم يقتصر الأمر على روسيا بل إن الإمارات العربية بدورها ذُكرت في عديد التقارير كأحد الأطراف ذات العلاقة بملف المرتزقة عبر شركة **«بلاك شيلد»** وهي شركة حراسات أمنية خاصة لاحقتها تهم بنقل آلاف المرتزقة السودانيين للقتال إلى جانب قوات القيادة العامة **(٦٩)**، كما كشفت «وكالة بلومبيرغ» استنادا لتقارير أممية سرية عن تورط شركتي **(DMCC ٦ Lancaster) و(OPUS CAPITAL ASSET)** وهما شركتان مسجلتان في دولة الإمارات في نقل عدد من المرتزقة من دول غربية للقتال إلى جانب قوات حفتر في ليبيا **(٧٠)**.

مع احتدام معركة طرابلس بين قوات الوفاق وقوات خليفة حفتر ولجوء الأولى إلى التحالف مع تركيا وبخاصة بعد توقيع الاتفاقية البحرية بين الطرفين، ضاعفت هذه الأحداث من عدد المرتزقة في المشهد الليبي بعد أن عزّزت تركيا حضورها في غرب ليبيا عبر آلاف المرتزقة السوريين القادمين من مناطق نفوذ المعارضة السورية في شمال غرب سوريا، وقد أشارت بعض التقارير بأن أعدادهم بلغت أكثر من ٢٠٠٠ مقاتل **(٧١)**؛ في حين تشير تقارير أخرى إلى أن عددهم يناهز ٥٠٠٠ مقاتل، فضلا عن مئات الخبراء والمدربين والمستشارين العسكريين الأتراك في العاصمة وعموم الغرب الليبي، والتي تؤكد تركيا على شرعية وجودهم انطلاقا من اتفاقيات الشراكة بين الحكومة التركية وحكومة الوفاق المعترف بها دوليا، في حين أشارت بعض التقارير إلى أن تركيا قلّصت من أعداد المرتزقة المشرفة عليهم في ليبيا سواء نتيجة لبعض التوافقات الخاصة مع روسيا والبعثة الأممية؛ أو نتيجة لحاجتها لهم في الصراع القائم يومها في القوقاز بين أذربيجان المدعومة من تركيا وأرمينيا، يذكر في هذا الصدد إلى أن نشاط المرتزقة التابعين لتركيا كان تحت إشراف كامل من

طرف شركة **«صادات»** (SADAT) وهي شركة مختصة في الاستشارات الدفاعية الدولية تأسست سنة ٢٠١٢، في حين نفت مصادر من الشركة أو من الجهات التركية الرسمية هذه التأويلات رغم ما أوردته بعض التقارير الأممية سنتي ٢٠٢١ و٢٠٢٣ ولم يتم الكشف عنها إلا سنة ٢٠٢٤ عن تورط الشركة في نقل المرتزقة السوريين إلى ليبيا.

لاحقا شكّل موضوع إخراج المرتزقة والقوات الأجنبية أحد أهم الملفات المستعصية على الحل، رغم كل الجهود الإقليمية والدولية المبذولة؛ والتي لم تنجح لغاية الآن سوى في التقليل من حجمها، ولكن دون تجاوز هذا العائق، خاصة في ضوء عودة الانقسام الحكومي وما صاحبه من اشتباكات مسلحة متقطّعة بين حكومتي «فتحي باشاغا» و«عبد الحميد الدبيبة» والاشتباكات المعتادة بين الحين والآخر بين التشكيلات المسلحة المسيطرة على العاصمة طرابلس نفسها، فضلا عن عودة تمدد قوات خليفة حفتر في الجنوب الغربي والمخاوف التي صاحبته، ما يمكن أن يؤدي إلى إمكانية تجدّد النزاع من جديد على النحو الذي يساهم في إعادة الاعتماد على المرتزقة كأحد أدوات المواجهة لدى أطراف النزاع، كما إن عدم التوصل إلى التوافقات الإقليمية والدولية المطلوبة وبخاصة بين الأطراف الإقليمية والدولية التي تمتلك تأثيرا مباشرا على هذا الملف وهم روسيا وتركيا بشأن إيجاد صيغة متوازية بين كل الأطراف من أجل سحب المرتزقة، يعدّ أحد التحديات أمام تسوية هذا الملف.

ضمن جهود حلحلة هذا الملف ومنذ توقيع اتفاق جنيف سنة ٢٠٢٠ سعت العديد من الأطراف الإقليمية والدولية إلى جانب البعثة الأممية إلى تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين حول موضوع إخراج المرتزقة والقوات

الأجنبية، وأُوكل هذا الأمر إلى اللجنة العسكرية (٥+٥) بمشاركة ورعاية البعثة الأممية، وهذا بالنظر لما حققته هذه اللجنة المكونة من عشرة أعضاء عسكريين يمثلون طرفي النزاع بالتساوي خمسة من الشرق وخمسة من الغرب بما فيهم رؤساء أركان الطرفين من نجاح؛ كانت بدايته التوافق حول وقف إطلاق النار وما تلاه من توافقات التي كان من أبرزها إعادة الحياة للطريق الساحلي الرابط بين الشرق والغرب، وتبادل الأسرى والمحتجزين، وغيرها من نجاحات، ما ترك أثرا طيبا وأملا ممكنا حول قدرة اللجنة على معالجة ملفات أكثر تعقيدا وفي مقدمتها ملف إخراج المرتزقة والقوات الأجنبية، ومن بين أهم مساعي اللجنة وجهات اخرى لتسوية إشكالات ملف المرتزقة والقوات الأجنبية نجد:

ـ المساهمة الفعّالة للجنة (٥+٥) في توقيع اتفاق وقف إطلاق النار خريف ٢٠٢٠ في جنيف، والذي أنهى آخر فصول هجوم قوات القيادة العامة على العاصمة طرابلس، حيث تضمّن هذا الاتفاق طرحا صريحا حول حتمية تفكيك الميليشيات وإعادة دمجها ضمن المؤسسات الرسمية للدولة، إلى جانب ضرورة سحب القوات الأجنبية والمرتزقة من عموم التراب الليبي.

ـ ضمن جلسة خاصة لمجلس الأمن الدولي انعقدت في نهاية أبريل ٢٠٢١ خُصِّص موضوعها لملف المرتزقة والقوات الأجنبية وخطر انتشارهم على الجوار الإقليمي لليبيا خاصة بعد أحداث مقتل الرئيس التشادي «ديبي اتنو» على يد جماعات معارضة أُشير إلى أنها قادمة من ليبيا، وهو ما ترك مخاوف كبيرة من انتقال تداعيات عدم تسوية ملف المرتزقة في ليبيا على الأمن الإقليمي وبخاصة في دول الساحل الأفريقي، حيث أكّد المجلس على ضرورة انسحاب كافة المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا ضمن إطار متسلسل ومتوازي ومواكبة أممية لذلك، ولكن دون الإشارة إلى الأدوات والآليات اللازمة التي تفرض هذا الخيار على الأرض **(٧٢)**.

ـ في أكتوبر ٢٠٢١ استضافت القاهرة اجتماعا للجنة العسكرية (٥+٥) تم خلاله تحقيق تقدم ملموس حول موضوع المرتزقة، وبخاصة فيما تعلق بالمرتزقة الأفارقة القادمين بشكل رئيسي من السودان وتشاد والنيجر، يتم عبرها تنفيذ خروج متوازن وتدريجي عبر دفعات متلاحقة، وذلك بالتنسيق من دول الجوار الليبي المرتبطين بهذا الشأن والذين أبدوا موافقتهم على استقبال ممن جُنّدوا من مواطنيهم كمرتزقة في ليبيا، ومن ضمن ما تم اقتراحه من طرف لجنة (٥+٥) في هذا الإطار إعادة تجميع هؤلاء المرتزقة في نقاط متفق عليها، وهو ما سيسهل عملية رصد أعدادهم الحقيقية، ثم ترحيلهم إلى بلدانهم تحت رقابة البعثة الأممية.

ـ أواخر سنة ٢٠٢١ استضافت جنيف جولات أخرى من حوار لجنة (٥+٥)، أُعلن خلالها توصل اللجنة العسكرية إلى اتفاق يتضمن رؤية شاملة للآليات اللازمة التي عبرها سيتم تسوية ملف إخراج المرتزقة والقوات الاجنبية، وذلك عبر إطار زمني محدد يتم من خلاله الانسحاب التدريجي والمتزامن والمتساوي لهذه القوات، غير أن هذا التوافق لم ينجح في تحقيق المبتغى بالنظر لغياب الثقة بين التشكيلات المسلحة المتنازعة عن السلطة للدرجة التي تجعلها تفك ارتباطها بعناصر المرتزقة الداعمة لهذا الطرف أو ذاك، فضلا على حالة التوجس بين الأطراف الإقليمية والدولية من مصداقية التعهدات المقدمة من كل طرف للآخر.

ـ في يونيو ٢٠٢٢ استضافت تونس وبعد عدة أشهر من جمود عمل اللجنة العسكرية المشتركة (٥+٥) بسبب انسحاب ممثلي قوات شرق ليبيا في اللجنة، عادت اللجنة للانعقاد من جديد برعاية أممية، حيث تم خلال جلسات الحوار التي تخلّلتها هذه الجولة التوافق على حتمية استكمال تنفيذ ما تم التوصل إليه سابقا من تفاهمات.

وطوال سنتي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ ازدادت وتيرة اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة سواء في العاصمة طرابلس وبنغازي وأحيانا في مدينة سرت التي لطالما سعت اللجنة لتكون مقرها الرسمي، كان من أبرزها اجتماع طرابلس شهر مايو ٢٠٢٣ والذي تزامن مع المحادثات السياسية المغلقة الجارية في الرباط، وإن كانت لم تحقق أي مستجد في موضوع المرتزقة باستثناء إعادة التذكير بأهمية تسوية هذا الملف، في حين برزت نتائج مبشّرة في ملفات أخرى من أهمها ملف إعادة توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية الليبية.

وبعد إلحاح أممي متكرر عقدت اللجنة عاشر اجتماعاتها منذ تأسيسها في أغسطس ٢٠٢٤ في مدينة سرت؛ بعد انقطاع دام قرابة عشرة أشهر حيث كان آخر اجتماع لها قبل ذلك بداية نوفمبر ٢٠٢٣، وقد تزامن اجتماعها في سرت مع تجدد أزمة صادرات البترول وآليات توزيع عائداته، ما أعاد إشكالية الوضع الأمني في البلاد في ظل إمكانية تصاعد الأزمة وامتدادها لمستويات أخرى، ورغم التطمينات التي قدمتها اللجنة خلال هذه الاجتماع على مدى صلابة اتفاق وقف اطلاق النار، وأن الوضع المتأزم بسب عديد من الإشكالات الاقتصادية والمالية والأمنية على خلفية الاشتباكات التي تزامنت مع هذه الاجتماعات في مدينة الزاوية غرب طرابلس بين بعض التشكيلات المسلحة المسيطرة، وأنه لا يمكن أن يكون من مهددات استمرار الاتفاق، إلا أن اللجنة لم تقدم أي بوادر تذكر عن مدى التقدم الحاصل في ملف المرتزقة والقوات الأجنبية، وهو ما قرأه البعض على أنه إشارة ضمنية على العجز المزمن في معالجة هذا الملف رغم كل الجهود المبذولة داخل اللجنة وخارجها، كما أشار هذا الاجتماع إلى أن اللجنة لا تملك الصلاحيات اللازمة للبت في ملف توحيد المؤسسة العسكرية ولا إصلاح القطاع الأمني، كون ذلك يقع ضمن مهام الهيئات التنفيذية لا مهام اللجنة.

حالة التعقيد التي تنتاب المشهد الدولي الراهن وتحوّل قارة إفريقيا كـ «منطقة خام» إلى أحد مواطن التدافع والصراع الدولي بين كبار اللاعبين الراغبين في توسيع أو الحفاظ على دوائر نفوذهم؛ في مناخ متسارع من إعادة ضبط حدود التوازنات والنفوذ الدولي على مستوى القارة، هي كلها معطيات تلقى انعكاسا مباشرا على الأراضي الليبية، حيث أثرت هذه التغيرات إلى جانب تطورات الأحداث الداخلية على وضع المرتزقة وخارطة انتشارهم في ليبيا، فمن قاعدة «براك الشاطئ» جنوبا، إلى قواعد «الجفرة الجوية» و«القرضابية» في الوسط، إلى «الوطية» و«سوق الخميس» و«اليرموك» غربا، هناك حالة من التمدد والانكماش المستمر في خارطة انتشار المرتزقة والقوات الأجنبية في مناطق خاضعة لكلا طرفي النزاع الرئيسيين **(٧٣)**.

ومما زاد الأمر تعقيدا، امتداد تأثير هذا الانتشار إلى المستوى الإقليمي وبخاصة فيما تعلق بالأزمة في السودان، التي تعاني من نزاع مسلح داخلي أهلك الكثير من مقومات الحياة، كما ثبت ارتباط ملف المرتزقة في ليبيا بأحداث إقليمية أخرى في دول الجوار على غرار تشاد والنيجر، بل إن هذا الامتداد يتجاوز الجوار الليبي المباشر نحو نيجيريا بعد أن أشارت عديد من التقارير إلى أن شبكات المتاجرة بالسلاح امتدت بين ليبيا ونيجيريا التي تشهد حركية مستمرة للجماعات الراديكالية منذ عقود، فضلا على تحول ليبيا إلى مرتكز للتوسع أكثر نحو الجنوب بالنسبة لأهم الفواعل الخارجية المشرفة والداعمة بشكل مباشر لأطراف الأزمة الداخليين، والحديث هنا عن كل من روسيا وتركيا وبدرجة ما الإمارات؛ وهو ما خلق قلقلا متزايدا لدى الأوروبيين الذين يتراجع نفوذهم يوما بعد يوم في إفريقيا وليبيا، رغم أن مجمل التقديرات تشير إلى أن الوجود الروسي عبر «فاغنر» التي تحولت فيما بعد إلى ما يعرف بـ «الفيلق الأفريقي» يعد الأكثر تعقيدا مقارنة بباقي شبكات المرتزقة والقوات الأجنبية لطبيعة تمركزه في الداخل الليبي، حيث

أوكلت له من طرف قيادة القوات العامة بقيادة خليفة حفتر حراسة الكثير من المواقع السيادية الحساسة وفي مقدمتها موانئ حقول النفط في جنوب وشرق البلاد والمنطقة الوسطى (الهلال النفطي)؛ فضلا عن مهام عسكرية ولوجستية أخرى، وقد زاد الاعتماد المتبادل بين الطرفين بعد توقيع روسيا لاتفاق جديد للتعاون العسكري مع خليفة حفتر في سبتمبر ٢٠٢٣؛ في حين كانت آخر مظاهر هذا التمدد الروسي تحويل جزء من النفوذ الروسي المتراجع في سوريا نحو ليبيا حيث تجسّد ذلك في تفكيك بعض القواعد العسكرية.

الثابت مما سبق أنه ورغم كل ما بُذل من جهود لمعالجة ملف المرتزقة والقوات الأجنبية في ظل حتمية معالجة هذا الملف لما له من تأثير على مسار التسوية الشاملة للأزمة، وجهود إعادة بناء الدولة في كنف مؤسساتها السيادية الرسمية، إلا أن تحميل لجنة ٥+٥ التي كان إنشاؤها واستمرار لقاءاتها هو في حد ذاته انجاز بالنظر لحالة التشرذم والانقسام الذي تعاني منها البنية المؤسساتية للدولة والتحديات التي فرضها هذا الواقع، ما جعل اللجنة تبدو وكأنها أحد الاستثناءات المعبرة عن وجود مستوى معين من الوحدة.

وتحميلها مسؤولية ما سارت إليه تطورات هذا الملف هو أمر مبالغ فيه، وهذا بسبب الجهود التي لطالما بذلتها اللجنة من أجل معالجة أهم القضايا الأمنية والعسكرية المعرقلة للتوصل لتوافق شامل، وفي مقدمة ذلك تسوية ملف المرتزقة والقوات الأجنبية الذي أصبح يرهن الحل في ليبيا إلى الأطراف الراعية لهذه القوات، ومخاطر ذلك على السيادة الوطنية، كما يبدو أن حجم التحديات قد تجاوز قدرة اللجنة على معالجة هذه الملفات الشائكة

والمعقدة في ضوء غياب الحدود الدنيا من الاستجابة سواء ما تعلق بغياب الإرادة الداخلية اللازمة، أو ما تعلق بغياب «التوافق الدولي» وبالتالي الإرادة الدولية التي لطالما كانت من أهم عوائق تسوية الأزمة؛ خاصة مع عجز المجتمع الدولي والأمم المتحدة على إيجاد الآليات اللازمة لفرض مقترحات تسوية لهذا الملف الشائك الذي يعبّر في احد أهم أبعاده عن مدى تأثير الرعاة الخارجيين على فواعل الأزمة الداخليين.

ويوحي المشهد الراهن مبدئيا بتراجع أهمية الدور الذي يلعبه المرتزقة والقوات الأجنبية في الأزمة كنتيجة طبيعية للهدوء النسبي في حدة النزاع المسلح بين الفرقاء المحليين، إلا أن ذلك مرهون في أحد أهم أبعاده باستمرار هذا الهدوء الحذر، وحالة اللاحرب واللاسلم الجارية في الوقت الراهن؛ وهو سيناريو غير مضمون العواقب في ظل غياب معالم التسوية الشاملة الكفيلة بإعادة بناء مؤسسات الدولة، وتوفير الأمن والسلم المستدام، ناهيك عن إن تكلفة استمرار وجود المرتزقة في ظل عجز كل الأطراف على توفير آليات التسوية أصبحت تتجاوز المزايا المنتظرة منهم، ومعه أصبح ملف المرتزقة والقوات الأجنبية غير النظامية أشبه بـ «القنبلة الموقوتة» المهيأة للانفجار في أي لحظة، فمعسكرات هؤلاء المرتزقة في كبرى المدن بما فيها العاصمة طرابلس، والأوضاع المزرية التي يعيشونها وسط حالة من الجمود التي تنتاب خطط ترحيلهم، ما زاد من غموض المصير الذي ينتظرهم، هي أوضاع تهدد بزيادة المخاطر الناجمة عن غياب أفق تسوية هذا الملف في ظل غياب أي خطط استراتيجية واضحة لمعالجته، ما يجعل من تكاتف الجهود بين كل الأطراف المؤثرة لحلحلة هذا الوضع هو أمر ملح للغاية بل ويعتبر أحد أهم مظاهر تجاوز الأزمة برمتها.

التهديدات العابرة للحدود ودورها في تغذية البيئة الأمنية الهجينة «نماذج من الواقع»

بموقعها الجغرافي المجاور لست دول أفريقية، بحدود برية إجمالية تقدر بـ **٤٣٤٨ كلم؛** وبإطلالة بحرية على المتوسط تناهز **١٧٧٠ كلم؛** وبمسافة فاصلة تقارب **٣٢٠ كلم** عن بعض الجزر الايطالية، وتوازيا مع الوضع الأمني المنهار وتغييب الأدوار السيادية لمؤسسات الدولة؛ وتصاعد واستفحال التهديدات العابرة للحدود الوطنية كالهجرة غير الشرعية، وجماعات المتاجرة بالبشر، وشبكات تهريب السلاح والمخدرات، وبعض الكيانات الأصولية وغيرها، في ظل هذه المعطيات أصبحت ليبيا تشكّل أحد أكثر الممرات الرئيسية للتهديدات العابرة للحدود، ليس في النطاق الإقليمي الأفريقي فحسب، بل تجاوز ذلك نحو النطاق الأورومتوسطي، حيث أصبحت الأراضي الليبية ممرا رئيسيا للتهديدات العابرة من إفريقيا نحو أوروبا انطلاقا مما توفره البيئة الأمنية الهجينة في هذا البلد المتوسطي من مناخ ملائم لنمو هذه التهديدات وتغذية استمرارها.

في هذا الصدد أشارت بعض التقارير الأممية الصادرة عن **«المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا»** إلى وجود نحو **٦٣٦ ألف** مهاجر ولاجئ في ليبيا **(٧٤)**، منحدرين من حوالي **٤٤ دولة** معظمهم دول أفريقية وعلى رأسهم دول الساحل (إفريقيا جنوب الصحراء)، ودول القرن الأفريقي التي تعيش حالة متدنية من المستوى المعيشي، إضافة إلى مصر ودول المغرب العربي، إلى جانب العديد من الجنسيات الآسيوية سواء منها العربية مثل اليمن وسوريا والعراق والأردن، أو باقي الدول الآسيوية التي

تشهد أوضاعا اقتصادية صعبة على غرار أفغانستان، يضاف إلى ذلك العبء الناجم عن وجود ما يقارب **٢٠٠ ألف** نازح داخليا، في حين تتضارب أعداد ضحايا النزاع المستمر بسبب صعوبة التحقّق منها في ظلّ شبهات التسييس التي عادة ما تشوبها، غير أن بعض المصادر ذكرت أن الحرب التي أدت إلى إسقاط نظام القذافي أودت لوحدها لما بين **٢٥٠٠** و**٢٥٠٠٠** ضحية **(٧٥)**.

وبغض النظر عن مدى مصداقية الأرقام المقدمة، إلا أن الثابت أن هذه المعطيات هي أمر وارد جرّاء الأوضاع الأمنية غير المستقرة، والاشتباكات المتقطعة، وعمليات الثأر بين بعض من مكونات النسيج الاجتماعي الليبي؛ والتي استفحلت في ضوء غياب هيبة مؤسسات الدولة سواء الأمنية التي عبرها يتم إبداء قوة الردع وإنفاذ القانون؛ أو القضائية التي عبرها يتم إنفاذ وإرساء قواعد العدالة في إطار شرعية القانون، وكل هذا كنتيجة حتمية للانتشار الواسع للسلاح في بيئة أمنية هجينة خارجة عن الإرادة الرسمية للدولة؛ بل إنها ذات الإرادة التي أصبحت تابعة في كثير من مظاهرها لفواعل هذه البيئة الهجينة، في ظل حالة الاستقطاب النخبوي المستند للكيانات الأمنية الموازية.

لا يقتصر الأمر على تحول ليبيا إلى أحد أكبر مواطن العبور للمهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا وآسيا نحو أوروبا، إلى جانب النزوح الداخلي الذي مسّ بعض مكونات المجتمع الليبي، إنما يتعداه نحو الهجرة العكسية نحو دول الجوار كأحد أنماط تداعيات استمرار الصراع على البنية الاجتماعية الداخلية سواء فيما تعلّق بالمواطنين الليبيين أو ما تعلق بالعمالة الأجنبية التي كانت ركنا هاما من أركان الاقتصاد الليبي زمن نظام معمر القذافي، فقد ذكرت تقارير أممية أنه ومنذ نهاية فبراير ٢٠١١ عبَر ما يقارب

٧٩٠ ألف عامل مهاجر وأسرهم الحدود الليبية إلى بلدان أخرى؛ وعلى رأس هذه البلدان (مصر، تونس، الجزائر) هربا من الصراع والعنف المستمر في البلاد، ورغم أن هذا النمط من أزمات الهجرة هو ليس بالأمر الجديد، إلا أنه وفي الحالة الليبية فإن التدفق الهائل للمهاجرين الفارين من العنف يمثل واحدة من أكبر أزمات الهجرة بمقاييس الأمم المتحدة، ونظرا لوجود ما يقرب من **١,٨ مليون** عامل مهاجر في ليبيا وهي دولة تعتمد بشكل كبير على العمال المهاجرين قبل الأزمة، فمن الواضح أن مثل هذه الحركة واسعة النطاق لها آثار كبيرة على الإقليم المجاور وخارجه، فضلا عن الآثار المترتبة عن خطط وبرامج إعادة إعمار ليبيا نفسها بعد الأزمة نظرا للنقص الحاد في العمالة التي تحتاجها هذه الخطط كما ونوعا.

إلى جانب ذلك أدى حجم الأزمة المرتبطة بالهجرة المعاكسة إلى إبراز قضية حماية حقوق المهاجرين المحاصرين في الأزمات، وامتد ذلك لاحقا إلى وضع معسكرات المهاجرين غير الشرعيين الذين كثيرا ما أثارت حولهم المنظمات الإنسانية العالمية عديد التساؤلات؛ نظرا للوضع غير الإنساني الذي كانوا يعيشون فيه وتحولهم إلى أحد مصادر تجنيد المرتزقة للفصائل المسلحة الليبية، كما أبرزت الأزمة دور الجهات الدولية المنوطة بملف المهاجرين خاصة فيما تعلق بتوفير الحماية للمهاجرين وعلى رأسها المنظمة الدولية للهجرة، التي قدمت عشرات التقارير حول التأثير الذي خلفته الأزمة الليبية على المهاجرين العالقين في الأزمة، والآثار الأوسع نطاقا في عموم المنطقة، استنادا في المقام الأول إلى تجربة المنظمة الدولية للهجرة في إجلاء العمال المهاجرين من ليبيا، وإعادة دمجهم في إطار الاستجابة الدولية للأزمة الليبية والتحديات التي تواجه الجهود الدولية في معالجة ملف المهاجرين **(٧٦)**.

وفي إطار برنامجها «العودة الطوعية الإنسانية» للمهاجرين ذكرت المنظمة الدولية للهجرة في تقريرها لشهر مايو ٢٠٢٤ أنها ومنذ ٢٠١٥ قامت بالمساعدة على عودة **٨٠ ألف** مهاجر طواعية من ليبيا إلى بلدانهم، حيث بلغ عدد الجنسيات التي ينتمي إليها هؤلاء المهاجرين زهاء ٤٩ جنسية، في ذات السياق ذكرت المنظمة أن من مجمل هذا العدد من المهاجرين العائدين طواعية هناك قرابة **٢٧٠٠ مهاجر** من ضحايا الاتجار بالبشر، وأكثر من **٥٠٠٠ مهاجر** من ذوي الاحتياجات الطبية، وأكثر من **٨٠٠ طفل وطفلة** بدون ذويهم **(٧٧)**، في مقابل ذلك تسعى المنظمة الدولية للهجرة إلى توفير البيئة اللازمة لتوطين المهاجرين العائدين إلى بلدانهم في إطار برامج الدعم الشامل لإعادة الإدماج القائمة على تقديم معونات فردية اقتصادية واجتماعية، ولا تقف جهود المنظمة عند حدود تقديم الدعم اللازم للعائدين، بل إلى محاولة توفير الحماية لأولئك الذين تقطعت بهم السبل في ليبيا والرافضين للعودة.

يذكر أن الاتحاد الأوروبي وحكومتي إيطاليا وسويسرا تعتبر من أكثر الأطراف الممولة لجهود المنظمة وبرامجها، بغض النظر عن حقيقة الأهداف المبتغاة من وراء ذلك، كون عديد من الدول الأوروبية قد أثبتت الأحداث مساهمتها البالغة في استمرار الأزمة بل وصناعتها من الأساس، ما يجعل الكثير من الشكوك تحوم حول تمويلها لمثل هذه النشاطات الإنسانية انطلاقا من أن البعض يرى في ذلك محاولة أوروبية لدرء مخاطر البيئة الأمنية الهجينة في ليبيا، وفي مقدمتها مخاطر الهجرة غير الشرعية التي زادت الأعباء على الحكومات الأوروبية التي تعيش الكثير منها تحت وطأة الانكماش الاقتصادي العالمي في مرحلة ما بعد كورونا، وتحت وطأة الصراع

الغربي الروسي في أوكرانيا، وقد دفعت جملة من هذه الأسباب وغيرها عديد من الحكومات الأوروبية إلى ابرام اتفاقيات مع جهات ليبية رسمية، في شكل مذكرات تفاهم ثنائية من أجل التقليل من مخاطر الهجرة على أوروبا ومكافحة الهجرة غير الشرعية رغم كل التنديدات التي طالت ذلك من طرف منظمات حقوقية إنسانية عالمية **(٧٨)**.

حالة **«التعقيد»** التي يتسّم بها ملف **«الهجرة غير الشرعية»** وباقي المظاهر المقاربة لها على غرار **«المتاجرة بالبشر» و«الرّق»** وغيرها، جعلت هذا الملف بتداعياته الداخلية والإقليمية والدولية أحد أهم محاور النقاش خلال العقد الماضي على جميع المستويات؛ وذلك بالنظر إلى انعكاساته الاقتصادية والأمنية إلى جانب الإشكالات القانونية والحقوقية المرتبطة به، وهو ما يتطلب وجود استراتيجية شاملة لمعالجة وإدارة إشكاليات هذا الملف لما له من مخاطر، وبمشاركة جميع الأطراف الدولية والداخلية.

ورغم الجهود المبذولة في هذا السياق إلا أنها لم ترق إلى معالجة جذور الأزمة، بل ارتكزت في مجملها على الحلول العابرة على غرار التوافق على إنشاء نقاط وتجمعات لاحتواء هؤلاء المهاجرين، حيث تشير الأرقام الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة إلى مرور ما يقارب **١٠٠ ألف** مهاجر سنويا عبر ليبيا نحو أوروبا في متوسطه السنوي، وأحيانا يتضاعف هذا الرقم كلما ازداد الوضع الأمني في ليبيا سوءً، على غرار ما كان عليه قبل اتفاق وقف اطلاق النار سنة ٢٠٢٠ عندما بلغ هذا المتوسط زهاء **٢٥٠ ألف** مهاجر في السنة، كما تشير هذه التقارير إلى أن الآلاف من هؤلاء المهاجرين ممن تمكنّوا من النزول على السواحل الإيطالية يتمّ احتجازهم في مراكز إيواء.

وفي الوقت الذي يسمح للقليل منهم بالهجرة إلى الجهات التي يقصدونها حيث تعتبر فرنسا وألمانيا أكثر الدول المستقطبة لهم، يتمّ إعادة غالبيتهم إلى مراكز إيوائهم في ليبيا، انتظارا لسماح الظروف التي ستؤدي إلى إرجاعهم إلى بلدانهم الأصلية بالتنسيق مع الهيئات الأممية على غرار المنظمة الدولية للهجرة، ومكتب حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة، وغيرها من الهيئات.

في حين تشير نفس مصادر هذه التقديرات إلى أن خفر السواحل الإيطالي قام باعتراض زهاء **٩٠٠٠ مهاجر** غير شرعي في عرض البحر المتوسط وإرجاعهم إلى مراكز الإيواء في ليبيا خلال سنة ٢٠٢٢ **(٧٩)**، وقد ذكرت تقارير إعلامية أن عدد المهاجرين إلى إيطاليا عبر ليبيا خلال ذات السنة تجاوز **١٠٠ ألف مهاجر**، كما ذكرت تقارير «هيومن رايتس ووتش» أن زهاء **١٠٨ ألف** مهاجر تم إعادتهم من دول الاتحاد الأوروبي إلى ليبيا، حيث خصّص الاتحاد الأوروبي خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٧ وإلى غاية ٢٠٢٢ ما قوامه **٥٧,٢ مليون يورو** في إطار ما يعرف ببرنامج «الإدارة المتكاملة للحدود والهجرة في ليبيا» لمواجهة الهجرة غير الشرعية **(٨٠)**.

عموما فإن ملف التهديدات الأمنية الهجينة العابرة للحدود من قبيل الهجرة غير الشرعية وباقي القضايا ذات العلاقة على غرار المتاجرة بالبشر وغيرها؛ قد أصبحت بمثابة الملف الشائك الذي يصعب معالجته بدون تكاتف الجهود الداخلية والإقليمية والدولية بما فيها الأممية من أجل تعزيز أفق الاستجابة اللازمة لهذا الملف، خاصة في ظل تجاوز تهديدات البيئة الأمنية الهجينة في ليبيا بكامل أنماطها، ليس لمركب أمنها الاقليمي المرتبط بالفضاء المغاربي والأفريقي أو حتى الأورومتوسطي فقط، وإنما نحو الأمن

الدولي العابر للقارات وذلك على ضوء موقع الاتحاد الأوروبي في حيزه الجيوسياسي الشامل، وليس الدول الأوروبية المتوسطية فحسب والتي تتوسط منظومة الأمن الدولي وحوله تتمحور الكثير التوازنات، ليبقى الثابت أن هذه الجهود لن تكون لها جدوى في ظل غياب الاستقرار الأمني والسياسي الذي حتما يشكّل أحد أهم الروافد المغذية لهذه الظاهرة.

وبالنظر لما تحمله البيئة الأمنية الهجينة من مظاهر مساعدة على توفير المناخ المساعد لنشاط الكيانات المشرفة على هذه التهديدات، ولعّل الدفع نحو تسوية الأزمة في ليبيا وإعادة بناء المؤسسات الرسمية للدولة واستيعاب التشكيلات المسلحة والتي ثبُت تورط بعضها في تحفيز ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتحويلها إلى أحد مصادر دخلها المالي؛ يعدّ أكثر البدائل الممكن التعويل عليها لمجابهة التهديدات العابرة للحدود، مع حتمية توفير الدعم والاستجابة الدولية اللازمة لمثل هكذا مسار انتظارا للمعالجة الشاملة المرتبطة بالقضاء على أسباب استفحال هذه التهديدات من جذورها وخاصة تلك المرتبطة بالدول المصدرة لها.

في ذات السياق فإن الأهمية الحيوية التي يكتسيها البعد الأمني في الأزمة الليبية وما ينطوي تحته من تحديات؛ وسط هذا الفشل المزمن في إصلاح القطاع الأمني وحوكمته بما يوفر أدنى مقومات مواجهة التهديدات المتصاعدة وفي مقدمتها تلك العابرة للحدود الوطنية، وبالنظر لكون أي تقدم في معالجة الوضع الأمني سينعكس حتما على كل باقي مستويات الأزمة، فإن هذه المقاربة جعلت من تقديم رؤية لسبل توحيد المؤسسة الأمنية والعسكرية وإنهاء فوضى السلاح والميليشيات كجزء من المنظور الشامل لتسوية الأزمة واعادة بناء مؤسسات الدولة؛ هو

المسار الوحيد الذي من شأنه ترسيخ قواعد الأمن والسلم المستدام؛ وبالتالي درء مخاطر استفحال التهديدات الأمنية العابرة للحدود سواء ما تعلق بنشاط الهجرة غير الشرعية أو بتجارة السلاح والمخدرات أو نفوذ الحركات الراديكالية أو غيرها، وهذا عبر تجفيف منابع تغذية ونمو وازدهار الجهات المنتفعة من وراء هذه المظاهر والتي وجدت ضالتها فيما توفره البيئة الأمنية الهجينة من مصادر بعث الحياة لهذه التهديدات، والتي تحولت عائداتها على الجهات المنتفعة منها والتي يعدّ بعضها من ضمن الفواعل المحليين في الأزمة الليبية إلى مصدر آخر من مصادر تغذية استمرار الأزمة، في حالة هي أقرب لنموذج التغذية الاسترجاعية التي تغذي فيها مخرجات ظاهرة روافد الحياة لظاهرة أخرى، وهذا ما يسقط على بعض الفواعل المحلية التي استغلت بعضا من مظاهر التهديدات العابرة للحدود إلى ورقة لتعزيز موقعها في خارطة التوازنات المحلية أو حتى الإقليمية والدولية في ضوء تداعيات هذه التهديدات العابرة على المستوى الاقليمي والدولي.

تجاوز المعضلة الأمنية «حلول في الأفق»:

إن مواجهة تحديات المعضلة الأمنية والبيئة الأمنية الهجينة في ليبيا أمر تجاوز مصاف الأهمية نحو مصاف الحيوية، وذلك من أجل درء مخاطر التحوّل من نموذج الدولة الهشة إلى دولة فاشلة وما يحمله هذا الوضع من تداعيات خطيرة ليس على مستقبل كينونة الدولة الليبية فقط، وإنما على الجوار الإقليمي القريب والبعيد.

في مقابل هذه الحتمية نجد أن مسار معالجة المعضلة الأمنية لا يمكن التقدم نحو تحقيقه ما لم تُربط المسارات السياسية ارتباطا وثيقا بتحسين الأمن، وسوف يتطلب كلاهما استثمارا كبيرا من المجتمع الدولي لتحويل المخرجات التفاوضية بين النخب وما ينجر عنها من تفاهمات إلى تغيير حقيقي في الوضع الأمني في البلاد؛ يساهم في عودة السلم المجتمعي ومعه الولاء للدولة ومؤسساتها المنوطة بتوفير الحماية دون غيرها من كيانات، وإن كانت بعض مسارات الحوار قد نجحت في وقف العمليات القتالية؛ إلا أن ذلك يظل ظرفيا ما لم تُعالج باقي القضايا الخلافية وفي مقدمتها وثيقة الدستور، ومشروع الانتخابات، والتوزيع العادل للثروة، وتوحيد مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية والعسكرية الأمنية، وان كان الملفان الأخيران قد حقّقا بعض التقدم بمساعدة أممية وتوافقات بين الأطراف الخارجية المؤثرة في مشهد الأزمة ما ساهم في تحقيق الحدود الدنيا من السلام البارد، إلا أن باقي الملفات ما زالت دون أدنى تقدم يذكر؛ بل إن التعقيدات زادت مع مرور الوقت لتتخذ مسارا مزمنا، وبخاصة في ظل التطورات المتسارعة إقليميا ودوليا والتي أصبح من الصعب معها بمكان تحقيق ترتيبات طويلة الأمد بإمكانها الصمود في وجه هذه التقلبات.

ورغم أن الحفاظ على وقف إطلاق النار والاتفاق على آليات استمراره سيعزّز حتما من بناء الثقة التي تعدّ أمرا بالغ الأهمية من أجل السير قدما في عملية التسوية، إلا أن الإصلاح الشامل لقطاع الأمن، وحصر السلاح في مؤسسات الدولة، وإعادة الإدماج والتكامل للجماعات المسلحة في الأجهزة الرسمية، يبقى هو الحلّ المضمون لتوفير الأمن المستدام، وهذا على وجه التحديد ما ارتكزت وما زالت ترتكز عليه جهود التسوية رغم الفشل المستمر الذي آلت إليه لغاية الآن؛ كنتيجة لغياب الإرادة اللازمة من الفواعل المحلية؛ أو كنتيجة لتأثير الرعاة الإقليميين والدوليين؛ أو كمزيج بين الاثنين، فضلا على العقبات المرتبطة بالتحالفات بين الجهات الحكومية والجهات الهجينة ما يجعل من الصعب فهم عمق التكامل بين الجماعات المسلحة غير الحكومية المفتقدة للشرعية وأجهزة الدولة التي تختزل الشرعية.

ورغم أن هذه الصورة التي لا تبعث على التفاؤل فيما يخص إعادة بناء منظومة أمنية رسمية ومستدامة في ليبيا، إلا أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال إنكار بعض التقدم الحاصل في السنوات الأخيرة حول هذا الملف، ذلك أن إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح وإعادة الإدماج هو عملية صعبة ولكن ليست مستحيلة؛ إنما المطلوب توفير المناخ اللازم للتوافق الداخلي مع تحييد الكثير من المعوقات الخارجية التي ما فتأت تُعيق هذا الخيار إذا سارت الأمور عكس ما تبتغيه من مصالح، وهو الثابت الذي لطالما أثبتت الوقائع صحته، ووقف عائقا أمام جلّ الجهود الحكومية والأممية المبذولة في هذا الاطار منذ سنة ٢٠١٤.

على سبيل المثل لا الحصر ظلّ القضاء على ظاهرة «فوضى السلاح» وبخاصة في العاصمة طرابلس هدفا ساميا لكل الحكومات التي أفرزتها مسارات الحوار سابقا، فقد تبنت حكومة «الوفاق» سنة ٢٠١٧ مشروعا لدمج هذه التشكيلات المسلحة في أجهزة الجيش والشرطة، غير أنها لم تفلح في مُرادها بسبب حجم وطبيعة العراقيل التي واجهتها، واستمرّت هذه الجهود مع حكومة «الوحدة الوطنية» برئاسة «عبد الحميد الدبيبة» المنتهية الصلاحية، والتي سبق وأن أطلقت ما يعرف بـ «المشروع الوطني» الرامي لإعادة تأهيل العناصر المنضوية تحت هذه التشكيلات المسلحة؛ لكن غياب استراتيجية واضحة المعالم تحدّد الآليات اللازمة لكيفية نزع وجمع سلاح هذه التشكيلات كان من عوائق عدم تحقيق المكاسب المنتظرة من وراء هذه الجهود **(٨١)**.

إن ما يمكن إنجازه ضمن جهود إصلاح القطاع الأمني يتضمن إعادة هندسة الجهود السابقة في سبيل تجاوز مواطن الخلل التي ساهمت في العجز السابق والراهن في معالجة هذا الملف الذي يبقى أحد أهم مظاهر ودوافع الأزمة المستمرة منذ ٢٠١١، وفي هذا الصدد يمكن إبراز ملخص لأهم الحيثيات التي يجب معالجتها ضمن المشاريع القادمة للإصلاح:

١ ـ معالجة قضايا إصلاح القطاع الأمني لا يجب أن تكون بمعزل عن التسوية السياسية الشاملة والمستندة لمصالح الفواعل والنخب المؤثرة في مسار الأحداث وبخاصة الرئيسية منها، ضمن ثنائية الترغيب والإلزام والترهيب؛ بحيث يكون بالإمكان استخدام محدد الاعتراف والشرعية في الوجود والاستفادة من مزايا موارد الدولة في مقابل الالتزام بقبول عملية تدريجية للإصلاح القطاع الأمني؛ وهذا ضمن صفقة سياسية تؤطر لهذه التعهدات، مع إمكانية اللجوء إلى الترهيب وتبنّي آليات الردع الممكنة في

حال الإخلال بالتعهدات المنبثقة عن هذه الصفقة، وفي مقدمة ذلك سن عقوبات تطال المزايا المالية وتجميد الأرصدة على أن يتضمن ذلك إجراءات رقابية صارمة وموثوقة مرتبطة بالجهة التي أُوكل لها سلطة إنفاذ هذا القرار.

٢ـ يجب أن تمتد شمولية مبادرات إصلاح القطاع الأمني لطبيعة المؤسسات الأمنية المُعاد تشكيلها، بحيث تمتد مكوناتها لكامل الجغرافيا الليبية، وأن تشمل كامل المكونات العرقية للمجتمع الليبي بدون استثناء، مع التركيز على الترسيخ التدريجي لمعايير السلوك والأداء الاحترافي والمهني لمنتسبي هذه المؤسسات؛ بما يعزّز الشعور بالانتماء والحس بالمسؤولية والشعور بالهوية الوطنية ضمن منظومة قيمية تعزّز الولاء للدولة ومؤسساتها السيادية؛ وهو ما يعدّ رافدا مهما لتجاوز ما أفرزته سنوات الأزمة من انقسامات سياسية وأمنية وتصدعات للبنية الاجتماعية.

٣ـ مخرجات المراحل الانتقالية السابقة والتي قادتها فواعل حكومية رسمية تم التوافق عليها ضمن مسارات الحوار؛ ورغم أن هذه الجهات نالت الاعتراف الدولي إلا أن شرعيتها المحلية بقيت محدودة نسبيا، وهي دلالات تجعل من الصعب الاستمرار في التعويل على النهج التقليدي الذي يركّز على تولّي الحكومات قيادة عملية إصلاح القطاع الأمني ضمن مسار عمودي من رأس الهرم إلى قاعدته، خاصة وأن الواقع قد أثبت أن مثل هذا النهج قد يُفضي إلى تعزيز الاهتمام بمراكز الثقل وبخاصة في المدن الساحلية الكبرى، في مقابل المزيد من التهميش لأقاليم أقل ثقلا وتأثيرا على غرار إقليم فزان، وهذا ما يثبت مرة أخرى حتمية الشمولية الجغرافية والسكانية التي سبق ذكرها.

٤. دور القبيلة المحوري في النسيج المجتمعي الليبي كمرجعية للولاء وتوفير الأمن والحماية والذي يزداد تأثيره كلما ضعُف أداء الجهات الرسمية، ورغم التسليم المبدئي بأن الدولة الحديثة لا مكان فيها لتعدد الولاءات ومنها العشائرية والقبلية، إلا أن حيثيات الواقع الليبي يجعل من الحتمي إشراك القبيلة في جهود إصلاح القطاع الأمني بالنظر لمقدرة الأخيرة على احتواء الفواعل التي تنتمي لها من غير الممتثلين لسياسات الإصلاح والخطط الرامية لحوكمته ومعالجة الخروقات الأمنية المنبثقة عن ذلك **(٨٢)**، وإن كانت هذه الجهود لا تنفك عن الهدف الأسمى وهو تعزيز الولاء للدولة وأجهزتها الأمنية الرسمية، إلا أنه من الضروري أن يتماشى مع سبل التسوية الشاملة وما توفره السلطات الحكومية من مزايا ضمن استراتيجية الترغيب في تحقيق مستويات مقبولة من الاستجابة.

٥. جهود نزع السلاح وحصر استخدامه على الأجهزة الرسمية ضمن الأطر الشرعية؛ ورغم أنه أحد أكثر سبل عودة هيبة الدولة ومؤسساتها الرسمية، إلا أنه يعدّ نتيجة أكثر من كونه سببا، وهذا بالنظر للخطوات السابقة والمصاحبة له، كون تجارب الإصلاح السابقة قد أثبتت أن موطن فشل معظم هذه الجهود يعود أساسا لاعتبارات هي غير متوفرة على الأرض، على غرار غياب الثقة لدى الكثير من الكيانات الموازية والهجينة بخطط ما بعد التسليم، وحتى في حال توفّر القناعة اللازمة تجاه الجهات الرسمية، فإن الجزء الآخر من القناعة المغيبة ظلّ رهين الحسابات البينية بين هذه الكيانات غير الرسمية؛ وحالة التوجّس لدى كل كيان باحتمال فقدان موقعه ومكاسبه في ضوء إمكانية عدم استجابة باقي الكيانات المنافسة له لجهود الحكومة والجهات الرسمية، خاصة في ظل حالة الإدراك بأن هذه

الجهات الرسمية عاجزة عن توفير الضمانات اللازمة في حال حدوث هذا السيناريو وهذا ما يعدّ مجازفة بالنسبة لها حتى في ظل توفّر الرغبة في تحقيق جزء من الاستجابة المنتظرة.

وعلى هذا النحو ساهمت المعطيات السابقة في استمرار انتشار السلاح خارج إطار شرعية الدولة، ومعه ازدادت حتمية معالجة ذلك ضمن تسوية شاملة تمس كل الأطراف، وبمشاركة كل الفواعل وعلى كافة المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والمجتمعية، تتوازى فيها طبيعة وحجم المكاسب المنتظرة بطبيعة وحجم رهانات الاستجابة لجهود إصلاح وحوكمة القطاع الأمني، بما ينعكس على خطط بناء الأجهزة الأمنية والعسكرية الرسمية كالجيش والشرطة وحرس الحدود وحرس المنشآت الحيوية ككيانات رسمية ولاءها للدولة لا الجهات التي كانوا ينتمون إليها سابقا، وتعزيز ثقة كل الفواعل المجتمعية وفي مقدمتهم السكان ضمن أطر الرقابة الشعبية التي عادة ما تكون من مسؤوليات مؤسسات المجتمع المدني **(٨٣)**؛ بما يمنع هذه الأجهزة الرسمية من الانجراف إلى دوائر الفساد المالي والإنفاق غير الرشيد التي لطالما اتسمت به خلال العقد الماضي وساهم بطريقة أو أخرى في حالة الإجهاض التي آلت إليها جهود الإصلاح سابقا.

٦ـ تماشيا مع ما هو أمنى وسياسي يبرز القطاع الاقتصادي هو الآخر ضمن أولويات شمولية الإصلاح، خاصة وأن الاقتصاد ظلّ أحد أهم مظاهر الأزمة

ومن دوافع استمرارها في ظل حالة التأثير المتبادل بين البعد الاقتصادي ونظيريه السياسي والأمني ضمن معادلة صراع الثروة والسلطة؛ حيث يتضح جلّيا مدى تأثير الوضع الاقتصادي على استمرار المعضلة الأمنية في البلاد، فالقطاع الاقتصادي الليبي لا يوفر المستوى المطلوب من فرص العمل المنتجة، ما أسفر عن بروز مفهوم اقتصاد الميليشيات التي تستمد بقاءها واستمرارها من استمرار الأزمة في حدّ ذاتها؛ وفاقم الانسداد السياسي الحاصل والفشل المزمن في توحيد مؤسسات الدولة التي تشرف على التوزيع العادل للثروة من الإشكالات المرتبطة بالقطاع الأمني؛ وجعل من المحدد الاقتصادي أحد أهم الرهانات التي يجب أن تستوفيها مشاريع إصلاح وحوكمة القطاع الأمني، خاصة وأن مسارات التهجين الأمني السابقة فاقمت من الأزمة وأوصلت جهود إعادة بناء الدولة إلى طريق مسدود؛ ما ساهم في جنوح جلّ المواطنين الليبيين إلى الفواعل المحلية كالقبيلة والكيانات الموازية، لمواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجههم في ظل انعدام الأمن وغياب شرعية القانون؛ وأفضى ذلك في النهاية لتفتيت وتجزئة القطاع الأمني.

٧ ـ إن إدارة عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتي تقع في جوهر مبادرات إصلاح القطاع الأمني يجب أن تمس جميع مستويات الأمن الشامل، بداية بالأمن الفردي، مرورا بالأمن المجتمعي والوطني، وصولا للأمن الإقليمي، وعليه فإن التخطيط لهذه العمليات يجب أن يكون موائما لحدود وطبيعة الاستجابة الدولية والإقليمية من جهة، ولمتطلبات والتزامات التسوية الداخلية الشاملة من جهة أخرى، وإلا فإن الاستمرار في العجز والفشل الذي صاحب جهودها السابقة يصبح أمرار واردا.

٨ ـ توسيع الأنماط التشاركية بين جميع الأطراف المؤثرة سواء الداخلية منها بما فيها تلك المجتمعية أو ما ارتبطت بالمجتمع الدولي بما فيها الجهود الأممية، هي أمر حتمي لضمان تحصيل المنتظر من أهداف، بالتوازي مع ضبط استراتيجية دقيقة عبر مراحل تدريجية لمعالجة ثنايا المعضلة الأمنية

ورغم تعدّد الحلول المقترحة لتجاوز المعضلة الأمنية المرتهنة لفوضى السلاح وانتشاره خارج شرعية الدولة، وهيمنة الكيانات الموازية على المشهد الأمني وتداعيات ذلك على المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إلا أن الثابت أنه لا حلّ للأزمة الليبية بدون القضاء على ظاهرة انتشار التشكيلات العسكرية وشبه العسكرية الخارجة عن أطر مؤسسات الدولة الشرعية وهذا لن يكون إلا عبر:

ا. وضع خارطة طريق لدمج هذه التشكيلات أو على الأقل العناصر المعتدلة منها والتي يُثبت ولاءها لمؤسسات الدولة داخل المؤسسات الأمنية والعسكرية الرسمية، وذلك عبر مشروع شامل يضمن إعادة تأهيل هذه التشكيلات.

٢. العمل على وضع استراتيجية شاملة لتجفيف مصادر تسليح هذه التشكيلات رغم كل الصعوبات التي ينتظرها مثل هكذا مسار بالنظر لـ **«فوضى السلاح»** التي خلّفها سقوط نظام القذافي، وهي الفوضى التي انتقلت تداعياتها إلى مختلف دول الجوار الليبي وبخاصة دول الساحل الأفريقي.

٣ـ مواجهة نفوذ هذه التشكيلات داخل الأجهزة الأمنية وتعدّد ولاءاتها في ظل مسار التهجين الأمني الذي تبنته الجهات الرسمية، ما جعل أحيانا هذه الأجهزة رهينة الرغبات والمصالح الضيقة لهاته التشكيلات.

٤ـ قطع الشريان الاقتصادي وتجفيف منابع التمويل المالي لهذه التشكيلات خاصة تلك المتوغلة داخل الأجهزة الأمنية للدولة والتي تتمتع بمزايا مالية ساهمت في تقوية وضعها، فحقيقة الأزمة في ليبيا يكمن في أن هذه التشكيلات قد اكتسبت موقعها القوي من تمويل الجهات الحكومية لها، وهي إشكالية تتطلّب وضع استراتيجية ثابتة لتجاوزها وفي مقدمتها التوافق بين كافة الفواعل على مشروع سياسي وطني يحدّد شكل وطبيعة النظام الحاكم القادم الذي سيعيد لليبيا «السلم المجتمعي» المفقود منذ سقوط نظام معمر القذافي.

٥ـ تصحيح الأخطاء المتراكمة بداية من قرارات المجلس الانتقالي بتقديم الدعم المالي لهذه التشكيلات المسلحة قبل دمجها في أجهزة الدولة الرسمية عقب سقوط نظام معمر القذافي في إطار ما سمي يومها بـ «مكافآت الثوار»، ووصولا إلى تجاوز الخلافات السياسية التي لها كبير الأثر في تغذية واستمرار قوة دور هذه التشكيلات والتي لعبت دورا بارزا في إفشال معظم جهود تسوية الأزمة في ليبيا الداخلية منها أو الخارجية.

٦ـ إعادة بناء وتقوية الأجهزة العسكرية والأمنية الرسمية (الجيش – وزارة الداخلية – المخابرات العامة – الشرطة...) كجهات ضامنة للأمن والسلم، انطلاقا من ترسيخ البعد الوطني في العقيدة العسكرية والأمنية لهذه الأجهزة، كون هذا البعد هو السبيل الوحيد لتجاوز الولاءات السياسية والقبلية والجهوية ما دون الوطنية لهذه الأجهزة الناشئة.

٧ـ تعزيز وتوفير المناخ اللازم لاستمرار عمل اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الهادف لتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني في وجه التحديات، وتعزيز المشاورات مع المكونات المحلية والقيادات القبلية وباقي الفواعل المحلية عبر الحوار والمصالحة، وتوفير التدريب والدعم لمؤسسات قطاع الأمن العام.

عمليا وقياسا على أسباب الفشل التي ساهمت في وأد ما سبق من جهود التسوية، والتي شكّلت بيئة خصبة لتغذية دوافع استمرار الأزمة، تبدو من وجهة نظر ذاتية أن تشكيلة الحلول المقدمة قد تؤسس لخارطة طريق يمكن عبرها تحقيق تقدم فيما يخص المعضلة الأمنية التي تشكّل جوهر الأزمة، وفي ظل غياب أي معالم نحو تصحيح المسار الذي حوّل الأزمة إلى أزمة مزمنة، فإن مخاطر ذلك على وحدة النسيج الاجتماعي الليبي ومعه مستقبل وحدة ليبيا وكينونتها ضمن حيزها الجيوسياسي الراهن سيكون غير محمود العواقب، ومنه فإن على النخبة السياسية في الداخل الليبي أن تتحمّل كامل مسؤولياتها التاريخية في تجاوز حساباتها البراغماتية الظرفية ومعها ضغوط رعاتها الأجانب، وتقديم مصلحة ليبيا دولة وشعبا، كون أي مسار نحو السلام والاستقرار المستدامين في ليبيا يحتّم على فرقاء السلطة تقديم إنجازات ملموسة للشعب الليبي عبر توفير منظومة أمنية مستدامة، وهذا لن يكون إلا عبر بنية مؤسساتية واحدة مستندة للشرعية الشعبية (الانتخابات) والمشروعية الدستورية (دستور متوافق عليه)، وعبر إرساء معالم الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية المستدامة على كافة أطياف الشعب ومكوناته ما يعزّز روح الانتماء والولاء للدولة ومؤسساتها.

٥. خارطة الفواعل المسلحة «تعقيدات متجدّدة وولاءات متقلّبة»

تعدّ الفواعل المسلحة الموازية أحد أكثر المظاهر تعبيرا عن تعقيدات الأزمة الراهنة في ليبيا، فهذه الجهات وبما تمتلكه من مقومات وما تلعبه من أدوار تجاوزت منحى مزاحمة ما تمتلكه الجهات الرسمية من مقومات وما تلعبه من أدوار نحو منحى الهيمنة عليها، وإن كان ذلك له ما يبرره من إرهاصات ضمن سياق ما أفرزته أربعة عقود من حكم معمر القذافي في ظل تغييب البنية المؤسساتية الرسمية للدولة واختزالها أحيانا في شخص «القائد»، إلا أنه من غير المبرّر توفير محفزات استمرار هذا النهج بعد الإطاحة بنظام القذافي، حتى لو ارتهن هذا الوضع لما تفرزه التجارب الثورية من فوضى في مسار إعادة بناء الدولة، إلا أن ذلك عادة ما يكون ظرفيا انتقاليا ولا يحمل دافعية الديمومة.

وفي ظل فشل مقاربات معالجة إشكال هيمنة الكيانات الموازية على المشهد الأمني والسياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي، فإنه لا يوجد ما يدفع نحو التفاؤل بتجاوز مظاهر الأزمة في الوقت الراهن، ومن هذا المُعطى تكتسي أبعاد هذا الملف أهميتها وحيوتها في تسوية الأزمة؛ وهو ما يدفع بدوره نحو حتمية الخوض في خارطة الفواعل والتشكيلات المسلحة المهيمنة على الفضاء الجيوأمني والجيوسياسي والجيواقتصادي الليبي؛ لما لذلك من أهمية في معرفة قدراتها وخارطة انتشارها وبنيتها العلائقية سواء مع ما سواها من فواعل الداخل، أو ارتباطاتها مع الرعاة الخارجيين؛ وذلك لإزالة اللثام وفهم طبيعة هذا الملف المعقد وما تتطلبه سبل المعالجة من استراتيجيات وآليات وأدوات لتفكيك أحد أكثر روافد استمرار الأزمة طوال أربعة عشر سنة ماضية.

يرتكز مشهد توصيف الأزمة في ليبيا على ثنائية المحدّد السياسي ونظيره الأمني العسكري، ضمن تكاملية الدور المتبادل بين الفواعل السياسية والفواعل الأمنية – العسكرية وشبه العسكرية ذات الطابع الميليشياتي؛ وضمن هذه التكاملية تستند جلّ النخبة السياسية لقوة التشكيلات المسلحة لضمان الاستمرارية في التأثير رغبة في تصدر المشهد السلطوي وصولا لمحاولة الاستفراد به.

في مقابل توفير الفواعل السياسية للمظلة السياسية الوظيفية اللازمة للتشكيلات المسلحة في سبيل اكتساب الأخيرة لشيء من شرعيتها المفقودة في الوجود، ضمن نموذج لتبادل الأدوار ومعه تكامل المصالح بين الطرفين، وعلى النحو الذي من خلاله لا يمكن لأي طرف تحقيق مبتغاه أو جزء منه دون تحقيق الطرف الثاني لمبتغاه هو الآخر، وهذا ما ساهم في رسم معالم هذا التزاوج الوظيفي بين السياسي والعسكري الذي تتسم به الأزمة في ليبيا، ما جعل من جوهر الأزمة السياسية أمنيا في المقام الأول، في نمط من أنماط التغذية الاسترجاعية الذي يغذي فيها كل طرف الطرف الآخر. في حين فرض هذا الوضع تعقيدا متزايدا في سبل التسوية النهائية التي لا يمكن من خلالها معالجة الأزمة السياسية دون معالجة المعضلة الأمنية والعكس صحيح.

التشكيلات المسلحة «رؤية شاملة لأهم الفواعل العسكرية وشبه العسكرية»

منذ بداية الأزمة لعبت الفواعل والتشكيلات المسلحة دورا رئيسيا في تعثّر العملية السياسية في ليبيا، وإن كان ذلك برز بشكل أكثر فضاضة منذ سنة ٢٠١٤ عندما خرجت الأزمة عن السيطرة تزامنا مع عجز مطبق حول تحقيق الحد الأدنى من التفاهمات التي تسمح بإعادة بناء مؤسسات الدولة، بل إن دورها ساهم في تهجين البيئة الأمنية على النحو الذي زاد من حدة الفوضى الأمنية في البلاد، وعلى النحو الذي زاد من صعوبة إيجاد بديل واقعي ينفّذ إرادة المؤسسات الشرعية ويحمي تواجدها واستمرارها، فقد تشكلت جلّ الفواعل الموازية من التشكيلات المسلحة والميليشيات ابتداء لمحاربة الكتائب الأمنية لنظام معمر القذافي خلال حرب ٢٠١١، وتوزعت توجهات وأيديولوجيات هذه الفواعل على معظم أطياف الحركات السياسية الليبية، فقد كان بعضها إسلامي، وكان بعضها علماني، وأخرى ذات طابع قبلي محلي وجهوي، وبعد الإطاحة بنظام القذافي استقطبت الحكومة الانتقالية التي سبقت المؤتمر الوطني العام هذه التشكيلات لملء الفراغ الأمني، وأدّت هذه السياسة إلى تضخم عدد أفراد هذه التشكيلات بسرعة من **١٢٠ ألف** مقاتل إلى أكثر من **٢٠٠ ألف** مقاتل وهذا ما يمثل نحو **١١%** من القوى العاملة في البلاد **(٨٤)**.

بالتوازي مع تطورات الأحداث في ليبيا، ساهمت تقلبات موازين القوى في الساحة الليبية في وضعٍ دائم التجدّد في خارطة التنظيمات المسلحة وتحالفاتها، بحيث اختفت فواعل ساهمت في صناعة المشهد عند بداية الأزمة، في وقت استمرت أخرى في التأثير ولو بمستويات مختلفة بين الحين

والآخر، في حين ظهرت على الساحة تنظيمات لم تكن موجودة عند بداية الأزمة، بل كانت من ضمن إفرازات استمرار وتطورات الأحداث في سنوات الأزمة المتتالية، وفي تلخيص لقائمة الفواعل الأكثر تأثيرا في تطورات المشهد الليبي منذ اندلاع الأزمة سنة ٢٠١١ وإلى غاية الأزمة الناجمة عن عودة الاستقطاب والاصطفاف الثنائي بين حكومتي «عبد الحميد الدبيبة» وحكومة «فتحي بشاغا» بداية سنة ٢٠٢٢؛ قبل سحب الثقة من الأخيرة لتحّل محلّها حكومة «أسامة حماد» صيف ٢٠٢٣، أُعيد رسم خارطة التحالفات بين هذه التشكيلات المسلحة على ضوء المعطيات الجديدة، فضلا عن تصاعد دور الألوية والفرق العسكرية مؤخرا والتي تجاوزت المعطيات والمعايير الأيديولوجية والجغرافية التي طغت على طبيعة تصنيف التشكيلات العسكرية سابقا، وركزت على مسميات جديدة تُنسب لفرق وألوية، عموما فإن من بين أهم التشكيلات التي شاركت ومازال بعضها مشاركا في تطور مسار الأزمة في ليبيا نجد:

أولا: في المنطقة الشرقية

عديدة هي التشكيلات العسكرية التي لعبت وما زال بعضها يلعب دورا مهما في شرق البلاد، وإن كان بعض هذه التنظيمات قد اختفى من المشهد، أو قلّ حجم تأثيرها في الأحداث بحكم سيطرة خليفة حفتر على جلّ الشرق الليبي بشكل مباشر أو عبر تحالفات قبلية بينية، إلا أن الثابت أن هذا المعطى لا يلغي تأثير فواعل أخرى التي ما زال بعضها يشتغل علنا بتنظيمات مستقرة نسبيا والآخر في شكل خلايا نائمة، وعموما فإن من أهم التشكيلات التي تواجدت ثم اندثرت أو تلك التي حافظت على تواجدها ولو تحت مسميات أخرى في الشرق الليبي نجد: قوات القيادة العامة بقيادة خليفة حفتر (قوات الكرامة سابقا)، قوات الدروع، مجلس شورى ثوار بنغازي، ثوار درنه، تنظيم الدولة، تنظيم أنصار الشريعة (انضم لاحقا إلى تنظيم الدولة)، حرس المنشآت النفطية وغيرها.

ورغم نجاح قوات القيادة العامة بقيادة خليفة حفتر في بسط نفوذها على معظم الشرق الليبي بعد معارك شاقة ضد الفصائل المناوئة لها وبخاصة ثوار بنغازي وثوار درنه في إطار ما عُرف يومها بعملية «الكرامة»، إلا أن هذه الجماعات ما زالت لغاية الآن تنشط من حين لآخر وأحيانا تحت مسميات مختلفة على غرار تحول مجلس شورى ثوار بن غازي من مسماه القديم إلى ما يعرف بـ «سرايا الدفاع عن بنغازي»، كما يذكر أن الدعم الذي لاقته قوات خليفة حفتر سواء الإقليمي منه (المصري – الإماراتي) أو الدعم الداخلي من عديد قبائل الشرق الليبي (الفرجان – العبيدات – البراعصه – العواقير البيضاء – المرج ...)؛ إضافة لدعم الكثير من قادة نظام معمر القذافي العسكريين على غرار العقيد «فرج البرعصي»، والعقيد «طيار صقر الجروشي» قائد القوات الجوية لقوات حفتر سابقا، إلى جانب بعض كتائب «السلفية» الذين كان يقودهم «محمود الورفلي» الذي صدرت في حقه مذكرة توقيف دولية وتم اغتياله لاحقا، هذا الدعم ساهم مساهمة بالغة في فرض سيطرة قوات حفتر على الشرق وشجّعها فيما بعد على الهجوم على العاصمة طرابلس شهر أبريل من سنة ٢٠١٩، ورغم فشله في تحقيق المرجو والسيطرة على العاصمة، بل وخسارته لمعاقله في الغرب الليبي التي حصّلها من خلال توافقات وتحالفات بينية قبل الهجوم على العاصمة، إلا أن قوات القيادة العامة ما زالت لاعبا رئيسيا في المشهد الليبي وورقة إقليمية لبعض داعميه الخارجيين، وبالتالي فإنه يبقى فاعلا من مجمل الفواعل الرئيسية في استمرار النزاع أو في أي مشروع للتسوية بالنظر لحجم تأثيره على كثير من الملفات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: في المنطقة الغربية

تعدّ المنطقة الغربية أكثر المناطق انتشارا للتشكيلات المسلحة ونجد من بينها على سبيل المثل لا الحصر: تشكيلات مصراتة، الحرس الرئاسي (أسّسته حكومة السرّاج)، الحرس الوطني (أسّسه المؤتمر الوطني)، قوات فجر ليبيا سابقا، قوات الوفاق (سابقا والتي تعتبر امتدادا لقوات فجر ليبيا)، ثوار الزنتان (القعقاع والصواعق سابقا)، جيش القبائل (يضم قيادات من نظام القذافي وتحالف لاحقا مع قوات خليفة حفتر)، قوات الردع الخاصة، جهاز دعم الاستقرار (الأمن المركزي أبو سليم سابقا)، تشكيلات الزاوية، وغيرها من تشكيلات مسلحة تشهد مسمياتها وخارطة تحالفاتها تغيرات مستمرة يصعب من خلالها ضبط قائمة ثابتة لها.

وعلى غرار ما حدث في الشرق مع قوات الكرامة التي تحولت إلى قوات القيادة العامة، نجحت قوات فجر ليبيا التي تضم مقاتلين من معظم مدن الغرب الليبي وهي المدن ذات الثقل الديمغرافي بحيث يعيش ما يقارب من **٧٠%** من سكان ليبيا في العاصمة طرابلس ومدن الغرب، نجحت هذه القوات بداية من سنة ٢٠١٤ في بسط نفوذها على معظم الغرب الليبي بعد أن أزاحت جماعات مناوئة لها في طرابلس وخاصة تلك المنطوية تحت لواء **«ثوار الزنتان»** على غرار **قوات القعقاع والصواعق** والتي تراجعت نحو مدينة «الزنتان» آخر معاقلها، فضلا على **«جيش القبائل»** الذي تراجع نفوذه سواء في العاصمة طرابلس أو منطقة **«الوطية»** التي كان يسيطر على أجزاء منها والذي يعتبر امتدادا لبعض كتائب نظام القذافي وقد أسّسها ابن عم «معمر القذافي» «أحمد قذاف الدم» وتلقى دعما مصريا في حين يصنفها البعض على أنها امتداد لقوات القيادة العامة.

استمر هذا الوضع مع قوات الوفاق التي ورثت معظم تشكيلات قوات فجر ليبيا بعد توقيع اتفاقية «الصخيرات» سنة ٢٠١٥، حيث آلت إليها أوضاع السيطرة في الغرب الليبي، ورغم حالة التراجع الكبير في حجم هذه السيطرة خلال الأشهر الأولى من هجوم قوات خليفة حفتر على العاصمة طرابلس ابريل ٢٠١٩، إلا أنه وبعد فشل هذا الهجوم عادت سيطرة قوات الوفاق على معظم الغرب الليبي بل وزادت عن تلك التي كانت قبل الهجوم؛ وصولا إلى سرت التي أصبحت خطا فاصلا بين الطرفين بتوافق إقليمي ودولي.

وفي استمرار لهذا المشهد حافظ اتفاق جنيف لسنة ٢٠٢٠ والذي أوكل مهام السلطة التنفيذية لحكومة الوحدة الوطنية برئاسة «عبد الحميد الدبيبة» على نفوذ التنظيمات المسلحة التابعة لها على معظم الغرب الليبي، ورغم عودة حالة الانقسام من جديد في ضوء الانشطار الحكومي شرق – غرب، إلا أن ذلك لم يكن له كبير الأثر على الوضع الأمني في الغرب؛ خاصة بعد فشل ثلاث محاولات لاقتحام العاصمة من طرف التشكيلات التابعة لحكومة «فتحي بشاغا»، ما ساهم في اندثار التوافقات التي ساهمت في شرعية رئاسته للحكومة وهو ما أدى في النهاية إلى استقالته من رئاسة حكومة الشرق التي أوكلت رئاستها لأسامة حمدان.

ثالثا: في المنطقة الجنوبية

على رأس التنظيمات المسلحة في الجنوب نجد قوات «الطوارق» التي كانت وما زالت تجوب الصحراء الكبرى منذ قرون من الزمن، وقد اختلطت في بعض المناطق بالمكوّن العربي، ولطالما استخدم نظام القذافي هذه القبائل كأحد أوراق ضغطه على دول الجوار وبخاصة النيجر وتشاد، وبعد إنشاء ما يعرف بـ «كتائب الطوارق» أُوكل للأخيرة حماية وحراسة الحدود الليبية الجنوبية وقد كانت موالية لحكومة الوفاق ثم حكومة السرّاج في طرابلس.

يذكر أنه ونظرا لتطور الأحداث في دول الساحل في السنوات الأخيرة واستفحال مظاهر التهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية بما فيها نشاط الجماعات المسلحة، فقد زاد حضور قوات القيادة العامة لخليفة حفتر في بعض مناطق الجنوب الليبي وبخاصة الجنوب الشرقي المحاذي للحدود السودانية والتشادية، في حين تسارع هذا النفوذ في الأشهر الأخيرة من سنة ٢٠٢٤ ما ترك تخوفات كبيرة بعودة الصدام المسلح من جديد على خلفية التخوفات التي صاحبت هذا التوسع الأخير لقوات القيادة العامة سواء لدى حكومة طرابلس والتشكيلات المسلحة التابعة لها أو لدى بعض الأطراف الاقليمية والدولية.

إلى جانب ذلك فإن الجنوب الليبي يعتبر ملاذا آمنا لتنظيمات المعارضة المسلحة لأنظمة دول الساحل الأفريقي، حيث تتخذ هذه التنظيمات من الجنوب الليبي قاعدة خلفية لتنظيم هجماتها، على غرار تلك التي قادتها المعارضة التشادية المسلحة ونجحت فيها في اغتيال الرئيس التشادي السابق «إدريس ديبي»، ما زاد من اهتمام المجتمع الدولي ومجلس الأمن الدولي بمخاطر استباحة هذه التنظيمات للجنوب الليبي.

رابعا: العاصمة «طرابلس»

نظرا لتمركز معظم مؤسسات الدولة في العاصمة طرابلس التي كانت مقر السلطة الرئيسي لنظام معمر القذافي ونهجه المركزي ومؤسساته سواء السياسية والعسكرية أو الاقتصادية، ما جعل منها الوجهة الأولى للتنظيمات المسلحة المتناحرة من أجل «السلطة والثروة» بعد انهيار مؤسسات الدولة الرسمية.

تنتشر في العاصمة «طرابلس» عشرات التشكيلات المسلحة سواء منها المنحدرة من العاصمة طرابلس وضواحيها أو من معظم مدن الغرب الليبي، والتي تتعدّد ولاءاتها الأيديولوجية والقبلية والسياسية من طرف لآخر متغيرة حسب الظروف والتوازنات، ومن أهم هذه الفواعل المنتشرة في العاصمة وامتداداتها في بعض مدن الغرب والتي لعبت دورا محوريا في تطورات الأحداث طيلة سنوات الأزمة، نجد:

ـ جهاز دعم الاستقرار أو «قوات الأمن المركزي سابقا»: وتحمل مسميات عدة كقوات «أبو سليم» نسبة لمنطقة أبو سليم المتواجدة فيها بكثافة، وتعتبر هذه المنطقة أحد أكثر المناطق كثافة وتنوعا بالسكان في العاصمة الليبية طرابلس، وقد كانت من أكثر المناطق ولاءً لنظام القذافي، وآخر معاقل كتائبه الأمنية في العاصمة، كما تسمى كذلك بـ «الغنيوات» نسبة لمؤسسها (عبد الغني الككلي)، ويحسب لهذا التنظيم الذي يعود تشكيله إلى أواخر سنة ٢٠١٢ قدرته على استيعاب التنوع الديمغرافي والأيديولوجي الحاصل في هذه المنطقة، ما جعلها طرفا محايدا عن هذه التصنيفات، وأبانت عن فاعليتيها خلال حرب فجر ليبيا، واستمرت هذه الفاعلية خلال دعمها لحكومة الوفاق التي ظلت

تدين لها بالولاء المطلق، ومن بعدها حكومة عبد الحميد الدبيبة التي ظلّت داعمة لها رغم عودة الانقسام الحكومي بعد سنة ٢٠٢٢.

ـ كتائب ثوار طرابلس: شاركت بفعالية في اسقاط نظام معمر القذافي، حيث كانت في طليعة المقتحمين للعاصمة صيف ٢٠١١، وهو ما أعطاها زخما على الأرض بعد أن أُوكلت لها مهمة حماية الأماكن الحيوية في العاصمة بما فيها مطار معيتيقة الدولي، كما شاركت في حرب فجر ليبيا، وقد استمر الموقع القوي لهذه الكتائب لغاية سنة ٢٠١٩ حيث بدأت معالم الخلاف والانشقاقات تدّب في صفوفها في ظل خسارتها للعديد من مواقعها في العاصمة طرابلس؛ لتتضاءل قوتها وتتحول مع مرور الوقت إلى لواء في قوات حكومة الوفاق أثناء هجوم قوات حفتر على العاصمة طرابلس.

ـ قوات الردع الخاصة: وتعتبر أحد التنظيمات المرتكزة على البعد الأيديولوجي (التوجه السلفي) وهو ما ساهم في ترسيخ التماسك والترابط الذي أبانت عنه منذ تأسيسها سنة ٢٠١٣ بعد أن كانت تحت مسمى سابق وهو **«اللجنة الأمنية العليا لطرابلس»**، حيث تعتبر الأولى امتدادا للثانية، كما يعدّ هذا التنظيم الذي يترأسه «عبد الرؤوف كاره» أحد أكثر التنظيمات تأثيرا وحضورا طوال مسيرة تطور الأحداث الجارية في الغرب الليبي منذ بداية الأزمة.

المنطلقات الفكرية والعقائدية التي تبناها التنظيم جعله بعيدا عن الاصطفاف القبلي والعرقي رغم انحدار جلّ مكوناته من شرق العاصمة الليبية وبالضبط من منطقة سوق الجمعة، وهو ما جعلها محلّ استقطاب لمعظم المتبنّين لهذا التوجه الفكري الأيديولوجي، كما جعل هذا التنظيم

يتمتع بعلاقات حسنة مع جلّ الفصائل المسلحة الأخرى، فضلا عن بعض الأطراف الدولية التي ربطت علاقات وطيدة مع هذا التنظيم من أجل محاربة بعض الجماعات الإجرامية المسؤولة عن تهريب المخدرات.

حالة التميز التي يتسّم بها التنظيم في تكوينه انعكست على مواقفه وموقعه في التوازنات السياسية والعسكرية القائمة، فعلى الرغم من تواجده كأحد الفواعل المشكّلة لخارطة النفوذ في العاصمة طرابلس إلا أنه حافظ على هامش من الاستقلالية على الحكومات المتعاقبة في طرابلس، بحيث أنه لم يشارك في عمليات فجر ليبيا رغم عدم معارضته لها، كما أنه تبنّى موقفا أقرب إلى حالة الحياد عند بداية هجوم قوات حفتر على طرابلس، ما جعل التنظيم يواجه موجة انتقادات غير معتادة من طرف باقي التشكيلات المنطوية تحت سلطة حكومة الوفاق والمنخرطة في الدفاع عن العاصمة، انتقادات ساهمت في عدول التنظيم عن توجهه السابق والانضمام إلى قوات حكومة الوفاق.

ـ قوات النواصي: وهي أقرب ما تكون لسابقتها «قوات الردع الخاصة» سواء من ناحية توجهها الأيديولوجي والسياسي أو استمرارية تأثيرها في المشهد الأمني والعسكري، وتعدّ من أوائل التشكيلات المسلحة في طرابلس، تنحدر العناصر المؤسسة لهذا التنظيم من منطقة «شط الهنشير» في شرق العاصمة، واستغلت مسار التهجين الذي مسّها بعد انضمامها لوزارة الداخلية في تطوير إمكاناتها وقدراتها، أُوكلت لها مهمة حماية عديد المرافق الحيوية في العاصمة طرابلس على غرار ميناء طرابلس البحري ومجمع الأبراج وسط العاصمة وشركة الاتصالات «ليبيانا» والقاعدة البحرية «أبي ستة».

وعلى النقيض من سابقتها «قوات الردع الخاص» فإنها تجاوزت منطق التحفظ والحياد التي أبانت عنه الأخيرة في كثير من محطات تطور الأزمة الليبية، فقوات النواصي شاركت بفعالية في معظم محطات هذه الأزمة منذ الحرب مع نظام القذافي، مرورا بحرب فجر ليبيا والتصدي لقوات القيادة العامة خلال الهجوم على طرابلس وما بعده، بل إن هذا التنظيم كان يعدّ من ضمن الأوراق الرابحة، فدائما ما كان يرجّح كفة الطرف الذي يميل له في توازنات الصراع المتجدّدة باستمرار، حيث لعب دورا حاسما في مواجهة قوات حفتر خلال هجومها على العاصمة، خاصة في أكثر الجبهات والمحاور سخونة على مشروع الهضبة ومحور صلاح الدين وغيرها من مناطق.

أما عن التشكيلات المسلحة خارج العاصمة والتي كانت تحكم سيطرتها على معظم مناطق الغرب الليبي، فنجد منها:

- **المجلس العسكري لمصراتة:** ويعتبر مظلة جامعة لمعظم التنظيمات المسلحة الموجودة في مصراتة والتي من بينها ألوية الحلبوص، والمحجوب، والسويحلي، والصمود، وغيرها، وبالنظر للثقل الديمغرافي الذي تتمتع به مدينة مصراتة كأحد أكبر مدن ليبيا، فضلا عن مستوى التسليح العالي الذي تمتّعت به التنظيمات العسكرية الناشطة فيه كنتيجة طبيعية لدورها البارز في إسقاط نظام القذافي وسيطرتها على كثير من مخازن السلاح، فقد كان للتنظيمات المسلحة المنحدرة من مصراتة كبير التأثير في تطورات الأحداث وصناعتها، وما زالت كذلك ليس في المدينة فحسب، بل في العاصمة طرابلس نفسها وفي عموم التراب الليبي، ولعّل ما زاد من أهمية الدور الحيوي الذي كانت وما زالت تلعبه تنظيمات مصراتة المسلحة أمرين:

الأول/ حالة التماسك الشديد الذي أبانت عنه، حيث تعدّ مصراتة أحد أكثر المدن الليبية استقرارا ولم تشهد أي صراع بين مكوناتها، رغم حالة التفاوت في الحجم والقوة بين هذه التنظيمات، ورغم غياب البعد الأيديولوجي في هذا التماسك والتوافق، فالحديث عن تنظيمات مصراتة المسلحة وأنه يستند إلى الإسلام السياسي هو حكم بحاجة إلى بعض المراجعة، كون البعد المناطقي الممزوج بنظيره القبلي يعتبر أكثر الأبعاد وضوحا لدى هذه التنظيمات، وإنما الصفة السابقة ترجع في كثير من الأحيان إلى تقاطع مصالحها مع تنظيمات الإسلام السياسي وبخاصة في العاصمة طرابلس.

ثانيا/ تمتع تنظيمات مصراتة بقيادة مشتركة فيما بينها ما جعلها بعيدة عن دوافع الصراع حول القيادة.

وقد لعب المجلس العسكري لمصراتة دورا محوريا في كثير من المحطات سواء فيما تعلق بإسقاط نظام معمر القذافي أو ما تلاها من محطات، ولعّل من أبرز مظاهر ذلك دورها البارز في تحرير سرت من تنظيم «داعش» وعموم حرب فجر ليبيا، ثم دورها المحوري في إفشال هجوم قوات القيادة العامة على العاصمة طرابلس، بل إنها تعتبر عماد قوات حكومة الوفاق ليس في العاصمة طرابلس فحسب، بل في جلّ المنطقة الوسطى.

ـ المجلس العسكري لمدينة الزنتان: تمتلك التنظيمات المسلحة المنتمية لمدينة الزنتان أحد أكثر الترسانات العسكرية، فضلا عن انخراط هذه التنظيمات تحت مظلة واحدة وقيادة مشتركة ألا وهي «المجلس العسكري لمدينة الزنتان»، وقد مرّت فصائل الزنتان بمجموعة من المراحل

والتحولات سواء فيما تعلّق بقوة تأثيرها في مشهد الأحداث وبخاصة في العاصمة طرابلس، أو بالتحولات الهيكلية التي مسّت الفواعل التنظيمية المشاركة في هذا المجلس؛ وهذا على النحو الآتي:

مرحلة ٢٠١١ – ٢٠١٣: حيث لعبت دورا كبيرا في إسقاط نظام معمر القذافي وبخاصة في العاصمة طرابلس عبر فصيليها الرئيسيين «القعقاع» و«الصواعق»، وهو ما أكسبها موقعا حيويا في التوازنات العسكرية التي تلت سقوط النظام، حيث كانت لاعبا رئيسيا مؤثرا في مجرى الأحداث، ومما زاد من قوة هذا الدور ما امتلكته مكونات هذا المجلس من أسلحة بعد سيطرتها على كثير من مخازن السلاح سواء في الغرب الليبي أو حتى في العاصمة ذاتها.

مرحلة ٢٠١٤ – ٢٠١٩: وقد شهدت هذه المرحلة تراجعا كبيرا في نفوذ فصائل الزنتان بداية من انسحابها من طرابلس بعد سلسلة هزائم في معاركها مع قوات «فجر ليبيا» وصولا إلى ابتعادها عن دائرة الأحداث لأكثر من ثلاثة سنوات، ابتعاد أعاد هيكلة الفواعل المشكلة للمجلس حيث اختفى أهم تنظيمين داخله وهما القعقاع والصواعق، ليحل محلهما تنظيم جديد وهو «قوات الأمن العام الخاصة».

التغير لم يقف عند حدود إعادة رسم التوازنات الداخلية لتنظيمات مدينة الزنتان المسلحة، بل انتقل إلى تحالفاتها خارج المدينة، حيث أعلنت قوات الأمن العام الخاصة بقيادة «عماد الطرابلسي» تحالفها مع قوات القيادة العامة بقيادة «خليفة حفتر» قبل أن تتنصل من ذلك لاحقا تحت وطأة

فشل قوات حفتر في اقتحام العاصمة، في حين خالفت قوات اللواء «أسامة الجويلي» التي تعتبر هي الأخرى من إفرازات المرحلة الجديدة؛ خالفت هذا التوجه وأعلنت تحالفها مع قوات حكومة الوفاق، ما أضفى بعدا آخر للانقسامات الداخلية بين تنظيمات الزنتان تجاوزت بموجبه حالة التجانس والتوافق التي أبانت عنها بعد إسقاط نظام معمر القذافي؛ والذي ترجمته على الأرض من خلال وحدتها تحت مجلس الزنتان العسكري، كما لم يعد للبعد القبلي المشترك بين هذه التنظيمات والذي لطالما لعب دورا بارزا في وحدتها، لم يعد له كبير التأثير بالنظر لطبيعة الولاءات التي اتخذها كل تنظيم.

مرحلة ما بعد ٢٠١٩: بوادر فشل سيطرة خليفة حفتر على العاصمة بعد هجوم قوات القيادة في أبريل ٢٠١٩؛ ساهم في إعادة ترتيب البيت الداخلي لتنظيم الزنتان حيث تشكّلت حالة من شبه الإجماع بينها على التحالف مع قوات حكومة الوفاق مقابل إعادة بعض من نفوذها في العاصمة الذي سبق وأن فقدته، وقد تعزّز هذا التوجه بعدما تنصّلت قوات الأمن العام الخاصة من توافقاتها مع خليفة حفتر وإعلان انضمامها لقوات الوفاق المدافعة عن العاصمة طرابلس.

ـ التنظيمات المسلحة في منطقة ورشفانة: تعتبر قبيلة ورشفانة والتي تعد «العزيزية» أكبر مدنها أحد المناطق التي وقفت في صف نظام معمر القذافي خلال معاركه مع المعارضة المسلحة إبّان الثورة، ما جعلها محلّ انتقام من طرف بعض الجهات الناقمة عن موقفها من الثورة عموما، هذا الوضع ساهم في انغلاق قبيلة ورشفانة على نفسها وخروجها من

دائرة التأثير في الأحداث الجارية وبخاصة في الثلاث سنوات الأولى التي تلت سقوط نظام معمر القذافي، خاصة في ظل فشل الجهات الحاكمة سواء المؤتمر الوطني أو الحكومات المتعاقبة في دمج المدينة وباقي المدن والقبائل التي ساندت نظام القذافي قبل سقوطه، وكان أن تحوّل هذا الملف لأحد مصادر عدم الاستقرار واستمرار الأزمة فيما بعد.

إلا أن هذا الوضع بدأ في التغير مع اندلاع عمليات فجر ليبيا، حيث وجدت التنظيمات العسكرية المنتمية للمدينة الفرصة من أجل إعادة رسم توجهاتها كفاعل في المشهد الليبي، وهو الدور الذي أبانت عليه من خلال انضمامها لقوات المجلس العسكري لمدينة الزنتان في حربه مع قوات فجر ليبيا التي كانت قوات المجلس العسكري لمصراتة قاطرتها الأولى، إلا أن فكّ الارتباط الذي اتخذه مجلس الزنتان العسكري تجاه تحالفه مع قوات ورشفانة بعد انسحابه من العاصمة جعل منطقة ورشفانة عُرضة للانتقام مرة أخرى، إلى غاية نجاح المفاوضات بين تنظيمات ورشفانة المسلحة وحكومة الوفاق في السماح لهذه التنظيمات بالعودة للمدينة.

في مقابل ذلك استمر القتال الداخلي بين تشكيلات المدينة ذاتها؛ وبخاصة بين التنظيمات الرئيسية على غرار: كتائب اللفع، كتائب السبورطوات، ومعظم التشكيلات العسكرية داخل المدينة المستندة إلى خلفيات قبلية مختلفة في معظمها، هذا الصراع الداخلي جعل من منطقة ورشفانة أحد أكثر المدن الليبية غير المستقرة، واستمر هذا الوضع إلى غاية إعلان حكومة الوفاق سنة ٢٠١٧ البدء في عملية عسكرية لبسط الأمن في المدينة والسيطرة عليها، بحيث استطاعت الأخيرة بسط نفوذها على المدينة بعد نجاحها في جلب **«كتائب السبورطوات»** أحد أقوى وأكبر

التشكيلات المسلحة في منطقة ورشفانة إلى جانبها مقابل تسليمها سلطة المدينة بعد إزاحة باقي المنافسين وهو ما آلت إليه الأمور بعد ذلك، أما التشكيلات العسكرية المنهزمة فقد وجدت ضالتها بعد ذلك في التحالف مع قوات خليفة حفتر إبّان هجومه على العاصمة طرابلس في أبريل سنة ٢٠١٩، في الوقت الراهن تسيطر قوات «معمر الضاوي» على منطقة ورشفانة بعد أن استطاعت بسط الأمن.

ـ التنظيمات المسلحة في مدينة الزاوية: تعتبر مدينة الزاوية من أهم مدن الغرب الليبي، فبموقعها الاستراتيجي المطل على ساحل البحر المتوسط والمتاخم للعاصمة طرابلس؛ حيث لا تفصلها عن الأخيرة سوى ٤٠ كلم غرب العاصمة؛ تعتبر من أهم مدن الساحل الغربي للعاصمة طرابلس، وبغض النظر عن البعد الجغرافي فإن حالة الاستثناء التي تتّسم بها مدينة الزاوية مردّها كذلك إلى التنوع الديمغرافي، تنوع يختلط فيه البعد القبلي ونظيره الأُسري العائلي وكذا البعد العرقي (عربي – أمازيغي – كرغولي «تركي – عربي») والطاغي كذلك في بعض المدن ذات البعد الأمازيغي مثل زوارة ونالوت وجادو (الجبل الغربي)، حيث انعكس ذلك بعد سقوط نظام القذافي على الوضع العسكري داخل المدينة، وكان أن ظهرت عديد من التنظيمات أهمها: **قوات أولاد صقر نسبة لقبيلة أولاد صقر، قوات الخضاروة نسبة لعائلة الخضراوي**، وهناك تنظيمات أخرى أقرب للمجموعات المسلحة منها إلى تنظيمات حقيقية على غرار ما هو موجود في باقي المدن الليبية.

وعلى النقيض من صراعاتها وانقساماتها الداخلية فإن ما يميز تنظيمات الزاوية هو وحدة توجهاتها الخارجية، فقد أثبتت التطورات والأحداث التي مرّ بها المشهد الأمني والعسكري الليبي أن تنظيمات الزاوية تحارب ككتلة واحدة سواء في الدفاع عن المدينة أو خلال حروبها خارج المدينة، فقد انضمت إلى قوات فجر ليبيا سنة ٢٠١٤ بشكل شبه كلي، وبذات النهج انضمت بعدها إلى قوات حكومة الوفاق ضد قوات القيادة العامة بقيادة خليفة حفتر.

ـ التنظيمات المسلحة في مدينة ترهونة: مدينة ترهونة تعتبر من المدن الاستراتيجية في الغرب الليبي بالنظر لتوسطها بين مدينتي مصراتة وطرابلس فضلا عن قربها من الطريق الساحلي، وهو ما جعلها منطقة صلة وصل بين الوسط الليبي (بني وليد) وغربها، كما أن مدينة ترهونة اشتهرت بولائها لنظام معمر القذافي ومن المدن القلائل التي ساندته حتى آخر لحظات سقوطه.

يعتبر تنظيم «الكانيات» أو ما يسمى باللواء السابع من أهم التشكيلات المسلحة الموجودة في مدينة ترهونة وأكثرها قوة، مما ساعدها على بسط سيطرتها شبه الكاملة على المدينة بعد إزاحة منافسيها وخاصة تلك المنتمية لقبيلة «النعاجي»، كما دخلت في توافقات مع تنظيمات قوات فجر ليبيا ومن بعدها قوات الوفاق رغم حالة الصراع الذي ما فتئ يظهر من حين لآخر بين الطرفين، إلا أن الحدث الفاصل كان اصطفاف التنظيم إلى جانب قوات القيادة العامة بقيادة خليفة حفتر خلال هجومها على طرابلس، ما جعل من هذا التنظيم محل انتقام بعد فشل مشروع خليفة حفتر في الغرب.

ـ التنظيمات المسلحة بـ «تاجوراء»: تعدّ تاجوراء منطقة متاخمة لطرابلس من جهة الشرق، وتشتهر بكونها منطقة محافظة ومنغلقة نسبيا، وهو ما ساهم في حالة التجانس التي اتسمت بها التنظيمات المسلحة النشطة في هذه المنطقة، ومن بين عديد التنظيمات الموجودة في تاجوراء يبرز فصيلان رئيسيان وهما: **الكتيبة ١٣٣، وكتيبة الدريدرات** اللتان تعتبران من التشكيلات الرئيسية التي حاربت لجانب قوات الوفاق ضد قوات القيادة العامة خلال هجومها على طرابلس، حيث أُوكلت لها مهمة حماية مدخل الشرق لطرابلس، رغم أن الفصيلين تجمعهما علاقات متفاوتة مع باقي التشكيلات المسلحة في مدينة طرابلس.

خامسا: التنظيمات الجهادية «داعش والقاعدة وأنصار الشريعة»

ـ تنظيم «داعش»

اعترف زعيم تنظيم «داعش» أبو بكر البغدادي بوجود داعش في ليبيا نهاية ٢٠١٤ بعد قيام ما سمي بالدولة الإسلامية في العراق والشام، وأعلن عن ثلاث محافظات للتنظيم داخل الأراضي الليبية وهي: برقة في شرق ليبيا مع درنة مقرا لسلطة التنظيم في هذه المحافظة، ومحافظة طرابلس مع سرت كمقر لسلطتها، ومحافظة فزان جنوب غرب ليبيا.

في درنة تم طرد داعش سنة ٢٠١٥ وذلك من قبل تحالف من القوات التي ضمت مجلس شورى مجاهدي درنة وهي مجموعة تضم مقاتلين بقيادة جهاديين محليين بما في ذلك قدامى المحاربين في الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة، وقد تزامن خروج التنظيم من درنة مع زيادة تركيزه وتحوّل ثقل وجوده وسيطرته إلى سرت، حيث استغل التنظيم نقمة أهالي سرت على ظروف تهميشهم من السلطات الجديدة في البلاد على اعتبار أنهم موطن معمر القذافي وآخر معاقل نظامه قبل سقوطه، وقد امتدت سيطرة التنظيم على المدينة لغاية مايو ٢٠١٦، وذلك عندما أعلن تحالف من القوات التي تهيمن عليها قوات مصراتة والمعروفة باسم البنيان المرصوص (BAM) الحرب على التنظيم في سرت، وقد أعلنت عملية BAM عبر دعم جوي أمريكي بلغ أكثر من ٤٠٠ غارة جوية أمريكية على أهداف عسكرية وأمنية للتنظيم داخل مدينة سرت وفي ضواحيها **(٨٥)**.

ورغم الانتكاسات التي تعرّض لها التنظيم، إلا أن خلاياه النائمة ووجود بعض بقاياه في صحراء ليبيا في ظل امتداداتها الإقليمية ضمن تواجده في دول الساحل، كلّها عوامل تنذر بإمكانية عودة قوة التنظيم في أي وقت مستغلا الأوضاع الأمنية المنهارة في البلاد، وعدم حصول تسوية بموجبها يتم إعادة بناء مؤسسات الدولة المنهارة.

ـ تنظيما القاعدة وأنصار الشريعة

على غرار باقي التنظيمات الراديكالية وجد تنظيم القاعدة في البيئة الأمنية الهجينة بعد سقوط نظام معمر القذافي فرصة سانحة ومناخا مناسبا لتعزيز حضورها؛ وربط ذلك بالتنظيم الأشمل للقاعدة في منطقة المغرب الاسلامي ومنطقة الساحل التي ينتشر التنظيم بكثافة في دول مثل مالي وموريتانيا والنيجر وتشاد، تزامنا مع ذلك ارتأت بعض فروع التنظيم إبراز نفسها كطرف مستقل بذاته؛ وكان من أبرز تلك الجماعات المنبثقة من رحم القاعدة جماعة أنصار الشريعة التي تأسست سنة ٢٠١٢ على يد مقاتلين ثوريين سابقين طالبوا بفرض الشريعة الإسلامية، وتأسس أول فرع لها في بنغازي، ولكن ظهرت أيضًا جماعات تابعة لها في مدن مثل درنة وسرت وأجدابيا وبعض مدن الشرق الليبي.

وقد استقطبت الجماعة عشرات المقاتلين الأجانب وبخاصة من دول الجوار ممن حاربوا سابقا في سوريا والعراق، في حين بلغت الجماعة ذروة تأثيرها ونشاطها خلال الهجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي سبتمبر ٢٠١٢، وبينما كان أنصار الشريعة في جوهرهم جماعة جهادية مسلحة إلا

أنهم تبنّوا بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤ استراتيجية ركزت على العمل الدعوي من أجل توسيع قاعدتهم الشعبية والجماهيرية وترسيخها ضمن خططهم لتحفيز التجنيد، هذه السياسة ساهمت في توسّع التنظيم جغرافيا وضاعفت من عدده البشري ليتحول إلى أكبر منظمة جهادية في ليبيا، بل وتحول إلى جهة لاستقطاب أنصار التنظيم الأم أي تنظيم القاعدة، وقد اتخذت من بنغازي مقرا رئيسيا لها.

وفي سنة ٢٠١٤ أدرجت الأمم المتحدة تنظيم أنصار الشريعة ضمن قائمة الإرهاب واصفة إياها بأنها جماعة مرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وقد تزامن ذلك مع تصاعد واحتدام الصراع مع قوات عملية الكرامة بقيادة «خليفة حفتر» في مدينة بنغازي صيف ٢٠١٤، وتعرضت الجماعة للعديد من الانتكاسات ما دفعها نحو التكتّل مع جماعات جهادية تحمل ذات التوجه الأيديولوجي ضمن ما عُرف بـ «مجلس شورى ثوار بنغازي»، إلا أنه وحتى في ظل هذا التكتل فإن نفوذ الجماعة وحلفائها تراجع بشكل كبير لصالح قوات الكرامة، في ظل الاختلال الكبير في موازين القوى الراجع أساسا لشبكة العلاقات التي نسجها خليفة حفتر مع أطراف داخلية وإقليمية ودولية خولت له كسب دعم أخّل بميزان القوة مع هذه الجماعات، وما ساهم أكثر في إضعاف موقع تنظيم أنصار الشريعة وعموم باقي التيارات الجهادية بما فيهم القاعدة هو بروز تنظيم الدولة كطرف قوي لاستقطاب جماعات السلفية الجهادية مع بداية سنة ٢٠١٥، وقد ساهم ذلك في التوتر بين الطرفين، إلا أنه أدى في النهاية لذوبان الكثير من مكونات أنصار الشريعة داخل تنظيم الدولة.

وبسبب طردها من الكثير من معاقلها والانشقاقات الهائلة التي طالتها كبنية تنظيمية، وفي ظل هذه الظروف اضطرت الجماعة إلى حلّ نفسها في مايو ٢٠١٧، وإن كان ذلك يدخل في إطار الحركية المستمرة لمكونات الجماعات الجهادية بصفة عامة والتي عادة ما تشهد تجدّدا مستمرا في أنماط ولائها نحو الجماعة الأكثر قوة ونفوذا، وهو ذات الأمر الذي سار على تنظيم الدولة في ذاته بعد تخليه عن مدينة سرت التي كانت معقلا رئيسيا له، حيث تشتّت بعض مكوناته نحو باقي التنظيمات المشكّلة للوسط الجهادي في ليبيا، بل إنه التجدّد المستمر الذي لطالما انعكس على التصنيفات الدولية لقوائم الإرهاب، وإن كانت الأممية والأوروبية وبخاصة الأمريكية منها تعدّ الأكثر تأثيرا **(٨٦)**.

تنويه هام/ التركيبة المقدمة آنفا للفواعل المسلحّة هي محاولة من الكاتب الإلمام بأهم التشكيلات العسكرية وشبه العسكرية وخارطة نفوذها وتحالفاتها البينية الثنائية والمتعددة؛ والأهم من كل هذا حجم تأثيرها وتأثرها في، وبمسار الأحداث في مختلف مراحل وأطوار النزاع خلال قرابة أربعة عشر سنة من الأزمة، وذلك لا يشمل بالضرورة كل التشكيلات وكل أنماط التحولات التي مرّت بها، كون الإلمام بذلك من الصعوبة بمكان تحصيله بشكل دقيق نظرا للتطورات المتسارعة التي ارتبط بها هذا الملف؛ والتعقيدات اللا متناهية التي جرت عليه، ومنه فإن هذه الدراسة قد اقتصرت على ما تم التوصل إليه من جملة هذه التشكيلات للأسباب الآنفة الذكر.

المراحل الانتقالية المتتالية: كيف أثّرت على خارطة الفواعل المسلحة؟

كثيرة هي الأحداث التي مرّت بها الأزمة في ليبيا منذ سقوط نظام معمر القذافي إلى غاية عودة مشهد الانقسام الأخير للسلطة التنفيذية في ظل وجود حكومتين غربية وشرقية، وباستثناء الثلاث سنوات الأولى من الأزمة والتي ورغم أنها تعتبر تمهيدا لما جرى من تطورات لاحقة، في ظل عجز المؤسسات الانتقالية يومها على إعادة الاستقرار وترسيخ مؤسسات الدولة، إلا أن حالة الانقسام لم تظهر للعيان إلا بعد سنة ٢٠١٤ بعد أن استبان مشهد الانقسام في شكل ثنائية السلطة التنفيذية.

واستمّر بعد ذلك رغم توالي المراحل الانتقالية ومعها الاتفاقيات التي لم تنجح إلى غاية الآن في معالجة جوهر الأزمة في ليبيا، ولا توفير آليات تجاوزها وفي مقدمة ذلك التوافق على القواعد الدستورية المنظمة لمشروع الانتخابات المنتظر، الذي على أساسه سيتم الاحتكام إلى سلطة مستندة إلى الشرعية الشعبية بالتوازي مع المشروعية القانونية الداخلية والدولية. ومن بين أكثر الأحداث تأثيرا في مسار الأزمة في ليبيا منذ بداية الأزمة سنة ٢٠١١؛ ثم بروز مشهد الانقسام المؤسساتي سنة ٢٠١٤ نجد:

ـ تأسيس المجلس الوطني الانتقالي:

تأسّس هذا المجلس في خضّم الصراع القائم في فبراير ٢٠١١، والذي أدى إلى سقوط نظام معمر القذافي بعد أربعة عقود من الحكم، أُنشئ المجلس ليكون واجهة لقيادة المعارضة التي تقود الاحتجاجات، ثم أُوكل إليه بعد سقوط نظام معمر القذافي قيادة المرحلة الانتقالية إلى غاية إجراء الانتخابات العامة التي كان المنوط بها أن تكون جسرا نحو إعادة بناء مؤسسات الدولة وفق نمط مختلف عمّا كان عليه الحال خلال حكم نظام معمر القذافي، وقد تألّف المجلس الوطني الانتقالي من **٣١ عضوا** ثم توسعت القائمة إلى **٤٠ عضوا** من الشخصيات السياسية والاجتماعية وحتى العسكرية الليبية، بما فيها تلك التي كانت جزءً من النظام السابق، غير أنها انشقت عنه مع اندلاع الحراك الشعبي ضد النظام؛ ومن أولئك رئيس المجلس «مصطفى عبد الجليل» الذي كان يشغل منصب وزير العدل في حكومة معمر القذافي، إضافة إلى العديد من السفراء والقادة العسكريين المعارضين، كما أعطى المجلس للبعد الجغرافي والقبلي وحتى الفئوي (الشباب والنساء) دورا بارزا في التوازنات الحاصلة في عضويته، بحيث سعى ليمثل كل المناطق والفئات المجتمعية.

زاوج المجلس الذي نال الاعتراف الدولي بين المهام التنفيذية والتشريعية، حيث زاول الكثير من أعضائه مهاما تنفيذية رغم عدم إعلان المجلس عن أي حكومة؛ موضحا في تعريف نفسه على أنه «لجنة لإدارة الأزمة الليبية»، وتعتبر الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي، وفي ملخص المهام التي أُوكلت للمجلس الانتقالي **(٨٧)**؛ نجد:

١. العمل على الحفاظ على وحدة الشعب وسلامة التراب الليبي.

٢. العمل على تحرير ليبيا كاملة عبر التنسيق الشامل للجهود الوطنية الرامية لهذا الهدف وبخاصة بين المجالس المحلية التي تم إنشاؤها في المناطق التي انسحب منها النظام.

٣. إشراف المجلس الانتقالي على المجلس العسكري كضامن لتأسيس جيش وطني يستند إلى عقيدة عسكرية وطنية جديدة تكون مهامه حماية حدود ليبيا والشعب الليبي.

٤. تشكيل حكومة انتقالية كاملة الأركان تكون مسؤولة عن التحضير لإجراء الانتخابات.

٥. الإشراف على رسم السياسة العامة للدولة بما فيها السياسة الخارجية حيث يعتبر المجلس الجهة الوحيدة المخول لها تمثيل ليبيا خارجيا.

وقد أوكل المجلس للعديد من أعضائه مهاما تنفيذية لإدارة شؤون الدولة سواء المدنية منها أو العسكرية، وكذا الإشراف على انتخاب وتشكيل الجمعية التأسيسية المنوط بها وضع وثيقة الدستور الجديد التي تُعرض فيما بعد للاستفتاء الشعبي.

في تقييم شامل لفترة حكم المجلس الانتقالي التي دامت لأكثر من سنة يبدوا أنه نجح في بعض ما أوكل له من مهام رغم كل ما يشوبه من مواطن الفشل التي كانت تلاحقه، فما يحسب للمجلس الانتقالي تهيئته لظروف إنجاح الانتخابات بعد الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس في أكتوبر ٢٠١١، وكذا إصدار القانون الانتخابي وتشكيل الهيئة العليا للانتخابات، فضلا عن

ذلك، فإنه ليس من الموضوعي في شيء إن حكمنا على المجلس الوطني الانتقالي بالفشل في ظل وجود وتوفر المشهد الليبي على مبرّرات هذا الفشل، فغياب مؤسسات الدولة التي يرتهن إليها ملف إدارة المرحلة الانتقالية والوحدة الوطنية المضروبة في كثير من صورها وثناياها، وضعف أداء الأجهزة الأمنية بالنظر لتصاعد ظاهرة انتشار السلاح خارج مؤسسات الدولة، وهي عوامل موروثة عن النظام السابق في مجملها، وتعتبر من مخرجات حكمه الذي دام أربعة عقود ساهمت كبير المساهمة في عدم تحقيق المجلس الانتقالي لما كان مرجوا منه، خاصة وأن الأخير في حد ذاته أُثيرت حوله الكثير من التساؤلات حول شرعية وجوده بالأساس كونه كان يعبّر عن توجه ثوري ضد نظام معمر القذافي، أكثر من كونه يعبّر عن إجماع الإرادة الشعبية حوله؛ وبالتالي ضعف المشروعية الشعبية التي يستند إليها والتي تُضفي الشرعية على قراراته، غير أن نجاح المجلس الانتقالي في إنجاز الانتخابات وتسليم السلطة للمؤتمر الوطني يعتبر إنجازا في حدّ ذاته في ضوء ما تكتنف الأزمة الليبية من ظروف يومها.

ـ انتخابات يوليو ٢٠١٢ «من المجلس الانتقالي إلى المؤتمر الوطني»

في السابع من يوليو ٢٠١٢ جرت الانتخابات المعوّل عليها لتكون بوابة نحو إعادة البناء المؤسساتي إلى الدولة الليبية؛ والبداية كانت بالمؤتمر الوطني المكون من **٢٠٠ عضو** (**١٠٠ عضو** للمنطقة الغربية و**٦٠ عضو** للمنطقة الشرقية و**٤٠ عضو** للمنطقة الجنوبية).

برزت جماعة الإخوان المسلمين كأكبر حزب إسلامي في ليبيا بل أحد أكثر التيارات السياسية تنظيما ومقدرة على تحصيل النصيب الأكبر في الحكم، بغض النظر عن القدرة على الاستمرارية وتسيير السلطة بكل تعقيداتها وتوازناتها، وما عقدها لأول اجتماع لها في بنغازي بعد نهاية نظام القذافي بأسابيع قليلة، إلا دليلا على هذه المقدرة التنظيمية التي تتمتع بها الجماعة.

في مارس ٢٠١٢ شكّلت جماعة الإخوان المسلمين «حزب العدالة والبناء» بقيادة محمد صوان لخوض الانتخابات، وسرعان ما أنشأ إسلاميون آخرون ومنهم السلفيون عدة أحزاب كان من أبرزها حزب الوطن بقيادة «عبد الحكيم بلحاج» الزعيم السابق للجماعة الإسلامية الليبية، إلا أن هذه الأحزاب لم تكن بذات وزن جماعة الإخوان لا على المستوى الجماهيري ولا التنظيمي.

وقد كان المغزى أن تكون الانتخابات النيابية وتأسيس المؤتمر الوطني العام هو إرساء الحكم البرلماني الجديد في البلاد كبديل مغاير لعقيدة النظام السابق في المشاركة السياسية، وكان أن خاضت الأحزاب الإسلامية الانتخابات، لكن النتيجة لم تكن بالتوقعات المأمولة من البعض؛ تماشيا مع افرازات الانتخابات في دول الجوار التي مرّت بتغيرات سياسية على مستوى

أنظمة الحكم (مصر وتونس)، والتي حقّقت فيها جماعة الاخوان مكاسب سياسية كبيرة، إلا أن ليبيا اختارت أن تسير عكس ذلك بعدما فاز تحالف القوى الوطنية، وهو ائتلاف فضفاض من الجماعات العلمانية والمستقلة وبعض رموز القبائل، بأكبر كتلة في المؤتمر الوطني بـ ٦٤ مقعدا، في حين حصل حزب العدالة والبناء التابع لجماعة الإخوان المسلمين على ٣٤ مقعدا، بينما حصلت الأحزاب السلفية على ٢٧ مقعدا بإجمالي ٦١ مقعدا للإسلاميين، ما دفعهم ليكونوا ثاني كتلة في المؤتمر الوطني مع الأخذ بالاعتبار حجم الخلافات والتوجهات داخل كتلتهم في حد ذاتها **(٨٨)**.

على إثر ذلك قام المجلس الانتقالي بتسليم السلطة إلى المؤتمر الوطني بداية أغسطس ٢٠١٢ الذي عادت له كل صلاحيات سابقه، ومن أبرز المهام التي أوكلت للمؤتمر الوطني والتي سبق ونص عليها الإعلان الدستوري الذي تبنّاه المجلس الوطني الانتقالي ما يلي:

٦. تشكيل حكومة جديدة كبديل عن نظيرتها الانتقالية السابقة في ظرف أقصاه ٣٠ يوما من أول اجتماع للمؤتمر الوطني.

٧. تشكيل هيئة تأسيسية تقوم بإعداد دستور جديد في البلاد في مدة أقصاها ٦٠ يوما من أول اجتماع للمؤتمر الوطني، على أن يُعرض بعدها مشروع الدستور على الاستفتاء الشعبي لنيل الثقة.

٨. إصدار قواعد وتشريعات القانون الانتخابي بالاستناد إلى القواعد التي يحتويها الدستور الجديد وذلك في أجل أقصاه ٣٠ يوما من صدور الأخير.

٩. إعادة تشكيل الهيئة العليا للانتخابات التي سبق وأن شكّلها المجلس الانتقالي.

١٠. العمل على إجراء الانتخابات العامة في أجل أقصاه ١٨٠ يوما من تاريخ صدور القواعد الانتخابية المنظمة.

١١. تسليم المؤتمر الوطني السلطة المخول بها للبرلمان الذي ستفرزه الانتخابات العامة، على أن تعقد أول جلسة للبرلمان في أجل أقصاه ٣٠ يوما من إعلان نتائج الانتخابات.

وعلى غرار سابقه ورث المؤتمر الوطني نفس معوقات ومصاعب المجلس الانتقالي، بل وبشدة وتأثير مضاعف نتيجة لطول أمد الأزمة الأمنية، وازدياد الأوضاع تعقيدا في ظل العجز المطبق على ترسيخ موقع مؤسسات الدولة وإعادة بنائها وهيكلتها على النحو الذي يساهم في عودة الاستقرار المنشود، وهو ما حاول المؤتمر معالجته في ظل عجزه عن الإيفاء بتعهداته وفق الرزنامة الزمنية الممنوحة له عبر تمديد ولايته إلى غاية ديسمبر ٢٠١٤ وطرحه لخارطة طريق جديدة زادت من تعقيد المشهد أكثر من تقريب وجهات النظر بين الأطراف السياسية الليبية، ومعها استمر مسار الأزمة الأمنية المصحوب بتصاعد دور التشكيلات المسلحة أكثر من ذي قبل ٨٩.

في مقابل ذلك فإن ما يحسب على المؤتمر الوطني هو منحه الشرعية القانونية للكثير من التشكيلات العسكرية خارج سلطة الدولة؛ والتي شكّلت فيما بعد أحد أهم عوامل استمرار الأزمة الأمنية وما ترتّب عليها من أزمة سياسية، خاصة مع تزايد التحالفات البينية بين التشكيلات السياسية

داخل المؤتمر الوطني العام ونظيرتها العسكرية في ظاهرة هجينة تنّم على تصاعد ظاهرة توظيف الفواعل السياسية واستنادها للظهير العسكري في مقابل توفير شرعية امتلاك السلاح خارج أطر المؤسسات الرسمية، وهو ما ساهم في تأزم الوضع الأمني وسط غياب الإرادة اللازمة لإعادة بناء مؤسسات الدولة الرسمية التي أصبحت رهينة لهذه التوافقات البراغماتية الضيقة لهذه التشكيلات العسكرية وحلفاءهم السياسيين داخل المؤتمر الوطني العام.

هذا الوضع زاد من تعقيد المشهد الأمني والسياسي المعقّد أصلا خاصة في ظل تعاظم تأثير الدور الإقليمي في الملف الليبي، والذي كانت أولى بوادره تصاعد نفوذ اللواء المتقاعد «خليفة حفتر» المستند إلى دعم داخلي من طرف مناوئي المسار السياسي لما بعد سقوط النظام، بما فيهم رجالات ورموز نظام معمر القذافي الذين يتحمّل المؤتمر الوطني كامل المسؤولية في معارضته لإعادة ادماجهم في الحياة السياسية من جديد ما شكّل عاملا إضافيا لدعم مشروع خليفة حفتر الذي كان ينظر إليه على أنه قادم من خارج شرعية المؤسسات القائمة يومها.

والنتيجة الشاملة لكل ما حدث أن النخبة السياسية التي يعبّر عنها المؤتمر الوطني كانت قد ساهمت بحساباتها الضيقة في الدفع بمزيد من التأزم في المشهد الليبي إلى أقصى مستويات الصراع حول السلطة والثروة خارج أطر الشرعية، ما أسّس فيما بعد لتصاعد ظاهرة الانقسام السلطوي في مؤسسات الدولة في حد ذاتها، وهو ما يعكس حجم الاستقطاب الذي حصل يومها، وعلى النحو الذي ساهم بدوره في عجز كل الأجسام

السلطوية التي تشكّلت فيما بعد سواء البرلمان أو الحكومات الانتقالية التي أفرزتها جولات الحوار السياسي المتتالية في السنوات اللاحقة للأزمة، على النحو الذي رهن مستقبل وحدة مؤسسات الدولة السيادية ومعها مستقبل وحدة الدولة الليبية.

ـ انتخابات يونيو ٢٠١٤ «من الخلاف إلى الانقسام»:

في مشهد متكرّر لم تفرز المراحل الانتقالية طوال السنوات الثلاثة الأولى إلا المزيد من التصدعات داخل المشهد السياسي والأمني غير المستقر في ليبيا، وعوض أن تكون إفرازات جولات الانتخابات بمثابة عوامل لإعادة الاستقرار المفقود، ومرحلة نحو بناء مؤسسات الدولة المنهارة، عملت على العكس من ذلك تماما.

في ٢٥ يونيو ٢٠١٤ وللمرة الثانية والأخيرة انتخبت ليبيا برلمانا جديدا وسط مصاعب أمنية كبيرة، وقد تبنّت اللجنة العليا المنظمة نتائج الانتخابات رغم الظروف التي صاحبتها، ورِث البرلمان الجديد معظم مهام وصلاحيات سابقيه (المجلس الانتقالي والمؤتمر الوطني)، وعلى إثر ذلك قام بتشكيل حكومة جديدة برئاسة «عبد اللّه الثني»، غير أن تطورات الأحداث أخذت منعرجا خطيرا بعد أن تدخلت المحكمة العليا بداية شهر نوفمبر ٢٠١٤ وأبطلت شرعية البرلمان الذي اتخذ من طبرق مقرا له؛ ملغية وبأثر رجعي كل ما أصدره الأخير من قرارات بما فيها الحكومة التي تشكّلت من رحمه، ما فتح المجال لعودة شرعية المؤتمر الوطني، وقد استندت المحكمة في قرارها غير القابل للنقض إلى أن قانون الانتخابات الذي تم على أساسه تنظيم انتخابات يونيو ٢٠١٤ والذي أعده المؤتمر الوطني ضمن ما يعرف «لجنة فبراير»

هو قانون ملغي؛ وبالتالي فإن كل ما ترتّب عن هذا القانون يقع عليه نفس ما يقع على القانون نفسه من إلغاء، في إشارة إلى البرلمان والحكومة اللتان تعدّان من ضمن مخرجات هذا القانون.

قرار المحكمة العليا فتح الباب أمام عصر الانقسام، ففي ظل رفض البرلمان وحكومة «عبد اللّه الثني»، وعودة المؤتمر الوطني وحكومة «عمر الحاسي»، أصبح مشهد الانقسام المؤسساتي الذي كان البعض متخوفا منه واقعا معاشا بعد أن آلت التطورات إلى وجود سلطتين تشريعيتين (البرلمان والمؤتمر الوطني)، ووجود سلطتين تنفيذيتين (حكومة عبد اللّه الثني وحكومة عمر الحاسي)، وكل هذا وسط ظروف أمنية منهارة بسبب تصاعد الصراع العسكري بين مختلف التشكيلات العسكرية؛ التي كانت متجهة هي الأخرى نحو مسار الاستقطاب الثنائي بين قوات فجر ليبيا التي نجحت في بسط نفوذها على العاصمة طرابلس ومعظم الغرب الليبي بعد أن نجحت في إزاحة منافسيها في الغرب وبخاصة تنظيمات «الزنتان»، في مقابل قوات الكرامة بقيادة «خليفة حفتر» التي تعاظم نفوذها في شرق ليبيا هي الأخرى على حساب منافسيها وبخاصة في مدينة بنغازي، وهي الأمور التي أعدّها البعض مقدمة ليس لانهيار مؤسسات الدولة في ليبيا فحسب، إنما لترسيخ مشروع التقسيم الذي من الممكن أن يُنهي وجود الدولة الليبية بحدودها الجغرافية وكينونتها الجيوسياسية الراهنة.

ـ اتفاق الصخيرات (يوليو ٢٠١٥):

شكّل اتفاق الصخيرات منعرجا آخر ضمن مسار إعادة رسم خارطة التشكيلات المسلحة الناشطة في طرابلس وعموم الغرب الليبي، سواء من ناحية ظهور تشكيلات جديدة وخروج أخرى من المشهد، أو من ناحية تراجع نفوذ بعض التشكيلات وتصاعد نفوذ أخرى، والثابت أن حكومة الوفاق التي تعتبر أحد مخرجات اتفاق الصخيرات قد تمتعت بمساندة معظم التشكيلات المسلحة الموجودة في طرابلس وهو ما ساعدها على بسط نفوذها في العاصمة طرابلس بداية ثم على معظم الغرب الليبي لاحقا، معطيات ساهمت في قوة واستمرارية حكومة الوفاق بعد ذلك خلال هجوم قوات القيادة العامة على العاصمة أبريل ٢٠٢٠، فضلا على الشرعية الدولية التي كانت تتمتع بها حكومة الوفاق انطلاقا من الرعاية الدولية لمخرجات اتفاق الصخيرات، وهو ما استغلته الأخيرة كبير الاستغلال في إدارة صراعها مع مناوئيها في العاصمة، ثم في إدارة صراعها الشامل مع قوات القيادة العامة بعد ذلك **(٩٠)**.

ـ هجوم قوات القيادة العامة على العاصمة طرابلس «ذروة الصراع الداخلي والصدام الخارجي»:

ساهم هجوم قوات القيادة العامة بقيادة «خليفة حفتر» على العاصمة طرابلس أبريل ٢٠١٩ في إعادة رسم خارطة انتشار التشكيلات المسلحة، انطلاقا من العديد من الاعتبارات والتي كان من أهمها:

ـ إعادة اللحمة بين التنظيمات المسلحة في العاصمة بخاصة، وتجاوزها للكثير من خلافاتها البينية من منطلق أنها تواجه عدوا مشتركا يسعى للهيمنة على المشهد السياسي والأمني وحتى الاقتصادي ويرهن مستقبل مكاسبها.

ـ الهجوم أعاد رسم خارطة التوازنات بين التنظيمات المسلحة، حيث عادت كثير منها إلى امتلاك النفوذ الذي خسرته إبّان صراعاتها الداخلية وبخاصة في العاصمة طرابلس على غرار تنظيمات المجلس العسكري لمدينة الزنتان.

ـ تعاظم الدور الخارجي في التأثير على حدود التوازن بين هذه التنظيمات انطلاقا من الدعم الذي يوفره الرعاة الخارجيين للفواعل المحلية، وهو ما جعل في النهاية هذه التنظيمات تخضع لتراتبية العلاقة مع الأطراف الخارجية الداعمة لها انطلاقا من مدى قربها من مصالحها فضلا على توافقها مع متطلبات كل مرحلة، وهي القاعدة الصالحة للإسقاط على معظم التشكيلات العسكرية التي تُحسب على جهات إقليمية ودولية معينة في غرب البلاد وشرقها.

ـ ما بعد فشل مشروع خليفة حفتر في الغرب الليبي:

بعد انسحاب قوات القيادة العامة من مجمل الغرب الليبي وإلى غاية مدينة سرت بعد فشله في السيطرة على العاصمة طرابلس، شكّل هذا الحدث بدوره عاملا آخر ساهم في إعادة رسم خارطة التوازنات بين مختلف

التنظيمات العسكرية، وبخاصة في العاصمة طرابلس، بحيث بدأت بعض التنظيمات في التلاشي جزئيا كنتيجة لتحالفها مع تنظيمات أخرى ما أفرز مسميات جديدة لها، أو كنتيجة لخياراتها الخاطئة التي أبانت عنها خلال فترة الحرب مع قوات القيادة العامة، أو لدورها الفعّال في إفشال هجوم هذه القوات على العاصمة، ولعّل من المخرجات التي أبان عنها فشل قوات القيادة العامة بقيادة خليفة حفتر في السيطرة على طرابلس ما يلي:

ـ عودة بعض التنظيمات التي تم إقصاؤها من المشهد بعد حرب فجر ليبيا سنة ٢٠١٤، وفي مقدمتها تنظيمات المجلس العسكري لمدينة الزنتان، وتنظيمات مدينة الزاوية، اللتان لعبتا دورا محوريا في الحرب ضد قوات القيادة العامة، وهو ما أفرز حالة من التوجس في علاقتها مع قوات المجلس العسكري لمدينة مصراتة صاحبة القوة والنفوذ في طرابلس ومعظم المنطقة الوسطى.

ـ إعادة تموضع الكثير من الفصائل السابقة الذكر كنتيجة حتمية للخسائر التي لحقت بها في صراعها مع قوات القيادة العامة، وهو ما فرض عليها إعادة رسم توجهاتها وشراكاتها حفاظا على تواجدها في المشهد السياسي والعسكري القادم، وكان من بين التنظيمات التي ظهرت كنتيجة لهذا المحدّد ما يعرف بـ **«اتحاد طرابلس الكبير»**؛ الذي كان المُراد من وراء تشكيله هو تفعيل دور سكان طرابلس فيما يحدث، أو بمعنى آخر «طرابلس للطرابلسيين» كرسالة للتنظيمات المنتمية لمدن أخرى.

ـ تعاظم دور تنظيمات الزنتان وبخاصة تلك المنطوية تحت لواء قوات «أسامة الجويلي» كنتيجة لنهج المشاركة والتقبل الذي أبان عليه التنظيم تجاه حلفائه، ما جعله قبلة مستأمنة لكثير من التنظيمات الأخرى على غرار قوات مدينة غريان والزوارة، وهذا عكس المجلس العسكري لمدينة مصراتة الذي لطالما استأثر بالمكاسب التي يحققها دون إشراك أحد، ورغم أن ذلك كان كنتيجة لقوة المجلس العسكرية والاقتصادية والبشرية حيث عادة ما كان يصنع الحدث دون مساعدة، إلا أن طبيعة المخرجات التي نجمت عن فشل مشروع خليفة حفتر في الغرب الليبي كانت تُنذر بأن مجلس مصراتة العسكري لم يعد اللاعب الوحيد في المشهد، وهو ما عزّز من دور منافسيه الذين رأوا في الأخير رمزا للتسلط والهيمنة.

عموما فإن هزيمة قوات القيادة العامة في حربها على طرابلس وتراجعها عن الغرب الليبي وجزء من وسطها إلى غاية مدينة سرت، أعاد حسابات الاصطفاف من جديد بشكل رسم معالم جديدة تتمحور حول قطبين رئيسيين:

الأول/ المجلس العسكري لمدينة مصراتة صاحب القوة والنفوذ الذي لم يزاحمه فيه أحد منذ سقوط نظام معمر القذافي وإلى هجوم قوات القيادة العامة، والذي استمر بعد ذلك رغم تطورات الأحداث المرتبطة بتغير خارطة التحالفات بعد تحالف فتحي باشاغا – عقيلة صالح ضد حكومة عبد الحميد الدبيبة.

الثاني/ باقي الفصائل وفي مقدمتهم تنظيمات الزنتان والزاوية وحلفائهم الذين يبتغون إعادة التموضع، كل وفق ما يمتلكه من قدرات وما يبتغيه من مصالح، وهم الراغبون في العودة إلى نفوذهم السابق لسنة ٢٠١٤.

ـ مسار جنيف ومؤتمر برلين «مخرجات متجدّدة ورهانات ثابتة»:

بعد فشل هجوم قوات القيادة العامة على العاصمة طرابلس، وترسيم سرت كخط فاصل من الطرفين المتصارعين عبر توافقات إقليمية ودولية، وبعد أن أعربت حكومة الوفاق بقيادة «فايز السرّاج» عن استعدادها لتسليم السلطة بعد انتهاء فترة ولايتها، فضلا عن تجاوز الأحداث لحكومة «عبد اللّه الثني» التي أُعتبرت حكومة تابعة لقوات القيادة العامة وموازية لحكومة الوفاق، عادت جهود تسوية الأزمة الليبية من جديد في إطار ما عُرف بمسار جنيف لملتقى الحوار السياسي الذي تم برعاية أممية؛ والُمكون من وفدي مجلس النواب والأعلى للدولة الذي كان من ضمن مخرجات اتفاق الصخيرات سابقا إلى جانب مجموعة من المكونات الاجتماعية والمجتمع المدني، والذي أفضى إلى تشكيل حكومة جديدة بقيادة رجل الأعمال «عبد الحميد الدبيبة» مع مجلس رئاسي مكون من (ثلاثة أعضاء) التي نالت ثقة البرلمان، وقد أوكل للحكومة الجديدة كسلطة تنفيذية جملة من المهام على رأسها: قيادة المرحلة الانتقالية، والتحضير للانتخابات البرلمانية والرئاسية التي كانت مبرمجة في ٢٤ ديسمبر سنة ٢٠٢٢ تاريخ انتهاء ولايتها، كما تمتعت الحكومة الجديدة بالشرعية الدولية التي آلت إليها بعد تسلّمها السلطة من حكومة الوفاق، حيث أبدت العديد من الأطراف الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي التزامها بالتعامل مع الحكومة الجديدة.

ورغم حالة الإجماع الذي اتسمت به حكومة «عبد الحميد الدبيبة» كونها تعدّ أول حكومة موحدة في ليبيا منذ سنة ٢٠١٤ عندما انقسم المشهد السياسي الليبي إلى حكومتين شرقية وغربية، إلا أن فرص نجاحها في تحقيق الرهانات الموكلة إليها كانت مرتبطة بمدى قدرتها على تجاوز التحديات

التي كانت تواجه سابقاتها، وفي مقدمتها تجاوز الانقسامات الداخلية، وتسوية ملفات الأزمة السياسية وفي مقدمتها ملفي الانتخابات ووثيقة الدستور، ومعالجة المعضلة الأمنية ومواجهة فوضى السلاح عبر توحيد كل التشكيلات المسلحة ضمن سلطة أجهزة الدولة، فضلا عن مواجهة الأزمة الاقتصادية وخاصة ما ارتبط بإنتاج النفط وتقسيم عائداته، وتجاوز التدخلات الخارجية التي كانت من أهم عوائق تحقيق التسوية المنشودة، حيث تبرز روسيا وتركيا والإمارات ومصر كأحد أكثر الأطراف تأثيرا في المشهد الليبي، وهذا لن يكون إلا عبر مغادرة كل المرتزقة والقوات الأجنبية للأراضي الليبية، في سبيل تحقيق الرهان الأكبر وهو التجهيز لانتخابات رئاسية وبرلمانية جديدة تكون بمثابة المخرج الحقيقي للأزمة التي عاشتها ليبيا.

ـ عودة الانقسام: من حكومة الوحدة الوطنية إلى حكومتي «الدبيبة – باشاغا»

منذ تسلّمها للسلطة وطوال الفترة التي تلت ذلك، كان واضحا صعوبة قدرة الحكومة الجديدة التي أفرزها مسار جنيف على تجاوز التحدّيات التي فرضتها سنوات الأزمة رغم كل المساعي والجهود التي بذلتها، إلا أن الفشل في تحقيق المبتغى الرئيسي الذي جاءت لتحقيقه خلال سنة من عمر الفترة الانتقالية التي حدّدها لها ملتقى الحوار السياسي وهو توفير المناخ السياسي والأمني لانتخابات رئاسية وبرلمانية، كان قد أعاد الأزمة إلى سابق عهدها، بل إن انتهاء المهلة المحدّدة كان قد طرح إشكالات جمّة سواء القانونية منها أو السياسية حول شرعية استمرارية حكومة «عبد الحميد الدبيبة» في السلطة بعد أن تجاوزت تاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٢ وهو التاريخ الذي كان مقررا لإقامة انتخابات رئاسية وبرلمانية، والثابت أن هذا الإشكال كان

واردا منذ البداية، غير أنه لم يعالج في ظل حرص كل الأطراف على تجاوز أي دوافع تساهم في زعزعة ما تم التوافق عليه عند تشكيل الحكومة **(٩١)**.

وأعادت المعطيات الجديدة تقسيم المشهد إلى فريقين: **الأول،** يرى في فشل حكومة عبد الحميد الدبيبة في إجراء الانتخابات في وقتها المحدّد، هو سند قانوني وشرعي كاف لسحب الثقة منها، في حين يرى الفريق **الثاني** أن الفشل كان خارجا عن إرادة الحكومة، وأن عدم إجراء الانتخابات في وقتها لا يعدّ سندا كافيا لنزع الشرعية عن هذه الحكومة، ووسط هذا الجدل المتصاعد أقدم البرلمان الليبي الذي يتخذ من طبرق مقرا له، وبالإجماع على تكليف «فتحي باشاغا» وزير الداخلية السابق في حكومة الوفاق بتشكيل حكومة جديدة أطلق عليها اسم «حكومة الاستقرار» **(٩٢)**.

أعادت خطوة البرلمان الذي يرأسه عقيلة صالح والمدعوم من خليفة حفتر بموافقة خالد المشري رئيس مجلس الدولة الأعلى الذي سحب دعمه فيما بعد تحت ضغط أعضاء من المجلس الذي يرأسه، أعادت هذه التطورات الأزمة الليبية إلى نقطة الصفر في ضوء عودة مشهد الانقسام والاستقطاب الثنائي من جديد بين حكومتين تدّعي كل واحدة منهما الشرعية القانونية والمشروعية السياسية، حيث ترى حكومة **الدبيبة** أن شرعيتها ما زالت مستمرة استنادا لمخرجات ملتقى الحوار السياسي، وهي شرعية لا يمكن تجاوزها إلا عبر إجراء انتخابات عامة، في حين ترى حكومة **باشاغا** أنها صاحبة التفويض البرلماني التي يخولها استلام السلطة من حكومة الوحدة الوطنية، وما زاد من غموض المشهد السياسي والأمني هو إمكانية انزلاق الخلاف السياسي إلى مواجهات عسكرية تغذيها حالة التضارب الإقليمي والدولي الذي يشهد هو الآخر حالة من التذبذب في تفسير ما يحدث من تطورات.

ومع تصاعد الأزمة أكدت حكومة الوحدة الوطنية بقيادة «الدبيبة» على عدم تسليم السلطة إلا لجهة منتخبة، في مقابل تشبث حكومة الاستقرار بقيادة «باشاغا» بشرعيتها القانونية التي منحها لها البرلمان، بل وشروعها في بدء أعمالها مؤقتا من مدينة سرت، وهنا أصبحت المخاوف السابقة حقيقة على أرض الواقع بعد أن عاد مشهد الاستقطاب الثنائي للسلطة التنفيذية على غرار ما كان مع حكومتي السراج والثني **(٩٣)**.

وزاد الوضع سوءً قرار حكومة باشاغا في ١٦ من مايو ٢٠٢٢ الانتقال إلى طرابلس، ما ساهم في انتقال الاحتقان من المستوى السياسي إلى المستوى العسكري، ومعه سقط الرهان على تسوية الأزمة بطرق ودية بحكم أن كلا من رئيسي الحكومتين منحدر من مصراتة، إلا أن ذلك لم يشفع في الأخير من تجنب الانزلاقات التي كان البعض يظن أنها مستبعدة، وأدت محاولة حكومة باشاغا الدخول إلى العاصمة ومباشرة مهامها من هناك إلى اندلاع اشتباكات بالأسلحة الثقيلة، ورغم أنها لم تدم طويلا وانتهت بمغادرة «فتحي باشاغا» للعاصمة بعد ساعات قليلة، لكن نتائجها أعادت إلى الأذهان الوضع غير المستقر الذي عاشته العاصمة طرابلس، كما أن هذه المحاولة الفاشلة من طرف حكومة باشاغا لدخول العاصمة قد أعادت رسم التوازنات من جديد بين التشكيلات المسلحة الرئيسية المسيطرة على العاصمة ومعظم الغرب الليبي، حيث ساندت بعض التشكيلات العسكرية حكومة الوحدة الوطنية، في حين ساندت أخرى حكومة الاستقرار وذلك على النحو الآتي:

- **تشكيلات عسكرية موالية لحكومة فتحي باشاغا:**

معظمها ينحدر من خارج العاصمة طرابلس على غرار:

١. **قوات اللواء أسامة الجويلي** المنحدرة من الزنتان والمتمركزة في جنوب غرب العاصمة طرابلس

٢. **اللواء ٢١٧** والذي يعتبر ضمنيا أحد تشكيلات مصراتة العسكرية بالنظر لغالبية عناصره المنحدرة من مصراتة

٣. **قوات من مدينة الزاوية** بقيادة علي أبو زريبة وهو أحد أعضاء مجلس النواب

٤. **اللواء ٧٧٧** مشاة بقيادة هيثم التاجوري والذي يتخذ من وسط العاصمة مقرا له

- **تشكيلات عسكرية موالية لحكومة عبد الحميد الدبيبة:**

معظمها ينحدر من داخل العاصمة طرابلس على غرار:

١. **جهاز دعم الاستقرار** أو «قوات الأمن المركزي سابقا» بقيادة «عبد الغني الككلي» والذي يتّخذ من حي أبو سليم في وسط العاصمة مقرا له

٢. **قوات غرفة العمليات المشتركة** وتعتبر من أقوى التشكيلات العسكرية المنتشرة في العاصمة طرابلس

٣. **اللواء ٥٣** مشاة بقيادة «محمود بن رجب» ويعدّ هو الآخر من أكثر التشكيلات العسكرية جاهزية وجودة تدريبا وتسليحا

٤. **الكتيبة ٣٠١ مشاة** المتمركزة غربي العاصمة بقيادة «عبد السلام زوبي»

- **تشكيلات محايدة:**

وهي تشكيلات لم تتخذ موقفا لصالح طرف دون الآخر، ورغم أن حيادها ساهم في فشل محاولة حكومة باشاغا في الدخول إلى طرابلس إلا أنها لم تشارك في الصدام المسلح الذي جرى أثناء هذه المحاولة الفاشلة، في الوقت الذي كان ينتظر من بعضها مساندة رئيس حكومة الاستقرار «فتحي باشاغا»، ومن أهم هذه التشكيلات نجد:

١. **قوات الردع الخاصة** التي تتخذ من منطقة سوق الجمعة مقرا لها وتسيطر على مطار معيتيقة الدولي، وتعتبر أحد أكثر التنظيمات تماسكا بالنظر للأسس الأيديولوجية السلفية التي ساهمت في الحفاظ على وحدته.

٢. **اللواء ٤٤٤** المتمركز في جنوب غرب العاصمة بقيادة محمود حمزة والذي يشترك مع قوات الجويلي في السيطرة على هذه المنطقة.

توازيا مع هذا التوزيع الجديد لخارطة التحالفات الداخلية بين مختلف التشكيلات وبخاصة تلك الموجودة في طرابلس والغرب الليبي، ظهر توزيع جديد آخر على مستوى الفواعل الخارجية، فقد أعطت مصر وروسيا موافقتها المبدئية على خطوة البرلمان وحلفائه في تعيين حكومة جديدة، خاصة وأن ذلك يعكس في أحد مضامينه ولأول مرة إرادة ورغبة لأعداء سابقين على التوافق ضمن معسكر واحد (فتحي باشاغا كممثل للغرب، وعقيلة صالح بالتنسيق مع خليفة حفتر كممثل للشرق)، وهي ذات الرغبة التي عبّر عنها قبل ذلك تحالف فتحي باشاغا – عقيلة صالح والذي خسر رهان تكوين الحكومة لصالح تحالف الدبيبة – محمد المنفي.

أما تركيا فقد أبدت موقفا داعما لحكومة عبد الحميد دبيبة دون الإخلال بعلاقاتها مع حليفها السابق فتحي باشاغا، وذلك حين وازنت تمسّكها بالدبيبة بدعوتها لانتخابات جديدة، وهو موقف تركي قُرئ يومها على أنه رغبة تركية في الحفاظ على علاقات وطيدة مع أي طرف قد تميل له الكفة في ظل تلك التطورات المتسارعة.

وعلى ذات المنوال سار الموقف الإماراتي الذي ورغم أواصر التحالف التي تجمعها بقوات خليفة حفتر، إلا أنها لم تُبارك هذه الخطوة مفضّلة بقاء حكومة الدبيبة، أما قطر الخصم المضاد للإمارات والتي لطالما كانت لاعبا مهما في الأزمة منذ أول أيامها، فقد حاولت الموازنة بين النقيضين، فمن جهة استمرت في دعمها لحلفائها التقليديين الداعمين لحكومة دبيبة في طرابلس؛ إلا أن بعض التقارير أشارت إلى أن قطر دخلت في تفاهمات مع حكومة باشاغا مستغلة علاقاتها الوطيدة مع تشكيلات مصراتة التي كان باشاغا أحد رموزها.

هذه التقلبات في المواقف وبقدر ما تعبّر عن حجم التعقيد الذي تتّسم بها الأزمة من ناحية الولاءات، فإنها تعبّر عن حجم التأثير المتبادل بين المحدّدين الداخلي والخارجي والدور الذي لعبه هذا التأثير في استمرارية الأزمة وصعوبة تحقيق التسوية المنشودة **(٩٤)**.

ـ تنحية «فتحي باشاغا»: خطوة تجاه الحل أم ترسيخ للأزمة؟

أثار قرار البرلمان الليبي في مايو ٢٠٢٣ تنحية «فتحي باشاغا» من رئاسة الحكومة التي سبق وأن شكّلها؛ واستبق باشاغا لهذا القرار بتقديم استقالته، أثار الكثير من التساؤلات حول دوافع القرار والنتائج المحتملة

من ورائه، ورغم أن الرهان الحقيقي لنجاح حكومة باشاغا كان الحكم من العاصمة طرابلس، إلا أن فشل محاولاتها الثلاث لدخول الأخيرة كان يعدّ في نظر البعض سببا كافيا لسقوط رهان الأطراف الداعمة لهذه الحكومة على الأخيرة من أجل السيطرة على ليبيا وإعادة توحيد مؤسساتها، فضلا على الأسباب التي أثارها البرلمان خلال إعلان إقالته لباشاغا من على رأس الحكومة.

والحقيقة أن الظروف التي صاحبت تنحية فتحي باشاغا تحمل في طياتها العديد من المؤشرات التي من الممكن أن يُنظر إليها على أنها من أسباب إقالة الأخير:

داخليا/ ظهور توافقات جديدة على الساحة تم عبرها تجاوز المحددات والمعطيات التي أسّست لتحالف باشاغا ـ عقيلة صالح، في ظل الواقع الجديد الذي فرضه توافق الدبيبة – حفتر حول تقاسم عائدات المحروقات، وهو ما جعل من التحالف الأول خارج مسار تطورات الأحداث على الأقل في الوقت والظروف الراهنة.

خارجيا/ تراجع الرهانات الخارجية على تحالف باشاغا – عقيلة صالح حتى من بعض حلفاء باشاغا التقليديين وفي مقدمتهم تركيا، فضلا على الرؤية الأمريكية التي حملها عودة الاهتمام الأمريكي بملف الأزمة الليبية الراغب في تقليص النفوذ الروسي هناك، أفرز ذلك ضمنيا ميولا أمريكيا أكبر ناحية حكومة الوحدة الوطنية المنتهية ولايتها.

ليس من الواضح أي دور مستقبلي لفتحي باشاغا الذي يلقى دوره قبولا ودعما كبيرا من تشكيلات مصراتة العسكرية، إلا أن الثابت أن ذلك مرهون بكيفية عودته للتأثير من جديد في دوائر الحكم في العاصمة طرابلس، ومدى قدرته على بناء تحالفات مساندة له في أي استحقاقات انتخابية قادمة، إلا أن ذلك سيبقى حتما مرهونا بدعم تشكيلات مصراتة له وهو الذي اعتمد عليها من أجل التموقع في دوائر الحكم منذ أن كان يشغل منصب وزير الداخلية في حكومة الوفاق الوطني المنبثقة عن اتفاق الصخيرات.

ـ تنصيب حكومة أسامة حماد «حلقة أخرى في استمرارية مشهد الاستقطاب»:

لم يحمل تعيين أسامة حماد رئيسا جديدا لحكومة الشرق في مايو ٢٠٢٣ أي جديد على المشهد الليبي سوى كون الحدث مجرّد حلقة أخرى من سلسلة الانقسام المؤسساتي والاستقطاب الثنائي في ليبيا، فحتى خارطة التوازنات الداخلية والخارجية لم تشهد مستجدات ذات أهمية قد تدفع نحو تغيير حالة الجمود التي تتسم بها العملية السياسية، رغم كل محاولات حكومة حماد ربح بعض الأوراق الداعمة إقليميا وهو ما يفسّر عديد الزيارات الخارجية التي قام بها.

في الوقت ذاته استمّر برلمان طبرق في محاولاته من أجل دعم شرعية حكومة حماد وآخر تلك المحاولات قرار المجلس بسحب الثقة من حكومة الدبيبة شهر أغسطس ٢٠٢٤، وبغض النظر عن شرعية سحب الثقة عن طرف فاقد للشرعية والمشروعية كون خطوة البرلمان هذه هي الثانية بعد تلك الصادرة عنه في ديسمبر ٢٠٢١ عند تعيينه لحكومة فتحي باشاغا، وبالتالي فإن المفترض أن حكومة الدبيبة هي حكومة غير شرعية، فكيف تسحب الثقة عن طرف غير شرعي بالأساس؟

والواضح فإن قرار البرلمان يبتغي ممارسة أكبر ضغط لتحصيل تنازلات معينة فيما يخص ملفات الخلاف المطروحة مع حكومة دبيبة ومعسكر الغرب، خاصة وأن هذه الخطوة تزامنت مع تصاعد الخلاف حول عائدات النفط ومصرف ليبيا المركزي، وهو ما يحمل في طياته أحد أوجه تفسير خطوة البرلمان، في مقابل ذلك فإن حكومة الدبيبة رفضت قرار البرلمان الذي اعتبرته رأيا سياسيا غير ملزم **(٩٥)**، مفسرة إياه على أنه تجاوز آخر من البرلمان على مرجعية اتفاق الصخيرات ومسار جنيف، وبغض النظر عن شرعية موقف أي من الطرفين، فإن هذه التطورات لا تخدم جهود التسوية وبخاصة أنها تزامنت مع العجز الأممي الواضح في تقريب وجهات النظر والتي أدت إلى استقالة المبعوث الأممي عبد اللّه باتيلي في ابريل ٢٠٢٤.

٦ ـ التفكّك البنيوي لمؤسسات الدولة «مظاهر ودلالات»:

إن أقل ما يختصر الأزمة في ليبيا من إحاطة هو أنها أزمة أمنية بأبعاد سياسية واقتصادية، أصابت مؤسسات الدولة السيادية بالشلل، لصالح فواعل محلية رهنت قرارات ووجود هذه المؤسسات لصالح رغباتها السلطوية وحسابات رُعاتها الإقليميين والدوليين، ما شكّل تهديدا لحاضر ومستقبل الدولة الليبية ولوجودها ككيان موحّد في المنطقة، ونتيجة للعديد من المحدّدات الجيوسياسية والجيواقتصادية أصبحت في مرمى التنافس والصراع الجيوسياسي والجيواقتصادي الدولي والإقليمي الذي زادت حدّته منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا، والذي تحّولت بموجبه إفريقيا كمنطقة خام، وليبيا جزء من ذلك لتكون وجهة رئيسية لمسارات الصراع الدولي القادم.

طول أمد النزاع وغياب التسوية المنشودة في بلد ليس له كبير الباع في وجود بنية مؤسساتية راسخة، أفرز في النهاية تآكلا تدريجيا لمؤسسات الدولة الليبية السيادية؛ عبَّر عنه هذا **التفكّك البنيوي المؤسساتي** الحاصل الذي لم تُفض الجهود المبذولة لحلحلته للدرجة التي تنجح فيه الأطراف المتنازعة في إعادة بناء ما تم تفكيكه، على الرغم من الاستجابة النسبية التي أبانت عنها المؤسسات الاقتصادية كالمصرف المركزي والمؤسسة النفطية، في حين بقيت المؤسسات الأمنية والعسكرية وبدرجة أكبر السياسية وبخاصة التنفيذية منها بعيدة عن مثل هكذا استجابة، كما ظلّت علاقات الهيئتين التشريعيتين (البرلمان والمجلس الأعلى) يسودها شيء من الضبابية في ظل التجاوزات التي تشوب مهامها الوظيفية كسلطة تشريعية.

ازدواجية السلطة التنفيذية «تزاحم الشرعية»:

مشهد انقسام السلطة التنفيذية في ظل حكومتين شرقية وغربية، يبقى السمة الفارقة في الأزمة الليبية منذ سنة ٢٠١٤، فرغم بعض النجاحات الظرفية في توحيد هذه السلطة عقب كل حوار سياسي منتج لحكومة موحدة، إلا أن مشهد الانقسام ما يلبث أن يعود في ظل معطيات جديدة، دافعها الأول تنازع وتدافع الشرعية.

البداية كانت سنة ٢٠١٤ بانقسام السلطة التنفيذية إلى حكومتين متنازعتي الشرعية وهما حكومتا «عبد اللّه الثني» المدعومة من برلمان طبرق، وكذا قوات القيادة العامة بقيادة «خليفة حفتر» وحكومة «عمر الحاسي» ومن بعدها حكومة الوفاق الوطني بقيادة «فائز السراج» المعترف بها دوليا، استمّر هذا الانقسام إلى غاية تراجع قوات خليفة حفتر إلى الشرق مجددّا بعد فشل هجومها على العاصمة طرابلس الذي شنته في أبريل ٢٠١٩، حيث ومع استئناف جلسات الحوار ضمن مسار جنيف نجحت أطراف الخلاف في التوافق حول حكومة وحدة وطنية جديد بقيادة «عبد الحميد الدبيبة» بداية سنة ٢٠٢١.

ومنذ الإعلان عنها كان واضحا حجم التحديات التي تواجه الحكومة الجديدة للوفاء بتعهداتها خلال الفترة الزمنية الموكلة إليها، وفي مقدمتها إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية تكون رهانا قويا لإخراج البلاد من أزمتها السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية المتفاقمة، إلى جانب التوافق على وثيقة الدستور لتكون مرجعية للجميع في سبيل اكتساب المشروعية اللازمة بغض النظر عن الجدلية القائمة حول أسبقية الانتخابات عن الدستور أو العكس.

إذ حجم التعقيد الداخلي والإقليمي والدولي وما يحمله من تداعيات على الوضع الليبي كان أكبر من قدرة الحكومة الجديدة على الوفاء بتعهداتها، وهو ما أعطى المبرّر لعودة الانقسام من جديد بعد أن أقدم برلمان طبرق على تشكيل حكومة جديدة أُوكلت مهمة رئاستها لوزير الداخلية السابق في حكومة الوفاق الوطني «فتحي باشاغا» في فبراير ٢٠٢٢ والتي اتخذت من سرت مقرا لها.

وحجة البرلمان في ذلك انتهاء المهلة المحدّدة لحكومة الوحدة الوطنية للوفاء بالتزاماتها ضمن مخرجات الحوار السياسي الشامل الذي عُقد في جنيف، غير أن هذا القرار لم يلق القبول من طرف حكومة «عبد الحميد الدبيبة» التي أصرّت على شرعية استمرارها كونها لم تُنه مهامها التي أُوكلت لها ضمن نفس مسار الحوار السابق، في تضارب صريح في تفسير اتفاق «جنيف» وما نص عليه من بنود **(٩٦)**.

هذا السيناريو أعاد مشهد الانقسام والاستقطاب الثنائي للسلطة التنفيذية من جديد، رغم عجز حكومة «فتحي باشاغا» عن اقتحام العاصمة طرابلس في عديد المحاولات، وهو ما رسّخ من سيناريو الانقسام من جهة، وفرض على البرلمان الليبي إعادة قراءة خياراته من جديد والتي كان من ضمنها إقالة «فتحي باشاغا» من رئاسة الحكومة وتكليف «أسامة حماد» بدلا منه في مايو ٢٠٢٣، في حين ذكرت مصادر أخرى أن باشاغا سبق هذه القرار بتقديم استقالته وتسليم مهام رئاسة الحكومة إلى نائبه «علي القطراني»، وهي تطورات زادت من غموض وتعقيد المشهد المعقّد أصلا، كما طرح العديد من الأسئلة حول مستقبل هذا المشهد في ظل ما يكتنفه من تطورات؟

الانقسامات المتتالية في السلطة التنفيذية لم تقف تداعياتها تأثيرا وتأثرا عند حدود هذه المؤسسة، إنما تعدته إلى جلّ البنية المؤسساتية للدولة، بل أحيانا إلى البنية الاجتماعية التي تعدّ صمام الأمان الوحيد المتبقي للحفاظ على رهان وحدة الدولة، ففيما يخص المؤسسات تعدى تأثر وتأثير الانقسام في المشهد التنفيذي إلى نظيره التشريعي بحيث ظلت المؤسستان النيابيتان أي برلمان طبرق والمجلس الأعلى في طرابلس على علاقة مباشرة بما يحدث في الجانب التنفيذي من تطورات؛ سواء فيما تعلّق بدور الهيئات التشريعية في ترسيخ الانقسام في الجانب التنفيذي، أو التداعيات الناجمة عن هذا الانقسام في التنسيق بين الهيئتين التشريعيتين، ولا يمكن فصل باقي المؤسسات عن معادلة التأثر والتأثير بداية بالمؤسسة العسكرية والأمنية، وبدرجة أقل المؤسسات الاقتصادية التي حافظت نسبيا على موقعها في ظل معركة الاستقطاب الثنائي للسلطات.

إلا أن الأخطر من الجانب المؤسسي وما طاله من انقسام هو حجم تأثير هذا المشهد على أجيال ما بعد الثورة التي نضج إدراكها على مشهد الانقسام، فمخاطر الانقسام البنيوي في المؤسسات السيادية يحمل في ثناياه كبير التداعيات على وحدة النسيج الاجتماعي ومستوى ولائه للمؤسسات المركزية المعبرة على وحدة كيان الدولة، والتجارب خير دليل على إثبات هذا الطرح، انطلاقا من وجود نماذج سابقة دالة على ذلك، على غرار تأثير انقسام ألمانيا إلى شطرين شرقي وغربي طيلة أربعة عقود ونصف بعد الحرب العالمية الثانية وتأثر البنية الاجتماعية بهذا الانقسام؛ حيث تفيد معظم الدراسات الميدانية ببقاء تداعيات هذا الانقسام وسط شرائح مجتمعية واسعة شرق وغرب ألمانيا حتى بعد ثلاث عقود ونصف من عودة الوحدة أكتوبر ١٩٩٠. ذات الطرح ينطبق على الكوريتين الشمالية والجنوبية حيث تشير جلّ الدلائل إلى أن الأمر ليس متعلق بالتنافر السياسي والعسكري فحسب إنما يتعداه نحو الجانب الاجتماعي.

وليبيا ورغم ما يجمع النسيج الاجتماعي من روابط إلا أنها ليست بعيدة عن هذا الطرح، فاستمرار الانقسام على هذا النحو دون بوادر لأي حل في الأفق تزامنا مع الدافعية التي يشكلها الاستقطاب الدولي لاستمرار هذا المشهد، هي معطيات توحي بإمكانية تجاوز تلك الروابط الاجتماعية في لحظة ما حتى لو لم تبرز معالمها بعد، وهو ما ينذر بزوال كيان الدولة الليبية في بعده الجيوسياسي الراهن ما لم تتدارك الفواعل الداخلية المساهمة في استمرار مشهد الانقسام وتتنازل عن حساباتها الذاتية درءً لمشروع التقسيم؛ تزامنا مع توفر الحدود اللازمة للاستجابة الدولية وما يشكله ذلك من دافعية نحو التسوية.

سلطة تشريعية «رهينة التوازنات المعقّدة»

بالنظر إلى تجربة الليبيين مع المجلس الوطني الانتقالي الذي تأسس في ٢٧ فبراير ٢٠١١ واستند في وجوده وسلطته للشرعية الثورية؛ ومن بعده المؤتمر الوطني العام الذي أفرزته انتخابات السابع من يوليو ٢٠١٢ وتسلم السلطة في ٠٨ أغسطس ٢٠١٢ وقد كان بمثابة الجسم السياسي الشامل والمرجعية المؤسسية المستندة للشرعية الشعبية، ورغم ما توفر لهذه الهيئة من شرعية الوجود وممارسة السلطة، إلا أن المؤتمر فشل في المهام الموكلة إليه رغم شمولية التمثيل فيه (٢٠٠ عضو) **(٩٧)**؛ واعتباره الجهة المخولة بمنح الثقة للحكومة وسلطة التعيين في المناصب السامية، ومن بعد ذلك مجلس النواب الليبي (بداية من ٠٤ أغسطس ٢٠١٤) والذي واجه عقبات قانونية عندما أبطلت المحكمة العليا مشروعيته، بل وكل قراراته والتي من أهمها قراره بتشكيل حكومة «عبد اللّه الثني»، وهو القرار القضائي الذي ترك موجة من الجدل القانوني والسياسي بأبعاد إقليمية دولية، بين من اصطف لصالح شرعية القرار الصادر عن أعلى هيئة قضائية في البلاد، وبين من تمسّك بشرعية البرلمان، ما خلق نوعا من الاستقطاب الثنائي بين برلمان طبرق والمؤتمر الوطني العام في طرابلس.

بعد اتفاق الصخيرات سنة ٢٠١٥ ازداد الوضع تعقيدا مع ولادة هيئة تشريعية جديدة هي «المجلس الأعلى للدولة» رغم أن البعض يرى في ذلك توازنا مع البرلمان الذي اتخذ من طبرق شرق البلاد مقرا له، ورغم حرص اتفاق الصخيرات على ضبط علاقة المجلس الأعلى للدولة بمجلس النواب، حيث أُوكل للأول صلاحية التشريع ولكن عبر استشارة المجلس الأعلى بشكل

إلزامي؛ فضلا عن اشتراك المجلسين معا في تعديل أو صياغة الإعلانات الدستورية، إلى جانب المهام التشاورية بين المجلسين حول سحب الثقة من الحكومة أو استقالتها، وكذا التوافق حول تعيينات المناصب السيادية، في حين مُنِح المجلس الأعلى للدولة صلاحية إبداء الرأي الملزم للحكومة في المشاريع القانونية، وإبداء الرأي الاستشاري في الاتفاقيات الدولية، إضافة إلى صلاحية اقتراح المشاريع القانونية المنظمة للانتخابات **(٩٨)**.

الوضع القانوني وما منحه اتفاق الصخيرات للمجلس الأعلى من أنماط وظيفية جعلت الأخير أقرب للكيان الوظيفي الهجين الذي امتزجت فيه معالم الهيئة الاستشارية بالصلاحيات التشريعية وأحيانا وظائف تنفيذية، وهو مزيج ساهم لاحقا في بعض ما شاب علاقة المجلس الأعلى بمجلس النواب نتيجة لجدلية تفسير ما مُنح للأول من مهام ضمن اتفاق الصخيرات، خاصة في ضوء ما ناله المجلس الأعلى كشخصية قانونية اعتبارية من استقلالية وظيفية وفقا للإعلان الدستوري المعدّل، فضلا عن التمتع بالاستقلالية المالية التي أعطته هامشا أكبر من المناورة في علاقته الوظيفية مع مجلس النواب بل حتى مع باقي الهيئات الرسمية.

التباين بين قطبي السلطة التشريعية بلغ ذروته خلال هجوم قوات القيادة العامة على العاصمة (أبريل ٢٠١٩)؛ حيث ازدادت حدة الخلاف بين المجلسين بعد أن بارك مجلس النواب في طبرق خطوة خليفة حفتر للاستيلاء على العاصمة، في حين اصطف المجلس الأعلى إلى جانب حكومة الوفاق، وأدى هذا الاستقطاب الثنائي والاصطفاف المضاد بين الطرفين إلى تجميد كل أنواع التواصل والتنسيق والحوار بشأن ملفات النقاش وفي مقدمتهم

ملفي الدستور والانتخابات، وتضاعف هذا الانفصام بعد إعلان خليفة حفتر تجميد العمل باتفاق الصخيرات، غير أن فشل قوات القيادة العامة في السيطرة على العاصمة طرابلس، والواقع الجديد الذي أفرزه مسار الحوار السياسي في جنيف وولادة حكومة الوحدة الوطنية برئاسة «عبد الحميد دبيبة»، قد ساهم في عودة الهدوء النسبي لعلاقة المجلسين باعتبارهما واجهتا السلطة التشريعية في البلاد، وما ساعد على ذلك تجدّد خارطة الاصطفاف بعد أن زاد حجم الخلاف بين حكومة «عبد الحميد الدبيبة» من جهة، وكل من البرلمان والمجلس الأعلى من جهة أخرى، في شكل أعاد حالة التوافق النسبي بين قطبي السلطة التشريعية؛ إلا أنه توافق لم ينعكس إيجابا على أهم الملفات الحساسة الآنفة الذكر، ما جعله في النهاية توافق ظرفي أملته محددات مؤقتة لا تحمل سمة الديمومة **(٩٩)**.

لم تُمهل تطورات الأحداث كثيرا مسار استمرار التوافق النسبي، فقد عاد نهج التباين من جديد ليتصدر العلاقة بين جناحي السلطة التشريعية، وقد تجسّد ذلك بالقرار المرتبط بالإصلاحات القضائية الرامية لتعيين أعضاء جدد في المحكمة العليا دون استشارة المجلس الأعلى، ما رآه المجلس الأعلى تجاوزا لسلطته الاستشارية التي تربط علاقته بالبرلمان.

وقبل ذلك قام مجلس النواب بالتصويت على استبعاد المجلس الأعلى من تزكية رئيس الحكومة الجديدة، وهي خطوات رأى فيها المجلس الأولى الذي صوت هو الآخر بغالبية أعضائه على رفض كل ما يمس بصلاحيته التي اكتسبها من اتفاق الصخيرات سنة ٢٠١٥، في مشهد أعاد للأذهان خلافات سابقة بين الطرفين، عكس ذلك حجم وعمق ما يجمع الطرفان من خلافات رغم الفرص المتاحة للتوافق في حال توفرت الإرادة لذلك **(١٠٠)**

وتصاعد الخلاف مؤخرا على خلفية إقرار مشروع الموازنة العامة للدولة، حين أدلى رئيس مجلس النواب «عقيلة صالح» بتصريحات مفادها أن البرلمان هو صاحب الاختصاص في هذا الإقرار، وفي خطوة مضادة صوّت المجلس الأعلى بالإجماع على رفض مشروع القرار الذي تبناه مجلس النواب في جدلية متجددة للخلافات القانونية بين الطرفين، رغم التأكيد المستمر من منتسبي وقادة الهيئتين على استمرار نهج التشاور والحوار حول الملفات الخلافية العالقة والذي جسدته مباحثات القاهرة بين وفدي المجلسين شهر فبراير ٢٠٢٥ بالتزامن مع اجتماعات اللجنة الاستشارية التابعة للبعثة الأممية في طرابلس **(١٠١)**.

في ضوء هذا المسار وانطلاقا من أن الوظيفة التشريعية لسلطة الدولة هي أقرب الوظائف تعبيرا عن رأي الجماهير بحكم صفتها النيابية الدالة في أوضح مضامينها على نيابتها عن الشعب في رعاية مصالحه والدفاع عن حقوقه، فعلى عاتق الهيئات التشريعية التي لم تسلم هي الأخرى من مظاهر الانقسام، بل لم تسلم من تقديم رغبات الذات عن المصلحة العامة التي نابت عنها في التمثيل؛ على عاتقها تقع كبير المسؤولية في تجاوز أزمة الانقسام الراهن وطبعا مستقبل بناء الدولة، وإن لم تسمح لها الظروف في تبوأ هذا المقام والاضطلاع بهذا الدور المنوط بها عبر قيادة ليبيا إلى برّ الأمان في ظل هذه الأزمة الوجودية، فالأولى بها ألا تكون جزءً من دافعية استمرار الانقسام الذي كثيرا ما كانت جزءً لا يتجزأ منه. ومسار العلاقة بين برلمان طبرق والمجلس الأعلى ومواقفهما اتجاه ثنائي السلطة التنفيذية في الشرق والغرب أكبر دليل على ذلك.

ولعّل أن أولوية المرحلة الراهنة هو فك أو أقله التقليل من حجم الارتباط بين مكونات الهيئتين التشريعيتين وبين التشكيلات العسكرية التي تبتغي أن يكون النواب ذراعا سياسيا لحماية نفوذها، خاصة وأن تطورات الأحداث

على مدار السنوات الماضية قد أثبتت وجود هامش لمثل هذا الخيار، فعلى سبيل المثل لا الحصر فقد ثبت أن التحالف الوثيق بين برلمان طبرق برئاسة عقيلة صالح وقوات القيادة العامة تحت سلطة خليفة حفتر ورغم أنه له ما يبرّره لكنه ليس بالتحالف المعصوم عن الانفصام، وما رفض البرلمان لقرار حفتر تنصيب نفسه حاكما على ليبيا بعد ظهور بوادر فشله في معركة طرابلس سنة ٢٠٢٠ إلا دليل على حدود التوافق والتباين بين الطرفين.

ذات الطرح اثبتته لاحقا خطوات التقارب مع تركيا التي قادها رئيس البرلمان بشخصه رغم ما قيل حول مدى التنسيق مع خليفة حفتر وحلفائه الإقليميين حول ذلك، ذات المُعطى ينطبق على علاقة المجلس الأعلى بالسلطة التنفيذية في طرابلس وذلك حين زكّى المجلس حكومة «فتحي باشاغا» التي تم تنصيبها من طرف برلمان طبرق بالتوافق مع قوات خليفة حفتر في بداية الأمر قبل تراجعه لاحقا، ورغم هذا التراجع عن التزكية إلا أن الموافقة المبدئية أعطت انطباعا عن وجود حيز للتوافق بين الهيئتين التشريعيتين، بل تعدى ذلك ليكون توافقا غير مباشر مع خليفة حفتر بطريقة أو أخرى.

وفي ضوء الخلافات المستمرة بين حكومة «عبد الحميد دبيبة» والمجلس الأعلى تزامنا مع الخلافات التي ما فتأت تظهر بين قوات القيادة العامة وبرلمان طبرق، فإن مثل هذه التقلبات في علاقات الهيئتين التشريعيتين مع قطبي السلطة التنفيذية تبقى أمرا واردا، وهو الأمر الذي يمكن البناء عليه من أجل تعزيز هامش استقلالية القرار في الهيئتين التشريعيتين بما ينعكس إيجابا على مسار وجهود تسوية الأزمة، وبما يحفظ صورة الهيئتين أمام الرأي العام الذي منه وعبره استمدت شرعية وجودها ككيان مؤسسي سيادي مهمته الرئيسية التمثيل النيابي المباشر للمواطن الليبي.

المؤسسة العسكرية: بين جيش ليبي وآخر وطني ليبي «حدود التباين وفرص التوافق»

الثابت في نشوء الدول على مرّ التاريخ أن الدولة هي من تصنع مؤسساتها بما فيها المؤسسة العسكرية وهي من تُضفي عليها شرعية الوجود، وإن كان لهذه القاعدة استثناءات فإن الاستثناء لا يمكن الأخذ به كقاعدة للقياس، حيث تبرز دول مثل باكستان وإسرائيل كحالات للدلالة على هذا الاستثناء.

في ليبيا أدّى انهيار المؤسسة العسكرية والأمنية لنظام معمر القذافي والتي كانت تشكّل عماد نظامه إلى بروز فراغ أمني رهيب أصبح أحد أهم مهدّدات كينونة الدولة الليبية في حدّ ذاتها، خاصة في ضوء انتشار عشرات التشكيلات المسلحة وعدم قدرة أي منها على السيطرة على الوضع الأمني برمته في كل الجغرافيا الليبية المترامية، وعجز مؤسسات الدولة الانتقالية في لجم ظاهرة انفلات السلاح عبر ضم هذه التشكيلات إلى مؤسسات الدولة السيادية، والذي اتخذ مسارا هجينا زاد من تعقيد المشهد، ما أدّى في النهاية إلى تصاعد دور هذه التشكيلات التي أصبحت هي من تدير السلطة على الأرض، وفي كثير من الأحيان تسيطر عليها بما يخدم مصالحها الضيقة ومصالح رعاتها الإقليميين والدوليين، ضمن مشهد أمني هجين عكس العجز المطبق عن الاستجابة لجهود حوكمة القطاع الأمني.

تزاحم الشرعية نال حظه هو الآخر من أوجه تفسير حالة الاستقطاب الثنائي للمؤسسة العسكرية، بحيث تصاعدت حرب المسميات بين قوات القيادة العامة التي اتخذت من «الجيش الوطني الليبي» أو «القوات العربية الليبية» مسمى لها في نموذج لإثبات شرعية الوجود، وبين التشكيلات المسلحة

في معظم الغرب الليبي وبخاصة العاصمة طرابلس والتي اتخذت من «الجيش الليبي» مسمى لها في نموذج آخر لإثبات شرعية الوجود، وبين الفريقين ضاعت رمزية المؤسسة العسكرية كجهة سيادية ضامنة لوحدة الدولة وحامية لأمنها القومي.

في مقابل ذلك ورغم ما شهده الطرفان من صدام عسكري مباشر بلغ أوجه خلال هجوم قيادة القوات العامة على العاصمة طرابلس أبريل ٢٠٢٠؛ إلا أنهما على النقيض من ذلك عبّرا ضمنيا عن أحد أكثر المحاولات جدية لتجاوز الأزمة من خلال اللجنة العسكرية المشتركة (٥+٥) والتي تعتبر أحد اكثر الهيئات المشتركة المعبّرة فعلا عن توفر بعض الإرادة لبحث الملفات الجوهرية للأزمة، وهذا ما عكس حرص الطرفان على استمرار التنسيق ضمن الاجتماعات الدورية لهذه اللجنة على مستوى الجدية في تحقيق المرجو من أهداف رغم كل التحديات التي يفرضها مناخ الانقسام السائد، ما حدّ كثيرا من تجسيد هذه الإرادة المتوفرة للطرفين على ارض الواقع.

فرغم كل الجهود المبذولة من أجل إعادة بناء مؤسسة عسكرية وأمنية ذات سيادة وبعيدة عن التجاذبات الداخلية والإقليمية والدولية، إلا أن صعوبة تجاوز التحديات التي فرضتها محدّدات الواقع المتأزم وما يحمله من تعقيدات حال دون ذلك، وهو ما زاد من صعوبة تفعيل دور المؤسسة العسكرية والأمنية كمؤسسة سيادية لا تخضع للتشكيلات المسلحة التي آلت إليها السيطرة على الأرض طوال مراحل الأزمة؛ وهي التي سيطرت على مخازن سلاح النظام السابق، في حين يتمتع بعضها بدعم إقليمي كبير ساهم في تراجع موقع الكيانات الأمنية العسكرية الرسمية التي بقيت عاجزة على مجاراة النسق العالي في اكتساب المزيد من النفوذ والقوة الذي تتسم به الكيانات الموازية التي تُزاحمها والتي جرى تهجين بعضها.

خلال تولّي المؤتمر الوطني العام الليبي السلطة التشريعية سعى الأخير إلى تحييد منصب رئيس الأركان عن الخلافات المتصاعدة، عبر حرصه على تعيين أشخاص محّل توافق لهذا المنصب، وكنتيجة لذلك قام المؤتمر الذي أوكلت إليه هذه الصلاحية تغيير العديد من رؤساء أركان الجيش مع كل اختلال يتضح على غرار تعيين اللواء ركن عبد السلام جاد اللّه مكان اللواء يوسف المنقوش بعد أحداث بن غازي في يوليو ٢٠١٣، تلاه تغيير آخر في أغسطس ٢٠١٤ عندما أعلن مجلس النواب تعيين «عبد الرزاق الناظوري» رئيسا للأركان خلفا للواء «عبد السلام جاد اللّه» الذي عينه سابقا المؤتمر الوطني، في خطوة رفضها قادة المؤسسة العسكرية في طرابلس، في حين رآها البعض على أنها تعكس تعاظم قوة «خليفة حفتر» الذي يشرف على عملية الكرامة في الشرق الليبي، تزامنا مع بوادر إرهاصات انقسام المؤسسة التشريعية والتنفيذية نحو الانشطار الثنائي.

وقد ساهم ذلك بدوره في تصاعد الاستقطاب الثنائي لمنصب «رئيس الأركان» وباقي المؤسسات السيادية التي كانت في طور البناء؛ كما زاد من حدة الانقسام السائد في البنية المؤسساتية للدولة في ظل رفض معظم التشكيلات العسكرية وكبار الضباط المحسوبين على رئيس الأركان المقال في العاصمة طرابلس والغرب الليبي لمحاولة انفراد قوات القيادة العامة بشرعية الوجود **(١٠٢)**.

طوال سنوات الأزمة التالية التي لم تنجح خلالها مخرجات الحوار السياسي الليبي وأبرزها اتفاقية «الصخيرات» التي عُيّنت على إثرها حكومة الوفاق الوطني في إعادة اللحمة للمؤسسة العسكرية والأمنية، رغم الدعم الدولي وبعض صور الدعم الإقليمي الذي حظيت به الحكومة، فضلا عن حالة القبول

وسط الشارع الليبي، استمّر هذا الانقسام وفي كثير من الأحيان تجاوز حدود الاستقطاب الثنائي بين المعسكر الغربي بقيادة حكومة الوفاق التي يرأسها «فايز السرّاج»، ونظيره الشرقي الواقع تحت هيمنة «خليفة حفتر»، وبخاصة مع ظهور بوادر فشل استراتيجية حفتر في السيطرة على العاصمة طرابلس، واتجهت التطورات نحو مزيد من الاستقطاب داخل كل معسكر، على غرار الخلاف غير المعلن بين رئيس البرلمان «عقيلة صالح» و«خليفة حفتر» على خلفية تعيين الأخير لنفسه حاكما مطلقا على ليبيا في أبريل ٢٠٢٠ بعد مرور سنة على إعلانه الهجوم على العاصمة طرابلس وفي خضّم عجزه عن اقتحامها.

في المقابل شهدت حكومة الوفاق حالة من الخلاف بين رئيسها «فايز السرّاج» ووزير داخليتها «فتحي بشاغا» أدّت إلى إقالة الأخير من منصبه صيف ٢٠٢٠، وفي خطوة ذات علاقة ولتجنّب أي صدام بين التشكيلات العسكرية التابعة لحكومة الوفاق، تمّ تعيين الفريق الأول «محمد علي أحمد الحداد» المنحدر من مصراتة رئيسا جديدا للأركان في طرابلس أواخر أغسطس ٢٠٢٠ إرضاءً لتشكيلات مصراتة المدافعة عن العاصمة والتي رفضت عزل وزير الداخلية.

فشل هجوم قوات «خليفة حفتر» وانسحابها نحو قواعدها في الشرق وبقدر ما أعاد تشكيل المشهد السياسي والأمني من جديد في ضوء إفرازات هذا الفشل وفي مقدمتها مخرجات الحوار السياسي الشامل الذي انتهى إلى تعيين حكومة وحدة وطنية بقيادة «عبد الحميد الدبيبة»، فإنه أعطى دافعية ورغبة من جديد في توحيد مؤسسات الدولة السيادية ومن بينها المؤسسة العسكرية والأمنية، انطلاقا من فشل الرهان على القوة العسكرية لفرض التسوية، وضمن ما أفضت إليه هذه الجهود هو

تشكيل «اللجنة العسكرية المشتركة ٥ + ٥» السابقة الذكر بقيادة رئيس الأركان في حكومة الوحدة الوطنية «محمد علي أحمد الحداد» ونظيره في قوات القيادة العامة «عبد الرزاق الناظوري»، إضافة إلى أربعة من كبار القادة العسكريين لكل فريق، وهي اللجنة التي أُوكلت لها مهمة وضع استراتيجية شاملة لإعادة اللحمة إلى المؤسسة العسكرية والأمنية الليبية عبر استيعاب كل التشكيلات العسكرية ضمن مظلة مركزية مشتركة تحت رعاية أممية.

ومن أجل ذلك عقدت اللجنة العديد من اللقاءات الدورية منذ أول اجتماع لها في مدينة سرت في ديسمبر ٢٠٢١، تلاه اجتماع ثاني في نفس المدينة، في حين احتضنت القاهرة الاجتماع الثالث الذي خصّص لمعالجة ملفي المرتزقة وتحييد المؤسسة العسكرية عن التجاذبات السياسية، وحمل الاجتماع الرابع «الاستثناء» كونه عُقد في طرابلس العاصمة وشهد حضورا لرئيس أركان قوات القيادة العامة كممثل للشرق لأول مرة منذ سنة ٢٠١٤، في خطوة تركت العديد من ردود الفعل الإيجابية، على أمل أن تنعكس هذه المكاسب على المسار السياسي المتعثّر خاصة بعد عودة مشهد الانقسام الحكومي من جديد، رغم صعوبة التأكيد على صمود التوافقات التي تم تحصيلها ضمن اللجنة المشتركة، انطلاقا مما يراه البعض بأن وحدة المؤسسة العسكرية يرتهن في الغالب إلى وحدة المؤسسات السياسية التي بدورها تحتاج إلى أرضية دستورية متفق عليها تكون مرجعية لإدارة الرهانات المقبلة وفي مقدمتها انجاز الانتخابات. وبما أن الظروف الحالية لا تحمل بشائر في هذا الاتجاه فإنه من الصعب الجزم بتحقيق أي نتائج واضحة المعالم في اتجاه تحقيق الوحدة المؤسساتية المنتظرة.

في مقابل ذلك فإن هناك من يرى أن التحديات السياسية ضمن فصول مسار صراع الثروة والسلطة في البلاد ليست هي فقط من يقف عائقا أمام عودة الوحدة للمؤسسة العسكرية، بل إن الأمر مرتهن كذلك في أحد أبعاده إلى التحديات الإدارية والتنظيمية المرتبطة بهيكل المؤسسة العسكرية في الشرق مقارنة بنظيرتها في الغرب، وانعكاس طبيعة هذا الهيكل على طبيعة العلاقة مع الحكومة ضمن خارطة العلاقات المدنية والعسكرية، ولعّل مصدر الاختلاف مرتبط أساسا بنمط القيادة مع وجود نظامين مختلفين، ففي الوقت الذي يسود فيه نظام رئاسة الأركان في المؤسسة العسكرية الغربية وهو ما يعني ضمنيا سُمو وزارة الدفاع التي تصنف وظيفيا كسلطة مدنية عن رئاسة الأركان التي تصنف سلطة عسكرية، في مقابل ذلك فإن ما يسود في المنطقة الشرقية هو نظام القيادة العامة التي يكون فيها رئيس الأركان تحت سلطة القائد الأعلى وهو ما يعني ضمنيا عدم خضوعه لوزير الدفاع، هذا الإشكال المرتبط بطبيعة هيكل القيادة لدى الفريقان ورغم أنه ذو طابع عسكري إلا أن تداعياته ستبقى كبيرة فيما يتعلق بموضوع مستقبل العلاقات المدنية والعسكرية وطبيعة علاقة السلطة السياسية بالعسكرية.

سلطة قضائية «محّل تنافس الإيرادات السياسية المتضاربة»

شأنها شأن باقي المؤسسات السيادية، لم تحظ المؤسسة القضائية بدور بارز في نظام القذافي، وبعد سقوط الأخير حاولت هذه المؤسسة تفعيل دورها على الساحة كسلطة موازية لباقي السلطات، غير أنها لم تخرج عن سياق التأثر بالصراع الدائر حول «السلطة والثروة» بين أطراف النزاع، حيث حاول كل طرف استغلالها لصالح توجهاته وخدمة أهدافه.

وبحكم تمركز قمة هرم السلطة القضائية «المحكمة العليا» في العاصمة فقد كانت أكثر تأثرا بمن يسيطر على الأخيرة في ظل غياب أدوات الحماية للاستقلالية اللازمة للقضاء، رغم سعي كل جلسات الحوار الليبي سواء ما ارتبط باتفاقية «الصخيرات» أو ما بعده وصولا لاتفاق «جنيف» على ضرورة توفير الاستقلالية التامة لعمل السلطة القضائية، إلا أن بعض قرارات المحكمة العليا كانت تحوم حولها بعض الشكوك بغض النظر عن صحتها من عدمها، على غرار قرار هذه المحكمة بسحب الشرعية الدستورية عن حكومة «عبد اللّه الثني» وإبطال قرار مجلس النواب في ذلك، توازيا مع إلغاء شرعية مجلس النواب وقراراته بشكل رجعي، ما رآه البعض على أنه قرارا ذو بعد سياسي جاء تحت ضغط بعض التشكيلات العسكرية المسيطرة على العاصمة طرابلس، في حين رآه البعض الآخر على أنه قرارا يستند في صحته لأطر قانونية، وبغض النظر عن جدلية البعدين السياسي والقانوني إلا أن الثابت أن قرار المحكمة يومها كان قد خلق واقعا جديدا في ظل وجود هيكلين تشريعيين وهما المؤتمر الوطني الذي أعاده قرار المحكمة للحياة مجددا، ومجلس النواب الذي سحب قرار المحكمة حق وجوده.

مع تطورات الأحداث اللاحقة وبخاصة بعد توقيع اتفاق الصخيرات ظلّت ورقة القضاء راكدة في مسار النزاع، إلى أن أعادتها الظروف إلى السطح من جديد بعودة موقع السلطة القضائية وعلى رأسها المحكمة العليا ليبرز ضمن محدّدات النزاع، وذلك بعد إقرار مجلس النواب في طبرق سبتمبر ٢٠٢٢ قانونا لإنشاء محكمة دستورية عليا في مدينة بنغازي عوض الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا في العاصمة طرابلس **(١٠٣)**.

تلى ذلك تصويت المجلس على تجديد عضوية أعضاء المحكمة العليا ورئيسها في يونيو ٢٠٢٣، ليعود الإشكال مجددا بعد أداء مستشاري المحكمة الدستورية العليا اليمين الدستورية؛ في سيناريو قُرأ على أنه تجاهل من مجلس النواب لآراء باقي الفواعل الرسمية وبخاصة مجلس الدولة والمجلس الرئاسي اللذان أثارت خطوات البرلمان حفيظتهما بغض النظر عن الأسباب من وراء ذلك بين ما هو سياسي وما هو قانوني، انطلاقا من كون المجلس الأعلى الجناح الثاني للهيئة التشريعية الذي ورغم موقعه الاستشاري في جلّ ثنايا اتخاذ القرارات التشريعية؛ إلا أن موافقته حتمية لترسيم القرارات، وهذا ما يحفظ توازن وتكامل العلاقة بينه وبين مجلس النواب في طبرق؛ وبالتالي فهو ينظر لخطوات الأخير تجاوزا لموقعه الاستشاري، أما المجلس الرئاسي فعادة ما تحركه اعتبارات التوازنات السياسية أكثر من نظيرتها القانونية، حيث كثيرا ما كانت بيانات التنديد الصادرة عن المجلس الرئاسي تشير إلى أن قرارات مجلس النواب فيما يخص القضاء ما هي إلا دافع آخر نحو تعميق الانسداد السياسي، انطلاقا من أن ما حدث سيمنح لمجلس النواب هيمنة واسعة ستعزز من نفوذه على القضاء وبما يضعف مبدأ التوازن بين السلطات.

لم يقتصر هذا الرفض على المجلسين السابقين بل تعداه إلى المؤسسات الحقوقية الأخرى سواء الرسمية منها أو غير الرسمية، على غرار الدائرة

الدستورية بالمحكمة العليا بطرابلس التي قضت في يونيو ٢٠٢٣ بعدم دستورية قرارات البرلمان المتضمنة إنشاء كيانات قضائية جديدة في إشارة إلى المحكمة الدستورية العليا التي نصبها مجلس النواب في بنغازي، كما أعلنت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ليبيا رفضها لخطوات البرلمان معتبرة إياها غير دستورية، منوهة لتداعيات ذلك على وحدة المؤسسة القضائية واستقلاليتها وحمايتها من التجاذبات السياسية القائمة، انطلاقا من رمزيتها المعيارية والقيمية كحامية للقانون ورمزا للعدالة **(١،٤)**.

تشكل هذه التطورات فصلا آخر من فصول الانقسام البنيوي في مؤسسات الدولة المستمر في الانشطار الثنائي بين الشرق والغرب إلى غاية وصوله لمؤسسات القضاء والعدالة التي بقيت صامدة طوال سنوات ماضية أمام مظاهر الانقسام، بل ومرجعية بالإمكان العودة إليها والقياس عليها لإعادة اللحمة والوحدة المفقودة لما سواها من مؤسسات سبق وأن نالت نصيبها من ذات الانقسام.

وبغض النظر عن أهلية البرلمان في طبرق في القيام بما قام به أو لا؛ إلا أن تداعيات ذلك حتما ستطال جهود تسوية الأزمة وإعادة توحيد مؤسسات الدولة، خاصة إذا وضعنا في الحسبان أنه وعلى الرغم من نسبية تأثير السلطة القضائية على المشهد السياسي الليبي إلا أن قرارتها تعتبر سندا يُضفي لاكتساب المزيد من الشرعية للطرف المنتفع بذلك والعكس صحيح، وما تأثير قراراتها السابقة على قلّتها إلا أكبر دليل على ذلك، وهو ما جعلها محّل استقطاب بين الأطراف المتنازعة الراغبة في تسخير مكانة السلطة القضائية وتسييس قراراتها لصالح ما تبتغيه من أهداف.

وبغض النظر عن حجم وطبيعة الدور الذي لعبته السلطة القضائية سابقا أو ستلعبه لاحقا ضمن ما هو قادم من مسارات تجاه مزيد من التعقيد أو اتجاه التسوية، إلا أن الثابت أن موقع القضاء في جهود إعادة بناء البنية المؤسساتية للدولة هو أمر لا اجتهاد فيه، كونه يتجاوز مصاف الأهمية نحو مصاف الحيوية كدلالة على حتمية هذا الدور، وانطلاقا من ذلك فإن السلطة القضائية يجب أن تكون بعيدة عن التجاذبات السياسية القائمة بين النخب الحاكمة على كافة المستويات، ورغم أن الواقع لطالما أثبت استحالة ذلك في ظل الظروف الراهنة التي يمر النظام الرسمي العربي وليبيا جزء من هذا النظام، إلا أن ذلك لا يقودنا إلى إسقاط هذا الخيار المعبّر في أحد مضامينه عن رغبة وتطلعات الليبيين نحو بناء دولة القانون والعدالة التي ظلّت مغيبة لعقود؛ والتي أساسا كانت من ضمن دوافع الحراك الشعبي وبخاصة عند بداياته قبل حالة التعقيد التي طالته جرّاء التدخلات الخارجية التي أعادت ترتيب أوراقها بفواعل داخلية ساهمت في استمرار الأزمة لغاية اللحظة.

المؤسسة الوطنية للنفط والمصرف المركزي: فواعل اقتصادية لإدارة النزاع

طوال عقود حكم نظام معمر اكتسبت هذه المؤسسات أهمية كبيرة بالنظر لما تزخر به ليبيا من موارد بترولية وغازية كأكبر الاحتياطات النفطية في إفريقيا والتاسع عالميا **(٣،٠% من الاحتياطي العالمي)** أي بنحو **(٤٨ مليار برميل)** وأحد أكبر المصدّرين في ذات الوقت **(١،٠٥)**، وما يترتب عليها من عوائد مالية ضخمة، كانت السبب الرئيسي في إذكاء الصراع الإقليمي والدولي حول ليبيا سواء بتدخل مباشر أو عبر الوكلاء، وزادت أهمية هذا المحدّد في الساحة الدولية عقب اندلاع الصراع الروسي الغربي في أوكرانيا، وحاجة دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى التخفيف من فعالية استخدام روسيا لهذه الورقة من أجل الضغط على الغرب وتحقيق مكاسب سياسية من ورائها، ما يطرح العديد من التساؤلات حول مدى المصلحة الأوروبية ـ الأمريكية في استمرار الأزمة، رغم أنه نظريا لا يوجد ما يبرّر ذلك كون المزيد من الاستقرار في ليبيا يعني ضمنيا فرصا أكبر لاستمرار تدفق البترول والغاز على أوروبا والأسواق العالمية، وعكس ذلك ما ينطبق على الموقف الروسي الذي يبدو أن تسوية الأزمة في الوقت الراهن ليس من أولوياته وهو ما يفسّر إحجام الروس عن ابداء مواقف داعمة لهذا التوجه.

منذ بداية الأزمة سنة ٢٠١١ ثم تصاعد حدتها بعد سنة ٢٠١٤ وإلى غاية توقيت هذا الحديث، كان واضحا حجم تأثير هاتان المؤسستان اللتان تتخذّان من العاصمة طرابلس مقّرا لها على تطور مسار الأحداث، ويزداد المشهد تعقيدا إذا ما تعلّق الأمر بتأثير العامل الخارجي على عمل هاتين المؤسستين، بالنظر لحجم المصالح الإقليمية والدولية المرتبطة بهما،

وما يترتب على ذلك من نتائج، وهو ما جعل من **النفط والثروة** الواجهة الاقتصادية للأزمة في ليبيا **(١،٦)**.

أولا: المؤسسة الوطنية للنفط

الأزمة الأمنية والسياسية في ليبيا تركت أثرا بالغا على وارادات الطاقة التي يعتمد عليها الاقتصاد الليبي بنسبة تقارب **٧٠%** من إيراداته المالية، في حين تشكّل صادرات الطاقة نحو **٩٥%** من إجمالي الصادرات، ويغطي النفط الليبي في حالات الإنتاج العادية حوالي **١،٨%** من الاستهلاك اليومي العالمي للنفط حيث تبرز السوق الأوربية كأكبر وجهة للنفط الليبي بحصة تقارب **٨٠%** من إجمالي الصادرات تليها السوق الآسيوية بقرابة **١٣%** في حين لا تتعدى حصة السوق الأمريكي **١،٧%** **(١،٧)**، وقد تضرّر قطاع النفط الليبي كبير التضرر نتيجة الصراعات السياسية والأمنية الجارية بين مختلف فواعل الأزمة الليبية منذ سنة ٢٠١١، فالإغلاقات المتكررة للحقول والموانئ الليبية والاضطرابات الأمنية والسياسية غير المنتهية التي كثيرا ما دفعت مؤسسة النفط الليبية إلى إعلان حالة **«القوة القاهرة»** التي تدّل على وجود مخاطر جمّة (كوارث طبيعية – أعمال عدائية – ظروف حرب ...)، تجعل أحد الأطراف المتعاقدين أو كلاهما مُعفى من أداء التزاماته ضمن ما تقتضيه بنود العقد.

ساهمت جملة هذه العوامل في تقليص حجم الإنتاج لأكثر بـ **٥٠%** خلال بعض حالات اشتداد الصراع، فقد انخفض الإنتاج لحدود **٤٦٢ ألف برميل يوميا** مع اندلاع الحرب سنة ٢٠١١، وبعد رحلة تعافي متذبذبة عاد حجم الإنتاج للتقهقر الشديد حيث بلغ ثاني أسوء معدلاته سنة ٢٠٢٢ بعد أزمة إغلاق العديد من الحقول، بحيث تراجع ليبلغ قرابة **٥٣٠ ألف برميل يوميا**،

مقارنة بمتوسط حجم الإنتاج خلال فترات الهدوء النسبي الذي ينتاب بعض مراحل الأزمة والمقدّر بـ **١,٢ مليون برميل يوميا**، إلى جانب تراجع حجم إنتاج الغاز بمتوسط **٢٢٠ مليون قدم مكعب** حسب البيانات المعقّبة على هذه الإغلاقات، ما أسفر عن خسارة يومية ناهزت **٦٠ مليون دولار** لهذا القطاع؛ حيث انعكس ذلك سلبا على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الليبي، في حين أشارت مصادر إلى أن إجمالي الخسائر تجاوز **٣٠ مليار دولار** خلال أزمة ٢٠٢٢، كما أعلنت تقارير لمؤسسة النفط الليبية أواخر أغسطس ٢٠٢٤ بحسب وكالة رويترز للأنباء أن إجمالي خسائر التوقف الناجمة عن ثلاثة أيام من انخفاض الإنتاج بأكثر من **٥٠%** أي حوالي **٧٠٠ ألف برميل** يوميا، خلال ذات الشهر قد ناهز **١٢٠ مليون دولار** بمعدل يومي قدره **٤٠ مليون دولار (١٠٨)**، فضلا عن تكاليف سد الفراغ الناجم عن العجز في تغطية الاستهلاك الذاتي الليبي والاحتياجات اليومية المترتبة عليه حيث بلغ حجم هذا العجز **٤٥%** من إجمالي هذه الاحتياجات، رغم أن القدرة الإنتاجية لقطاع النفط وفق ما هو متوفر من بنية تحتية تبلغ حسب معظم التقارير زهاء **١,٨ مليون برميل يوميا (١٠٩)**.

تماشيا مع هذه الأوضاع شهدت ليبيا أزمة موازية عنوانها **«التوزيع العادل لعائدات الثروة النفطية»** وهو الملف الذي كان حاضرا على كل المستويات داخليا، إقليميا ودوليا، ويعدّ أحد أهم مواطن الأزمة بل ومرجعية ثابتة لتفسير استمراريتها، رغم أن التوافقات الحاصلة لتجاوز بعض حيثيات أزمة التوزيع العادل لعائدات الثروة النفطية هي في نظر البعض نموذجا جاهزا للمحاكاة في باقي مستويات وأنماط النزاع وثنايا الأزمة وفي مقدمتها المستوى السياسي والأمني، فضلا عن الأهمية القصوى لملف الطاقة لكل الفواعل وعلى كافة الأصعدة.

داخليا: يعتبر النفط محور الحياة في اقتصاد ليبيا، فكمية الإنتاج وسعر البرميل يتصدران أولويات الاهتمامات لما لهما من أثر مباشر على حياة الليبيين، فالصادرات النفطية وبدرجة أقل الغازية تؤثر بشكل مباشر في الظروف الاجتماعية والاقتصادية وتتعداه لما هو سياسي وأمني، وحتما فإن أي تقلبات في التوازنات المرتبطة بها عادة ما يخلّف تداعيات مباشرة وخطيرة بداية باستقرار الجبهة الاجتماعية والظروف المعيشية وليس نهاية بالتوافقات السياسية والمخاطر الأمنية الناجمة عن غيابها، وهو ما برهنت عليه الأحداث وما زالت كذلك وآخرها أزمة أغسطس ٢٠٢٤.

وكادت أن تؤدي أزمة توزيع العوائد ومحاولة بسط السلطة على رئاسة المصرف المركزي، إلى عودة الصدام العسكري من جديد بعد هدوء نسبي خلال السنتين الأخيرتين منذ فشل اقتحام العاصمة طرابلس من طرف الفصائل التابعة لحكومة باشاغا في ماي ٢٠٢٢ رغم ما حصل بعدها من قلائل واشتباكات محدودة بين الفصائل المسيطرة على العاصمة.

وقد تصدّر «النفط» إدارة الصراع في ليبيا انطلاقا مما تمتلكه كل أطراف النزاع الداخليين من تأثير على هذا الملف، فشرق ليبيا الذي تسيطر عليه قوات «خليفة حفتر» وحكومة الشرق وبرلمان طبرق يحتوي على السواد الأعظم من حقول الطاقة تصل حسب بعض تقارير منصة الطاقة العالمية إلى **٩٠%** من احتياطي النفط القابل للاستخراج؛ ومن أكبر حقول الإنتاج فيه حقل الشرارة الذي يتنج لوحده قرابة ربع إجمالي الإنتاج، وحقل الواحة، وحقل السرير، فضلا عن سيطرتها على بعض منشآت التصدير والموانئ **(ميناء رأس لانوف والبريقة وطبرق والزويتينة)** التي تقع ضمن ما يعرف بالهلال النفطي في شرق ووسط الشريط الساحلي لليبيا **(١١٠)**.

في هذا الصدد فإن حكومات الشرق المتعاقبة المدعومة من طرف خليفة حفتر وآخرها حكومة أسامة حماد، ونتيجة للظروف الدولية المرتبطة بمصالح القوى الكبرى، لم تتمكن من صناعة كيانات موازية يكون مقرها في شرق ليبيا، تكون بديلا للمؤسسات المركزية في العاصمة طرابلس، وهو ما يعدّ حسب مراقبين من أسباب هجوم قوات القيادة العامة على العاصمة طرابلس في أبريل ٢٠١٩.

في مقابل ذلك تحتفظ العاصمة طرابلس الواقعة تحت سيطرة حكومات الغرب المتوالية وآخرها حكومة «عبد الحميد دبيبة» والقوات الموالية لها، بالمقر الرئيسي لشركة النفط الليبية، ومقر المصرف المركزي، فضلا عن جزء من موانئ التصدير **(ميناء السدرة والزاوية ومليتة)**، إلى جانب بعض الحقول في وسط وغرب البلاد، ولكن ووفق آخر الإحصائيات فإن حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس والمؤسسات النفطية والمالية الموجودة في العاصمة تهيمن على النسبة الأعظم من هذه العائدات التي بلغت زهاء **٢٢ مليار دولار** سنة ٢٠٢٢ حسب بيانات مؤسسة النفط الليبية والمصرف المركزي الليبي، في حين تحدثت تقارير حكومية صادرة عن حكومة «أسامة حماد» في يونيو ٢٠٢٣ بأن الأخيرة اتخذت قرار الحجز الإداري على عائدات النفط لسنة ٢٠٢٢ والتي تبلغ زهاء **٢٧ مليار دولار (١٣٠ مليار دينار ليبي)** وأنها سترفع الأمر للقضاء من أجل إعلان القوة القاهرة **(١١١)**، في حين يرى البعض أن مسألة التفاوت في تقسيم الريع النفطي بين الشرق والغرب هو أمر عادي بالنظر لكون أكثر من **٧٠%** من الكتلة الديمغرافية موجودة في الغرب الليبي.

وفي كل جلسات الحوار السياسي طغى ملف النفط وتوزيع الثروة على المناقشات الجارية ضمنها، بل أحيانا يقدّم هذا الملف عمّا سواه من ملفات بالنظر للتداعيات الخطيرة التي يمتلكها الأخير على أمن الطاقة وبخاصة لدى الاتحاد الأوروبي الذي تعتبر دوله وفي مقدمتها إيطاليا وألمانيا وفرنسا أحد أكبر زبائن ليبيا في مجال الطاقة، ورغم الجهود الدولية من أجل تسوية هذا الملف والتي كان آخرها المبادرة الأمريكية التي جاءت على لسان سفير الأخيرة في ليبيا الداعية إلى تسوية الأزمة عبر وضع العائدات النفطية في مصرف خارجي، إلا أن رفض بعض الأطراف الليبية لهذا الحل خاصة في ضوء الاتفاقيات الدولية التي تعطي لمؤسسة النفط الوطنية والمصرف المركزي الحق الحصري في الإشراف على صادرات النفط وعائداتها المالية، أفشل هذا الحل، ما جعل التوافق حول آليات ثابتة لإدارة قطاع النفط الليبي بين كل الأطراف أمرا بعيد المنال، بل إنه ظلّ أحد أهم أسباب تجدّد الأزمة بين الحين والآخر، ولعّل تصاعد الصراع بعد قرار حكومة طرابلس إقالة الهيئة الإدارية لمؤسسة النفط الليبية التي كان يرأسها «مصطفى صنع اللّه» صيف ٢٠٢٤ وما تركه من تداعيات إلا أكبر دليل على ذلك.

إقليميا ودوليا: لملف الطاقة كبير التأثير على التوازنات الجيوسياسية العالمية، وقد زادت أهمية هذا الموقع والتأثير المصاحب له في ظل مخرجات الصراع الدولي الدائر في أوكرانيا، وانعكس ذلك بشكل مباشر على الوضع في ليبيا، حيث برزت ورقة النفط بوصفها محدّدا رئيسيا لفهم الصراع الذي استقطب عددا غير قليل من الأطراف الإقليمية والدولية، ومعه تحوّلت فواعل

الأزمة في الداخل إلى ما يشبه الوكلاء الذين عبرهم يدار الصراع الإقليمي والدولي لصالح الرعاة الخارجيين، بداية بالحضور الروسي في شرق ليبيا عبر قوات «الفاغنر» المساندة لقوات خليفة حفتر والساعية للتأثير في ملف النفط واستغلاله من أجل تحقيق مكاسب في صراع روسيا مع الغرب، مرورا بالطرف الأوروبي الراغب في تفعيل صادرات ليبيا من الطاقة كعامل موازن يساهم في التقليل من فعالية استخدام روسيا لهذه الورقة، خاصة وأن الاتحاد الأوروبي وقع بين مطرقة الحصار الطاقوي الروسي وسندان ارتفاع صادرات البديل الأمريكي، مرورا بالولايات المتحدة الأمريكية الساعية هي الأخرى لاستغلال هذا الملف لصالح استراتيجيتها الرادعة لروسيا، فضلا عن الصين أكبر مستهلكي النفط في العالم، وبالتالي اكتساب المزيد من أوراق التأثير على السوق العالمية وهو واقع يفرضه موقع ليبيا المؤثر في هذه السوق.

في يونيو ٢٠٢٣ هدّدت حكومة الشرق بقيادة «أسامة حماد» المكلفة من البرلمان والمستندة لقوات القيادة العامة، باللجوء للقضاء لاستصدار قرار بتجميد صادرات النفط من الموانئ الواقعة تحت سيطرتها انطلاقا من التوزيع غير العادل للعائدات حسب رأيها، وهو ما يهدّد باستئناف الصراع من جديد انطلاقا من هذا المحدّد بعد حالة من الاستقرار النسبي الذي شهده الوضع في ليبيا منذ تسلّم حكومة الوحدة الوطنية لمهامها بداية سنة ٢٠٢١، وهو الاستقرار الذي لم تعكّر صفوه إلا الاشتباكات المحدودة الناجمة عن محاولة حكومة «فتحي باشاغا» دخول العاصمة طرابلس.

المعطيات السابقة تبرهن عن مدى تأثير ورقة الطاقة في إدارة الصراع السياسي الداخلي والخارجي بين مختلف الأطراف المؤثرة في مشهد الأزمة الليبية، وهو ما يجعل الرهان على الحوار السياسي الداخلي لتجاوز هذه الأزمة محّل شك بالنظر لحجم التعقيد الإقليمي والدولي الذي يرتهن إليه هذا الملف، ويجعل كذلك من التوافقات الداخلية المرتهنة لنظيرتها الخارجية هو السبيل الوحيد لتجاوز هذه المعضلة المرتبطة بعودة الاستقرار لصادرات الطاقة الليبية.

في مقابل ذلك فإن آليات التوافق السابقة حول هذا الملف وكيفية تجاوز التحديات التي فرضتها أزمات سابقة أدت لتعثر الإنتاج والتصدير؛ تشكّل دافعية أخرى حول إمكانية تجاوز مضامين الأزمة في ملفات سياسية وأمنية شكّلت محددات لاستمرار الأزمة، شريطة أن تتوفر ذات الإرادة من الفواعل الداخليين والرعاة الخارجيين على تجاوز مكامن الأزمة والتي أبانوا عليها سابقا لمعالجة إشكاليات ملف الطاقة.

ثانيا: مصرف ليبيا المركزي

في مشهد متأزم لا يقل تعقيدا عن ذلك المرتبط بـ «مؤسسة النفط الليبية» يعدّ البنك المركزي الليبي أحد الفواعل المؤثرة في توازنات معادلة النزاع في ليبيا، فقد ظلّت مسألة انقسام النظام المالي الليبي تحمل في ذاتها كلا المتناقضين كونها تعتبر أحد المحدّدات المساهمة في استمرار الأزمة في حال استخدام موقعها لصالح طرف دون آخر.

كما أن التوافقات التي عادة ما تفرزها كل أزمة يمر بها المصرف المركزي حتى لو كانت مؤقتة فإنها تحمل في دلالاتها إمكانية التوصل إلى أرضية

توافق في مسائل أخرى، وإن ساهم ذلك في سياسة الحياد التي اتّسم بها دور المصرف، إلا أن تطورات النزاع عادة ما تحمل تداعيات مباشرة على هذا الموقع الحيادي، خاصة وأن خيار بعض الفواعل في الشرق الليبي كامن في استحداث مؤسسات خاصة عبر وجود هيئتين مركزيتين، الأولى يمثلها المصرف المركزي في طرابلس المعترف به دوليا، والثانية يمثلها المصرف الموازي في بنغازي.

وتزامنا مع بداية الانقسام الحكومي بين الشرق والغرب سنة ٢٠١٤، بدا أنه خيار غير قابل للتطبيق نتيجة لجملة من العوامل الداخلية والخارجية، وذلك في ضوء أن هذا الانقسام ساهم في الوضع الاقتصادي الهش الذي عانى منه الشعب الليبي طوال العقد الماضي في ظل التداعيات المالية والمصرفية السلبية التي أثرها على المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين على حد سواء، وإن كان الشرق الليبي الأكثر تأثرا نتيجة لاختلال ميزان القوة المالية والنقدية بين الهيئتين المنقسمتين، وعملية العزل المالي والنقدي التي فرضها المقر المركزي في طرابلس تجاه نظيره الموازي له في بن غازي، انطلاقا مما يمتلكه الأول من أوراق ضغط مصدرها الرئيسي سيطرته شبه التامة على عائدات النفط، والاعتراف الدولي الذي يتمتع به كهيئة سيادية عليا ممثلة للدولة الليبية.

كما ساهم هذا الوضع في ارتهان السياسة المالية التي يقرّها مجلس النواب المساند لحكومة الشرق إلى موافقة المصرف المركزي في طرابلس على صرف هذه الميزانية، وهو ما أدى إلى تعقيد الأزمة أكثر عبر لجوء حكومة الشرق وقوات القيادة العامة المساندة لها للتهديد بوقف صادرات النفط عبر موانئ الشرق، حتى تحرم المصرف المركزي في طرابلس من قوته المالية.

إلى جانب ذلك دفع هذا الوضع المتأزم بتزايد الضغوط الغربية وبخاصة الأمريكية منها على الطرفين من أجل إيجاد مخرج استنادا إلى جملة من الآليات الرقابية الساعية لترسيخ التوزيع العادل والشفاف للعائدات المالية، حيث كان ذلك أولوية من ضمن جملة الأولويات للمبعوثين الأمريكيين إلى ليبيا لما لها من أثر على سوق الطاقة العالمي، حتى لو كانت الولايات المتحدة ليست من كبار الشركاء المباشرين لقطاع الطاقة الليبي، ما من شأنه أن يُفضي للتقليل من فعالية هذا المحدّد في تأزيم الوضع الذي لا يحتاج لتأزم أكثر **(١١٢)**.

بعد تنصيب حكومة الوحدة الوطنية بداية سنة ٢٠٢١ ارتفع نسق التقارب بين الهيئتين المصرفيتين رغم كل ما اعترضته من تحديات كان أبرزها عودة مشهد الانقسام الحكومي الثنائي، تلاه طلب مجلس النواب من المصرف المركزي في طرابلس صرف مبلغ **٩٠ مليار دينار (١٨ مليار دولار)** كميزانية كان قد أقرّها البرلمان لحكومة «فتحي باشاغا».

في حين قابل المصرف المركزي في طرابلس هذا الطلب بالرفض، ما قُرئ يومها على أنه اصطفاف من الأخير لصالح حكومة «عبد الحميد الدبيبة»، إلا أن ذلك لم يمنع جهود التقارب إلى أن تم اعلان إعادة دمج الهيئتين ضمن هيئة سيادية واحدة يكون مقرها طرابلس أواخر أغسطس ٢٠٢٣.

ورغم ما وقع من تجدد للأزمة أواخر أغسطس ٢٠٢٤ وذلك عقب قرار المجلس الرئاسي في طرابلس عزل محافظ البنك المركزي «الصديق الكبير» بدعم من تشكيلات عسكرية في العاصمة، وما تلاه من إعلان حكومة «أسامة حماد» وبدعم من خليفة حفتر إيقاف الإنتاج في الحقول الواقعة تحت سيطرتها؛

وهو ما جعل الأزمة تأخذ أبعادا دولية خطيرة لما لها تداعيات، وإن كان ذلك ما هو إلا جزء من الإشكال المرتبط بطبيعة التعقيدات التي يفرضها الواقع الليبي المنقسم بين ثنائية مؤسسية متنازعة الشرعية مع غياب أي معالم لقواعد المنظومة القانونية المنظمة لعملها، إلا أن عجز المصرف المركزي عن أداء مهامه وهو الذي يعتبر المموّل الرئيسي لكل القطاعات المكونة للاقتصاد ومعها كل مناحي حياة المواطن الليبي يحمل في دلالاته كبير المخاطر على كل الفواعل بما فيها تلك الخارجية، وهي ذات المخاطر التي ساهمت في تجاوز كثير الأزمات التي مرّ بها المصرف المركزي إلى جانب مؤسسة النفط الوطنية سابقا، ومعها ترسّخت قاعدة مشتركة بين الجميع على حتمية إبعاد المصرف ومؤسسة النفط عن التجاذبات الحاصلة والمتجدّدة باستمرار.

وبالرغم من توصل الأطراف المتنازعة إلى حل وسط بعد الأزمة الأخيرة يتمثل في تعيين محافظ للمصرف المركزي ونائب له بشكل مؤقت، ورغم نجاح هذه التسوية في عودة المصرف للعمل ومعه عاد قطاع النفط للاشتغال من جديد، إلا أنه من الصعب الحكم على استمرار هذه التفاهمات والقدرة على الصمود في وجه الوضع السياسي والأمني المتأزم والتطورات الفجائية التي تلمّ به أحيانا، خاصة وأن أزمة المصرف المركزي تبدو وأنها أزمة سياسية وليست بيروقراطية تحمل تداعيات خطيرة على آخر مظاهر الوحدة المؤسساتية في ليبيا، وذلك في ضوء إمكانية العودة مجددا للحرب بين التشكيلات المسلحة المختلفة بسبب أهمية عنصر التمويل في استمرارها كفواعل مؤثرة في المشهد السياسي والأمني بعد فترة الهدوء النسبي في السنوات الأربع الأخيرة **(113)**.

فضلا على ذلك تبرز أهمية تجاوز مشاكل إدارة الإنفاق المالي العام العادل والشفاف والتحديات المرتبطة بها، وبخاصة ما تعلّق بالتوزيع العادل للثروة النقدية المرتبطة بعائدات النفط كأحد أنماط صراع الثروة والسلطة؛ وهي التي ظلّت دائما أحد أسباب وروافد استمرار الأزمة، وإن كان ذلك يتطلّب إعادة نظر شامل في ما تعلّق بالسياسة المصرفية والمالية فضلا على وجود إرادة شاملة بين كل الأطراف على تبنّي هذه الرؤية الإصلاحية.

وهذا ما أشارت إليه معظم التقارير الدولية وفي مقدمتها تقارير خبراء صندوق النقد الدولي التي لطالما شدّدت على حتمية توحيد المؤسسة المالية والمصرفية المركزية ومعالجة أسباب التوتر والتحديات المرتبطة بجهود تعزيز الاستقرار المالي وتقوية السياسة النقدية والإصلاحات المتعلقة بحوكمة القطاع العام، ما من شأنه أن يساهم في تجاوز الاقتصاد الليبي للصدمات التي سبق وأن مرّ بها، وبالتالي تعزيز استقرار الجبهة الاجتماعية التي كثيرا ما عانت ن هذا الوضع **(١١٤)**.

في مقابل ذلك فإن الثابت في كل ما يحصل حول ملف المصرف المركزي أن هذه التوافقات التي أثبتت الأحداث أنها في العادة تكون ظرفية، تبقى في ذاتها أقصى ما تمكّنت الأطراف من تحصيله داخليا في ظل الظروف الراهنة؛ وبخاصة ما ارتبط بالتوافقات الجارية بين الرعاة الخارجيين، ليبقى في الأخير التوافق الراهن حول هذه المسألة بعودة المصرف المركزي للعمل وتأثير ذلك على وضع مؤسسة النفط وعائداتها هو المثال الوحيد أمام الليبيين لبناء نموذج للمحاكاة للدفع نحو تسوية الأزمة المزمنة التي تمر بها البنية المؤسساتية على كافة المستويات وفي كافة القطاعات، ليبقى السؤال المطروح هو ما مدى تأثير خطوة عودة الوحدة للمصرف المركزي الليبي على جهود تحييد المؤسسات السيادية عن الصراع الدائر في ليبيا؟

٧ ـ المحدّد الخارجي في الأزمة الليبية «توافقات ظرفية ومصالح متضاربة»

إن الثابت في الأزمة الليبية هو أن الاستجابة الدولية منقسمة على نفسها بين راغب في التسوية ومستثمر في استمرارها وديمومتها؛ وعلى ضوء هاذين النقيضين تتسم مواقف واستراتيجيات جلّ الرعاة الخارجيين للأزمة؛ حيث أثبتت الأحداث أنها ساهمت كعامل تشجيع لاستمرار الانقسام المؤسسي، بل وأحيانا لعودة المواجهات المسلحة، رغم أنها ذات الإرادة الدولية المتبنية نظريا لرفض استخدام القوة، مفضلة الضغط على الأطراف الداخلية المتنازعة من أجل رسم طريق توافقي للمضي قُدما بمساعدة الأمم المتحدة، قد يجنّب ليبيا مآلات استمرار الانقسام في حال ما ساعد ذلك على تحصيل الاستجابة الداخلية **(١١٥)**.

فرهانات التسوية من جهة، ودوافع استمرار الأزمة من جهة أخرى، هما تطوران يعتمدان إلى حد كبير على مستوى إرادة الفواعل المحلية ورد فعل القوى الخارجية المؤثرة والمتأثرة بالأزمة، وهو ما يبرهن على أهمية المحدّد الخارجي في حاضر ومستقبل المشهد الليبي، وإن كانت ثنايا هذا المحدّد لا تخلو هي الأخرى من ذات التعقيدات التي يتسم بها المحدّد الداخلي، وذلك فيما يتعلق بحدود التوافقات التي تجمعها في ظل متطلبات رعاية مصالحها التي كثيرا ما كانت متضاربة، رغم أن الفواعل الداخلية تبقى في الأخير هي صاحبة القرار الفصل فيما يحدث، إن هي امتلكت إرادة تغليب المصلحة العليا للبلاد على مصالحها المرتهنة لرعاتها الخارجيين.

من جهة أخرى، ساهمت تطورات إقليمية إلى تجديد نسبي في المواقف الإقليمية، على غرار اندلاع الأزمة في السودان وتأثيرها المحتمل على طبيعة العلاقة بين مصر وحليفها التقليدي خليفة حفتر، في ظل التضاد الذي يجمعهما في السودان بدعم مصر للجيش السوداني، في حين أشارت كثير من التقارير لتورط قوات خليفة حفتر في دعم قوات الدعم السريع نزولا عند توافقات مع الحليف الإماراتي، وهو أمر من المحتمل أن يتطور إلى التأثير في طبيعة التوافق المصري الإماراتي في ليبيا بحكم أن الإمارات هي أكبر الداعمين لخليفة حفتر، وهي أحداث تُبرهن على مدى التعقيد التي يتسم بها المشهد الليبي والذي يتجاوز الانقسام البيني شرق – غرب إلى خارطة الولاءات للرعاة الخارجيين **(١١٦)**.

جملة من الأسباب تلك التي تفسّر هذا التنافس الدولي والإقليمي على ليبيا، تنافس لا ينفك أن يتحول إلى صراع غير مباشر أصبحت فيه الأطراف الداخلية تخوض حروبا بالنيابة عن قوى إقليمية ودولية لا يهمها حجم ما تدفعه ليبيا دولة وشعبا من تكلفة لاستمرار النزاع، بقدر ما يهمها تحقيق مصالحها الاستراتيجية هناك، والحقيقة أن هذا المنطق ليس بالأمر المستجد كون ليبيا بموقعها وبثرواتها لطالما كانت وجهة للصراع الدولي منذ أمد بعيد، وما يحصل الآن هو مجرّد حلقة من سلسلة طويلة من هذا الصراع الذي تشتمل أسبابه فيما يلي:

ـ جيو استراتيجيا: على مرّ التاريخ أُعتبر الساحل الليبي على البحر الأبيض المتوسط محط جذب للقوى الإمبراطورية المتصارعة في البحر المتوسط، فالساحل الليبي وعموم الجغرافية الليبية الممتدة برا وبحرا (ليبيا رابع أكبر دولة إفريقية في المساحة)، والذي يتوسط أربعة دوائر استراتيجية مهمة وهي: إفريقيا جنوب الصحراء (الساحل الأفريقي) ـ شمال إفريقيا ـ جنوب أوروبا – البحر الأبيض المتوسط، وهي معطيات كفيلة بتفسير هذا التكالب التاريخي للسيطرة على ليبيا منذ العصر الفرعوني والفينيقي والإغريقي، مرورا بالصراع القرطاجي الروماني ثم الإسلامي المسيحي، وصولا إلى الصراع العثماني الأوروبي ثم السوفياتي الأمريكي، وانتهاء بالصراع الحالي، الذي لا يعدّ سوى حلقة من هذا التسلسل التاريخي الذي لا يكاد ينقطع.

ـ جيو اقتصاديا: تمتلك ليبيا أكبر احتياطي نفطي قابل للاستخراج في إفريقيا **(٤٨,٤ مليار برميل)**، ويتجاوز حجم إنتاجها في الظروف العادية أكثر من **١,٦ مليون برميل** يوميا، كما تمتلك ليبيا احتياطي غازي ضخم يبلغ حوالي **٨٠ ترليون قدم مكعب**، وبقرب سواحلها من سواحل الاتحاد الأوروبي فضلا على امتلاكها لقاعدة كبيرة للتصدير، فإن ليبيا تمتلك نموذجا مفضلا من أجل توفير حاجات أوروبا من الطاقة؛ خاصة في ظل تداعيات الصراع الحالي في أوكرانيا على أسواق الطاقة وبالأخص على الاتحاد الأوروبي الذي كانت كثيرا من دوله تعتمد بشكل كبير على صادرات روسيا، وما أفرز هذا الوضع من ضغوط بعد استخدام روسيا لورقة الطاقة في سبيل تحصيل مكاسب في حربها على أوكرانيا، والتي تجلّت أحد معالمه في إجبار روسيا لزبائنها الأوروبيين على الدفع بالعملة الروسية «الروبل».

- جيو سياسيا: تعتبر ليبيا بحيزها الجيوسياسي نقطة تقاطع لمصالح عديد من القوى الإقليمية والدولية سواء من دول الجوار مثل مصر والسودان والجزائر وتونس وهي الدول التي يعتبر أمنها القومي امتدادا لأمن ليبيا، أو بعض الدول الإقليمية مثل تركيا التي ربطتها بليبيا علاقات اقتصادية وتجارية ضخمة إلى جانب البعد التاريخي لعلاقاتهما الثنائية، فضلا عن قطر والإمارات اللتان تختلفان في دعم الفواعل المحليين حتى في ظل بعض المستجدات الحاصلة في السنوات الأخيرة.

في حين تبرز كل من فرنسا وإيطاليا وبدرجة أقل ألمانيا وبريطانيا كأحد أكثر دول الاتحاد الأوروبي انغماسا في الأزمة الليبية، إلى جانب روسيا التي ترى في ليبيا ذلك الحليف المفقود على البحر الأبيض المتوسط الذي تزداد أهميته في ضوء تداعيات تراجع النفوذ الروسي في سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد؛ ما يجعل ليبيا أو بالأحرى شرقها بمثابة الحيز الجيوسياسي الوحيد المضمون لروسيا على ضفاف المتوسط، وكذا الولايات المتحدة الراغبة في التأثير في المشهد الليبي حتى لو لم تتضح طبيعة دورها وحدود توافقها مع كل طرف من الأطراف المتصارعة سواء منها الداخلية أو الإقليمية والدولية، في وقت تبقى البوصلة الأمريكية دائمة التوجه نحو روسيا والصين وهي الراغبة في كبح الطموح الاقتصادي والتجاري الناعم للأولى وطموح التوسع العسكري للثانية، بالتزامن مع الإدراك الأمريكي المسبق بعجز الأوروبيين على مجابهة المد الصيني والروسي خارج المظلة الأمريكية.

- جيو أمنيا: تعتبر الجغرافيا الليبية ممرا رئيسيا للتهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية من قبيل الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى

دول الاتحاد الأوروبي، وليس نهاية بتمدد تجارة السلاح ونشاطات الجماعات الراديكالية العابرة للحدود.

في هذا الصدد تشير بعض التقارير الأممية إلى وجود أكثر **من ٧٠٠ ألف** مهاجر غير شرعي محتجز في ليبيا، وهذا الوضع سيفرز نتائج وخيمة على الوضع الأمني والاقتصادي الأوروبي المتأزم بسبب الصراع في أوكرانيا في حال وصولهم إلى الضفة الشمالية، ومنه فإن ليبيا تعدّ حاجزا لدرء مخاطر هذا السيناريو، غير أن هذا الدور مرهون هو الآخر بمدى الاستقرار الذي من الممكن أن تشهده ليبيا، ومدى فعالية الأدوار الرسمية لمؤسساتها السيادية على النحو الذي يجعل من عودة الاستقرار وتجاوز نمط الأزمة الراهنة الواقع بين حالتي اللاحرب واللاسلم هو مصلحة أوروبية بقدر ما هو مصلحة ليبية، هذا ما يبرّر نظريا حتمية توفر الدعم الأوروبي لمسار إعادة البناء المؤسساتي في ليبيا، وإن كان الدور الأوروبي لغاية الآن لم يكن بمستوى المتطلبات اللازمة التي تشكلّها هذه الرهانات رغم بعض الجهود، ما يحمل في ثناياه تناقضا صارخا في موازنة الدور الأوروبي بين مطالب التسوية ومتطلباتها.

كما تبرز مخاطر انتشار السلاح في ليبيا بعد انهيار نظام القذافي الذي كان يمتلك ترسانة ضخمة من الأسلحة، وبعد سقوطه انتشر هذا السلاح في يد التنظيمات المسلحة المتصارعة على الثروة والسلطة، وإذا كان بعض هذه الفواعل ذات طموحات محلية محدودة فإن البعض الآخر منها وبخاصة تلك الراديكالية لها امتدادات إقليمية أكبر عبر شبكة من الفروع التي يتمدد نشاطها إلى معظم دول الساحل الأفريقي، وهو ما نجم عنه استفحال قوة ونشاط هذه الجماعات في عموم منطقة الساحل الأفريقي وإفريقيا جنوب الصحراء، بل إلى القرن الأفريقي ودول الجوار في الشمال الأفريقي.

ومنذ بداية الحرب في ليبيا وتدخل حلف الناتو سنة ٢٠١١؛ كان واضحا حجم تأثير المحدّد الخارجي في مسارات الأحداث وتطوراتها، فقد لعبت وما زالت العديد من الأطراف الإقليمية والدولية دورا بالغ التأثير في استمرارية الأزمة الليبية، بداية بإسقاط نظام معمر القذافي والدور المحوري الذي لعبه ثلاثي حلف الناتو «فرنسا/ الولايات المتحدة/ بريطانيا»، واستمر ذلك مع التطورات اللاحقة التي شهدتها الأزمة، حيث أبدت كل الأطراف المؤثرة والمتأثرة بالوضع في ليبيا اهتمامات متفاوتة بحسب ما تمليه مصالحها من جهة، وما تحمله تطورات الأحداث من مخاطر مباشرة وغير مباشرة على هذه المصالح من جهة أخرى، وإن كان من غير الدقيق تحميل المحدّد البراغماتي وحده محورية تفسير وتحليل طبيعة الأدوار الخارجية إقليمية كانت أم دولية، ومرّد ذلك للدور الذي لعبه أحيانا المحدّد الأيديولوجي كعامل تأثير في توجهات هذه الأطراف وبخاصة لدى بعض الأطراف الإقليمية على غرار مصر والإمارات التي كان لعدائهما الأيديولوجي تجاه الإسلام السياسي وعلى رأس ذلك «جماعة الإخوان المسلمين»؛ وخشيتهما من نفوذ التشكيلات المسلحة المنطوية تحت هذه المظلة في الغرب الليبي في ظل التقارب الحثيث الذي أبدته حكومات طرابلس المتعاقبة مع هذه التشكيلات، كان لهذا المحدّد كبير التأثير في تعزيز الدعم المصري الإماراتي لمعسكر خليفة حفتر.

ذات المحدّد الأيديولوجي كان حاضرا هو الآخر بشكل ما ضمن جملة مسببات ودوافع الدعم التركي القطري للحكومات المتعاقبة في طرابلس، حتى وإن كان هناك هامش اختلاف نسبي بين تركيا وقطر فيما تبتغيه من مكاسب من وراء ذلك، كون تركيا تبدوا نسبيا أكثر تحصيلا للمكاسب المباشرة سواء عبر تسويق وتعزيز صادرات السلاح أو صفقات الغاز والنفط البحرية منها أو البرية المرتبطة بتركيا كأحد أهم زبائن النفط الليبي، إلى جانب الشراكة التجارية الوطيدة التي ورثتها تركيا من علاقتها مع نظام القذافي،

في مقابل قطر التي تبدو أحيانا أن تكاليف دورها الداعم لسلطات طرابلس والفواعل المحلية المسيطرة على العاصمة قد تجاوز ما حققته من مكاسب.

ورغم هذا التباين بين الفريقين تبقى تركيا ومصر وبدرجة أقل الإمارات، فضلا عن روسيا، أكثر الأطراف تورطا بالنظر لتواجدهما المباشر على الأرض أو إبداء الرغبة في ذلك، إلى جانب دورهما المحوري في تجنيد المرتزقة وعلى رأسهم الأفارقة والسوريين لصالح من يدعمون من وكلاء، ولا تخرج فاغنر الروسية عن هذا التوصيف بحكم أنها فاعل موازي لا يمثل الدولة الروسية بشكل مباشر **(١١٧)**.

على النقيض من حسابات الفاعلين الإقليميين يبدو أن الأطراف الدولية قد أعطت للمحدّد البراغماتي الأهمية الأوحد، ونذكر هنا على سبيل المثل وليس الحصر تقارب إيطاليا مع حكومات طرابلس رغبة في تعزيز استثماراتها في ملف الطاقة وسط اتهامات إيطالية مباشرة لفرنسا بأن تقليص المصالح الاقتصادية الإيطالية في ليبيا كان أحد ما تبتغيه فرنسا من وراء جموحها الفج نحو التدخل المباشر عبر حلف الناتو لإسقاط نظام القذافي سنة ٢٠١١.

ذات المحدّد البراغماتي هو ما دفع فرنسا وروسيا لأسباب متباينة نسبيا لدعم قوات خليفة حفتر، كون فرنسا تضع لملف الطاقة كبير الاهتمام فضلا على الارتباط التاريخي لوضعها في جنوب ليبيا بوضعها في منطقة الساحل الأفريقي، إلا أن روسيا التي كانت من حلفاء ليبيا الاستراتيجيين زمن نظام معمر القذافي ترى في تحالفها مع معسكر الشرق فرصة لتعزيز تواجدها وتأثيرها الجيواستراتيجي والجيوسياسي في موانئ الساحل الليبي، وإن كان هذا الوضع لا ينفك عن رغبة روسيا في التأثير على امدادات

وخطوط نقل النفط الليبي نحو أوروبا؛ إلى جانب امتداد نفوذها في ليبيا مع رغبتها في ضرب النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الذي بدى في السنوات الأخيرة يشهد تراجعا رهيبا، وعلى النقيض من هذا الاصطفاف الذي أبانت عنه روسيا وبدرجة أقل فرنسا، اختارت الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا على غرار ألمانيا وبدرجة أقل بريطانيا نهجا أكثر اتزانا تجاه الفواعل المحليين؛ عبر محاولة إمساك العصا من الوسط تزامنا مع بعض التغيير البسيط كلما دعت الحاجة لذلك، ولا يوجد ما يستدّل به في هذا المنطق الأمريكي أكثر من موافقة إدارة «دونالد ترامب» على هجوم قوات خليفة حفتر على العاصمة طرابلس سنة ٢٠١٩ على الرغم من الموقف الحيادي غير الراغب في التورط المباشر الذي كانت تبديه الولايات المتحدة ضمن استراتيجية «القيادة من الخلف»، في حين أبانت إدارة «جو بايدن» على نهج أكثر حيادية من سابقتها الجمهورية داعية إلى حل الأزمة عبر التوافق ودعم الجهود الأممية عبر الوسطاء الأمميين.

باقي الفواعل الخارجية إقليمية كانت أم دولية والمؤثرة والمتأثرة بالوضع الليبي تراوحت مواقفها ما بين الدعم الدبلوماسي والدعم اللوجيستي أو مزيج بين الاثنين، على غرار موقف الجزائر الداعي لحل الأزمة عبر تغليب الحوار والتسوية السياسية دون تغليب طرف على آخر، وهو ما يفسّر موقف الجزائر الرافض لهجوم قوات حفتر على العاصمة سنة ٢٠١٩ في مشهد قُرئ يومها على أنه اصطفاف جزائري مع حكومة الوفاق، وعلى النقيض من ذلك نجد اليونان قد دعمت سياسيا حكومة الشرق وهي التي تجمعها بليبيا عديد الملفات توازيا مع ما تجمعها بتركيا من ملفات تاريخية وآنية؛ آخرها

ملف التنافس على الحدود البحرية وحقوق التنقيب عن الغاز الذي زادت حدّته تزامنا مع بلوغ النزاع في ليبيا أشد مراحله خطورة وتوقيع حكومة الوفاق لاتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع تركيا.

هذه المعطيات التي حملها تأثير وتأثر الفواعل الخارجية في الأزمة الليبية والتوازنات الإقليمية والدولية المرتبطة بها زادت من تعقيد المشهد لدرجة أصبح فيه أي مشروع لتسوية الأزمة مرهون في أحد أهم أبعاده بمدى التوافق الدولي والإقليمي حوله، وعموما وضمن هذا المحور سيتم التطرق لأبرز الأطراف الإقليمية والدولية وطبيعة مصالحها ودوافعها وحدود تأثيرها وتأثرها استنادا لتوافقاتها البينية ضمن محاور بعينها فضلا عن طبيعة اصطفافها إلى جانب الفواعل المحلية للأزمة.

محور مصر/ الإمارات:

أولا: مصر

بطول يناهز ١١١٥ كلم هي الحدود المشتركة بين البلدين، وعلى مرّ التاريخ تعتبر ليبيا الخاصرة الغربية للأمن القومي المصري، وهو معطى جيوسياسي يحمل في طياته حالة من التأثير المتبادل بين الدولتين، تأثير يجعل من أمن كل دولة هو من أمن الثانية والعكس صحيح، بغض النظر عن مدى التوافق السياسي بين سلطات الدولتين، وانطلاقا من هذه الاعتبارات، وعلى أساس هذه المحدّدات يمكن تفسير العلاقات المصرية الليبية على مرّ التاريخ.

لم يكن لمصر ما بعد ثورة يناير ٢٠١١ دور مهم في ليبيا باستثناء حالة المحاكاة في إسقاط أنظمة الحكم القائمة، إلا أنه وبداية من سنة ٢٠١٤ بدأت معالم التدخل المصري تتضح إلى العيان، عبر الدعم الذي وفرته القاهرة لقوات الكرامة بقيادة «خليفة حفتر» في حربها في بنغازي ودرنة وغيرها فيما عُرف بعملية الكرامة، كما تعدّ الحدود بين الطرفين مصدرا مهما لمرور الدعم العسكري الذي ساندت به دول إقليمية أخرى قوات حفتر وفي مقدمتها دولة الإمارات، في حين كانت المطارات المصرية القريبة من الحدود الليبية نقطة انطلاق للضربات الجوية المساندة لقوات حفتر وسط اتهامات للطيران المصري والإماراتي بالمشاركة المباشرة في ذلك، فضلا عما يقدماه من مساعدات عسكرية ولوجستية حسب تقارير أممية وأخرى لحكومة الوفاق **(١١٨)**، اتهامات لطالما نفتها السلطات المصرية التي تنفي تورطها في الصراع الليبي.

توسّع الدور المصري بعد هجوم قوات القيادة العامة بقيادة خليفة حفتر على العاصمة طرابلس أبريل ٢٠١٩، حيث أصبحت مصر بمثابة القاعدة الخلفية للإمدادات القادمة لهذه القوات، ومع بروز ملامح فشل الهجوم على العاصمة وتراجع قوات حفتر وتخليها عن جلّ الغرب الليبي قبل التوافقات الأخيرة التي أعادت بموجبها الانتشار في جنوب غرب ليبيا خريف ٢٠٢٤، ازدادت مخاوف مصر من تداعيات ذلك على الأمن القومي المصري، أو على الأقل هذا ما صرّح به الرئيس المصري يومها، ما دفع بمصر إلى التلويح بالتدخل المباشر بعد إقرار مجلس النواب المصري ذلك استجابة لطلب بعض عشائر وقبائل الشرق الليبي، وقد رسمت مصر قرار تدخلها بتجاوز قوات حكومة الوفاق خط سرت، إلا أن تقارب الآراء بين القوى الإقليمية والدولية المتنافسة قد جنّب ليبيا مثل هذا السيناريو الذي لو حدث لفتح الباب أمام نُذر حرب إقليمية شبه مباشرة بين الأطراف الإقليمية المنغمسة في المستنقع الليبي وفي مقدمتها تركيا ومصر.

بعد اتفاق الحوار السياسي وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية برئاسة «عبد الحميد الدبيبة» ساندت مصر هذا التوجه، إلا أن عودة المشهد السياسي للانقسام من جديد في ظل تواجد حكومتين تتنازعان الشرعية انعكس سلبا على التوافقات الإقليمية بحيث اختارت مساندة حكومة «فتحي باشاغا»، فيما أدى فشل التعويل على هذا الخيار خاصة بعد تنحية فتحي باشاغا وتعيين أسامة حماد رئيسا جديدا للحكومة في مايو ٢٠٢٣ إلى جعل مصر تدرك أهمية فتح باب التواصل مع حكومة عبد الحميد الدبيبة بما يخدم مصالح الطرفين، وبما يعزّز من موقف مصر في الملف الليبي

عموما، ويجعلها طرفا مقبولا لكلا الفريقين المتنازعين، وهذا لن يكون إلا بوقوف مصر على مسافة واحدة من الجميع أو أقله وضع سقف لتماديها في دعم فريق دون آخر، أو الاصطفاف الشبه كلي مع جهة إقليمية دون أخرى، وقد ازداد هذا الأمر وضوحا في ظل التقارب المصري التركي تزامنا مع بوادر خلاف الرؤى مع الإمارات حول بعض الملفات الإقليمية الأخرى على غرار ملف الحرب في السودان والعلاقة مع إثيوبيا وبعض إشكالات القرن الأفريقي وغيرها.

ثانيا: دولة الإمارات

كانت من ضمن أكثر الأطراف انغماسا في الأزمة الليبية منذ سنة ٢٠١١ عبر دعمها للعديد من التنظيمات القبلية والتيارات السياسية بما فيها تلك المحسوبة على نظام معمر القذافي والتي يجمعها محدّد مشترك وهو العداء الأيديولوجي لتيارات الإسلام السياسي، وبعد انطلاق عملية الكرامة سنة ٢٠١٤ ازداد الدعم الإماراتي كماً ونوعا عبر دعمها العسكري والسياسي المطلق لقوات القيادة العامة في الشرق الليبي، فضلا على تسخير الإمارات لشبكة علاقاتها العامة الرسمية وغير الرسمية في سبيل توفير الدعم الدولي اللازم الذي يتطلّبه مشروع خليفة حفتر الرامي يومها للانفراد بالسلطة والثروة والسيطرة على كامل التراب الليبي، الأمر الذي جسدته الإمارات من خلال جهودها لتسويق هذا المشروع لدى الدول الكبرى، وهو ما نجحت فيه بنسبة كبيرة مع كل من روسيا وفرنسا اللتين أصبحتا أحد داعمي خليفة حفتر رغم النفي الرسمي لذلك من طرف الجهات الرسمية في البلدين ضمن إطار «الدعم غير المعلن»، إلا أنها لم تحقّق نفس النجاح

في سبيل استدراج موقف الإدارة الأمريكية يومها، فضلا عن نجاح الإمارات في توفير الدعم البشري للعمليات القتالية التي خاضتها قوات القيادة العامة طوال السنوات الماضية وبخاصة خلال هجومها على العاصمة طرابلس أبريل ٢٠١٩، عبر تسخير جهودها لجلب آلاف المرتزقة وخاصة من تشاد والسودان وأرتيريا فضلا عن علاقتها المشبوهة مع قوات «الفاغنر» الروسية التي تحارب إلى جانب خليفة حفتر حسب تقارير أمريكية أوردتها لاحقا الفورين بوليسي **(١١٩)**.

بالنظر لحجم الجهد الإماراتي في ليبيا فيمكن القول أن الأخيرة تعتبر أحد أكثر الأطراف المنغمسة في الأزمة الليبية والمؤثرة في تطورات الأحداث فيها، رغم جنوحها لخيار الحل والتسوية بعد فشل خيار الحسم العسكري الناجم عن فشل هجوم قوات القيادة العامة على العاصمة، وهو الجنوح الذي ترجمته من خلال حضورها لمؤتمر برلين الذي بموجبه تمّ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية برئاسة «عبد الحميد الدبيبة»، رغم أن الكثيرين يرون في هذا الخيار الإماراتي أنه مرتبط بدرجة أولى بعدم استعداد حلفائها الإقليمين والدوليين في ليبيا وفي مقدمتهم مصر وفرنسا وروسيا على الاستمرار في نهج الخيار العسكري لحل الأزمة أكثر مما هو مرتبط بإرادة إماراتية ذاتية.

ولعل أن السؤال الأكثر إلحاحا في نظر كثير من المراقبين هو: ما الذي يدفع الإمارات إلى بذل كل هذا المجهود لإنجاح مشروع خليفة حفتر في ليبيا؟

والحقيقة أنه ورغم أن الإمارات كانت قد رفعت لواء الحرب على تيارات الإسلام السياسي وبخاصة في الدول التي مسّتها موجة التحولات في إطار ما أُصطلح على تسميته إعلاميا بدول الربيع العربي، والذي ترجمته من خلال دعمها المطلق للثورات المضادة، إلا أن الثابت أن ما يحرّك الاستراتيجية الإماراتية التي تبنّت هذا الخيار أكبر بكثير من موضوع محاربة تيارات الإسلام السياسي، فالعارف بخبايا المشروع الاستراتيجي الإماراتي الراغب في توسيع حدود النفوذ الإقليمي عبر إحكام السيطرة على الممرات المائية، سيصل إلى ضالته المتمثلة في محاولة تفسير دوافع الاندفاع الإماراتي في الأزمة الليبية، فليبيا بموانئها الاستراتيجية، وبثرواتها البترولية والغازية والمعدنية والتي تشهد حالة من الانهيار البنيوي لمؤسساتها السيادية ما يرهن مستقبل الدولة فيها ويجعلها أمام إمكانية التحول إلى دولة فاشلة، هي كلها معطيات تزيد من طموح أي دولة راغبة في توسيع نفوذها الإقليمي والدولي، وهنا يأتي الدور على الإمارات الساعية لإيجاد موطن نفوذ في ليبيا سواء عبر سيطرتها على الموانئ الليبية أو استغلال جزء من ثرواتها الباطنية خدمة لهذا المشروع.

كما أن هذا التوجه الاستراتيجي الإماراتي في ليبيا لا يخرج عن سياقات التوازنات الإقليمية والدولية الراهنة، فالواضح أن الإمارات ترمي في أحد مضامين أهدافها الاستراتيجية إلى تكوين شبكة من الموانئ المتسلسلة جغرافيا لتكون ورقة مهمة لتعزيز موقع الإمارات في التوازنات الجيوسياسية والجيواقتصادية الدولية، وبالتالي تكون بمثابة الشريك الذي لا غنى عنه في إطار هذه التوازنات، خاصة في ظل تصاعد البديل الصيني، وبدرجة أقل الروسي الرامي للدفع نحو نظام دولي جديد أكثر تعددا وتوازنا.

هنا يبدو أن الإمارات ترغب في تحقيق نوع من التكامل مع مشروع الحزام والطريق الصيني، وهي استراتيجية إماراتية ليست حبيسة ليبيا وفقط، بل تبدأ من اليمن، مرورا بالقرن الأفريقي والسودان، وصولا إلى شمال إفريقيا، حيث تسعى الإمارات عبر هذه الدوائر الجيواستراتيجية لتكوين سلسلة من الموانئ المتصلة تكون تحت نفوذها، وفي ظل صعوبة التغلغل في باقي البلدان المغاربية وخاصة الجزائر التي تمر بحالة من عدم الوفاق مع الإمارات، فضلا عن باقي الدول والتي ورغم علاقاتها الجيدة نسبيا مع الأخيرة إلا أنه ليس لدرجة المراهنة عليها لتكون شريكا ضمن هذه الرؤية الإماراتية، تصبح ليبيا التي تشهد حالة من الفراغ السلطوي، الطرف الأكثر قابلية لتحقيق المشروع الإماراتي.

والثابت أن هذه الرؤية الإماراتية ما زالت قائمة رغم بعض التعثرات التي تعرضت لها سواء عبر استحالة حسم النزاع في ليبيا عبر الخيار العسكري، أو عبر تفتّت حلفها الإقليمي والدولي الذي كانت تراهن عليه كعامل حاسم في مشروعها في ليبيا، فضلا عن فعالية الدور التركي المناوئ للإمارات وغير المستعد للتخلي عن ليبيا لما في ذلك من مخاطر على تركيا وحساباتها الاستراتيجية التي لا تخلو هي الأخرى من الدوافع البراغماتية، وبخاصة فيما يتعلق بالتنافس في شرق البحر الأبيض المتوسط المقبل على صراع لا تُعرف نتائجه بسبب احتياطات الغاز الضخمة القابعة تحت أعماقه، إلا أنه ورغم مساهمة هذه العوامل في التقليل من فعالية الدور الإماراتي في ليبيا الذي يبدو أنه أصبح أكثر اتزانا من ذي قبل، ترجمه دعم الإمارات لحكومة الدبيبة خلال مؤتمر برلين، ثم

اللقاءات الثنائية بين المسؤولين الإماراتيين مع مسؤولي الحكومتين الليبيتين المتنازعتين على حد سواء بعد عودة الانشطار الثنائي بين حكومتي الدبيبة – باشاغا، فضلا على نجاح الإمارات مؤخرا في ربط علاقات وثيقة مع بعض المسؤولين السياسيين والأمنيين في طرابلس بعيدا عن تحالفها التقليدي مع معسكر خليفة حفتر، غير أنه وفي مقابل ذلك لا يوجد دليل يحملنا على الجزم بعدم عودة دعم الإمارات للخيار العسكري في حال ما إذا توفرت الظروف اللازمة لتبني مثل هكذا خيار، سواء فيما يتعلق بالظروف الداخلية الليبية أو نظيرتها الإقليمية والدولية.

محور تركيا/قطر:

أولا: تركيا

لم تتخذ تركيا قرارا واضحا رسميا تجاه التدخل الخارجي لإسقاط نظام معمر القذافي عند بداية الأزمة في ليبيا سنة ٢٠١١، بحيث وقعت أمام مطرقة مساندة موجة الثورات من جهة وحساباتها البراغماتية في ليبيا من جهة أخرى، خاصة وأن تركيا كانت تعتبر أحد أكبر شركاء ليبيا التجاريين إبّان حكم نظام معمر القذافي، حيث بلغ حجم التبادل التجاري زهاء **١٠ مليار دولار** سنة **٢٠١٠**، في الوقت الذي استوعبت ليبيا حوالي**٢٥ ألف** عامل تركي، واستقبال تركيا لما يقارب **٥٠ ألف** سائح ليبي سنويا **(١٢٠)**.

ورغم تدخل حلف الناتو الذي تعتبر تركيا أحد أعضائه، ومساهمته الحاسمة في إسقاط نظام معمر القذافي، إلا أن تركيا ظلت غير متحمّسة لفك شراكتها الاستراتيجية مع الأخير، تلك الشراكة التي تعتبر انعكاسا للعلاقات التاريخية بين البلدين، ولعّل قرار معمر القذافي المساند لتركيا خلال تدخلها العسكري في قبرص سنة ١٩٨٤ هو المفسّر للعلاقات الوطيدة التي جمعت الطرفين، في حين رأت تركيا بعين الريبة رغبة بعض الأطراف ومبررات اندفاعهم وخاصة فرنسا نحو التعجيل باستصدار قرار التدخل العسكري على أنه محاولة من الأخيرة لإحياء نفوذها في شمال إفريقيا، ورغم تقبل تركيا لمخرجات التدخل فيما بعد، فإنها تقبل تحوّل إلى حالة من التوافق مع الكثير من الفواعل المحلية التي آل إليها نفوذ واسع في مشهد الأزمة بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي، وبخاصة تلك الفواعل التي تجمعها بتركيا توجهات أيديولوجية متقاربة والتي اكتسبت نفوذا لدى المؤسسات المنبثقة فيما بعد على غرار المجلس الوطني الانتقالي والمؤتمر الوطني.

تصاعد الأزمة في ليبيا بعد سنة ٢٠١٤ وانقسام المشهد السياسي إلى حكومتين وفي ظل الاستقطاب الإقليمي والدولي الجاري بين الطرفين، أجبر تركيا وفي ظل توجهاتها السياسية الداعمة لحركات الإسلام السياسي وما تقتضيه مصالحها في ليبيا على مساندة حكومة الإنقاذ الوطني ثم حكومة الوفاق بقيادة «فايز السرّاج» بعد اتفاق الصخيرات سنة ٢٠١٥، غير أن فعالية الدور التركي في التأثير الحاسم لم تبرز معالمه إلا بعد هجوم قوات القيادة العامة على العاصمة طرابلس ابريل ٢٠١٩؛ الذي كانت ترى فيه أنه من مهدّدات نفوذها الجيوسياسي والجيواقتصادي في ليبيا؛ وبخاصة في ظل التنافر الذي كان يجمعها بداعمي مشروع خليفة حفتر الإقليميين وحتى الدوليين (الإمارات – مصر – فرنسا)، فضلا على التنافس الشديد مع روسيا وارتباط الملف الليبي بنظيره السوري، إلى جانب اليونان التي يجمعها معها صراع مرير على كافة الأصعدة بما فيها ذلك المحدّد الوجداني التاريخي؛ صراع كانت آخر فصوله النزاع حول الحدود البحرية في شرق المتوسط وحق التنقيب على الموارد الطبيعية فيه.

توقيع اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وحكومة الوفاق المعترف بها دوليا **(١٢١)**؛ وتداعيات ذلك إقليميا ودوليا على كثير من ملفات النزاع وبخاصة ملف استغلال الغاز في شرق المتوسط، كان قد ساهم كبير المساهمة في تعزيز الانخراط التركي في الأزمة الليبية، انخراط أعاد التوازن بين طرفي الصراع المباشرين، وهذا بعد مساهمة الدعم العسكري الضخم الذي قدمته تركيا لقوات حكومة الوفاق في إفشال هجوم قوات القيادة العامة وتراجعها بعد ذلك عن العاصمة طرابلس ومعظم الغرب الليبي نحو سرت.

ورغم أن الصراع خلال هذه المرحلة كان بأبعاد إقليمية ودولية، كونه جاء في عزّ الدعم الإماراتي المصري الروسي الفرنسي لمشروع خليفة حفتر، إلا أن تبعات نجاح هذا السيناريو دفع بتركيا لترمي بكل ثقلها تجاه إحداث توازن في معادلة الصراع مستغلة الموقف الأمريكي المتخوف من مستوى الانخراط الروسي عبر قوات «الفاغنر» والراغب في استخدام الدور التركي للجم الاندفاع الروسي في ليبيا، فضلا عن انشقاق الموقف الأوروبي بعد تصاعد الخلاف الفرنسي الإيطالي حول دعم هجوم قوات القيادة العامة على العاصمة طرابلس.

الوضع الجديد الذي أفرزه فشل هجوم قوات القيادة العامة على العاصمة طرابلس، ورغم أنه ثبّت النفوذ التركي خاصة في غرب ليبيا، إلا أنه أعاد رسم ملامح المقاربة التركية في ظل حالة التقارب الإقليمي الذي أفرزته الأوضاع الجديدة ومسار تسوية تركيا لخلافاتها الإقليمية وبخاصة مع مصر ودول الخليج، وهو ما انعكس على الدور التركي في ليبيا الذي ارتكز على شمولية الرؤية الاستراتيجية لتركيا تجاه كل أطراف النزاع؛ بالشكل الذي لم تعد تظهر فيه تركيا دعمها لطرف على حساب آخر على الأقل بذلك الشكل الفج الذي كانت سابقا تبديه.

وقد تُرجم هذا التوجه الجديد خلال استضافة الرئيس التركي «رجب طيب اردوغان» لرئيس مجلس النواب الليبي في طبرق «عقلية صالح» ونائب رئيس المجلس الرئاسي «عبد اللّه اللافي» بعد أن عاد مشهد الاستقطاب الثنائي للسلطة التنفيذية من جديد مع وجود حكومتين واحدة في الشرق بقيادة «فتحي باشاغا» وثانية في الغرب بقيادة «عبد الحميد دبيبة»، ورغم أن الجهود التركية لم تفض لغاية الآن إلى الوصول إلى نتائج ملموسة نحو

تقريب وجهات النظر حول المسائل الخلافية للأزمة، وبالنظر لحجم التعقيد الذي تتسم به الأزمة والتداخل الدولي والإقليمي فيها، إلا أنها تعبّر عن تغيّر رؤية تركيا تجاه تسوية الأزمة في ليبيا تزامنا مع التغيرات المتسارعة في خارطة التحالفات والتوازنات المنبثقة عن ذلك.

ثانيا: دولة قطر

لعبت قطر دورا كبيرا في إسقاط نظام معمر القذافي سنة ٢٠١١، واستمر هذا الدور طيلة تطورات الأحداث؛ رغم حالة التراجع النسبي الذي أبان عنه هذا الدور في بعض المراحل على غرار مرحلة الأزمة التي مرت بها قطر مع جيرانها في الخليج، وخلال السنوات الأولى من الأزمة أبدت قطر مساندة لمعظم مخرجات المشهد السياسي الليبي في الفترة الممتدة من ٢٠١١ – ٢٠١٤، حيث سعت للظهور بمظهر المحايد رغم أنها كانت الداعم الرئيسي لكثير من تيارات الإسلام السياسي، إلا أن اندلاع الصراع سنة ٢٠١٤ في ظل انقسام السلطة التنفيذية إلى حكومتين شرقية وغربية بالتوازي مع تنامي قوة مشروع خليفة حفتر المناوئ لحلفائها الإسلاميين والمتقارب مع منافسي قطر الإقليميين وفي مقدمتهم الإمارات؛ كان قد ساهم في تقليص النفوذ القطري في شرق ليبيا، ما دفعها لمضاعفة حضورها عبر دعم قوات فجر ليبيا وبعدها قوات الوفاق الوطني التي سيطرت على معظم الغرب الليبي.

ساهم اتفاق الصخيرات سنة ٢٠١٥ في تقلص قائمة حلفاء قطر داخل العاصمة طرابلس ذاتها، وفي ظل الوضع الجديد الذي أفرزه هذا الاتفاق والتوازنات التي حملها معه، حيث وجدت قطر نفسها أمام حتمية دعم

حكومة الوفاق بالنظر لمحدودية خياراتها، في حين حملت خيارات الأخيرة بداية من سنة ٢٠١٦ بعض دلائل تراجع النفوذ القطري؛ بحيث تجسّد ذلك في إبعاد بعض الشخصيات السياسية التي عبّرت عن هذا النفوذ والذين تم تقليص تأثيرهم في المشهد، في حين اضطر بعضهم للهجرة خارج البلاد.

المشهد المتراجع للنفوذ القطري وهو الذي اضطلع بدور محوري في بداية الأزمة واكتسب نفوذا واسعا تجسّد في أحد صوره الرمزية في رفع العلم القطري إلى جنب علم ليبيا الجديد فوق أنقاض مقر حكم معمر القذافي بعد سقوطه؛ وقد عكس هذا التراجع في أحد أهم مضامينه فشل قطر في ترجمة المكاسب قصيرة الأمد التي حققتها إلى مشروع لترسيخ النفوذ الإقليمي طويل الأمد، وهذا ما ترجمته الاستحقاقات الانتخابية التي جاءت بعدها، حيث لم يحقق حلفاء قطر المقربين المرجو من نتائج، ما عكس إخفاقا قطريا كبيرا في استخدام ثقل دورها إلى مكاسب راسخة في مرحلة ما بعد سقوط نظام معمر القذافي **(١٢٢)**.

اندلاع الأزمة الخليجية سنة ٢٠١٧ ومساهمتها في تعزيز التوافق التركي القطري الذي كان الموقف في ليبيا أحد مخرجاته وصوره، كان قد حمل معه دفعا آخر لتعزيز التوافق القطري مع حكومة الوفاق بعد بعض الخلافات السابقة، توافق عزّزه أكثر فأكثر هجوم قوات القيادة العامة على العاصمة طرابلس في أبريل ٢٠١٩، والموقف القطري الذي أصبح في حالة متقدمة من التحالف مع الدور التركي الذي تضاعف سواء عبر الدعم العسكري الضخم الذي تلقته قوات حكومة الوفاق من تركيا، أو الدعم البشري عبر تسهيل جلب المرتزقة من شمال سوريا نحو ليبيا بإشراف تركي مباشر، ومن جهة أخرى شكّلت هذه المعطيات فرصة قطرية أخرى لإعادة ترتيب الأوراق مع منافسين إقليميين كالإمارات ومصر اللتان كانتا جزء من الأزمة البينية التي عصفت بالمنطقة.

فشل قوات خليفة حفتر في السيطرة على العاصمة طرابلس حمل العديد من التغيرات المتسارعة المرتبطة بإعادة ضبط حدود التوافق والاختلاف بين مختلف فواعل الأزمة في ليبيا؛ خاصة وأن ذلك تزامن نسبيا مع إرهاصات تجاوز الأزمة الخليجية البينية التي عصفت بعلاقات قطر مع جيرانها، وهو ما جعلنا أمام سيناريو جديد جسدته مخرجات الحوار السياسي الشامل في جنيف ومؤتمر برلين الذي أفرزته، ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية منه، حيث شهد حالة من التوافق النسبي بين قطر وتركيا من جهة، والإمارات من جهة أخرى حول دعم قائمة الدبيبة – المنفي التي فازت بسباق تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

ورغم اختلاف مكاسب الطرفين من هذا التوافق، إلا أن القطريين نجحوا في إعادة بعض حلفائهم المحليين لسابق نفوذهم في طرابلس، بالموازاة مع ذلك سعت قطر إلى ربط علاقات جديدة مع بعض الفواعل في الشرق سواء مع نواب في البرلمان وضباط من داخل معسكر خليفة حفتر نفسه، في استراتيجية مضادة لنظيرتها الإماراتية الساعية لتوطيد علاقاتها مع حكومة الدبيبة في طرابلس والقيادات الأمنية المسيطرة هناك.

ورغم أنه ليس هناك من الدلائل للحكم على مدى تأثر الاستراتيجية الشاملة للدور القطري في ليبيا بهذه التحركات التكتيكية، إلا أن الثابت أنه من الصعوبة البالغة الجزم بأن المواقف الأخيرة ستساهم في إعادة رسم هذه الاستراتيجية بشكل جذري، فالواقع أثبت سابقا وما زال بأن الحلفاء الرئيسين يبقون كذلك حتى لو تم تغيير مستوى الاعتماد عليهم من حين لآخر، تماشيا مع ما تمليه الظروف المؤقتة لتطورات أحداث النزاع، إنما النظرة الكلية تبقى ثابتة وبخاصة من ناحية الأهداف، وهو ما يقع على الدور القطري وعلى أدوار كل الفواعل المؤثرة في المشهد الليبي سواء

منها المعادية أو المتوافقة مع الدور القطري، وقد ترسّخ ذلك في ظل الوضع الراهن والهدوء النسبي السائد في ظل حالة اللاحرب واللاسلم التي تتسم بها الأزمة الليبية في الوقت الراهن، إلا أن عودة النزاع المسلح من جديد تحت دافعية التغيرات الدولية والإقليمية المتسارعة وغياب الإرادة الجدية لتسوية الأزمة سيؤثر بشكل مؤكد على الموقف القطري في مستقبل الأحداث.

موقف الإتحاد الأوروبي:

تعتبر ليبيا بموقعها الجيوسياسي أحد أكثر الدوائر الجيواستراتيجية تأثيرا في الأمن الأوروبي بصفة عامة، ومنه فإن الاهتمام الأوروبي بليبيا هو حتمية فرضتها الجغرافيا السياسية، ورغم أن ليبيا إلى جانب سوريا هما الدولتان العربيتان المتوسطيتان الوحيدتان اللتان لم توقّعا مع الاتحاد الأوروبي اتفاقات للتجارة الحرة على غرار ما حدث بين الأخير وباقي دول الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط، إلا أن ذلك لم يُثن الاتحاد الأوروبي على الاستمرار في جهوده تجاه ليبيا من خلال المفاوضات التي بدأت منذ سنة ٢٠٠٨، وهي المفاوضات التي تم تعليقها بعد اندلاع الثورة الليبية في فبراير ٢٠١١.

وتعد الفترة التي تلت سقوط نظام معمر القذافي فترة ازدهار التجارة البينية بحيث تضاعف حجم الأخيرة خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠١١ و ٢٠١٣، بحيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين الطرفين من **١٢,٥ مليار يورو** سنة **٢٠١٠** إلى **٣٩,٢ مليار يورو** سنة **٢٠١٢** ليعود للتراجع من جديد إلى **٣١,١ مليار**

يورو سنة **٢٠١٣** بسبب تعاظم المأزق الأمني والانقسامات السياسية في ليبيا وتداعياتها الاقتصادية وبخاصة على قطاع النفط والغاز، الذي شهد تذبذبا في صادراته، والذي يسيطر على أكثر من **٩٠%** من صادرات ليبيا إلى الاتحاد الأوروبي، في حين يعدّ الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأكبر لليبيا بما يوازي **٥١%** من مجمل التبادل التجاري الخارجي لليبيا خلال سنة ٢٠٢٠ **(١٢٣)**.

الأزمة في ليبيا بما حملته من تداعيات إقليمية ودولية شكّلت جملة من التحديات أمام الاتحاد الأوروبي الذي وجد نفسه أمام حتمية مواجهة تداعيات ضعف منطق الدولة في ليبيا في ظل الانقسام البنيوي المؤسساتي وما نجم عنه من مخرجات، تحديات شملت العديد من المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية ذات الأبعاد الإقليمية والدولية؛ فملفات من قبيل التهديدات العابرة للحدود كالهجرة غير الشرعية؛ وإمدادات الطاقة والتعاون الاقتصادي؛ وتحول ليبيا لساحة للاستقطاب والتنافس الدولي، هي ملفات في طياتها جملة من المحددات التي شكّلت مرجعية لتفسير سياسة الاتحاد الأوروبي ومواقفه تجاه الأزمة الليبية، رغم حالات التفاوت النسبي بين مواقف دول الاتحاد ذاتها، في ظل هذه المعطيات يمكن اختزال اهتمام الاتحاد الأوروبي بملف الأزمة في ليبيا انطلاقا من ثلاث محددات رئيسية:

أولا: الإشكالات الأمنية

أصبحت ليبيا ما بعد ٢٠١١ أحد أكثر المناطق انفلاتا في البحر الأبيض المتوسط ما شكّل بيئة خصبة لازدهار التهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية بكافة أنواعها من قبيل الجريمة المنظمة والمخدرات والمتاجرة بالبشر، وإن كانت الهجرة غير الشرعية ظلت في طليعة القائمة، بحيث أصبح الساحل الليبي القابع كواجهة على جنوب القارة الأوروبية أحد أكثر ممرات الهجرة غير الشرعية المتدفقة على دول الاتحاد، حيث تشير الأرقام إلى أن ليبيا أصبحت ممرا لقرابة **٩٠%** من المهاجرين غير الشرعيين القادمين إلى أوروبا من مختلف بقاع العالم، وهو وضع يحمل في طياته الكثير من المخاطر على أمن الإتحاد الأوروبي وبخاصة الجناح الجنوبي منه (إيطاليا – فرنسا وبدرجة أقل اليونان ومالطا) دون إغفال بعض الوجهات المفضلة لهؤلاء المهاجرين على غرار ألمانيا وما يحمله اقتصادها الضخم من فرص للعمل، فضلا عن بعض الدول الاسكندنافية، وهو ما يزيد من ضرورة تحقيق الاستقرار في ليبيا بما يسمح بإعادة بناء مؤسسات الدولة التي ستضمن حماية الحدود، كون ذلك هو الضامن للتقليل من ظاهرة تصاعد حدّة هذه التهديدات الأمنية.

في ظل هذا المعطى تصاعد النقاش عن الدور الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي في معالجة المعضلة الأمنية في ليبيا ودعم خطط إصلاح القطاع الأمني؛ حيث حاول الاتحاد طوال سنوات الأزمة لعب دور معين في هذا الشأن ضمن اتفاقات وشراكات لم تُؤت بالمنتظر منها من نتائج **(١٢٤)**.

فالمتتبع لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي يجد أن هناك حالة من غياب الرؤية الناجعة لمعالجة جذور ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أساسها، وهو ذات المعطى الذي ظل يشكل أحد أهم روافد انبعاث الخلافات الأوروبية البينية التي ما فتئت أحيانا تصل لحافة الأزمة؛ على غرار تلك التي نشبت عديد المرات بين إيطاليا وفرنسا؛ في ضوء الاتهامات الإيطالية لفرنسا بالتسبب في مآلات الوضع الأمني الهش، وغياب الاستقرار الاجتماعي عبر سياساتها الكولينيالية في كثير من مستعمراتها الأفريقية القديمة؛ والذي يشكّل أحد أهم دوافع الهجرة في ظل انتشار مظاهر الفقر والبطالة وسوء المعيشة وضعف معدلات التنمية وغيرها.

كما يبرز معطى ثاني وهو تركيز الاتحاد الأوروبي على الحلول المؤقتة والمستعجلة الهادفة لتحويل ليبيا من **«دولة عبور»** إلى **«دولة مهجر»**، وهو ما نجم عنه أوضاعا إنسانية كارثية في ظل الاتفاقات التي أبرمها الاتحاد الأوروبي، وأحيانا بعض دوله بشكل ثنائي مع الجهات الرسمية في ليبيا؛ من أجل تجميع المهاجرين العائدين في محتشدات أشبه بالسجون المفتوحة، ما حولهم إلى وقود للحرب وأحد روافد تغذية استمرار الأزمة في ظل استفادة بعض الفواعل الأمنية الموازية من هذا الوضع والمزايا الناجمة عنه، توازيا مع ضعف الإرادة في إعادة توطين هؤلاء المهاجرين في بلدانهم الأصلية رغم بعض الجهود المبذولة في هذا السياق.

ضمن ذات السياق وفي محاولة لكسب المزيد من هامش المناورة والتأثير في الأحداث أطلق الاتحاد الأوروبي عملية «ايريني» في مارس ٢٠٢٠، بهدف كسب المزيد من أوراق الضغط تحت غطاء تنفيذ القرار الأممي القاضي

بحظر واردات السلاح عن أطراف الأزمة، إلا أن التناقضات التي حملتها العملية في طياتها كونها اقتصرت على الحدود البحرية وأغفلت الحدود البرية التي تعتبر مسارا رئيسيا لتوريد الرعاة الخارجيين لقوات القيادة العامة بقيادة خليفة حفتر، في مقابل التشدد التركي على استمرار دعمه لحلفائه في العاصمة طرابلس، وما نجم عنه من احتكاكات فرنسية وتركية، ورد فعل بعض الدول الأوروبية على غرار ألمانيا وإيطاليا اللتين ظهرتا وكأنهما تحاولان لعب دور الوساطة بين تركيا وفرنسا أكثر من كونهما شركاء للأخيرة ضمن السياسية الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي، والأكثر من كل هذا ضبابية الموقف الأمريكي الذي بدا وأنه غير معني إلا بما يتطلبه استمرار وحدة حلف الناتو، هي كلها عوامل سرّعت من فشل عملية «ايريني» التي شكلت ولوهلة أحد أكثر مظاهر الاجماع الأوربي تجاه الأزمة الليبية وضوحا؛ أو هكذا بدت على الأقل عند أول لحظات إطلاقها قبل أن يُسارع الواقع في دحض هذه الرغبة المشتركة للأوروبيين.

ثانيا: ملف الطاقة

تعدّ ليبيا خامس مورّدي الغاز للاتحاد الأوروبي بما يوازي حسب بعض التقارير قرابة **١٠ مليار متر مكعب** سنويا عند بداية الأزمة سنة ٢٠١١ **(١٢٥)**، في حين تعد إيطاليا وإسبانيا وفرنسا واليونان أكبر زبائن النفط الليبي، حيث تشكل إيطاليا لوحدها وجهة لثلث الإنتاج الليبي من النفط والذي يناهز حجم إنتاجه في ظل ظروف الأزمة الراهنة **المليون برميل** يوميا.

هذه المعطيات تفسّر مدى أهمية ليبيا في استراتيجية أمن الطاقة الأوروبي، في حين تضاعفت هذه الأهمية في ظل الصراع الروسي الغربي في أوكرانيا ومدى التداعيات الكارثية التي ألحقها الضغط الروسي على أمن الطاقة الأوروبي وبخاصة في ملف الغاز، حيث كانت روسيا تغطي قرابة ٥٠٪ من حجم الاستهلاك الأوروبي، وفي ظل صعوبة إيجاد البدائل الجاهزة لموقع روسيا؛ وحتى إن توفرت فهي ليست بذات القدرة الإنتاجية التي تُخِول لها تبوّء موقع روسيا حيث تبرز دول مثل الجزائر والنرويج وأذربيجان وقطر كخيارات يمكن الاعتماد عليها ولكن ليس للدرجة التي توفي بمتطلبات الاستهلاك الأوروبي.

هذه المعطيات تُفضي بشكل مباشر لضرورة زيادة الاعتماد الأوروبي على ليبيا لما تتوفر عليه الأخيرة من قدرة إنتاجية ومن مزايا لوجيستية مرتبطة بتوفر البنية التحتية وقرب سواحلها من السواحل الأوروبية؛ مما يقلل كثيرا من تكاليف النقل والتأمين وغيرها، وهو خيار متاح بشرط تفعيل الدور الأوروبي في توفير دافعية إضافية لتسوية الأزمة المستمرة منذ أربعة عشر سنة؛ والتي ورغم كل محاولات تجنيب قطاع الطاقة عن تداعياتها إلا أن تغيرات موازين القوة بين الفواعل المحلية عادة ما كان يُترجم نحو تعطيل إمدادات الطاقة، وهو ما شهدناه في العديد من الحالات كان آخرها شهر أغسطس ٢٠٢٤، وإن كانت الضغوط الخارجية وتعديل بعض آليات التوزيع العادل لعائدات هذا القطاع قد أسهم في تجاوز الأزمة خلال مرحل معينة، إلا أن عودتها هو أمر ممكن في ظل غياب التسوية الجذرية للأزمة، بما يحمله ذلك من تحديات أمام الاتحاد الأوروبي.

ثالثا: موقع الاتحاد الأوروبي في صراع الاستقطاب الدولي حول ليبيا

مستقبل التوازنات الدولية وموقع ليبيا منها في ظل هذا التزاحم والتنافس الإقليمي والدولي الذي جسدته خارطة ارتباطات الرعاة الخارجيين بالفواعل المحلية وما نجم عنه من تحالفات وتحالفات مضادة ثنائية أحيانا ومتعددة أحيانا أخرى؛ بدا فيه الاتحاد الأوروبي كالكتلة التي يغيب عنها الإجماع والانسجام تحت وطأة تباينات مكوناته، ومن جهة أخرى بدا منافسو الاتحاد الأوروبي الذين ورغم ما يجمعهم من تناقض إلا أنهم أقوى تأثيرا في مجريات الأحداث، ونخص بالذكر هنا كل من روسيا وتركيا، تناقضات حملت على تشتت الصوت الأوروبي حيث بدت فرنسا واليونان أقرب للدور الروسي وأبعد عن الدور التركي، في حين سلكت إيطاليا ومالطا نهجا معاكسا أقرب لمساندة الدور التركي، أما ألمانيا وبريطانيا فقد سلكت نهجا أكثر اتزانا ووسطية تجاه فواعل النزاع الداخليين؛ وهو ذات النهج الذي اتسم به الدور الأمريكي رغم التقاطع الوظيفي الذي أبان عنه مع نظيره التركي.

وفي ظل التعقيدات التي طالت العلاقات الروسية الأوروبية من جهة، والأوروبية التركية من جهة أخرى، فإن النفوذ المتصاعد لتركيا في الغرب الليبي ولروسيا في شرقها سيفرض تحديات استراتيجية جديدة على الاتحاد الأوروبي، كونه سيرهن واقع الأمن الأوروبي لمدى التزام دول الاتحاد مع هذا الثنائي؛ وما ينجم عن ذلك من ضغوط في ضوء ما يجمع هذه الأطراف من قضايا وملفات أخرى إقليمية ودولية سيكون فيها الملف الليبي بمثابة ورقة للمساومة حول باقي الملفات.

إن المتمعّن في مواقف دول الاتحاد الأوروبي وحالة التباين التي تنتابها سيجد أنه تفاوت وتباين مصدره الرئيسي طبيعة الاختلافات في الرؤى والسياسات التي يفرضها اختلاف المصالح، ومن مظاهر ذلك أنه في الوقت الذي انغمست فيه فرنسا في النزاع الداخلي الدائر كونها كانت من أكثر المتحمّسين في تدخل الناتو سنة ٢٠١١، واستمرت في نهجها الراغب في الحل العسكري عبر مساندتها لمشروع خليفة حفتر أثناء هجوم قوات القيادة العامة على العاصمة طرابلس سنة ٢٠١٩ رغم تراجع حجم وحدّة هذا الاندفاع بعد مؤتمر برلين سنة ٢٠٢٠، في مقابل ذلك نجد الموقف الألماني المعارض للحل العسكري وهي المعارضة التي أتاحت درجة من القبول لدى الفرقاء الليبيين للوساطة الألمانية لاحقا، والتي ساهمت فيما تم تحصيله من مخرجات ضمن مسار الحوار السياسي في جنيف سنة ٢٠٢٠.

كما تبرز إيطاليا كأحد أكثر الأطراف المعنية بتوازنات المشهد نتيجة للعديد من الاعتبارات الجيوسياسية والجيواقتصادية، فإيطاليا التي نالت النصيب الأكبر من تداعيات الأزمة كونها الوجهة الأولى لتدفق الهجرة غير الشرعية والأكثر تأثرا بباقي مظاهر الأزمة سياسيا واقتصاديا؛ كانت قد عارضت خيار الحل العسكري منذ البداية ودعّمت الجهود الدولية لتسوية الأزمة لاحقا، ورغم أن الكثير كان يرى في مواقفها اللاحقة أنها أقرب لحكومة الوفاق ومناهض لمشروع خليفة حفتر خاصة بعد هجوم قوات القيادة العامة على العاصمة والموقف الإيطالي منه، إلا أن دعم إيطاليا لمخرجات مسار جنيف كان قد أثبت طبيعة المقاربة الإيطالية لتسوية الأزمة القائم على حتمية تسوية الأزمة سياسيا حتى في ظل لجوء إيطاليا إلى بعض التفاهمات مع تشكيلات عسكرية بعينها في محاولة منها لتجاوز التحديات التي يفرضها الواقع السياسي والأمني في ليبيا؛ حتى في

ظل ما نجم عنه من انتقادات أوروبية وبخاصة الفرنسية منها لهذا النهج الإيطالي في الاعتماد على بعض الكيانات الموازية؛ كون ذلك حسب رؤية المنتقدين يعد من روافد تغذية البيئة الأمنية الهجينة في ليبيا والتي تشكّل موردا آخر لاستمرار الأزمة **(١٢٦)**.

عموما فإن الدور الأوروبي الذي تراوح أحيانا بين الميل الجزئي لأحد أطراف النزاع على حساب طرف آخر وهو ما ينطبق على الدور الفرنسي واليوناني وبدرجة أقل الإيطالي؛ وبين تفضيل الدبلوماسية والوساطة على غرار ما ينطبق على الدور الألماني، وبين الرغبة في تسوية الأزمة بشكل نهائي مع مراعاة محددات صراع النفوذ في مجال الطاقة والتعاون الاقتصادي والتجاري خاصة بين إيطاليا وفرنسا، وتعزيز الشراكة الأمنية في مجال محاربة التهديدات الأمنية العابرة للحدود من قبيل الهجرة غير الشرعية والإرهاب وغيرها، والرغبة في دعم المسار الأممي من أجل دعم العملية السياسية فضلا على محورية الدعم الإنساني الذي نال نصيبا لا بأس به في الخطاب الأوروبي تجاه الأزمة الليبية، وكل هذا في ظل معادلة الاستقطاب الدولي الأكبر مع وجود منافسين إقليميين ودوليين تجاوزت فعالية دورهم فعالية الدور الأوروبي في الكثير من الأحيان، وهو ما ينطبق على تركيا وروسيا، إلى جانب الإحجام والانكفاء الأمريكي الراغب في القيادة والتأثير في الأحداث من الخلف ودون تورط مباشر؛ وهو ما أضعف من الدور الأوروبي الذي بدا أنه في حالة من الانكشاف الاستراتيجي في ظل غياب المظلة الأمريكية.

في ضوء كل هذه التعقيدات يتضح جليا مدى ضرورة إعادة تفعيل الدور الأوروبي وفق رؤية ومقاربة استراتيجية تكون بمستوى التحديات؛ على النحو الذي يعكس مدى حاجة الاتحاد الأوروبي إلى ليبيا مستقرة تحت سلطة مؤسساتها السيادية، في مقابل مدى حاجة ليبيا إلى الدور الأوروبي في جهود إعادة بناء مؤسسات الدولة وتسوية الأزمة؛ والذي يتطلب حتمية تجاوز الموقف الأوروبي للكثير من الخلافات البينية التي تجمع مكوناته، وهو أمر ليس باليسير وبخاصة في ظل تصاعد هيمنة اليمين المتطرف في كثير من الدول الأوروبية المؤثرة، والذي يتبنى خطابا أكثر انعزالية وأكثر قومية بعيدا عن متطلبات تعزيز الوحدة الأوروبية، ما من شأنه المساهمة في مزيد من التشرذم في الموقف الأوروبي، وبما سينعكس سلبا على دور الاتحاد الأوروبي في ليبيا.

الموقف الامريكي:

اتسمت العلاقات الأمريكية الليبية بعلاقة النقيض مع النقيض، فبعد فترة من الود المتبادل خلال المرحلة الملكية التي تلت استقلال ليبيا، دخلت العلاقات بين الطرفين حالة من التوتر بسبب توجهات نظام القذافي المتقاربة مع السوفييت، والداعمة بشكل كبير للقضية الفلسطينية، والرافضة لاتفاقية كامب ديفيد؛ فضلا عن دعمه للحركات الثورية اليسارية التي كانت في أغلبها معادية للمصالح الإمبريالية الأمريكية.

ومنذ بداية الأزمة الليبية سنة ٢٠١١ كان واضحا الدور الذي قامت به الولايات المتحدة بداية بإعطاء الموافقة من أجل تدخل حلف الناتو لإسقاط نظام القذافي الذي ناصبها العداء في كثير من الملفات؛ عداء أدّى في بعض المحطّات التاريخية إلى التدخل العسكري المباشر على غرار ما حدث في ١٥ أبريل سنة ١٩٨٦ عندما شنّ سلاح الجو الأمريكي مجموعة غارات على عدد من القواعد العسكرية وحتى المدنية في غرب وشرق ليبيا، فضلا عن سياسة العقوبات التي انتهجتها الولايات المتحدة ضد ليبيا والتي زادت وتيرتها بعد حادثة «لوكربي» سنة ١٩٨٨ ومقتل زهاء ٢٧٠ معظمهم أمريكيون، حيث وبإيعاز أمريكي اصدر مجلس الأمن سنة ١٩٩٢ القرارين رقم ٧٣١ و٧٤٨ اللذين ألحقا خسائر مالية كبيرة بالاقتصاد الليبي، حيث قدرتها وزارة الخارجية الليبية بزهاء ٢٤ مليار دولار خلال الستة سنوات الأولى من سن العقوبات أي لغاية ١٩٩٨، ورغم إصدار مجلس الأمن لقراره رقم ١١٩٢ القاضي برفع العقوبات بعد موافقة ليبيا على تسليم المتهمين بالقضية للقضاء الدولي، إلا أن السياسة الأمريكية تجاه ليبيا ظلت تشوبها الكثير من الهواجس تحت وطأة استمرار نهج الضغط والتهديد الأمريكي المستمر لنظام القذافي واستمر ذلك لغاية سنة ٢٠١١.

بعد اندلاع الأزمة سنة ٢٠١١ ورغم التردد الذي أبانت عنه إدارة «باراك أوباما» في التدخل المباشر عند البداية، إلا أن تسارع الأحداث واندفاع بعض حلفاء الولايات المتحدة في الناتو، ساهما في التدخل الأمريكي المباشر ضد نظام القذافي سواء من خلال مباركتها لقرار مجلس الأمن ١٩٧٣، أو من خلال الدفع بسلاح الجو الأمريكي للمشاركة في طليعة قوات حلف الناتو المتدخلة في الأزمة، وهو ما أسهم بشكل مباشر في سقوط النظام في ليبيا بالنظر لاختلال ميزان القوة بشكل كبير لصالح معارضيه، ورغم الانسحاب الأمريكي المبكر نسبيا بعد اتضاح مسار المعركة، إلا أن تداعيات الموقف الأمريكي استمرت لاحقا سواء عبر محاولة التأثير غير المباشر في الأحداث ضمن استراتيجية «القيادة من الخلف» التي انتهجتها إدارة باراك أوباما تجاه الأحداث المتسارعة في كثير من أزمات المنطقة، أو عبر ما تمليه متطلبات حماية المصالح الأمريكية تماشيا مع بعض الأحداث التي أدت للتدخل الأمريكي المباشر لاحقا، عموما فإنه بالإمكان قراءة السياسة الأمريكية اتجاه الأزمة في ليبيا من خلال ثلاث مستويات:

ـ داخليا: بعد سقوط نظام معمر القذافي ورغم العمليات العسكرية الأمريكية المحدودة في ليبيا التي عادة ما كانت تتم عبر القصف الجوي، على غرار تلك التي جاءت كرد على حادثة مقتل السفير الأمريكي وثلاثة من مرافقيه في هجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي في نوفمبر ٢٠١٢، حادثة اعادت تجديد دوافع التدخل الأمريكي في ليبيا انطلاقا من المبرّر المعتاد المرتبط بمحاربة الإرهاب، حيث نفّذت الطائرات الأمريكية العديد من الغارات على مناطق سيطرة القاعدة وداعش، ومع انطلاق مشروع خليفة حفتر في شرق البلاد لاحقت الشبهات الموقف الأمريكي من ذلك، خاصة وأن الأخير لطالما امتلك علاقات وثيقة بجهات سياسية واستخباراتية أمريكية طيلة المدة التي قضاها في الولايات المتحدة

الأمريكية ما جعله يبدو للوهلة الأولى أنه رجل أمريكا في ليبيا، رغم أن الأحداث اللاحقة قد اثبتت صعوبة اسقاط هذا الحكم بشكل مطلق، مع سعي خليفة حفتر لتنويع مصادر دعمه وتوسيع خارطة حلفائه ليشمل أطرافا منافسة للولايات المتحدة كروسيا.

في مقابل ذلك انتهج الموقف الأمريكي مسارا متوازنا نسبيا اتجاه فواعل الأزمة المحليين، تجسّد ذلك في مسار العلاقة الأمريكية مع حكومات طرابلس المتتالية رغم حالة الانقسام المؤسساتي بين الشرق والغرب؛ فضلا عن الموقف الأمريكي الداعم للاتفاقات المبرمة بين فواعل النزاع الداخليين كاتفاق الصخيرات سنة ٢٠١٥، واتفاق جنيف ومؤتمر برلين سنة ٢٠٢٠، كما تجسّد هذا النهج في الدعم الأمريكي للجهود الأممية والتي شكّلت رئاسة الدبلوماسية الأمريكية «ستيفاني ويليامز» للوفد الأممي في ليبيا أحد صوره وأشكاله، فضلا على الدور الأمريكي المتوازن تجاه الفواعل الخارجية المتورطة في الأزمة الليبية؛ وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة وبحسب ما تتطلبه المصلحة الأمريكية في كل مرحلة من مراحل الأزمة.

- إقليميا: رغم أن بعض المتابعين يربطون التدخل الإماراتي المصري المباشر في الأزمة الليبية بالضوء الأخضر الأمريكي خاصة بعد سنة ٢٠١٤ وتصاعد الانقسام البنيوي لمؤسسات الدولة، في مقابل من يرى وجود مباركة أمريكية للتدخل التركي وبخاصة بعد هجوم قوات القيادة العامة على العاصمة طرابلس أبريل ٢٠١٩، إلا أن الحقيقة أن الولايات المتحدة حافظت على علاقاتها وتواصلها مع معظم أطراف الأزمة، كانعكاس مباشر لعلاقاتها المتوازنة مع معظم الأطراف الإقليمية الداعمة لهذا الطرف أو ذاك، وقد أنتج ذلك في المحصّلة موقفا أمريكيا متوازنا إلى حد بعيد، رغم حالة

التعقيد الناجمة عن مجيء إدارة «دونالد ترامب» سنة ٢٠١٦؛ وحالة الضبابية التي نجمت عن تراجع موقع الملف الليبي ضمن الأولويات الاستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة، وهو مسار انعكس على الموقف الأمريكي الذي لم يُدن هجوم قوات خليفة حفتر على العاصمة المدعوم مصريا وإماراتيا وسط تقارير عن موافقة أمريكية مسبقة عليه، إلا أنه ذات الموقف الأمريكي الذي لم يُدن التدخل التركي لدعم حكومة الوفاق والذي كان يرى فيه عاملا موازنا للتدخل الروسي الداعم لقوات خليفة حفتر؛ في اطار التقاطع الوظيفي للدور التركي مع الأهداف الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة.

السياق الإقليمي المعقّد الذي تتداخل فيه مصالح الولايات المتحدة مع مصالح حلفائها الإقليميين الذين وقفوا على التضاد من مسار الأحداث على غرار فرنسا واليونان ومصر والإمارات من جهة؛ وتركيا وقطر وإيطاليا ومالطا من جهة أخرى، فرض هذا الوضع تداعيات خطيرة، حيث انتقلت مخرجات هذا التنافر الثنائي بين المعسكرين إلى أروقة حلف الناتو بالنظر لعضوية الكثير من هذه الأطراف في الحلف، تجلّى ذلك بعد اطلاق الاتحاد الأوروبي لعملية «إيريني» في مارس ٢٠٢٠ تحت مظلة سياسة الأمن والدفاع المشتركة **(١٢٧)**؛ بهدف فرض القرار الأممي القاضي بحظر توريد الأسلحة على ليبيا، ما أسفر صداما فرنسيا تركيا في ضوء بعض الاحتكاكات بين القوات البحرية للطرفين، انطلاقا من أن تركيا تتخذ من المسار البحري عبر المتوسط مسارا وحيدا لدعم حلفائها في طرابلس، في مقابل أن هناك من قرأ القرار الأوروبي أنه محاولة فرنسية غير مباشرة لدعم هجوم قوات

القيادة العامة على طرابلس وخنق قوات الوفاق، بالنظر لوجود بدائل للأولى لوصول دعم حلفائها عبر الحدود البرية مع مصر، في حين لا وجود لبدائل أخرى لقوات الوفاق غير المسار البحري المتوسطي.

ـ دوليا: لعبت الولايات المتحدة دورا بارزا في إدارة الأزمة الليبية على المستوى الدولي، رغم حالة التراجع التي أبان عنها الدور الأمريكي خلال عهد إدارة «دونالد ترامب» الأولى؛ والتي استمرت خلالها في نهج مسار القيادة من الخلف ولكن بانعزالية أكبر مقارنة بسابقتها الديمقراطية، وبالتالي عدم تصدر مشهد التأثير بشكل منفرد، وهذا من خلال التحرّك عبر شركائها الإقليميين والدوليين.

ومن الصور الدالة على هذا النهج الأمريكي حرص المؤسسات الأمريكية عند إصدار البيانات الرسمية المرتبطة بالشأن الليبي أن يكون ذلك في إطار مشترك مع مجموعة من كبرى الدول الأوروبية على غرار ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا، وهي نفس المجموعة التي قادت جهود استصدار قرار من مجلس الأمن رقم ١٩٧٣ القاضي بالتدخل سنة ٢٠١١ باستثناء ألمانيا التي تحفظت يومها، فضلا عن تبّني هذه المجموعة لقرار تطبيق الحظر على التسليح الخارجي للأطراف الليبية ضمن عملية «إيريني».

والثابت من كل هذا أن الموقف الأمريكي ومنذ نهاية مهمة حلف الناتو سنة ٢٠١١ قد ظل يتراوح ما بين عدم الرغبة في التورّط بشكل مباشر في أحداث الأزمة رغم كل التهديدات الأمنية التي طالت المصالح الأمريكية

والتي بلغت ذروتها خلال عملية اغتيال القنصل الأمريكي في بنغازي، وما بين الدعوة إلى تسوية الأزمة بعيدا عن تأثير المحدّد الخارجي ودعم الحكومات التي أفرزتها جولات الحوار الليبي ـ ليبي في مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية؛ والتي أفرزتها البيئة الأمنية المنهارة المعتمدة على كيانات هجينة في ظل غياب شبه كلي لمؤسسات الدولة السيادية المستندة إلى الشرعية الشعبية والمشروعية الدستورية التي تخوّل لها الاستخدام الحصري لقوة الردع لتحقيق السلم الاجتماعي، على غرار الهجرة والإرهاب والمتاجرة بالبشر وفوضى السلاح فضلا على تواجد المرتزقة والقوات الأجنبية وغيرها من مظاهر توصيف المعضلة الأمنية **(١٢٨)**.

عودة الاهتمام الأمريكي باللف الليبي:

خلال هجوم قوات القيادة العامة على العاصمة طرابلس سنة ٢٠١٩؛ واحتدام الاستقطاب الثنائي للسلطات التنفيذية في شرق وغرب ليبيا حول أحقية وشرعية اكتساب السلطة، لم تُبد الولايات المتحدة دعما واضحا لطرف على حساب آخر، رغم كل ما ترتّب عن المكالمة الهاتفية التي جمعت خليفة حفتر بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والتي قيل يومها أنها أفرزت ضوءً أخضر أمريكي للهجوم على طرابلس، فمصالح الولايات المتحدة في ليبيا متشابكة ومعقّدة لدرجة يصعُب فيها التضحية بعلاقاتها بطرف دون آخر، ما جعل الموقف الأمريكي ينحو إلى دعم الرؤية الأممية الداعية للتسوية وتغييب الحل العسكري، وضرورة تحييد ملف النفط والغاز عن الصراع الدائر.

غير أن المقاربة الأمريكية كانت مرهونة من جهة أخرى بضرورة موازنة الموقف الأمريكي بالمتغيرات الإقليمية والدولية، وفي مقدمتها حجم التدخل الروسي الذي ورغم أن الصراع في أوكرانيا قد ساهم في تحجيمه لاحقا حسب كثير من التقارير؛ إلا أن ليبيا ما زالت مركزا لوجستيا مهما لعمليات «فاغنر» ومن بعدها الفيلق الأفريقي في دول أفريقية أخرى؛ وبخاصة في دول الساحل الأفريقي التي تشهد تطورات متلاحقة أفرزتها انقلابات عسكرية متتالية تقودها نخب عسكرية مناهضة للتواجد الفرنسي التاريخي في هذه المناطق، كما أن تراجع النفوذ الروسي في سوريا بعد سقوط نظام الأسد سيزيد من حجم التركيز الروسي على ليبيا في ظل تضاؤل حلفاء روسيا المطلين على البحر المتوسط.

بعد فشل هجوم قوات خليفة حفتر على العاصمة طرابلس وإطلاق مسار جديد للحوار السياسي الذي انبثقت عنه حكومة الوحدة الوطنية، واستمرار تدويل الأزمة الليبية عبر الوسطاء والمبعوثين الأمميين، ساندت الولايات المتحدة الأمريكية هذا التوجه السياسي لحل الأزمة، إلا أن دورها لم يكن واضحا بالنظر لتراجع اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط وتحوله نحو مناطق أخرى من العالم على غرار منطقتي المحيطين الهادي والهندي، فضلا عن أوروبا الشرقية وتعزيز الجناح الشرقي للناتو بالنظر لتداعيات الصراع الروسي الغربي في أوكرانيا، رغم محاولة موازنة ذلك بدورها في إفريقيا التي تعتبر ليبيا بموقعها الجيوسياسي بوابة شمالية لها، خاصة مع تصاعد المخاطر الأمنية في إفريقيا ومعه تصاعد التنافس الدولي الذي يُغذّيه الحضور الروسي والصيني المتزايد.

ورغم عودة الاهتمام الأمريكي التدريجي بالأزمة الليبية مع إدارة «جو بايدن» إلا أن حدود هذا الدور وطبيعة تأثيره سواء على الأطراف الداخلية أو نظيرتها الإقليمية الداعمة لها تبقى غير واضحة في ظل التقلبات والتحولات المتسارعة، لكن الثابت يبقى أن إدارة بايدن حاولت نهج مسار مختلف عن سابقتها الجمهورية بقيادة «دونالد ترامب» والتي لم يكن الملف الليبي ضمن أولوياتها القصوى، فدعوة الولايات المتحدة بعد تنصيب حكومة الوحدة الوطنية بقيادة «عبد الحميد الدبيبة» لانسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة التي يقف وراءها الثلاثي الرئيسي روسيا وتركيا والإمارات حيث (تشير تقارير أممية إلى وجود ما يقارب **٢٠ ألف عسكري ومرتزق** أجنبي في ليبيا يسيطرون جزئيا أو كليا على حوالي **١٠ قواعد عسكرية** في عموم تراب ليبيا)، كان يعدّ تغيّرا طارئا على الموقف الأمريكي يدل على عودة اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية بالملف الليبي، وتعبير واضح من الإدارة الأمريكية عن حجم قلقها من استمرار الأزمة في ليبيا بالنظر لحجم تأثير ذلك على عديد من الملفات الاستراتيجية ذات الاهتمام الأمريكي في المنطقة، سواء ما تعلق بإمدادات الطاقة؛ أو بمناطق نفوذ «الناتو» في شمال وإفريقيا؛ أو بالوضع الأمني المتدهور في منطقة الساحل خاصة في ضوء موجة الانقلابات العسكرية التي شهدتها عديد من دول الغرب الأفريقي وإفريقيا جنوب الصحراء.

واذا كان الهوس الأمريكي مرتبط بعودة النفوذ الروسي إلى ليبيا وبضرورة الدفع نحو فك الارتباط بين قوات خليفة حفتر ومرتزقة فاغنر، إلا أن الرؤية الأمريكية الجديدة لم تستثن حلفاء أمريكا المتنازعين على حدود النفوذ في ليبيا (تركيا والإمارات)، في إشارة أمريكية واضحة لجميع الأطراف

بضرورة البحث عن مخرج للأزمة الليبية عبر الحلول الدبلوماسية، ورغم أن هذا المستجّد الأمريكي كان إلى جانب عوامل أخرى أحد أسباب الدفع نحو مسار الحوار السياسي الليبي ليبي في جنيف وطبيعة المخرجات التي أبان عنها فيما بعد، إلا أن الموقف الأمريكي بقي عاجزا على مسايرة الأحداث لاحقا التي حملها عودة الانقسام من جديد عبر تجدّد مشهد ثنائية السلطة التنفيذية بين حكومتي «باشاغا» و«الدبيبة».

كما لا يغيب العامل الأوروبي عن الحسابات الأمريكية الجديدة، فالمنظور الأمريكي لمستقبل الدور الأوروبي في ليبيا ينطلق من بعدين رئيسيين: **الأول** براغماتي مرتبط باستخدام الشركاء الأوروبيين وتقاسم الأعباء من أجل تعزيز التنسيق الأمريكي الأوروبي المتبادل، بما يخدم الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في شمال إفريقيا والعمق الأفريقي نحو غرب إفريقيا ومنطقة الساحل التي تواجه تهديدات أمنية مصحوبة بتغيرات جيوسياسية تمس حدود وتوازن النفوذ الدولي فيها، و**الثاني** استراتيجي مرتبط بتنشيط الشراكة الأوروبية الأميركية التي تعرّضت زمن إدارة ترامب لهزّات عنيفة أثّرت على طبيعة الشراكة الأطلسية الممتدة منذ الحرب العالمية الثانية **(١٢٩)**.

إلا أن هذه الرغبة الأمريكية اصطدمت بحاجز غياب التوافق الأوروبي البيني الذي عبّرت عنه الخلافات بين الدول الأوروبية وبخاصة بين إيطاليا وفرنسا للحدّ الذي وقف فيه الجانبان على النقيض تجاه دعم حلفائهم داخل ليبيا، حيث اتضح جلّيا حجم وطبيعة هذا الخلاف عندما دعّمت فرنسا هجوم قوات خليفة حفتر على العاصمة طرابلس، في حين دعّمت إيطاليا حكومة

الوفاق، ورغم كل مساعي تجاوز هذه الخلافات بعد تنصيب حكومة الوحدة الوطنية إلا أن تجدّد مشهد الانقسام في ليبيا بوجود حكومتين، وصعود حكومة يمينية في إيطاليا مناهضة لكثير من السياسات الفرنسية في ليبيا وعموم إفريقيا، أعاد الخلافات الأوروبية البينية حول ليبيا إلى سابق عهدها.

وفي مشهد يحمل الدلالة على تزايد الاهتمام الأمريكي بالملف الليبي خاصة بعد فشل حكومة الوحدة الوطنية بقيادة «عبد الحميد الدبيبة» في الإيفاء بتعهداتها وفق الرزنامة التي منحها لها اتفاق جنيف ما أدى في النهاية إلى عودة الانقسام الحكومي من جديد، في ظل هذه الظروف طرحت الإدارة الأمريكية استراتيجيتها للحل في ليبيا أمام الكونجرس الأمريكي في مارس ٢٠٢٣ تحت عنوان **«الخطة العشرية لتعزيز الاستقرار في مناطق الصراعات» (١٣٠)**، والتي وحسب السفير الأمريكي في طرابلس **«ريتشارد نورلاند»** فإن هذه الخطة تعتمد على الشراكات البنّاءة والبرامج المجتمعية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار للشعب الليبي حسب وصفه.

كما تجدر الإشارة إلى أن زيارة مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية **«وليام بيرنز»** إلى طرابلس وبنغازي في يناير ٢٠٢٣؛ ولقاءه بعبد الحميد الدبيبة وخليفة حفتر أسابيع قليلة قبل الإعلان عن هذه المبادرة كان قد أعاد إلى الدور الأمريكي حضوره وثقله المفقود ورسم أهم معالمه المستقبلية التي تُرجمت بعد ذلك من خلال المبادرة المذكورة آنفا، والواضح من كل هذا أن الرؤية الاستراتيجية الأمريكية ترتكز على جملة من الأهداف **(١٣١)**؛ وهي:

ـ تقليص التواجد الروسي عبر قوات فاغنر التي تحولت لاحقا لـ «الفيلق الأفريقي»، التي ورغم انسحاب جزء منها لتلبية متطلبات الحرب في أوكرانيا،

إلا أن الطموح الروسي لزيادة نفوذه في ليبيا وجعل الأخيرة منصة متقدمة نحو إفريقيا جنوب الصحراء لا يزال قائما بقوة في التفكير الاستراتيجي الروسي.

ـ مواجهة تداعيات غياب الاستقرار الأمني وما يحمله من تهديدات سواء ما يتعلق بانتشار السلاح خارج المؤسسات الشرعية، أو ما يتعلق بملف الهجرة غير الشرعية والجماعات الجهادية، وغيرها من جملة التهديدات الأمنية اللاتماثلية الناجمة عن غياب منطق الدولة في ليبيا.

ـ إخراج النفط والغاز من معادلة التأثر بتطورات النزاع في ليبيا، حيث تشير التقارير إلى أن توافق خليفة حفتر وعبد الحميد الدبيبة على مسألة استئناف صادرات الطاقة من موانئ الشرق بعد أسابيع من إغلاق بعضها على يد قوات خليفة حفتر خلال سنتي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤؛ قد تم تحت ضغط أمريكي مباشر، بموجبه تم تعيين رئيس جديد لمؤسسة النفط الوطنية قريبا من خليفة حفتر ويعد من رجالات النظام السابق **«فرحات بن قدارة»** الذي شغل محافظا للبنك المركزي في عهد القذافي، في مقابل تخلي خليفة حفتر عن شراكته مع **«فتحي باشاغا»** وهو ما أجبر الأخير على الاستقالة من حكومة الشرق في مايو ٢٠٢٣ بعد فشله في دخول العاصمة في عدة محاولات صيف ٢٠٢٢.

عموما فإن الدور الأمريكي في الأزمة الليبية ظلّ دورا مترددا ولم يرق إلى دورها في ملفات إقليمية أخرى، ورغم تعدّد الأسباب والدوافع المفسّرة لذلك، إلا أن الاعتقاد الأمريكي الراسخ بضرورة تحمل أوروبا لتكاليف مسؤولية حماية جوارها الإقليمي وبخاصة في الفضاء المتوسطي يبدو أنه الدافع الرئيسي من وراء هذا السلوك الأمريكي، وهو ما يفسّر تعليق المشاركة الجوية الأمريكية

أياما قليلة بعد الإعلان عن تدخل الناتو في ليبيا سنة ٢٠١١ واكتفائها بالدعم اللوجيستي، واستمرار هذا النهج الأمريكي طول سنوات الأزمة واكتفائها ببعض الضربات الجوية المحدودة ضد تنظيمي القاعدة وداعش، وجنوح التوجه الأمريكي نحو دعم الجهود الأممية في حل الأزمة، رغم عدم الجدوى التي أبانت عليها هذه الجهود إلى غاية الآن.

الموقف الروسي:

أُعتبر نظام معمر القذافي أحد أكثر حلفاء روسيا وقبل ذلك الاتحاد السوفياتي الموثوقين على سواحل البحر الأبيض المتوسط، وهو المُعطى الذي ساهم في ترسيخ العلاقات الثنائية بين الطرفين طيلة عقود، ورغم عجز روسيا عن منع تدخل الناتو سنة ٢٠١١ في ظل التوازنات والظروف الإقليمية والدولية التي صاحبت موجة التحولات التي مست المنطقة يومها، وسط حالة من الضبابية التي تتسم بها الاستراتيجية الروسية في التعامل مع هذه الأحداث، إلا أن ليبيا لم تغب يوما عن الحسابات الاستراتيجية لروسيا في البحر الأبيض المتوسط خاصة بعد نجاح التدخل الروسي في منع سقوط نظام بشار الأسد في سوريا سنة ٢٠١٤، وهو ما أعطى دفعا إضافيا لروسيا بإمكانية إعادة إحياء النفوذ الروسي في ليبيا

بداية معالم فشل هجوم قوات القيادة العامة على العاصمة طرابلس ومعه مشروع خليفة حفتر للسيطرة على غرب ليبيا؛ وعجز حلفائه الإقليميين وفي مقدمتهم الإمارات على مجاراة النسق المرتفع للدعم التركي لحكومة الوفاق في طرابلس، شكّل فرصة استراتيجية لا تعوض أمام روسيا لإيجاد موطن نفوذ في ليبيا عبر أذرعها الخاصة «شركة فاغنر»، انطلاقا من حاجة قوات خليفة حفتر وحلفائه الإقليميين إلى استغلال التدخل الروسي لإعادة التوازن مع نظيره التركي المتعاظم في الغرب الليبي، ورغم عدم فعالية التدخل الروسي في حسم معركة طرابلس لصالح حفتر وحلفائه، إلا أنه ساهم في وقف الهجوم المضاد الذي شنته

قوات الوفاق بدعم تركي عند حدود مدينة سرت، رغم أن العامل الروسي لم يكن العامل الوحيد المساهم في ذلك كون التلويح المصري بالتدخل لصالح قوات حفتر أصبح رسميا بغض النظر حول جديته من عدمها، ما ساهم في جعل سرت نقطة فصل بين الفواعل المحلية، بل نقطة ارتكاز توازنات الرعاة الخارجيين بتوافق إقليمي ودولي على ذلك.

في مقابل ذلك بدا أن التوافق الإماراتي الروسي المصري يومها لم يكن مضمون الاستمرارية بالنظر لتزايد الضغوط الأمريكية المتخوفة من التواجد الروسي في ليبيا من جهة، والرامية لوأد مثل هكذا تحالف من جهة أخرى، خاصة مع مجيء إدارة «جون بايدن» التي أعادت تجديد الاهتمام الأمريكي بالملف الليبي بعد خمس سنوات من **الانعزالية** التي تبنّتها إدارة «دونالد ترامب» تجاه هذا الملف، وهو ما وضع داعمي حفتر الراغبين في الاستفادة من التدخل الروسي أمام خياران أحلاهما مر؛ إما القبول بالشراكة مع روسيا في سيبل انقاذ ما يمكن إنقاذه والمجازفة بعواقب الغضب الأمريكي على ذلك، أو تقبل الضغوط الأمريكية وهو ما يعني تقبل فشل مشروع حفتر في غرب ليبيا، والجنوح نحو حتمية إيجاد تفاهمات مع كل الأطراف، وهو ما عكسته الأحداث اللاحقة في ظل فتح كل من مصر والإمارات بقنوات تواصل مع الجهات النافذة في العاصمة طرابلس في مقابل فتح تركيا لقنوات تواصل مع بعض الجهات الفاعلة في الشرق وعلى رأسها رئيس البرلمان «عقيلة صالح» الذي زار إسطنبول ديسمبر ٢٠٢٣ **(١٣٢)**، حيث عكست هذه الأحداث حركية حدود التوافق والاختلاف بين كل فواعل الأزمة.

رغم التعقيدات اللا متناهية التي يحتويها المشهد السياسي المتأزم في ليبيا، ورغم دعمها العسكري لمعسكر خليفة حفتر، إلا أن روسيا لم ترم بكل أوراقها تجاه هذا المشروع لما يحمله ذلك من مخاطر مستقبلية بالنظر لارتهان مصالحها هناك بقوة هذا الحليف، وهو ما يفسّر ربط روسيا لعلاقات وثيقة مع شركاء حفتر في السلطة والتي تأزمت علاقاته بهم خاصة بعد إعلان تفويضه من الشعب بالاستفراد بالسلطة ابريل ٢٠٢٠ **(١٣٣)**، في تجاوز خطير لشركائه السياسيين في الشرق الليبي وفي مقدمتهم البرلمان الليبي ورئيسه «عقيلة صالح»، ما دفع بالأخير بالرد على خطوة حفتر بإعلانه عن مبادرة لإحياء مسار الحوار مع حكومة الوفاق، خاصة وأن روسيا تدرك كامل الإدراك لتأثير الشرعية التي يتمتع بها البرلمان ورئيسه في أي تسويات مستقبلية.

كما سعت روسيا إلى زيادة نفوذ قادة سابقين في نظام القذافي داخل قوات خليفة حفتر في مشهد يدل على أن الروس يسعون إلى بناء شبكة من الحلفاء الموثوقين بالتوازي مع علاقتهم مع خليفة حفتر وربما لاكتساب مزيد من أوراق الضغط عليه حتى داخل قواته، فضلا على حفاظها على قنوات اتصال مع حكومة الوفاق، والملاحظ من كل هذا أن روسيا نجحت في استغلال حالة الضعف التي يمر بها مشروع خليفة حفتر بعد الفشل في اقتحام العاصمة طرابلس؛ وتراجعه نحو الشرق من أجل إملاء ما تراه من شروط مناسبة للوضعية التي يمر بها وحاجته الماسة إليها في ظل عجز حلفاء حفتر الآخرين عن القيام بهذا الدور على أكمل وجه، وقد تُرجم ذلك في تزايد نفوذ فاغنر في حقول البترول وبعض الموانئ والذي عكس زيادة حجم اعتماد خليفة حفتر على الدور الروسي.

والحقيقة أن الدور الروسي المتزايد في ليبيا بداية من سنة ٢٠٢٠ كان قد سعى إلى إضفاء حالة من التمايز عن باقي الأطراف الداعمة لنفس المعسكر وبخاصة الإمارات، خاصة وأن تنوع حلفاء خليفة حفتر الإقليميين والدوليين قد ساهم في تعزيز خيارات الأخير بحكم توفر البدائل، وهو المُعطى الذي افتقده بعد ذلك بعدم قدرة الدعم الإماراتي على موازاة التدخل التركي، وبالتالي فإن ضرورة خلق هذا التمايز في التدخل الروسي هو ما فرض على روسيا عدم الرهان الكلي على حفتر، إنما رهانها كان بالتساوي على الطرفين خليفة حفتر وعقيلة صالح، خاصة وأن روسيا كانت تدرك أهمية إضفاء الطابع القانوني على تدخلها اذا أرادت أن تُضفي نوعا من الاستمرارية عليه وترسيخه كنفوذ دائم، وهذا لن يكون إلا عبر جهة رسمية تتسم بالشرعية القانونية والمشروعية السياسية فضلا عن الاعتراف الدولي، وهنا يأتي الدور على أهمية توطيد العلاقة مع البرلمان ورئيسه.

ومن جهة أخرى تعلم روسيا أن دورها الهادف إلى كبح النفوذ التركي مرتبط بملفات أخرى أصبحت تشكل في مجملها محدّدات لإدارة حدود التوافق والاختلاف في العلاقات الروسية التركية، بداية بالملف السوري الذي ازداد تأثيره المتبادل مع تطورات الأحداث في ليبيا، وليس نهاية بملف الصراع الأذربيجاني الأرميني في القوقاز والذي تمتلك فيه تركيا وروسيا كبير التأثير.

وبالنظر للمرونة الكبيرة التي أبداها الطرفان في إدارة ملفات الخلاف بينهما، فمن المتوقع أن يحدث توافق بين الطرفين على تقاسم حدود النفوذ في ليبيا على غرار ما حدث قبل ذلك في سوريا، بما يعزّز شراكتها الاستراتيجية المتزايدة رغم كل ما يعرقلها من عوامل سواء تلك المرتبطة بملفات الصراع بينهما أو بالتزامات تركيا بشراكتها الاستراتيجية التاريخية مع الغرب، تزامنا مع تحولهما إلى أكثر الأطراف تأثيرا في مستقبل مسار

الحوارات الليبية البينية، وهو ما أبان عنه وبشكل لافت الحضور لكل من الرئيسين الروسي والتركي خلال مؤتمر برلين الذي أعلن خلاله عن حكومة وحدة وطنية ليبية جديدة برئاسة «عبد الحميد الدبيبة».

وانعكس اندلاع الصراع الروسي الغربي في أوكرانيا فبراير ٢٠٢٢ بشكل مباشر على خارطة الانتشار العسكري الروسي الخارجي، حيث كانت سوريا وليبيا مثالا عن تقلص الوجود الروسي بشكل نسبي، وزاد حجم هذا التأثر بتطورات الحرب لاحقا وتحولها إلى حالة من حرب الاستنزاف في ظل تصاعد الامدادات الغربية لأوكرانيا وعجز روسيا عن الحسم، وهو ما أدى إلى المزيد من انغماس قوات فاغنر في الصراع الأوكراني، ورغم الفوضى التي خلفها الانقلاب الفاشل الذي قاده قائد فاغنر ضد قيادات الجيش الروسي صيف ٢٠٢٣ ثم مقتله لاحقا، إلا أن ذلك لم يكن له كبير التأثير على اعتماد روسيا على قوات فاغنر التي تحولت إلى مسمى «الفيلق الأفريقي» من أجل مد نفوذها في إفريقيا، باستثناء بعض الإجراءات المرتبطة بضبط علاقة هذه القوات كقطاع خاص في علاقتها مع وزارة الدفاع الروسية، حيث اتضح جليا من خلال الأحداث على حتمية لجم حدود استقلاليتها على الجهات الرسمية، في مقابل الحفاظ على خارطة انتشارها حيث كانت ليبيا جزء من ذلك فضلا عن كثير من دول الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء.

في مقابل ذلك فرضت تطورات الأحداث في سوريا التي جسّد الوجود العسكري الروسي فيها أحلام قياصرة روسيا ومن بعدهم القادة السوفيات في امتلاك نفوذ مباشر في المياه الدافئة على ضفاف المتوسط؛ واقعا جديدا حمل معطيات أولية على تقلص الوجود العسكري الروسي في سوريا التي كانت قاعدة طرطوس عنوانا له، وفي الوقت الذي خرجت فيه إشارات على إمكانية الاحتفاظ بشيء من هذا الوجود في إطار توافقات

روسية مع الإدارة السورية الجديدة، إلا أن الثابت أن روسيا قامت بنقل الكثير من قواتها من سوريا إلى ليبيا فضلا عن إعادة تموضعها في الكثير من مناطق نفوذها هناك، ففضلا على التواجد في أهم محطات إنتاج وتصدير النفط في الشرق الليبي زاد حجم التواجد الروسي في قاعدة «معطن سارة» في الجنوب الليبي؛ في خطوة قُرأت ضمنيا على أنه استراتيجية روسية لتوثيق انتشارها في ليبيا بنظيره في دول الساحل، معطيات تشير لتحول ليبيا إلى مركز الثقل الروسي في الضفة الجنوبية للمتوسط، وهو ما ترك بعضا من التخوفات لدى الكثير من الأطراف وبخاصة الغربية منها كالاتحاد الأوروبي وحلف الناتو بالنظر لتصاعد النفوذ الروسي في منطقة حساسة بالنسبة لهم واكثر عمقا استراتيجيا مقارنة بما يشكله ذات النفوذ في سوريا، فضلا عما يحمله زيادة الثقل الروسي في ليبيا بالنسبة لإستراتيجيات كل الأطراف في إفريقيا التي من المتوقع أن تكون أحد أهم وجهات الصراع الدولي القادم بالنظر لما تمتلكه من مقومات وموارد **(١٣٤)**.

عموما فإن روسيا تحركت تجاه الملف الليبي من خلال ثلاث منطلقات رئيسية:

أولها: المرونة تجاه كل أطراف الأزمة، عبر التفاعل مع جميع الأطراف سواء البرلمان أو السلطات المعترف بها دوليا في طرابلس، حتى في ظل ما تتلقاه قوات حفتر من دعم عسكري ولوجيستي روسي.

ثانيها: محاولة روسيا لعب دور الوسيط وتوظيف دورها السياسي كانت أبرز محطاتها استضافة روسيا لمحادثات مباشرة بين طرفي النزاع الرئيسيين حكومة الوفاق وقوت خليفة حفتر بمشاركة تركية بداية سنة ٢٠٢٠، ورغم أنها جهود لم تكلل بأي نجاح، إلا أنها أبانت عن جزء من الاستراتيجية الروسية في ليبيا.

ثالثها: تعزيز فعالية المشاركة الروسية في جلسات الحوار الليبي ـ ليبي، بهدف إيجاد موطن تأثير حول مخرجات مثل هكذا حوارات، وهو انخراط أفرز ترحيبا روسيًا بمخرجات مسار جنيف ومؤتمر برلين سنة ٢٠٢٠، وإبداء دعمها لحكومة الوحدة الوطنية.

ورغم أن الحرب في أوكرانيا قد نالت الاهتمام الأكبر من روسيا إلا أنه ليس من الواضح مدى تأثر باقي الملفات وفي مقدمتها الملف الليبي بهذا الاهتمام وإعادة تراتبية الملفات ذات الأولوية في الاستراتيجية الروسية الراهنة، ثم إن توسع نشاط قوات فاغنر ومن بعده الفيلق الروسي في دول الساحل الأفريقي يوحي مبدئيا بأن روسيا لا يمكن أن تغض بصرها عن هذه الملفات والانحباس في الملف الأوكراني، بل إن روسيا تدرك أن تقوية موقفها في أي تسوية مستقبلية منتظرة للصراع في أوكرانيا مرهون بقوة أوراق ضغطها البديلة التي من الممكن أن تستخدم للمساومة حول مخرجات الحرب في أوكرانيا، ومن هنا نستقي أهمية الملف الليبي لدى الروس حتى في خضم الصراع الجاري في أوكرانيا، ولعل ما عكس ذلك هو التفاعل الروسي المستمر مع تطورات الأحداث في ليبيا بعد عودة الانقسام إلى المشهد الليبي من جديد مع وجود حكومتين متنازعتين شرقية وغربية، وهي ثوابت استراتيجية روسية ستتعزّز أكثر في ظل ظهور معالم التسوية المنشودة بعد عودة دونالد ترامب لقيادة الإدارة الأمريكية في عهدته الثانية.

الموقف الفرنسي:

لعبت فرنسا دورا محوريا في إثارة مسألة التدخل العسكري للناتو واستصدار مجلس الأمن للقرار ١٩٧٣، كما أن قواتها الجوية كانت أول المبادرين بالتدخل للإطاحة بنظام معمر القذافي، وبغض النظر عن أطماع فرنسا الاقتصادية في ليبيا وسعيها لتكون شركاتها حاضرة بقوة بعد سقوط نظام معمر القذافي، إلا أنه وبالتوافق مع ذلك فإن فرنسا كانت تبتغي توسيع نفوذها الجيوسياسي في ليبيا وربطه بنفوذها الكولنيالي التقليدي، ووأد المخاطر المهددة له في الساحل الأفريقي (تشاد – النيجر – مالي وغيرها)، وهو ما يفسّر الاهتمام الفرنسي بالجنوب الليبي بعد الإطاحة بنظام القذافي، اهتماما ليس وليد اللحظة بل تعود جذوره لفترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها عندما أُوكلت مهام إدارة إقليم فزان للإدارة العسكرية الفرنسية **(١٣٥)**.

رؤية فرنسا للحل في ليبيا كانت منقسمة إلى قسمين؛ **الأول** يدعو لتشكيل تحالف دولي وإقليمي لمواجهة الجماعات المتطرفة في جنوب ليبيا، على أن يُعنى **الثاني** بالحوار السياسي في الشمال، وهو تعبير واضح عن مدى مخاوف فرنسا من تداعيات استمرار النزاع في ليبيا على نفوذها وتواجدها التاريخي في إفريقيا جنوب الصحراء في ظل الترابط الكبير في نشاط الجماعات المسلحة في مناطق هذه الدول.

والواضح أن فرنسا كانت مدركة لحجم العقبات التي تحول دون تحقيقها لأهدافها في ليبيا، سواء فيما يتعلّق بالتكلفة العالية الناجمة عن أي تحرّك فرنسي منفرد، وحتى وإن تحقّق ذلك فمن الصعب تحمّل التبعات الدولية الناجمة عن فشل هذا الخيار، أو فيما يتعلق بتعقيد المشهد

الداخلي وتباين المصالح بين الأطراف الخارجية على النحو الذي يجعل من الصعوبة بمكان ضبط خارطة النفوذ بين هذه الأطراف وهو أمر ينطبق على وحدة الموقف الأوروبي قبل غيره من مواقف في ظل الخلافات الحادة بين فرنسا وإيطاليا حول تطورات الأحداث وموقف الاتحاد الأوروبي منها.

عكس هذا التوجه الفرنسي الخيارات التي اتخذتها فرنسا بعد ظهور الانقسام والاستقطاب الثنائي وبداية الصراع سنة ٢٠١٤، حين ظهرت بوادر التقارب الفرنسي مع كل من الإمارات ومصر بعد أن كانت أكثر تقاربا مع قطر إبّان تدخّلها سنة ٢٠١١، ورغم جهود فرنسا السياسية لإبداء نوع من الاعتدال في موقفها تجاه طرفي النزاع المحليين والذي عكسته بعض جهود الوساطة التي قادتها الرئاسة الفرنسية واستضافتها لكل من خليفة حفتر وفائز السراج أملا في تحقيق شيء من التوافق، كما استضافت فرنسا مؤتمرين دوليين بشأن ليبيا، الأول قبل هجوم قوات خليفة حفتر على العاصمة، والثاني بعد فشله في السيطرة عليها، إلا أن تراجع مصداقية الدور الفرنسي وضعف تأثير الموقف الفرنسي في ظل الخلافات الأوروبية البينية، وغياب المظلة الأمريكية، وحالة التراجع في مناطق نفوذها التقليدي في إفريقيا، كلها معطيات ساهمت في تراجع تأثير الموقف الفرنسي منفردا ومستقلا عن الرؤية العامة لشركائه.

على الأرض ذكرت العديد من التقارير وجودا عسكريا واستخباراتيا فرنسيا في ليبيا كان الهدف منه مواجهة التحديات الأمنية ومخاطرها على المصالح الفرنسية في عموم المنطقة؛ فضلا على محاولة الحفاظ على بعض المزايا الاقتصادية التي حصّلتها في ليبيا بخاصة بعد سنة ٢٠١١، رغم سعي الخارجية الفرنسية ووزارة الدفاع للتعتيم على هذا الموضوع، في حين زادت شبهات وجود تنسيق فرنسي مشترك مع خليفة حفتر تعود

جذوره لسنة ٢٠١٥ شمل تدريبا للقوات والدعم العسكري واللوجيستي؛ واتضح ذلك بشكل لا لبس فيه بعد هجوم قوات القيادة العامة على العاصمة طرابلس ابريل ٢٠١٩، حيث كانت فرنسا طرفا مساهما في هذا الهجوم بعد أن ثبُت تزويدها لقوات حفتر بالمعلومات والأسلحة سواء بشكل مباشر أو بوساطة إماراتية مصرية، وهو ما أثّر في علاقاتها مع حكومة الوفاق، ثم تضاعف الخلاف بعد توقيع الأخيرة لاتفاق ترسيم الحدود مع تركيا، فضلا عن تصاعد التوتر الفرنسي التركي إلى درجة وقوع بعض الاحتكاكات بين القوات البحرية للطرفين عند السواحل الليبية بعد الانخراط العسكري التركي الكبير لصالح حكومة الوفاق؛ في مقابل مساهمة فرنسا في «عملية ايريني» التي قادها الاتحاد الأوروبي في سبيل تنفيذ القرار الأممي القاضي بمنع توريد الأسلحة لأطراف النزاع المحليين، غير أنه ترك شكوكا كبيرة في ظل اقتصار الجهود على السواحل دون الحدود البرية **(١٣٦)**.

إلا أن فشل سيطرة خليفة حفتر على العاصمة كان قد اُعتبر فشلا استراتيجيا كبيرا لفرنسا، فشل ساهم في تراجع نفوذ فرنسا في غرب ليبيا، ومما زاد من الطين بلة الضربات المتلاحقة التي يتلقاها النفوذ الكولنيالي الفرنسي التاريخي في غرب إفريقيا والساحل الأفريقي بعد موجة الانقلابات العسكرية الأخيرة التي تقودها نخب عسكرية ناقمة على كل ما يرمز لفرنسا الاستعمارية، ومدعومة بسند شعبي ناقم هو الآخر على فرنسا، وهي تطورات ساهمت في عودة فرنسا لتبنّي الحل الجماعي لتسوية الأزمة في ليبيا؛ ودعم أي جهود إقليمية أو دولية سواء من دول

الجوار الإقليمي أو من الاتحاد الأفريقي أو الجهود الأممية ما دامت أنها المآل المتبقي للحفاظ على المصالح الفرنسية في عموم المنطقة وليس في ليبيا فحسب، وهو ما يفسّر موقف فرنسا من مسار الحوار السياسي في جنيف ومؤتمر برلين وما أفرزه من مخرجات، وذات المنطق الذي يبرر الموقف الفرنسي المتأني تجاه عودة الانقسام الحكومي الذي أفرزه قرار البرلمان الليبي بتشكيل حكومة جديدة بقيادة «فتحي باشاغا» قبل تنحيته هو الآخر وتوكيل الأمر لـ «أسامة حمدان» لرئاسة حكومة الشرق.

الموقف الايطالي:

امتداد جيوسياسي وثيق الصلة وذات تأثير استراتيجي متبادل، ذلك أقل ما قد يوصف به وضع ليبيا بالنسبة لإيطاليا على مرّ التاريخ، وما إشارة بعض المراجع التاريخية إلى أن الرومان هم أول من استخدموا مصطلح ليبيا للدلالة على كيان سياسي في جنوب المتوسط إلا أكبر دليل على ذلك.

استراتيجيا تعدّ إيطاليا أحد أكثر الدول الأوروبية تضررا من انهيار منطق الدولة في ليبيا ومدى قدرتها على القيام بوظائفها الأمنية وفي مقدمتها ضبط الحدود أمام الهجرة غير الشرعية، إلى جانب ذلك تعدّ ليبيا مصدرا رئيسيا لواردات الطاقة الإيطالية بحيث بلغ اعتماد إيطاليا على النفط الليبي زهاء **٢٢%** من مجمل صادرات الأخيرة، في حين شكّل الغاز الليبي **١٣%** من مجمل واردات إيطاليا من الغاز، كما تستحوذ الشركات الإيطالية وفي مقدمتها شركة «إيني» على حصة كبيرة من الاستثمارات في قطاع الطاقة الليبية، في حين وحسب تقارير رسمية إيطالية يشهد التبادل التجاري بين البلدين نموا سريعا في السنوات الأخيرة ما جعل إيطاليا ثاني أكبر شريك تجاري لليبيا **(١٣٧)**.

بعد اندلاع الأزمة سنة ٢٠١١ شهد الموقف الإيطالي حالة من الارتباك والغموض انطلاقا مما يجمع ليبيا وإيطاليا من ملفات شراكة ثقيلة على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية العسكرية، غير أنه تردد لم يدم طويلا عندما قررت إيطاليا التضحية بأهم شركائها الاستراتيجيين الأفارقة والمشاركة في تدخل الناتو من أجل إسقاط نظام معمر القذافي **(١٣٨)**.

واستمر دورها بعد ذلك تحت مظلة التكتل الخماسي الغربي المكون من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، حيث ارتكزت الرؤية الإيطالية على الحرص على حماية مصالحها الاقتصادية ومواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود وما يتطلب ذلك من جهود لإعادة الاستقرار إلى ليبيا، وهو ما من شأنه أن يسهم في توحيد المؤسسات وعودة النظام وتجاوز الانقسامات الليبية البينية.

ورغم حرص إيطاليا على التحرّك ضمن الشراكة الجماعية السابقة الذكر، إلا أن مواقفها كانت تحمل في طياتها بعض الاستثناء مقارنة بشركائها الغربيين، حيث ظهرت بوادر هذا الاستثناء من سنة ٢٠١٤ عندما انقسم المشهد السياسي للسلطة التنفيذية إلى حكومتين، حيث دعمت بعض القوى الغربية حكومة «عبد اللّه الثني» حتى لو لم تعلن على ذلك، إلا أن إيطاليا حرصت على الوقوف بشكل متوازن بين الطرفين أحيانا، في حين بدت في كثير من مراحل النزاع أقرب لمعسكر الغرب في العاصمة طرابلس.

وقد تجلّى هذا الاستثناء الإيطالي في أوضح معالمه خلال هجوم قوات خليفة حفتر على العاصمة طرابلس ابريل ٢٠٢٠، وذلك عندما اتخذت إيطاليا موقفا رافضا لهذا الهجوم، ما جعل إيطاليا أقرب يومها إلى محور تركيا وقطر حتى لو لم تعلن عن ذلك بشكل رسمي، ولعل هذا التوجه الإيطالي يعبر بما لا يدع للشك عن حالة اللا توافق داخل المعسكر الغربي وبخاصة بين فرنسا الداعمة لخليفة حفتر؛ وهو ما أفصح به المسؤولون الإيطاليون في كثير من المرات، اختلافٌ تحرّكه المصالح المتضاربة بين الطرفين، وبخاصة فيما يتعلّق بحجم الاستثمارات الممنوحة للشركات الإيطالية ونظيرتها

الفرنسية، فضلا على الارهاصات الأمنية الناجمة عن المخاوف الإيطالية من استمرار فرنسا في تغليب الحل العسكري في مراحل معينة، في حين ترى إيطاليا أن التسوية السياسية هي الحل الأمثل للأزمة في ليبيا، وهو ما يفسر دعم إيطاليا للجهود القائمة على الحوار وكل المخرجات المرتبطة بها سواء اتفاق «الصخيرات» الذي أفرز حكومة الوفاق سنة ٢٠١٥، أو مسار جنيف الذي أفرز حكومة الوحدة الوطنية بقيادة «عبد الحميد الدبيبة» سنة ٢٠٢٠، في حين استمر هذا الموقف حتى في ظل عودة الانقسام مجددا بعد فشل تحقيق الرهانات التي رُسمت ضمن مسار جنيف ومؤتمر برلين.

عموما فإن الموقف الإيطالي تجاه تطورات الأحداث في ليبيا منذ سنة ٢٠١١ بُني من منظورين رئيسيين؛ **الأول** اقتصادي تجاري مستند على الشراكة الوثيقة بين الطرفين التي تعود جذورها لعقود ماضية والمصالح الاستراتيجية الضخمة المنبثقة عن ذلك، أما المنظور **الثاني** فهو أمني بالنظر للترابط المباشر بين التحديات الأمنية المشتركة التي تواجه البلدين، وهو واقع فرضته المعطيات الجيوسياسية كون إيطاليا هي الوجهة الأبرز للهجرة غير الشرعية ومجمل مظاهر التهديدات العابرة للحدود الوطنية القادمة من ليبيا؛ على النحو الذي رسّخ من موقع ليبيا كدولة «عبور» وإيطاليا كدولة «وجهة»، وقد برّرت هذه المعطيات وما تحمله من محددات استراتيجية درجة الاهتمام الإيطالي بحيثيات الأزمة في ليبيا من جهة، وبمستويات التباين والاختلاف مع باقي الأطراف المؤثرة في الأزمة من جهة أخرى، حيث وتحت طائلة هذا المحدد يمكن تفسير تقارب إيطاليا مع طرف معين في مقابل تباعدها عن طرف آخر، حيث تدخل في هذا السياق العلاقة مع الرُعاة الخارجيين على غرار كل من تركيا وفرنسا؛ والعلاقة مع فواعل النزاع المحليين، رغم الجنوح الإيطالي العام نحو تسوية الأزمة بشكل سلمي يراعي مواقف كل الأطراف المحلية والخارجية،

ويعيد بناء منطق الدولة في ليبيا؛ لما لذلك من مزايا تعود بالمنفعة على المصلحة الإيطالية في المقام الأول كونها ستساهم في وأد كثير من التحديات التي تواجهها إيطاليا جرّاء استمرار الأزمة الراهنة.

الموقف الألماني:

كثيرة هي ملفات التأثير والتأثر التي تجمع ألمانيا بليبيا، بداية بملف الطاقة والمهاجرين، مرورا بملف محاربة الإرهاب، وصولا إلى تعزيز الدور الألماني كوسيط بين أطراف النزاع، وهي في مجملها ملفات لدى ألمانيا القدرة اللازمة على امتلاك بعض التأثير فيها وإن كان بمستويات مختلفة بين كل ملف وآخر، فألمانيا التي لا تمتلك تلك الصورة التاريخية النمطية المرتبطة بكونها لم تكن ضمن القوى الاستعمارية الأوروبية تلقى قبولا لا بأس به لدى الكثير من الأوساط الشعبية والرسمية ليس في ليبيا وحسب بل في مجمل الوطن العربي رغم ما أفرزه صعود خطاب اليمين المتطرف فيها مؤخرا، وهو ما انعكس على حالة الترحيب المبدئي بالدور الألماني في الأزمة الليبية.

وافقت ألمانيا على تدخل الناتو بداية الأزمة الليبية رغم بعض التحفظات التي قدمتها قبل وبعد سقوط نظام معمر القذافي، إلا أنه وطوال توالي سنوات الأزمة وبخاصة منذ بداية مشهد الاستقطاب الحكومي الثنائي سنة ٢٠١٤ حافظت ألمانيا على مسار متوازن تجاه كل أطراف الأزمة سواء الداخليين منهم أو حتى تجاه الأطراف الإقليمية والدولية، وهو ما ساهم في تعزيز موقع ألمانيا كطرف محايد لا يخضع للتجاذبات والتجاذبات المضادة الحاصلة بين هذه الأطراف، ومعه الوساطة الألمانية المتوفرة على كثير من شروط النزاهة والحيادية، والتي تجلّت إحدى صورها في نجاح تنظيم ألمانيا لمؤتمر برلين سنة ٢٠٢٠ والذي عبّر لوهلة معينة على توفر مستويات معينة من الرغبة لدى الفواعل المحلية ورعاتهم الخارجيين على ضرورة الوصول إلى التسوية رغم ما آلت إليه الأحداث التي جاءت بعد ذلك؛ في ظل عودة الانقسام مجددا للمشهد الليبي.

من جهة اخرى فإن قوة ألمانيا الاقتصادية والمالية تجعلها أمام إمكانية تعويض تراجع المحدّد العسكري في استراتيجيتها مقارنة بروسيا وفرنسا وتركيا، كونها تمتلك من المقدرات المالية ما يجعلها قادرة على تمويل أي خطة أممية أو أي مبادرة مرتبطة بنشر قوات لحفظ السلام في ليبيا، أو أي مبادرة أوروبية مشتركة من أجل تعزيز مخرجات أي حوار سياسي يُفضي إلى ضرورة تعزيز الرقابة الدولية عليها؛ فضلا عن خطط إعادة الإعمار، ورغم أن هذا الخيار بحاجة إلى توافق داخلي وإقليمي ودولي عليه، إلا أنه وفي ظل المسار الحالي للأزمة والجمود المصاحب لها بعد عودة مشهد الانقسام الثنائي مرة أخرى وفشل حكومة الوحدة الوطنية بقيادة «عبد الحميد دبيبة» في تحقيق مُرادها ضمن الرزنامة الممنوحة لها في مسار جنيف لسنة ٢٠٢٠؛ تجعل من الخيار واردا مستقبلا من أجل تعزيز فرص نجاح أي رؤية للحل، خاصة في ظل شبه الاجماع الدولي على تفعيل الدور الأممي من خلال بعثتها الخاصة إلى ليبيا في التأثير على مجرى الأحداث بعد فعالية وساطتها في تحقيق بعض التوافق بين المؤسسات الاقتصادية والعسكرية السيادية في ليبيا تمهيدا لإعادة الوحدة المفقودة إليها، حيث كانت آخر مظاهر ذلك النجاح في التوفيق بين الفواعل المحليين بعد أزمة المصرف المركزي وتوزيع عائدات البترول والغاز أغسطس ٢٠٢٤.

شكّل استضافة ألمانيا لمؤتمر برلين بداية ٢٠٢٠ والذي يعد أحد أهم محطات الحوار السياسي الشامل أكبر دليل على الدور الذي تلعبه ألمانيا في سبيل إيجاد موطن تأثير لها في هذا الملف، انطلاقا من قدرتها على التأثير على بعض الأطراف المتورطة في الأزمة الليبية، حيث تبرز فرنسا كأحد أكثر الأطراف الممكن تأثرها بالموقف الألماني الراغب في إيجاد مخرج للأزمة وتفعيل دوره كوسيط، وما الدور الذي لعبته ألمانيا

من أجل تخفيف حدة الموقف الفرنسي تجاه تركيا خلال حصول مناوشات بحرية بين الطرفين قبالة السواحل الليبية في يونيو ٢٠٢٠ الناجمة عن مشاركة فرنسا في بعثة «ايريني» إلا أكبر دليل على ذلك، كما يبرز الإتحاد الأوربي هو الآخر كأحد الأطراف الممكن أن تتأثر بالتوجهات الألمانية نظرا لثقل ألمانيا داخل أروقته وهي التي تعدّ قاطرته الاقتصادية والمالية، حيث يبرز الدور الألماني في محاولة تقريب وجهات النظر الرامي لتوحيد الصف الأوروبي وخاصة فيما تعلق بتجاوز الخلافات الإيطالية الفرنسية، في حين تبقى أطراف أخرى مثل تركيا والإمارات كأحد الأطراف الممكن أن تتأثر نسبيا بالموقف الألماني.

الواضح أنه لا يمكن فصل الدور الألماني في الأزمة الليبية أمام سعي ألمانيا هي الأخرى إلى توفير متطلبات اقتصادها الضخم الذي يقع ضمن أكبر اقتصادات العالم، وهو ما يجعل ألمانيا الفقيرة إلى الموارد الأولية بحاجة مستمرة إلى توسيع نفوذها في المناطق الغنية بالطاقة، وهنا تقع ليبيا التي تشهد حالة من الفراغ السلطوي وما صاحبه من تنافس وصراع دولي محموم حول مصادر الطاقة التي تحتويها، وتزداد أهمية ليبيا بالنسبة لألمانيا في ضوء حاجة الاقتصاد الألماني الماسة إلى مصادر طاقة بديلة عن السوق الروسية في ظل حرب الطاقة الجاري كأحد مخرجات الصراع الروسي الغربي في أوكرانيا، ما ساهم في توجه ألمانيا إلى شمال إفريقيا وبخاصة الجزائر من أجل الإيفاء بمتطلبات اقتصادها المتسارع النمو، وهو ما يعدّ عاملا إضافيا من أجل تعزيز ألمانيا لدورها في الأزمة الليبية، حتى في ظل الفشل الذي أحاط بمخرجات جهودها ضمن مؤتمر برلين، حيث عادت الأزمة للتجدّد من جديد في ظل وجود حكومتين شرقية غربية، لم تنجح الجهود لتوحيدهما لغاية الآن، وهو ما يجعل ألمانيا أمام حتمية إعادة قراءة المشهد الجديد في ظل تصاعد النفوذ التركي الروسي من جهة، وفي ظل تداعيات تآكل الاعتماد على

السوق الروسية من جهة ثانية، وفي ظل حالة الانعزال الأمريكي في ظل إدارة «دونالد ترامب» الحالية وتداعياتها على الشراكة العابرة للأطلسي، والثابت من كل هذا أن مستقبل الدور الألماني بما يمتلكه من أوراق قوة مرهون بمدى استجابة الأطراف الداخلية لرؤية ألمانيا للحل وبقدرة ألمانيا على توحيد الموقف الأوروبي المنقسم على نفسه، فضلا على امتلاك الأدوات اللازمة التي تفرض تنفيذ بنود الحل على أرض الواقع.

الموقف البريطاني:

رغم أنها لم تكن من ضمن امبراطوريتها الاستعمارية التي لا تغيب عنها الشمس، إلا أن ليبيا كانت من المحطات الهامة التي ارتبطت بالتاريخ البريطاني الحديث نتيجة لكونها منطقة محورية لصراع الإرادات بين قوات المحور وقوات الحلفاء إبّان الحرب العالمية الثانية، وبعد نهاية الحرب خضعت أجزاء كبيرة من ليبيا وبخاصة إقليم طرابلس وبرقة للنفوذ البريطاني، إلا أن ذلك لم يكتب له الاستمرار سوى سنوات قليلة بالنظر للمعطيات الدولية الجديدة وموجة التحرّر التي اجتاحت المستعمرات الأوروبية في آسيا وإفريقيا.

وخلال حكم نظام معمر القذافي استمرت العلاقات الليبية البريطانية في حالة من البرودة والتي ازدادت بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين على خلفية مقتل الشرطية البريطانية «إيفون فلتشر» في ابريل ١٩٨٤ أمام السفارة الليبية، لتدخل العلاقات لاحقا نفقا مظلما بعد حادث «لوكيربي» الشهيرة أواخر ثمانينات القرن الماضي، عندما اُتهم النظام الليبي بالتورط فيها ثم العزلة الدولية التي فُرضت عليه لاحقا جرّاء ذلك.

عند بداية الأزمة في ليبيا سنة ٢٠١١ كانت بريطانيا حاضرة ضمن تدخل الناتو في ليبيا، غير أن الدور البريطاني لم يتخذ أي شكل من أشكال التمايز عن نظيره الأمريكي والفرنسي، مما جعله يبدو وكأنه في حالة من التبعية لموقف الولايات المتحدة وفرنسا بالشكل الذي يميل فيه أينما مالوا، فرئيس الوزراء البريطاني السابق «ديفيد كاميرون» ساند بقوة تدخل الناتو سنة ٢٠١١ دون أي رؤية مستقبلية للدور البريطاني بعد الحرب، وهو نفس المسار الذي اتخذه باقي رؤساء الوزراء المتتالين نسبيا، بحيث كانت بريطانيا خلال سنوات الأزمة المتتالية ما هي إلا عضوا مكملا في التحالف

الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة وفرنسا وبدرجة أقل من التوافق مع ألمانيا وإيطاليا اللذان يمتلكان شيئا من التمايز في موقفهما داخل هذه المنظومة مقارنة ببريطانيا **(١٣٩)**.

ولعّل ما ساهم في هذا الموقف هو خروج بريطانيا من المظلة الأوروبية بشكل رسمي في ٣١ يناير ٢٠٢٠ ضمن مسار «بريكست»؛ ما جعلها أمام حتمية التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية ليس في ملف ليبيا فحسب، بل في العديد من ملفات النزاع والتنافس الجيوسياسي العالمي، فضلا على عدم قدرة الاقتصاد البريطاني على تحمّل نفقات أي تورط بريطاني في الأزمة الليبية وهو ما صرّح به رئيس الوزراء البريطاني بشكل مباشر سنة ٢٠١١، في مقابل حاجة بريطانيا إلى الحليف الأمريكي للفوز ببعض المزايا لصالح شركاتها النفطية في ليبيا، وفي مقدمتها شركة «بريتش بتروليوم» المستحوذة على حيز ضخم من حقوق التنقيب والاستخراج في ليبيا.

في مقابل ذلك برزت جملة من العوامل البراغماتية التي من الممكن الأخذ بها كمرجعية لتفسير الموقف البريطاني طوال سنوات الأزمة، حيث تبرز المصالح الاقتصادية وملف إعادة الإعمار وما تحمله من مزايا مستقطبة للشركات البريطانية، وقد لعب هذا المتغير دورا بارزا في المواقف البريطانية من الأزمات التي مرت بها المؤسسات الاقتصادية الليبية التي تحول ملف النفط وعائداته إلى أحد مصادر تغذية النزاع المستمر وورقة في يد الفواعل المحلية لتحقيق مكاسب معينة، حيث دعت بريطانيا مرارا لفك الحصار النفطي الذي شهدته ليبيا عدة مرات.

بالتوازي مع ملف المصالح الاقتصادية يبرز ملف الأصول الليبية المجمدة في الخارج والتي تضمنتها لائحة العقوبات التي سنها قرار مجلس الامن رقم

١٩٧٣ على نظام معمر القذافي، والتي بلغت حسب مصادر رسمية حوالي ١٦٨ مليار دولار إلى ٢٠٠ مليار دولار؛ حيث استحوذت البنوك البريطانية على زهاء ١٩,٢ مليار دولار (١٣,٦ مليار أورو) عبارة عن أصول سائلة وودائع وسندات **(١٤٠)**، وقد شكّل هذا الملف أحد أثقل المحددات المؤثرة في السياسة البريطانية بالنظر لمصلحة بريطانيا في استمرار استحواذها على هذه الأصول، وازداد حجم هذه الحاجة في ضوء إرهاصات الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي، في حين شهدت السنوات الأخيرة تصاعد جهود جهات رسمية ليبية من أجل إعادة استخدام الأصول الليبية المجمدة كنتيجة للوضع الاقتصادية المتدهور في البلاد لأسباب داخلية وأخرى خارجية فضلا عن كارثة فيضانات درنة سنة ٢٠٢٣ **(١٤١)**.

عموما فإن موقف بريطانيا من الأزمة شهد العديد من التقلبات إلا أنه إجمالا لم يخرج عن محدّدين رئيسيين، **الأول** مرتبط بدعوة بريطانيا للحوار السياسي الشامل كسبيل وحيد لتجاوز الأزمة في ليبيا ودعم التسوية السياسية الجارية تحت الرعاية الأممية، وعلى ضوء ذلك دعمت بريطانيا مخرجات اتفاق الصخيرات سنة ٢٠١٥ فضلا عن المؤسسات المركزية للدولة على غرار المصرف المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط، و**الثاني** متعلق بموقفها تجاه أطراف النزاع بحيث سعت بريطانيا للوقوف بمسافة واحدة من كل هذه الأطراف، ورغم أن هذا الموقف كان قد أخذ بعدا مختلفا نسبيا بعد تصاعد التدخل الروسي والتركي اللذين أصبحا أحد أكثر الأطراف تأثيرا في تطورات المشهد السياسي والأمني في ليبيا، إلا أن بريطانيا ظلت محافظة على علاقتها مع كل الوكلاء الداخليين لكلا الطرفان، في مشهد هو أقرب ما يمكن أن يكون للموقف الأمريكي الذي طغت عليه النزعة البراغماتية، وهو ما ترجمته بريطانيا من خلال حضورها لمؤتمر برلين ودعواتها المستمرة إلى الفواعل الليبيين إلى التوافق على القواعد الدستورية اللازمة لتجاوز المرحلة الانتقالية عبر آلية الانتخابات،

وهي دعوات لا تمتلك بريطانيا أي أدوات حقيقية للتأثير على مسارها رغم النشاط الدبلوماسي المعتاد سواء من السفارة البريطانية في طرابلس أو وزارة الخارجية البريطانية تجاه كل الفواعل الناشطة في الساحة الليبية شرقها وغربها.

يُذكر أن النشاط الدبلوماسي البريطاني قد تصاعد بعد مؤتمر برلين وترسيم حكومة الوحدة الوطنية، وزاد بشكل ملفت بعد عودة الانقسام الحكومي الأخير؛ سواء بشكل منفرد والذي جسده مشاركة السفيرة البريطانية في طرابلس في بعض جلسات حوار اللجنة العسكرية (٥+٥)، أو عبر التحالف الأنجلو أمريكي الذي يعتبره البعض أحد أهم الدافعين باتجاه تبنّي المجتمع الدولي للمبادرة الأممية التي قدّمها المبعوث الأممي لليبيا الأسبق «عبد الله باتيلي» في مارس ٢٠٢٣، والقاضي بفرض رؤية دولية عبر مجلس الأمن من أجل إقرار مشروع الانتخابات في ليبيا في أقرب الآجال، رغم كل المخاوف المحيطة بهذا التوجه الذي تراه بعض الأطراف محاولة لفرض الوصاية الدولية على الحل في ليبيا عبر فرض مشروع انتخابات معين خارج إرادة الأطراف الداخلية للأزمة.

موقف الجوار المغاربي:

رغم العمق الاستراتيجي الذي تشكّله ليبيا بالنسبة للأمن القومي للدول المغاربية وفي مقدمتها الجزائر التي تمتلك حدودا مع ليبيا قوامها قرابة ١٠٠٠ كلم، فضلا على تونس التي تناهز حدودها مع ليبيا قرابة ٥٠٠ كلم، فضلا على كل من المغرب وموريتانيا اللتان لا يعتبران من ضمن دول الجوار الليبي المباشر إلا أنهما يتأثران بالوضع غير المستقر في ليبيا بطريقة غير مباشرة وبخاصة فيما ارتبط بتمدّد التهديدات الأمنية العابرة للحدود كنشاط الجماعات الجهادية وانتشار السلاح خارج حدود المؤسسات الرسمية الليبية، ورغم هذه التحديات التي يفرضها الواقع الجيوسياسي، إلا أن الدور المغاربي ظل متأخرا نسبيا في التأثير في مسار الأحداث في ليبيا مقارنة بما سواه من فواعل إقليمية ودولية، وإن كان ذلك بشكل متفاوت بين كل دولة مغاربية وأخرى.

أولا: الجزائر

الجزائر الدولة الأكثر ثقلا في المغرب العربي والتي كانت من أشدّ المعارضين للتدخل الأجنبي في الأزمة الليبية منذ بدايتها سنة ٢٠١١، وهو مبدأ راسخ في العقيدة الدبلوماسية للسياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال؛ بدت بعد سقوط الأخير أنها غير راغبة في التورط في الأزمة رغم كل ما تحتويه الأخيرة من تهديدات أمنية عابرة نظرا لحالة الترابط الوثيق بين الأمن القومي الجزائري ونظيره الليبي، ولعّل الهجمات التي تعرضت لها بعض المنشآت البترولية في صحراء الجزائر من بعض الجماعات الجهادية القادمة من ليبيا سنة ٢٠١٤ أكبر دليل على ذلك.

بعد سنة ٢٠١٤ ومع تفاقم الأزمة الأمنية بالتوازي مع تفاقم مشهد الانقسام السياسي الذي أخذ مسار الاستقطاب الثنائي بين حكومتين واحدة شرقية وأخرى غربية، كان البعض يعوّل على الجزائر لتكون أحد الأطراف المؤثرة في التوازنات بين فواعل الأزمة المحليين وحتى الخارجيين، وهو الدور الذي قامت به الجزائر من خلال استضافتها عديد المرات لقمة دول الجوار الليبي الخمس على غرار تلك التي انعقدت في ٢٣ يناير ٢٠٢٠ أياما قليلة بعد مؤتمر برلين الذي انعقد في ١٩ يناير ٢٠٢٠؛ تعقيبا على كيفية دعم دول الطوق الليبي لمخرجات مسار جنيف، وقد جاءت القمة الخماسية التي شاركت فيها كل من مصر والسودان وتونس وتشاد والنيجر إضافة إلى مالي الدولة غير المجاورة بالنظر لامتداد تداعيات الأزمة في ليبيا إلى أراضيها، في حين ذكرت مصادر رسمية وإعلامية أن المراد من القمة هو دعم التنسيق والتشاور بين دول الجوار من أجل الدفع بمسار التسوية السياسية للأزمة ودعم الفواعل المحلية للأخذ بزمام المبادرة بعيدا عن التدخل الخارجي ودون إملاءات الرعاة الخارجيين **(١٤٢)**.

في ٣٠ من أغسطس ٢٠٢١ استضافت الجزائر للمرة الثانية في أقل من سنتين قمة أخرى لدول الجوار الإقليمي، والتي جاءت في ظل الإرهاصات الأولى لعودة مشهد الانقسام الحكومي في ليبيا والتزاحم على الشرعية بعد الفشل المزمن في تنفيذ مخرجات مسار جنيف واستمرار الاستجابة الدولية التي أبان عنها المجتمع الدولي في مؤتمر برلين في الجدول الزمني المحدد، حيث أكد وزراء خارجية دول الجوار الليبي في هذه القمة على ضرورة استئناف الحوار الليبي؛ مع التأكيد على تجاوز معوقات نجاح رهانات مسار جنيف وفي مقدمتها معوقات حتمية انسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة مع إشراك كل دول الجوار بدون استثناء في مسار

التسوية لتمكين الجوار الإقليمي من التأثير في أي مقاربة دولية للحل، تزامنا مع ضرورة تفعيل الاتفاقية الرباعية بين ليبيا ودول الجوار لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود وتأمين الحدود المشتركة **(١٤٣)**.

في مقابل ذلك لطالما حرصت الجزائر على الوقوف على مسافة واحدة من كل فواعل النزاع المحليين، تزامنا مع رفض الحلول العسكرية التي تبنتها بعض الفواعل الإقليمية والدولية المؤثرة في المشهد الليبي؛ وهو موقف راسخ في السياسة الجزائرية تجاه الأزمة يمتد من معارضة الجزائر لتدخل الناتو في الأزمة، واستمر طوال سنوات الأزمة، فالجزائر حذرت من التدخل الأجنبي كونه أحد أهم روافد تغذية استمرار الأزمة طوال السنوات الماضية، وأحد أهم أسباب وأد جهود التسوية المستمرة، وينطلق هذا الموقف الجزائري من عديد الاعتبارات سواء منها الدستورية نتيجة قداسة مبدأ عدم التدخل في شؤون الآخرين الذي ينص عليه الدستور الجزائري، وهو ما وقف حاجزا أمام أي تدخل جزائري مباشر في الملف الليبي، أو ما تعلق بالحسابات السياسية والاستراتيجية التي تفرض على الجزائر عدم المراهنة بعلاقاتها الخارجية مع كثير من شركاء الجزائر الاستراتيجيين الذين يقفون على التضاد في ليبيا.

والثابت من الموقف الجزائري هو رفضه القاطع لتغليب طرح إقليمي معين عبر فواعل داخلية محدّدة للاستئثار بالسلطة في ليبيا؛ وهذا ما ترجمته الجزائر بعد ذلك بشكل واضح من خلال موقفها المعارض لهجوم قوات خليفة حفتر على العاصمة طرابلس ابريل ٢٠١٩.

ذات الموقف شكّل أحد أهم أسباب حالة الجفاء التي طغت فيما بعد على علاقات الجزائر ببعض الأطراف الإقليمية الداعمة لمشروع خليفة حفتر وبخاصة دولة الإمارات، رغم توضيح الجزائر المستمر بأن موقفها لا

يُغنيها عن رفض التدخل التركي الذي ساهم في إفشال مشروع حفتر في الغرب الليبي، وهو ما يثبت أن هذا الموقف مردّه الرئيسي إلى رفض حالة الاستقطاب الإقليمي والدولي التي ترهن الحل في ليبيا إلى أطراف غير ليبية نتيجة للتدخل الخارجي الحاصل.

ورغم أن رؤية الجزائر للحل في ليبيا القائمة على ضرورة تحمّل الأطراف الداخلية لمسؤوليتها التاريخية في تجنيب ليبيا سيناريو انهيار الدولة والانتقال من حالة «الدولة الهشّة» إلى مصاف «الدولة الفاشلة»؛ بالتساوي وبدون أي استبعاد لأي طرف أو تغليب آخر؛ والمصاحب لسحب القوات الأجنبية والمرتزقة، قد ثبت بعد فشل سيطرة خليفة حفتر على العاصمة أنه الحل الأنسب للأزمة في ليبيا، حيث تُرجم ذلك لاحقا في مسار جنيف، إلا أن عودة الانقسام مجددا وعدم وضوح أفق الحل السياسي قد يُجبر الجزائر على تبنّي سياسة أكثر مبادرة بالفعل، وهو ما يتطلب مزيدا من التفعيل للدور الجزائري تجنبا لأي سيناريوهات خطيرة تجعل من ليبيا دولة منهارة وما يحمله ذلك من مخاطر على الأمن القومي الجزائري قد تستمر لأمد طويل، وهذا ما حاولت الجزائر أن تحوله إلى موقف عملي خلال استضافتها في أغسطس ٢٠٢١ اجتماعا لوزراء خارجية دول الجوار الليبي السابق الذكر؛ والذي ومن خلاله أكدت الجزائر على أن الحل بيد الليبيين أنفسهم وبدعم من المجتمع الدولي.

ثانيا: تونس

تونس الجار المغاربي لليبيا الذي تأثّر وضعها الأمني والاقتصادي الداخلي بالوضع السياسي والاقتصادي والأمني غير المستقر في ليبيا، فضلا عن وضعها غير المستقر أصلا نتيجة لما مسّها من تغيرات هي الأخرى، وهي التي كانت أولى محطات التحولات السياسية التي جرت نهاية سنة ٢٠١٠ بداية ٢٠١١.

فأمنيا تصاعد بشكل ملفت نشاط الجماعات الجهادية في تونس كامتداد طبيعي لغياب الاستقرار في ليبيا، وهي العمليات التي حصدت عشرات الضحايا وبخاصة من أسلاك الأمن والجيش طوال العقد الماضي، ولا يغيب الجانب الاقتصادي عن حالة التأثر هذه خاصة وأن ليبيا كانت مصدرا رئيسيا لدخل الاقتصاد التونسي سواء من جهة السياحة أو امدادات الطاقة أو حتى بالنسبة للعمالة التونسية في ليبيا والمبادلات التجارية بين البلدين، وهي الملفات التي أرهقت كاهل الاقتصاد التونسي الخدماتي المفتقر للموارد الأولية **(١٤٤)**.

المعطيات الجيوسياسية والجيواقتصادية وحالة التشابك التي تنتاب الأمن القومي التونسي والليبي فرضت على تونس لعب دور معين لتسوية الأزمة في ليبيا بغض النظر عما إذا كان ذلك يتوافق مع مقوماتها وثقلها أم لا، وعلى هذا النحو استضافت تونس عديد من الحوارات بين الفواعل المحلية للأزمة على غرار ذلك الذي عُقد في ٧٠ نوفمبر ٢٠٢٠ من أجل التعجيل بترتيب التوافقات المحلية اللازمة قبل استيفاء مسار جنيف وحكومة الوحدة الوطنية آجالها، تلى ذلك احتضان تونس للعديد من جلسات الحوار ضمن لجنة ٥+٥ التي أصبحت تعبر ضمنيا عن أهم ما تبقى من صور التنسيق بين فرقاء السلطة في ليبيا بعد تجدّد مشهد

الانقسام السياسي بين حكومتي عبد الحميد الدبيبة وفتحي باشاغا ثم أسامة حماد.

كما أن الدور التونسي تجاوز الفواعل المحلية نحو دول الجوار الإقليمي عندما استضافت تونس قمة تونسية جزائرية مصرية في ٢٠ فبراير ٢٠١٧ تزامنا مع بداية ظهور إرهاصات الفشل على مخرجات اتفاق الصخيرات لسنة ٢٠١٥، حيث دعت قمة تونس الثلاثية إلى دعم التسوية الشاملة وتحقيق المصالحة ودعم الجهود الأممية؛ بالتوازي مع رفض الحل العسكري والتدخل الخارجي وتغليب الحلول السلمية السياسية.

عموما فإن الموقف التونسي حرص على تجنب الارتماء في موجة الاستقطاب الإقليمي الجاري وسياسة المحاور التي زادت المشهد المحلي في ليبيا انقساما وتشرذما على كافة المستويات السياسية والأمنية وحتى الاجتماعية، فضلا عن موقعها الحيادي تجاه الفواعل المحلية للأزمة، وإن كان ذلك خوّل لتونس اكتساب شيئا من سمات الوسيط المبتغى من الجميع، إلا أن حقيقة التوازنات الدولية والإقليمية التي تفرضها مصالح الرعاة الخارجيين وصعوبة الرهان على قدرة الفواعل المحلية على تجاوز إملاءات حلفائهم الخارجيين، هي كلها محددات ساهمت في وأد جهود تونس في لعب دور فعال اتجاه تقريب وجهات النظر والتقدم في مسار التسوية الشاملة.

ثالثا: المغرب

أما المغرب والذي يعتبر نسبيا أقل الأطراف تأثرا بما يحدث في ليبيا وغياب منطق الدولة فيها، بحكم أنه لا يمتلك حدودا مباشرة مع الأخيرة، ما جعله بعيدا نسبيا عن تداعيات مظاهر الانفلات الأمني الواقع فيها ونسبية تأثره بالتهديدات الأمنية العابرة من ليبيا نحو دول الجوار، وهي عوامل انعكست على موقف المغرب المحايد في الأزمة الليبية، كما ساهمت في درجة القبول الذي لاقاه الدور المغربي من مختلف الأطراف؛ حيث انعكس ذلك من خلال الوساطة واحتضان المغرب لمحادثات الصخيرات سنة ٢٠١٥، التي نجم عنها توقيع الاتفاق السياسي الذي على أساسه نالت حكومة الوفاق برئاسة «فايز السراج» شرعيتها الدولية، وهو ذات الدور الذي انعكس على دعم المغرب لحكومة الوفاق لاحقا انطلاقا من كونها تجسّد التوافقات المحلية والقرارات الدولية حسب ما يؤكده الخطاب المغربي الرسمي **(١٤٥)**.

إلا أن فشل هذه الحكومة في إعادة الاستقرار المفقود إلى ليبيا، ثم إعادة إنتاج الأزمة فيما بعد بالتوازي مع التقلبات الحاصلة في التوافقات الداخلية والدولية؛ وصعود أدوار بعض القوى وتراجع أخرى وبخاصة بعد فشل سيطرة خليفة حفتر على العاصمة طرابلس، كلها عوامل ساهمت في تراجع دور المغرب في الأزمة لصالح فواعل أخرى، مع تصاعد الاعتماد على الرعاية الأممية لجهود التسوية، وهو ما عبّر في مجمله على طبيعة المرحلة الجديدة التي تلت اتفاق وقف اطلاق النار سنة ٢٠٢٠، وليس من الواضح مدى إمكانية عودة الدور المغربي في الملف الليبي بذات الفعالية التي أفضت لتوقيع اتفاق الصخيرات ومدى توفر الظروف الإقليمية والدولية المساعدة على ذلك، وهذا بعد عودة الانقسام مجدّدا ما جعل مسار جنيف لسنة ٢٠٢٠ برمته بحاجة إلى إعادة إخراج بمنطلقات ومحدّدات مختلفة نسبيا عمّا

جاء في النسخة الأصلية منه، إلا أن الثابت أن المغرب البعيد نسبيا عن حساسية العلاقة مع الفواعل المحلية وحتى الرعاة الخارجيين، يعتبر بالنسبة لكثير من الأطراف وجهة محتملة للحوار والوساطة، وقد تجسّد ذلك في عودة الدور المغربي مجددا من خلال مفاوضات بوزنيقة ديسمبر ٢٠٢٤؛ الذي جمع ممثلين عن مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، ورغم ما أفرزته هذه المحادثات من تفاهمات حول الملفات العالقة من قبيل إعادة توحيد السلطة التنفيذية والانتخابات وغيرها، غير أن موقف حكومة عبد الحميد الدبيبة الرافض للحوار دون التنسيق معها ترك العديد من علامات الاستفهام حول مدى فعالية أي مخرجات منبثقة عن هذه المحادثات.

الدور الأممي بين «مقتضيات الوساطة وإحجام المجتمع الدولي»

منذ القرار الأممي رقم ١٩٧٣ الذي مهّد الطريق لتدخل حلف الناتو من أجل إسقاط نظام معمر القذافي، ظلّت الأمم المتحدة حاضرة من خلال ثمانية مبعوثين طيلة مسلسل تطور الأزمة الليبية وهو على التوالي:

- عبد الإله الخطيب (الأردن) عُيّن في ٠٦ أبريل ٢٠١١
- إيان مارتن (بريطانيا) عُيّن في ٢٠ سبتمبر ٢٠١١
- طارق متري (لبنان) عُيّن في أغسطس ٢٠١٢
- برناردينو ليون (اسبانيا) مهندس اتفاق الصخيرات عُيّن في أغسطس ٢٠١٤
- مارتن كوبلر (ألمانيا) عُيّن في ١٧ نوفمبر ٢٠١٥
- غسّان سلامة (لبنان) عُيّن في يونيو ٢٠١٧
- يان كوبيش (سلوفاكيا) عُيّن في ١٨ يناير ٢٠٢١
- ستيفاني ويليامز (أمريكا) عُيّنت في ديسمبر ٢٠٢١ تحت مسمى «مستشارة الأمين العام للأمم المتحدة للشأن الليبي» وليس كمبعوث أممي
- عبد اللّه باتيلي (السينغال) عُيّن في سبتمبر ٢٠٢٢
- ستيفاني خوري (الولايات المتحدة) عُينت بالنيابة مع صلاحيات واسعة في مايو ٢٠٢٤

ومنذ تشكيل الأمم المتحدة للبعثة السياسية التي كان المنوط بها مساعدة ليبيا على التحول الديمقراطي خاصة بعد عسكرة الحراك الشعبي الذي ساهم في إسقاط النظام، أشرفت هذه البعثة الأممية على

إطلاق الحوار الوطني السياسي سنة ٢٠١٤، والذي كان الهدف منه تجاوز الأزمة السياسية التي أفرزها الانقسام الحاصل في الهيئات التنفيذية (حكومتين) والتشريعية (مجلس النواب والمؤتمر الوطني)، حيث مرّ هذا الحوار بثلاث مراحل رئيسية هي: حوار غدامس (جنوب ليبيا)، حوار جنيف (سويسرا)، حوار الصخيرات (المملكة المغربية)، وهي الجهود التي أفضت في النهاية إلى توقيع اتفاق الصخيرات في ١١ يوليو ٢٠١٥؛ الذي نجم عنه تكوين حكومة الوفاق برئاسة «فايز السراج» التي تمتّعت بالشرعية الدولية، والتي كانت من المفترض أن تقود المرحلة الانتقالية التي خلالها سيتم صياغة الدستور وإنهاء الأزمة الأمنية والتحضير للانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

ورغم نجاح اتفاق الصخيرات في تجاوز إشكالات انقسام السلطات وذلك بتوضيحه لطبيعة الصلاحيات التشريعية لمجلس النواب (طبرق) والصلاحيات الاستشارية للمجلس الأعلى للدولة (طرابلس)، إلا أن انتهاء المدة الزمنية المخصصة للقيام بالمهام الموكلة لها كان يُنذر بفشل مخرجات الاتفاق، ليكون هجوم قوات خليفة حفتر على العاصمة طرابلس في أبريل ٢٠١٩ بمثابة الضربة النهائية لاتفاق الصخيرات وما نجم عنه من توافقات.

استمّر دور الأمم المتحدة خلال فترة الحرب بين قوات الوفاق وقوات خليفة حفتر والتي انتهت بهزيمة الأخيرة وعودتها لشرق ليبيا، من خلال إطلاقها لمبادرة جديدة سُميت «منتدى الحوار الوطني» ضمن مسار جنيف ٢٠٢٠؛ الذي كان من ضمن مخرجاته حكومة الوحدة الوطنية بقيادة «عبد الحميد الدبيبة»، وهو مسار حُكم عليه هو الآخر بالفشل بعد عودة الانقسام من جديد ليتصدر المشهد السياسي الليبي بوجود حكومتين متنازعتين على السلطة والثروة والشرعية، غير أن الثابت أن دور الأمم المتحدة لم

يقف من خلال مبعوثيها حتى اللحظة بغض النظر عن مدى فعالية هذا الدور وحدود المكاسب المحققة.

استنادا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٥١٠ الصادر سنة ٢٠٢٠ والذي أيد نتائج المؤتمر الدولي بشأن ليبيا في برلين، ساعدت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عبر رئيستها الممثلة الخاصة للأمين العام في ليبيا «ستيفاني ويليامز» في إقامة الجولة الأولى من جولات منتدى الحوار السياسي الليبي خلال الفترة الممتدة من ٧٠ إلى ١٥ نوفمبر ٢٠٢٠ في العاصمة التونسية تونس، حيث جمع منتدى الحوار السياسي الليبي ٧٥ شخصية من ممثلي النسيج الاجتماعي والسياسي الليبي، وقد اتفق المشاركون في ختام هذه الجولة من ملتقى الحوار السياسي الليبي على خارطة طريق لإجراء انتخابات وطنية موثوقة وشاملة وديمقراطية، التي كان من المقرر عقدها في ٢٤ ديسمبر ٢٠٢١ المصادف لمرور ٧٠ عاما على إعلان ليبيا استقلالها سنة ١٩٥١، إلى جانب اتفاق المشاركين على ضرورة إصلاح السلطة التنفيذية بكل ما يعتليها من تفاصيل وهي التي تشهد انقساما مزمنا منذ سنوات وفق ما يتماشى مع توصيات مؤتمر برلين **(١٤٦)**.

في مارس ٢٠٢٢ وبعد عودة مشهد الانقسام الحكومي أنشأت المستشارة الخاصة للأمم المتحدة «ستيفاني ويليامز» لجنة مشتركة تضم أعضاء من المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب للاتفاق على الأساس الدستوري للانتخابات، وخلال أول دورتين لها في القاهرة في أبريل وماي ٢٠٢٢ وافقت اللجنة على ١٣٧ من أصل ١٩٧ مادة دستورية، بما في ذلك بعض صلاحيات الرئيس ورئيس الوزراء، ومع ذلك لم تُفرز أعمال اللجنة عن أي تطور ملحوظ فيما تعلّق بتفاصيل مشروع الانتخابات وآليات الحكم الانتقالي على غرار تخصيص المقاعد في البرلمان وترتيبات الحكم المحلي والأهم المعايير الأهلية للمرشحين، حيث برزت ثلاث سيناريوهات محتملة لمخرجات

محادثات القاهرة، وهي: **أولا/** الاتفاق على مسودة دستورية كاملة، **ثانيا/** الاتفاق على معظم القضايا الدستورية ولكن ليس كلها الأمر الذي يتطلب وساطة أممية مستمرة، **وثالثا/** عدم التوصل إلى اتفاق، ولكن حتى في حالة التوصل إلى اتفاق كامل أو جزئي، فإن العملية السياسية اللاحقة غير مؤكدة، حيث كان الإشكال الأكبر عما إذا كان أعضاء اللجنة سيتمكنون من الحصول على الدعم من الهيئات التشريعية الخاصة بهم ناهيك عن الاتفاق بين الهيئتين التشريعيتين في طرابلس وطبرق **(١٤٧)**.

وقد انتهت في يونيو ٢٠٢٢ الجولة الثالثة والأخيرة من المفاوضات بين اللجنة المشتركة لمجلس النواب ومجلس الدولة بشأن المسار الدستوري الليبي برعاية أممية، ووفق ما أشارت إليه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا فقد توصلت اللجنة المشتركة إلى قدر كبير من التوافق بشأن المواد الخلافية في مشروع الدستور الليبي، ولا تزال الخلافات قائمة بشأن التدابير التي تحكم الفترة الانتقالية المؤدية إلى الانتخابات، غير أن تطورات الأزمة فيما بعد في ظل صعوبة إيجاد إطار واقعي لتطبيق هذه المخرجات المتوافق عليها وتقديرات بعض الفواعل الخارجية كانت قد نسفت معظم هذه الجهود **(١٤٨)**.

منذ تعيين المبعوث الأممي الجديد السينغالي **«عبد الله باتيلي»** في سبتمبر ٢٠٢٢ تصاعد ثقل الدور الأممي نسبيا في الأزمة، ومن ضمن ما أفرزه هذا التصاعد النتائج الملموسة التي تم تحقيقها في سبيل إعادة اللحمة والوحدة إلى المؤسسة العسكرية والاقتصادية في ليبيا، حيث نجح مسار الحوار الجاري تحت إشراف أممي بين رؤساء أركان الشرق الليبي وغربه ضمن لجنة ٥+٥ في تحقيق تقدم ملحوظ تجاه بعض ملفات الخلاف، وهو ما ينطبق على المؤسسات الاقتصادية وفي مقدمتهم مؤسسة النفط الوطنية، والمصرف المركزي، خاصة بعد نجاح توافق خليفة حفتر وعبد

الحميد الدبيبة حول صيغة جديدة تسمح باستئناف صادرات النفط الليبي المعطلة صائفة ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ على التوالي، وهي في مجملها تطورات تمت بإشراف أممي مباشر.

غير أن هذا النجاح النسبي الذي حقّقه الدور الأممي في الشق العسكري والاقتصادي ليس مضمونا في الجانب السياسي، حيث لم تحقق الجهود التي قادها المبعوث الأممي أي جديد فيما يخص البحث عن مخرج لأزمة الانقسام الحكومي، وإقناع الفواعل الداخلية بضرورة التوافق على القواعد الدستورية المناط بها تنظيم المسار الانتخابي الذي يُعول عليه ليكون الأداة الحتمية لتحقيق التسوية في ليبيا وإعادة بناء المؤسسات السيادية للدولة.

جهود الوساطة التي تقودها البعثة الأممية إلى ليبيا تعّرضت لهزة عنيفة بعد الاستقالة المفاجأة لرئيسها عبد اللّه باتيلي المبعوث الخاص للأمين العام للأمين العام «انطونيو غوتيريش» في أبريل ٢٠٢٤، ولعّل مضمون ما قاله الرجل في معرض استقالته هو فعلا ما يعكس حقيقة الوضع في ليبيا وذلك حين أشار إلى أن وساطة البعثة والجهود السلمية التي تبذلها ستظل تحت طائلة الفشل الحتمي ما دام قادة النخبة السياسية النافذة يقدمون مصالحهم الذاتية كأولوية عن مصالح الدولة الليبية، غير مبالين بمصلحة الشعب الراغب في الخروج من الفوضى، وليس هناك أمل لنجاح الدور الأممي في ظل غياب أدنى معالم أفق للحل السياسي، وستظل هذه الإفادة التي قدمها المبعوث الأممي المستقيل هي خلاصة كل ما آلت وستؤول إليه الجهود الأممية السابقة والقادمة؛ ما دامت لم تتوفر الإرادة اللازمة لدى أطراف الأزمة المحليين بحتمية التوصل للتسوية المنشودة وتجاوز الضغوط الخارجية، كون ذلك هو السبيل الوحيد والأوحد لتجاوز الأزمة، وبدون تحمّل هذه الأطراف لمسؤولياتها التاريخية وتجاوز

الحسابات الضيقة وأول مظاهر ودلالات ذلك قيام حوار بنّاء وجاد للتوافق على مشروع الدستور ومشروع الانتخابات، فلن يكون هناك أدنى معالم لتجاوز الأزمة الراهنة.

لم يكن لخليفة عبد اللّه باتيلي المبعوثة المؤقتة الجديدة «ستيفاني خوري» التي تم تعيينها في مايو ٢٠٢٤ والتي شغلت سابقا منصب نائب رئيس البعثة **(١٤٩)**، لها كبير المساحة من أجل المناورة بسبب حجم التحديات سواء منها الداخلية الموروثة عن سابقها، أو التحديات الخارجية التي كانت أولى ملامحها اعتراض بعض أعضاء مجلس الأمن أساسا على تعيينها في منصب المبعوث الخاص ورئيسا للبعثة الأممية في ليبيا، وبخاصة من روسيا والصين اللتان تريان في ذلك محاولة أمريكية لتوسيع هامش تأثيرها في جهود التسوية عبر تعيين شخصية أمريكية لقيادة الجهد الأممي، وهو الاعتراض الذي ساهم في عرقلة دعم وتبنّى مجلس الأمن للحلول التي تتبناها البعثة الأممية، هذه المعطيات والدوافع هي ما أدت في النهاية إلى تصاعد مطالب أطراف ليبية داخلية من أجل تعيين مبعوث أممي جديد يتبوأ قيادة جهود الوساطة الأممية **(١٥٠)**، رغم الدور الفعّال الذي لعبته البعثة الأممية تحت قيادة ستيفاني خوري لغاية الآن في بعض مفاصل الأزمة من قبيل دورها في الاتفاق الحاصل حول قيادة البنك المركزي والتي شكّلت أزمة خانقة شهر أغسطس ٢٠٢٤، إلى جانب العمل الذي قامت به في سبيل تهيئة مناخ إنجاح الانتخابات المحلية في ٦٠ بلدية **(١٥١)**.

وبغض النظر عن مواطن النجاح والفشل التي اعترت الجهد الأممي لتسوية الأزمة في ليبيا منذ ٢٠١١، إلا أن شح البدائل في ظل عجز الفواعل المحلية عن توفير الإرادة اللازمة لتحقيق التسوية بعيدا عن إملاءات الرعاة الخارجيين، وعجز الفواعل الخارجيين عن أحداث الحدود الدنيا من التوافقات

اللازمة نحو تسوية الأزمة على غرار تلك التوافقات التي جمعتهم حول وقف إطلاق النار سابقا خلال مؤتمر برلين سنة ٢٠٢٠، هي كلها معطيات تشير إلى أن الدور الأممي يبقى أحد أكثر الخيارات الواقعية للمساعدة على إنهاء الأزمة، وهو أمر مرشح في ظل صعوبة الرهان على دور آخر خارج هذا الدور، إنما المطلوب في الوقت الراهن توفير الدافعية الدولية اللازمة لهذا الدور توازيا مع زيادة طبيعة وحدود التفاعل المحلي معه.

٨ ـ سيناريوهات الأزمة «مستقبل الدولة وشكل السلطة»:

لا اختلاف على أن مسارات الأزمة الراهنة ستلقي بظلالها على مستقبل ليبيا دولة ومجتمعا، على النحو الذي تتعدد فيه أنماط الدولة وأشكال السلطة بتعدد سيناريوهات الأزمة ومخرجاتها على الواقع الليبي، ورغم أن التاريخ والجغرافيا جعلا من ليبيا كيانا متناغما موحدا حتى في ظل مكوثها خلال معظم مراحل تاريخها تحت نفوذ القوى المهيمنة على ضفاف المتوسط، إلا أن سنوات الأزمة الراهنة وما أفرزته من تداعيات تجاوزت ما هو أمنى وسياسي واقتصادي إلى ما هو أخطر في ظل حالة التصدع التي أصابت البنية الاجتماعية، تجعلنا ندرك أن قاعدة الجغرافيا والتاريخ التي بدت راسخة يصعب كسرها، قد تشهد انقلابا في ظل قوة دافعية الظروف الراهنة؛ قياسا على ما قد تسلكه الأزمة من مسارات خطيرة على وحدة الدولة في حال استمرار تغليب الفواعل المحلية لمصالحها الذاتية وتغييب المصالح العليا للبلاد والعباد، موازاة مع تردد المجتمع الدولي وفشل مقاربات الاستجابة الراهنة للأزمة.

خلال هذا المحور سيتم التطرق لأهم السيناريوهات التي قد تنحو إليها مسارات الأزمة في ليبيا، بغض النظر عما توفره معطيات الواقع الراهن تجاه تغليب وترجيح سيناريو عن آخر، وفي ضوء ذلك سيتم تبيان ما يحمله كل سيناريو من مستجدات ستؤثر حتما في رسم معالم طبيعة وشكل الدولة والسلطة على حد سواء الذي قد يسود ضمن ذات السيناريو، وهو ما سنأتي على تفصيله ضمن ثنايا هذا الفصل.

سيناريو الحل والتسوية بين «مطالب التهدئة ومتطلبات الانفراج»:

يرتهن هذا السيناريو في أحد أهم أبعاده لنجاح الفواعل الليبية في تجاوز أهم عوامل الإخفاق التي ساهمت في استمرار الأزمة لغاية الآن، توازيا مع توفر دافعية التوافق الإقليمي والدولي بين الفواعل الخارجية المؤثرة في المشهد الليبي حول خارطة الحل وآليات وسبل التسوية، وبخاصة فيما تعلّق بالتوافق حول قواعد دستورية تكون مرجعية لمشروع الانتخابات الذي طال غيابه، ورغم ما يشوب تنظيم أي انتخابات في ظل ما يكتنفه الوضع الأمني والسياسي الليبي من صعوبات وعوائق، وحالة الانقسام الحالية التي أوصلت الأمور إلى حد الجمود الذي يصعب حلحلته نحو الأفضل، إلا أن هذا المسار يبقى هو الضامن الوحيد لمستقبل ليبيا ككيان موحد ومستقر، وهو السبيل الوحيد لعودة الاستقرار المنشود.

ورغم أن تحقيق هذا السيناريو يتطلب تجاوز المعضلة الأمنية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والذي يعني في أحد أهم مضامينه نجاح رهانات تجاوز هذه المعضلة تزامنا مع توفر الإرادة على تجاوز الضغوط الإقليمية والدولية وبخاصة تلك الرامية لعرقلة مخرجات أي توافق ليبي – ليبي مرغوب فيه، إلا أن هذا السيناريو يدفعنا إلى فتح باب التكهنات حول طبيعة المخرجات المتوقعة للتسوية المنشودة وتداعياتها على طبيعة النظام السياسي المنتظر وشكل الدولة التي تكتنفه.

في هذا الصدد وعن مستقبل طبيعة وشكل الدولة الذي قد تفرزه مخرجات أي مسار نحو الحل والتسوية يراعي وحدة البلاد ومستقبلها ككيان واحد، فيبرز خياران:

الخيار الأول: في إطار الدولة البسيطة

الخيار الثاني: في إطار الدولة الفيدرالية

أما فيما يخص شكل السلطة فيبرز خياران رئيسيان لطبيعة النظام السياسي الذي قد تفرزه مخرجات هذا السيناريو وهما:

الخيار الأول: النظام الجمهوري الذي وانطلاقا من محدد طبيعة العلاقة بين ما يحتويه من سلطات يفرز بدوره ثلاث أنواع من أنظمة الحكم (النظام الرئاسي ـ شبه الرئاسي – النظام البرلماني)

الخيار الثاني: النظام الملكي الذي وانطلاقا من حدود سلطة الملك فيه وطبيعة علاقته مع باقي السلطات فإنه يبرز ثلاث أنواع من أنظمة الحكم الملكي (ملكية مطلقة – ملكية دستورية – ملكية شبه دستورية)

أ. مستقبل الدولة

فيما يخص شكل الدولة الذي قد تتضمنه مخرجات أي سناريو لتسوية الأزمة يراعي وحدة الدولة الليبية، فيبرز خياران محددان لطبيعة هذا الشكل والمستندان أساسا على طبيعة علاقة السلطة المركزية بباقي سلطات الأقاليم، حيث تبرز في الحالة الليبية ثلاثة أقاليم رئيسية وهي: إقليم برقة – إقليم فزان – إقليم طرابلس، وهي الأقاليم التي لطالما شكّلت الجغرافيا السياسية للدولة الليبية منذ قرون، وهاذان الخياران هما خيار الدولة البسيطة، وخيار الدولة المركبة ضمن النمط الفيدرالي.

أولاً: في إطار الدولة البسيطة

نظريا تتسم الدولة البسيطة بتمركز السلطة في يد الحكومة المركزية بعيدا عن أنماط الاستقلال بالحكم المحلي، مع إمكانية تقبل بعض صور الاستقلالية التي تخضع ضمنها الجهات المحلية للسلطة المركزية من منطلق «الوصاية والتفويض»؛ وهذا ما يطلق عليه في الأدبيات الإدارية بـ « الأنظمة شبه المركزية»، وهو نموذج منتشر في كثير من الدول البسيطة.

في ليبيا جسّد نظام معمر القذافي المفهوم المركزي للسلطة في إطار الدولة البسيطة الموحدة؛ عبر جمعه لكل السلطات تماشيا مع شمولية النظام السياسي، وبقدر ما ساهم ذلك في ترسيخ حالة الاستقرار في ليبيا، إلا أنه استقرار مرهون بقوة السلطة وقبضتها الأمنية، التي وما إن فقدت القدرة على استخدام أدواتها كان الانهيار هو السبيل المحتوم، انهيارٌ صاحبه فراغ مؤسسي له جذوره شكّل تحديا كبيرا أمام إعادة بناء الهيكل البنيوي المؤسسي المُراد تشكيله وفق نمط جديد.

ورغم أن نظام معمر القذافي كان قد جسّد معالم السلطة المركزية في أكثر صورها تشدّدا حيث اختزلت السلطة في شخصية القائد، غير أن خيار الدولة البسيطة سيبقى حتما أحد أهم محفزات وأد مشاريع تقسيم الدولة الليبية مرنا كان أم مطلقا، حتى في ظل صعوبة المراهنة على نمط مركزية السلطة كآلية لضمان وحدة الدولة مستقبلا؛ خاصة بعد فشل مشروع «خليفة حفتر» الذي كان من ضمن ما يُراد به استنساخ نموذج شبيه بنظام القذافي ولو فيما تعلّق بشمولية السلطة السياسية عبر تغليب الحل العسكري عن نظيره المرتبط بالتوافق السياسي، وهي معطيات تجعلنا أمام واقع مناقض لهذا المسار على الأقل في ظل الأوضاع الراهنة التي يتسّم بها المشهد السياسي والمجتمعي الليبي الذي يحمل من التصدعات التي تجعل من الصعب تجاوز إشكالاته نحو بناء دولة مركزية في ليبيا.

وحتى في حال توفّر الإرادة الإقليمية والدولية عبر أدوات داخلية لتحقيق هذا السيناريو فإن تحقيق المأمول منه من نتائج يبقى غير مضمون، بالنظر لصعوبة التنبؤ بأن دولة موحدة تحت سلطة مركزية شمولية قائمة على العسكرة ستعيد فعلا لليبيا استقرارها المفقود، وحتى لو تحقّق ذلك فإنه يبقى مرهونا بامتلاك هذه السلطة لأدوات الاكراه التي تخوّل لها الاستمرارية إلى جانب حالة من شبه الاجماع الدولي على هذا الخيار، وهي محدّدات عادة ما تكون مؤقتة كونها تبقى رهينة لتغير الحسابات البراغماتية المتقلبة بين الأطراف المؤثرة على المشهد الليبي سواء منها الداخلية أو الإقليمية والدولية، ما يجعل من خيار الحفاظ على شكل الدولة الموحدة البسيطة تحت إشراف سلطة مركزية خيارا صعبا رغم ما يحمله من مزايا الحفاظ على كينونة الدولة.

في هذا السياق تبرز خيارات أخرى قد توازي بين الرغبة في الحفاظ على وحدة الدولة الليبية ضمن نموذج الدولة البسيطة؛ وبين بناء مؤسسات سلطوية تحمل من المعايير ما يخول لها الاستمرار ومواجهة التحديات التي فرضتها سنوات الأزمة، وفي مقدمة ذلك مواجهة إرهاصات الانقسام وتجاوز جذور الأزمة وروافد استمرارها، ولتحقيق هذا المبتغى يمكن الرهان على سلطة مستوعبة لكل الديمغرافيا الليبية المحلية، حيث ينال الجميع حصتهم من ممارسة السلطة ومن مزياها وعوائدها سياسية كانت أم اقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية، ضمن مشروع دولة يشمل الجميع بدون استثناء، في مقابل إرساء معالم جديدة للعقد الاجتماعي المنوط به الحفاظ على علاقة الرعية بالسلطة يكون أساسه الحفاظ على وحدة الدولة واستمرارها ككيان جيوسياسي موحد ضمن موقعه الراهن.

وقد تتنوع أنماط الأنظمة الإدارية المجسّدة لهذه الوحدة؛ والتي يفرض الواقع الليبي الراهن أن تكون أكثر مرونة تماشيا مع المعطيات الداخلية والتنوع التي تزخر به ليبيا، حيث تبرز عديد من الخيارات المعبرة عن سياق هذا التنوع على غرار نظام الإدارة المحلية القائم على وجود سلطة مركزية مع إعطاء صلاحيات لأقاليم الدولة في إدارة شؤونها المحلية، وبقدر ما توسعت صلاحيات هذه الكيانات المحلية بقدر ما تغيرت طبيعة علاقتها بالسلطة المركزية، حيث تبلغ أقصى ما تملكه من صلاحيات ضمن نموذج نظام الحكم الإداري الذاتي وهو نظام عادة ما يسود في الدول التي تحتوي على أقليات دينية وعرقية متميزة كامل التميز، وبجغرافيا محددة عن باقي مكونات المجتمع المحلي، وهو غير متجسد في ليبيا بشكل واضح رغم ما يتميز به المجتمع الليبي من تنوع، إلا أنه تنوع ظل لأكثر من ألف سنة متناغما تحت مظلة الهوية الإسلامية، وحتى ما نشهده من بعض رهانات تسييس هذا التمايز فهو مدفوع بأجندة سياسية واستخباراتية هدفها إرساء أول إرهاصات مشاريع التقسيم.

ثانياً: في إطار الدولة الفيدرالية المركبة

نظريا تعدّ الفيدرالية أحد أشكال الدولة المركبة أو الاتحادية التي تجتمع فيها جملة من الأقاليم في إطار اتحاد سياسي شامل، وتتسم الاتحادات الفيدرالية بوجود سلطات مركزية قوية توازيا مع سلطات للأقاليم لا تقل قوة عن نظيرتها المركزية فيما تعلق بتسيير الشؤون الداخلية؛ في مقابل تخلي الأخيرة عن الشخصية الدولية والتمثيل الخارجي للسلطات المركزية الفيدرالية.

بمعنى آخر أن تستقل الأقاليم بتدبير شؤونها الداخلية المعبّرة على خصوصيات كل واحدة منها في إطار مؤسسات تشريعية وتنفيذية وحتى قضائية لها حق ممارسة سلطتها في حدود الإقليم المحلي، في مقابل تخليها عن شؤونها الخارجية لصالح مؤسسات سيادية مركزية تكون مظلة شاملة للجميع، وتعدّ الولايات المتحدة الأمريكية أكثر النماذج تعبيرا عن الفيدرالية الاتحادية.

في الحالة الليبية ومع تصاعد الأزمة بكل مستويات تعقيدها أصبح هذا الخيار مطروحا انطلاقا من مرتكزين:

المرتكز الأول: تجربة الليبيين مع هذا النظام إبّان عصر الملكية حين شكّلت أقاليم طرابلس وبرقة وفزان اتحادا فيدراليا كان نواة الدولة التي أعلنت عن استقلالها في ديسمبر ١٩٥١، بعد جلاء القوات البريطانية عن إقليمي طرابلس وبرقة وجلاء القوات الفرنسية عن إقليم فزان في الجنوب الغربي اللذان سبقا وأن حلّا محل الاستعمار الإيطالي لليبيا، حيث لاقى خيار الملكية الفيدرالية تحت قيادة إدريس السنوسي دعما بريطانيا كونه يشكّل حسب رؤية البريطانيين والغرب عامة ضمانا للحفاظ على المصالح الغربية، وهذا ما أوردته شهادات رؤساء وزراء سابقين على غرار «مصطفى بن حليم»

و«محمد عثمان الصيد»، وقد استمّر هذا الاتحاد الفيدرالي إلى غاية سنة ١٩٦٣ عندما أُستبدل إلى نظام المحافظات ومعه انتقل اسم الدولة من المملكة الليبية المتحدة إلى المملكة الليبية التي استمرت إلى غاية سقوط النظام الملكي.

وهنا علينا وضع حدود للتمايز بين الفيدرالية كنظام سياسي تتقاسم بموجبه الولايات السلطة السياسية مع الحكومة الفيدرالية؛ وبين اللامركزية كنظام إداري لا يتعارض مع الدولة البسيطة وتتقاسم في إطاره الولايات الوظيفة الإدارية مع الحكومة المركزية.

المرتكز الثاني: النجاح النسبي الذي حقّقه الطرح الاقتصادي لهذا النموذج عبر الجهود السارية لوضع آلية لتقاسم عائدات قطاع الطاقة تحفظ توزيعا عادلا للثروة بين الأقاليم الثلاث (المنطقة الغربية والمنطقة الشرقية والمنطقة الجنوبية)، استجابة للتحديات الاقتصادية الداخلية التي يواجهها عموم الشعب الليبي فضلا على الضغوط الدولية وخاصة منها الغربية الرامية إلى إيجاد مخرج لأزمة توزيع الإيرادات تفاديا لاي اضطرابات في السوق العالمية للطاقة المتأثرة بالصراع في أوكرانيا، وهي العوامل التي ساهمت في تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة حول هذا الملف، ليبقى السؤال مرتبطا بما مدى إمكانية محاكاة هذا النموذج إلى مجالات أخرى؟ وإن كان مثل هذا السيناريو هو الآخر يبقى مرهونا بتوفر الإرادة الداخلية المدعومة من نظيرتها الخارجية.

وفي ظل صعوبة المراهنة على قيام دولة مركزية في ليبيا ترهن فيها الأقاليم الرئيسية سلطتها واستقلالها بشكل شبه كلي لصالح مؤسسات مركزية تكون العاصمة في الغالب مقرا لها، يدفعنا الواقع لتقريب خيار الاتحاد الفيدرالي عما سواه من خيارات حتى في ظل الجدلية القائمة حوله

بين مناصر، وبين متخوف وآخر محذر وكل له أسبابه ومبرراته، إلا أنه وبالنظر للواقع السياسي والاجتماعي بكل ما يحتويه من مكونات معبرة عن طبيعة النسيج المجتمعي الليبي القائم على محورية القبيلة؛ فإن هذا الخيار يعد نسبيا أكثر الخيارات عقلانية في ظل طبيعة الأزمة الراهنة، وحجم التعقيد الداخلي والإقليمي والدولي الذي تتسم به، وهو ما يستند إليه دعاة الخيار الفيدرالي الذين يرهنون تبريرهم لذلك من منطلق أن الاتحاد الفيدرالي يبقى خيارا فعالا في مواجهة المشروع الكونفدرالي وتحويل البلاد إلى كونفيدراليات مفكّكة تجسّد ضمنيا مشروع التقسيم وإسقاط الدولة الليبية من الجغرافيا والتاريخ، ومنه فإن الخيار الفيدرالي هو الأكثر نجاعة بالنظر لطبيعة الأزمة الليبية انطلاقا من كونه آخر رهان للحفاظ على وحدة الدولة حسب رأي البعض، خاصة وأن النظام الفيدرالي في جوهره هو نظام إداري بأبعاد سياسية ضمن شراكة إدارية وسياسية تتجسد فيها أنماط ومستويات معينة من المساواة في ممارسة السلطة وتوزيع الموارد بين مختلف الأقاليم المكونة للاتحاد، وبالتالي فإنه أكثر النماذج التي تتقاطع فيها مطالب تجاوز الأزمة بمتطلبات الحفاظ على وحدو وكينونة الدولة.

في مقابل ذلك هناك من يرى بعين الريبة لخيار النظام الفيدرالي انطلاقا مما يحمل في ثناياه من بذور مشروع التقسيم ومن معالم الخطاب الانفصالي؛ فضلا عما يثقل كاهل الدولة في إطار هذا النظام من مسؤوليات وما تحمله من تعقيدات جرّاء وجود ثلاث حكومات إقليمية تمثل أقاليم ليبيا الرئيسية الثلاث ساهمت سابقا في سقوط النظام الملكي الدستوري، ورغم أنه من الصعب الحكم على مثل هكذا تكهنات إلا أن وجود ما يغذي روح الانفصال في بعض الأقاليم وبخاصة الشرقية منها (إقليم برقة) تعطي انطباعا عن إمكانية تغلغل ونمو هذا الطرح الانفصالي، وتزيد خطورة ذلك في ضوء الانقسام السياسي الحاصل منذ سنوات والذي ألقى بظلاله على النسيج الاجتماعي الليبي تأثيرا وتأثرا، ثم إن تجربة الدول العربية مع مثل هكذا نظام

وفي مقدمة ذلك العراق بعد سنة ٢٠٠٣ وتداعيات ذلك بعد قرابة العقدين؛ لا يحمل من البشرى الكثير.

بغض النظر عن الجدلية السابقة فإن الثابت أن خيار النظام الفيدرالي ورغم ما يحوم حوله من شكوك في ظل ما توفره الأزمة الراهنة بكل مستوياتها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية من محددات البيئة الرخوة والهشة التي قد تحمل في طياتها مشاريع انفصالية مستقبلا، إلا أن هذا الخيار يبقى في الأخير أقل ما تراهن عليه الدولة الليبية للحفاظ على كينونتها في مواجهة مخاطر وسيناريوهات التقسيم، ومنه فإن هذا الخيار يبقى السبيل الوحيد في حال عجز فواعل الداخل عن الإيفاء بالحدود الدنيا من الرغبة في إعادة بناء الدولة الليبية ضمن نموذج الدولة البسيطة الذي ساد طوال التاريخ الليبي باستثناء فترة الملكية الدستورية التي سادت بعد الاستقلال سنة ١٩٥١.

ورغم ما يحمله النظام الفيدرالي من مواطن ضعف؛ مواطن لم تأت من فراغ كون أربعة عقود من حكم نظام معمر القذافي قد زرعت بذورها؛ فإن سنوات الأزمة وعجز فواعل الداخل عن تسويتها بعيدا عن إملاءات رعاتهم الخارجيين؛ وما أفرزه ذلك من تراخي للروابط الاجتماعية الجامعة للنسيج المجتمعي الليبي؛ وهشاشة وانقسام البنية المؤسساتية للدولة وتصدع منظومة الولاء لمؤسسات الدولة السيادية لصالح جهات محلية بعينها؛ ما شجع على بروز الروابط الجهوية المحلية وتغذية مظاهر التمايز، هي كلها غيظ من فيض مما جرّته سنوات الأزمة على الليبيين اهتزت بموجبها مكانة الدولة ومؤسساتها السيادية على النحو الذي اصبح خيار النظام الفيدرالي بما يحمله من مخاطر وتحديات أكثر الخيارات واقعية للحفاظ على وحدة الدولة.

ب. مستقبل شكل السلطة

أما عن شكل السلطة المتوقعة ضمن ما قد يفرزه سيناريو التسوية والحل الضامن لوحدة الدولة وكينونتها، فيبرز خياران رئيسيا؛ الأول متعلق بالنظام الجمهوري بأنماطه الثلاث: رئاسي/ شبه رئاسي/ برلماني، أما الثاني فمتعلق بخيار النظام الملكي مطلقا كان أم دستوريا محدودا، وهو ما سيتم التفصيل فيه فيما يلي:

أولاً: في إطار النظام الجمهوري

- **النظام الرئاسي:**

ورغم كل مزايا هذا النظام كونه أحد أكثر الأنظمة قدرة على تحقيق الاستقرار الأمني بالنظر لمركزية القرار فيه، فضلا عن كونه الأنسب عادة للدول التي خرجت لتوها من حروب أهلية أو فوضى وذلك لعدم تشتت المسؤولية بين عديد الجهات، إلا أنه يبقى مرهون بقوة سلطة المركز، وهو قريب في جوهره من نظام «معمر القذافي»، ونظرا لحساسية مثل هذا الطرح لدى عموم الشعب الليبي الذي ورغم رغبته في عودة الاستقرار الأمني والسياسي وحتى الاقتصادي للبلاد، إلا أنه غير مستعد لتجاوز الضريبة التي تحمّلها من أجل التغيير وتداعياته المستمرة طوال سنوات الأزمة، حيث يبقى النظام الرئاسي في شكله المطلق رمزا لشمولية النظام السابق، ومنه فإن حصول توافق اجتماعي وسياسي حول هذا الخيار تبقى فرصه ضئيلة، فضلا عن صعوبة تحصيل توافق إقليمي ودولي حول شخصية مشتركة تتمحور حولها باقي السلطات في البلاد، حتى في ظل إرادة بعض الأطراف من أجل تغليب طرف معين على باقي الأطراف، وفرض

رؤية معينة للحل بعيدا عن إطار التوافقات البينية، وهو ما فشل سابقا خلال رهان بعض الفواعل الخارجية والمحلية على خيار خليفة حفتر، في حين أبدت بعض هذه الفواعل تقبلها لعودة «سيف الاسلام القذافي» ولكن في إطار توافقات أشمل مع كل فواعل الأزمة، وبالنظر لحجم المعارضة التي لقيها الخيار الأخير فإنه لا وجود لضمانات حقيقة من أجل الرهان على نجاحه، ما يجعل من الصعوبة بما كان إعادة بناء نظام سياسي ذات نمط رئاسي لما يكتنف ذلك من تحديات داخلية وخارجية جمة.

- **النظام شبه الرئاسي:**

نظريا يصنف هذا النظام ضمن خانة الأنظمة «غير الأصيلة» أو «الهجينة»، ومرّد ذلك أنه زاوج بين مقوّمات النظام الرئاسي والنظام البرلماني مُفرزا نظاما هجينا بين الإثنين، ورغم أنه يعتبر نسبيا نظاما مانعا لتغّول وسيطرة سلطة على أخرى (التشريعية والتنفيذية) بحكم موازنته بين صلاحيات كل سلطة على حدة، موازنة تكون من إفرازاتها تمايز العلاقة بين شطري السلطة التنفيذية (الحكومة والرئاسة) تحت إشراف السلطة التشريعية، إلا أن نجاح هذا النظام مرهون كذلك بطبيعة النظام الدستوري والقانوني الحافظ لهذا التوازن، وكذا بوعي النخبة السياسية لمخاطر محاولة تجاوز هذا التوازن بما يفقد استقلالية كل سلطة عن الأخرى، وهي معايير يصعب إيجادها في الحالة الليبية بالنظر لحجم وطبيعة الثقافة السياسية السائدة لدى النخبة أو العامة على حد سواء؛ والتي ترتهن في كثير من ثنايا مخيالها الاجتماعي ومحدداته إلى السلطة الأبوية في إطار العشيرة والقبيلة، وهذا ما تعكسه طبيعة الخلافات السياسية الدائرة بين مختلف الفواعل وصعوبة إيجاد توافق على الأقل في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها هذه الأزمة.

إلا أنه وفي حالة توفر الإرادة اللازمة لتجاوز التحديات التي تحملها المعطيات السابقة فإن النظام شبه الرئاسي بما يحمله من مزايا كونه يتوسط ما هو مطلق من سلطة رئاسية في مقابل ما هو مطلق من حرية برلمانية؛ فإن هذا النظام يعتبر أحد أكثر الأنظمة السياسية ملائمة للوضع الليبي، كونه يُغنيهم عن التجارب الفاشلة المرتهنة للنظام البرلماني نظرا لما يتطلبه من ثقافة سياسية واجتماعية تفتقدها جل المجتمعات بل حتى النخب السياسية العربية من جهة، خاصة في ضوء تجارب الليبيين سابقا بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي مع المؤسسات البرلمانية، ويغنيهم من جهة أخرى عمّا يحمله النظام الرئاسي المطلق من صور الاستفراد بالسلطة والتي لم تنفك ذاكرة الليبيين من انماطها السلبية بعد.

- **النظام البرلماني:**

بالنظر إلى تجربة الليبيين مع المؤتمر الوطني العام ومن بعده البرلمان والمجلس الأعلى للدولة، وحجم الخلافات التي ساهمت في ترسيخ حالة الانقسام وعدم الاستقرار السياسي بالنظر للتنافر الحاصل بين الإثنين رغم حالة التكامل الوظيفي التي نصت عليها بنود اتفاق «الصخيرات» الذي نظّم العلاقة بينهما، وهي معطيات كفيلة للحكم على صعوبة الرهان على النظام البرلماني ليكون نظاما ذا فعالية في إعادة الاستقرار المفقود إلى ليبيا، رغم كل ما يحتويه هذا النظام من مزايا في مقدمتها ضمان التمثيل لكل التشكيلات السياسية والعرقية والقبلية بمختلف توجهاتها، إلا أن الاعتماد على ذلك بشكل كلي لإعادة الاستقرار ثبت من خلال مسيرة تطور الأحداث أنه غير مجدي، وإنّما فعاليته تكون مصحوبة وموازية لوجود سلطة تنفيذية قوية تقاسم نظيرتها التشريعية المسؤولية السياسية والقانونية

بما فيها من صلاحيات وواجبات، مع وجود سلطة قضائية تمارس دورها الرقابي والدستوري كسلطة مستقلة عن الإثنين ولا تخضع بأي حال من الأحوال للتوازنات السياسية، وكل هذا لن يكون إلا بتوفر مظلة دستورية تحمي هذا التمايز، وهي محددات يصعب توفرها في المشهد السياسي الليبي ونخبه السياسية الحالية فضلا عن مدى توفر المناخ المجتمعي على معايير نجاح الرهان على هذا المسار.

ثانياً: في إطار النظام الملكي

- **النظام الملكي المطلق:**

بالنظر لما يشمله هذا النظام من سلطة مطلقة للملك، فإن ما يقع على السلطة الجمهورية المطلقة من أحكام وتنبؤات يقع على كذلك على السلطة الملكية المطلقة، وهو بالأساس ما يعد أحد جذور الأزمة في ليبيا، بل إنه من روافد استمرارها في ضوء رغبة البعض تغليب طرف على طرف، وعليه فإن هذا النط التسلطي من الحكم من الصعب تحصيل التوافق اللازم لكل الليبيين حوله؛ حتى في ظل حاجة البلاد إلى سلطة مركزية قوية تناط إليها مسؤولية إعادة الهيبة لمؤسسات الدولة السيادية التي شهدت تصدعا كبيرا مع استمرار سنوات الأزمة، وهو أمر لا علاقة له بطبيعة النظام السياسي الحاكم جمهوريا كان أم ملكيا بقدر ماله من علاقة بآلية الحكم التي يتفرد فيها فرد أو مؤسسة بغالبية صلاحيات الحكم، ما يجعل من خيار النظام الملكي المطلق خيارا بعيدا عن الواقع المعاش وما تحتاجه البلاد من حلول ورهانات للخروج من أزمتها.

النظام الملكي الدستوري المحدود:

أحد الخيارات المطروحة للنقاش هي عودة الملكية الدستورية للنظام السياسي في ليبيا، وهو النمط الذي ساد في البلاد عقب استقلالها، فبعد اعتماد دستور السابع من أكتوبر سنة ١٩٥١ تم تمهيد الطريق للإعلان عن قيام النظام الملكي الدستوري الوراثي في ليبيا في ٢٤ ديسمبر ١٩٥١، وما يساعد على هذا الخيار هو ذاكرة بعض شرائح المجتمع الليبي وحتى بعضا من نخبه التي ما زالت تحنّ لفترة الملكية الدستورية التي تلت الاستقلال مباشرة، حنين وبقدر ما يطال جزءً من النسيج الاجتماعي الليبي

خاصة بعد عصر الجماهيرية التي مرت بها البلاد خلال أكثر من أربعة عقود من حكم معمر القذافي؛ فإنه كذلك يُلقي بظلاله على النخبة السياسية المنقسمة التي عجزت لغاية الآن عن توفير الظروف اللازمة للوصول إلى تسوية توفّر أدنى درجات التسوية للخروج من الفوضى التي تعيشها البلاد، وتحويل مخرجات الترتيبات التفاوضية إلى تغييرات حقيقية على الأرض تنعكس على الواقع المعيشي للمواطن الليبي.

وبغض النظر عن مدى واقعية هذا الخيار في ضوء ما يكتنف الأزمة الليبية من محددات، إلا أن الثابت أن خيار النظام الملكي الدستوري بما يحمله من سمات ومميزات؛ قد يكون أحد الخيارات المتوقعة التي تنال شيئا من التوافق المحلي وحتى الدولي؛ في حال ما نال حظه من النقاشات الجارية حول مقاربات تسوية الأزمة، خاصة وأن القصد بهذا الخيار لا يجب حصره في مفهوم الفكر الغربي للنظام الملكي الدستوري والذي يعني في أحد مضامينه تمركز السلطة الفعلية في يد الجهة التشريعية في حين تتحول المؤسسة الملكية إلى نموذج من السلطة الشرفية، إنما في الحالة الليبية سيترك الأمر لطبيعة التوافقات المحلية حول طبيعة وحدود صلاحيات كل مؤسسة على النحو الذي يعكس ثقافة المجتمع والنخبة السياسية على حد سواء، والتي كما تم الإشارة إليها سابقا ولجملة من الأسباب يغيب عنها ذلك الرصيد العميق بثقافة المشاركة النيابية في إطار الديمقراطية التشاركية، وهي معطيات قد تُفضي في حال توفرها إلى حالة هجينة بين النظام الملكي المطلق والنظام الملكي الدستوري؛ في إطار **«نظام ملكي دستوري محدود»** يستند لإطار توافقي لا ينفرد فيه الملك بالسلطة المطلقة في مقابل عدم انفراد الجهات التشريعية بهذه السلطة وبشكل يوازن بين الاثنين.

سيناريو «التقسيم»:

رغم أن «التقسيم» يعدّ مبدئيا أحد السيناريوهات التي قد تنحو إليها الأزمة في ليبيا، كونه يعبّر عن الوصول إلى حالة من القناعة القطعية باستحالة التوفيق بين الإرادات المتضاربة للفواعل المحلية بالتوازي مع استحالة تحصيل توافق إقليمي ودولي بمقاربات ناجعة تحمل في طياتها الحدود الدنيا من الاستجابة لتسوية الأزمة، إلا أن تحقّق ذلك يبقى أمرا واردا حتى لو لم تنضج محدّداته وتتضح دلائله في الوقت الراهن، بحكم توفّر دوائر لتقاطع المصالح سواء بين الفواعل المحلية أو نظيرتها الإقليمية والدولية ما يجعل من تحقّق هذا السيناريو أمرا مستبعدا حاليا غير أنه ممكنا مستقبلا.

وبغض النظر عن طبيعة الدوافع التي بإمكانها الدفع نحو ولادة مشروع التقسيم سواء ما ارتبط بالدوافع المجتمعية أو نظيرتها السياسية والاقتصادية والتي ستحّول الخلاف السياسي الحالي الذي تغذيه الأزمة الأمنية المزمنة إلى دافع لإنهاء كينونة الدولة ووحدتها، عبر تقسيمها إلى ثلاثة كيانات التي لطالما شكّلت الجغرافيا السياسية الليبية وهي أقاليم طرابلس وبرقة وفزان، أو أقله إلى كيانين منفصلين شرقي وغربي، وإن كان السيناريو الثاني الأكثر جدية بحكم ما أفرزه انقسام المشهد السياسي الليبي إلى غاية الآن من استقطاب ثنائي تقوده حكومتان شرقية وغربية تتنازعان الشرعية، غير أنه لا يمكن استبعاد السيناريو الأول بالنظر لما يحمله البعد الدولي من أثر انطلاقا من أهمية منطقة الجنوب الليبي الذي يمثله «إقليم فزان» في معادلة التنافس الجيوسياسي الدولي في منطقة الساحل الأفريقي كنتيجة للامتداد الجغرافي بين الجنوب الليبي ودول الساحل الأفريقي التي تشهد تحولات متسارعة في تراتبية النفوذ الدولي فيها، وهو ما يجعلنا أمام حتمية

وضع سيناريو التقسيم الثلاثي كأحد السيناريوهات الواردة، ورغم هذا التباين النسبي بين الإثنين كونهما في الأخير يعبّران عن مسار ومشروع واحد وهو تقسيم وحدة الدولة الليبية انطلاقا من معطيات جغرافية وسياسية وحتى قبلية، إلا أن المجمل من هذه التوقعات يشير إلى أن هذا التقسيم وبغض النظر عن شكله ثنائيا كان أم ثلاثيا سيفرز نمطين رئيسيين لصورة الدولة الليبية القادمة.

أولاً: في إطار الدولة الكونفدرالية

تعدّ الكونفدرالية أحد أنماط الدول المركبة ضمن ما يعرف بالاتحادات التعاهدية؛ التي تجتمع فيها عديد الوحدات السياسية بشكل طوعي تحت مظلة سياسية مشتركة جامعة ضمن اتحاد كونفدرالي؛ انطلاقا من بعض المصالح المشتركة التي تجمعها على غرار وجود سياسة دفاعية وأمنية أو سياسية واقتصادية مشتركة، على غرار بعض التكتلات الإقليمية التي تقع ضمن هذا التصنيف رغم عدم استيفائها لكل شروط الاتحاد الكونفدرالي على غرار: الاتحاد الأوروبي، حلف الناتو، رابطة الكومنويلث، وغيرها.

في ليبيا يعدّ هذا السيناريو أمرا واردا في حال ما سارت الأحداث نحو ترسيخ مشروع التقسيم في ظل استعصاء تجاوز الأزمة الراهنة وكان الحل الأوحد والأخير هو التقسيم، ورغم أن اتحادا كونفدراليا سواء أكان ثنائيا (شرق – غرب) أو ثلاثيا (شرق – غرب – جنوب) يعتبر خيارا جيدا إذا ما قورن بالتقسيم المطلق، إلا أنه وفي ظل ما آلت إليه أمور هذا النموذج في دول سابقة يجعل من التعويل عليه من أجل حفظ الحد الأدنى من مظاهر وحدة الدولة الليبية أمرا مبالغا فيه، وحتى وإن نجح ذلك فسيكون منافيا للاستمرارية المنتظرة منه، وهذا بالنظر للعديد من المحدّدات

التي ستكون عائقا أمام هذه الاستمرارية، ومردّ ذلك بشكل رئيسي إلى محدودية صلاحيات السلطة المركزية التي تعتبر هيئة شكلية منزوعة السيادة ترتهن في ممارساتها السلطوية إلى إرادة الكيانات المنطوية تحت مظلتها، ورغم ذلك فإن مثل هكذا خيار الذي لا يعد سوى نموذجا مرنا لمشروع التقسيم تحتفظ به الكيانات الجديدة بأدنى روابط الاتحاد سيكون حتما خيار حسنا مقارنة بخيار الانفصال المطلق.

ثانياً: التقسيم المطلق

يخلق هذا السيناريو واقعا جيو سياسيا منفصلا كليا وبشكل مطلق عن سابقه المرتبط بوجود دولة ليبية بصورتها وموقعها الراهن؛ حتى لوكان ذلك ضمن أدنى صور هذه الوحدة على غرار تلك التي حملها التقسيم المرن تحت مظلة الاتحاد الكونفدرالي، ويبعث التقسيم المطلق إلى ولادة دولتين أو أكثر ضمن خارطة الجغرافيا السياسية الحالية للمنطقة، ورغم أن الارتدادات الناجمة عن ذلك ستكون ضخمة وتطال حسابات وتوازنات ظلت ثابتة منذ أمد بعيد، إلا أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال إزالة هذا الخيار من مستقبل الحسابات الاستراتيجية المرتبطة بالوضع في ليبيا على المدى البعيد، بالنظر لتحول الأزمة الليبية لحالة مزمنة عجزت خلالها كل الجهود الرامية لتسويتها وفق منظور يرضي جميع الأطراف على اختلاف وتضارب مصالحها، حتى لو لم تتوفر معالم ذلك في الوقت الراهن لمثل هكذا سيناريو، فضلا على ارتهان مثل هكذا سيناريو إلى **الإرادة الدولية والإقليمية** الداعمة بقوة لخيار التقسيم، بغض النظر عن مبرراتها لذلك، سواء أكان ذلك مرتبط بقناعتها بأفضلية مشروع التقسيم خدمة لمصالحها، أو كان مرتبط بإدراكها بعدم قدرة وكلائها الداخليين على تحقيق المرجو من مكاسب، إلى جانب توفّر **الإرادة الداخلية** الراغبة في التقسيم المطلق نتيجة للقناعة التامة بعدم القدرة على تحقيق التوافق حتى لوكان ذلك بشكل نسبي في ظل جمود الحوار السياسي، أو تكرار

نفس المخرجات التي أدت إلى فشل هذا الخيار سابقا، وهو ما نراه اليوم في ظل توالي المراحل الانتقالية التي أفرزتها جولات الحوار المتتالية بالتزامن مع مراوحة الأزمة نفس المكان الذي كانت عليه منذ عقد من الزمن، بالتزامن مع قناعة هذه الأطراف بعدم القدرة على فرض الحل عبر الخيار العسكري وخاصة بعد فشل هذا الخيار إبّان هجوم قوات خليفة حفتر على العاصمة طرابلس رغم ما توفر له من دعم إقليمي ودولي، وهو ما أسقط الرهان على هذه الأداة لحسم النزاع المزمن.

كما يعبّر سيناريو التقسيم المطلق عن حالة التصادم الكلي بين الإرادات المتضاربة لكل الأطراف بما يُفضي إلى الدفع نحو هذا المسار كآخر حل يمكن عبره تجاوز الأزمة الأمنية والسياسية المزمنة، وهي الإرادة التي لم تتوفر لغاية الآن بالنظر للتداعيات الخطيرة والمخاطر العالية التي يحملها سيناريو التقسيم المطلق على الوضع الجيوسياسي الإقليمي والدولي برمته في منطقة جيواستراتيجية تحمل من المخاطر الكثير في حال ما إذا تم المساس بوضعها الحالي.

خلاصة القول أن مشروع التقسيم وبغض النظر عن الشكل الذي سيفرزه مطلقا كان أم كونفدراليا مرنا، إلا أن الثابت أن جنوح الأحداث نحو توفير محددات مثل هكذا سيناريو يحمل في طياته العديد المخاطر، ونتيجته ستكون ولادة كيانات هزيلة ضعيفة المقدرات والمقومات، في مقابل ذلك فإن هذا السيناريو لا يمكن الجزم على أنه الحل لإعادة الاستقرار المفقود في هذه المنطقة، كونه حتما سيجدّد الدور الوظيفي لهذه الكيانات الوليدة انطلاقا من حسابات جديدة سترهن استقلالها المحدود أصلا نحو مزيد من التبعية لأطراف إقليمية ودولية داعمة لكل كيان على حساب الآخر.

سيناريو استمرار الوضع الراهن:

في ظل الجمود الراهن وصعوبة تجاوز مستوى الأزمة الحالية نحو توفير الحد الأدنى من معطيات الحل والتسوية، وبالنظر للعجز المزمن في إيجاد أرضية لتمرير الحلول المناسبة وفي مقدمتها تجاوز عوائق وضع منظومة دستورية تهيأ الطريق نحو تحقيق مشروع الانتخابات من جهة، ومن جهة أخرى صعوبة الدفع بتطورات الأحداث نحو الحد الذي يوجب معه إرساء معالم مشروع التقسيم اللاغي لكينونة الدولة الليبية وهذا بالنظر لحجم المخاطر التي يحملها ذلك على التوازنات الجيوسياسية الداخلية والإقليمية والدولية الراهنة، التي ستزيد حتما من تكلفة مثل هكذا سيناريو مقارنة بالمنتظر من مكاسب لكل الأطراف.

وفي ظل صعوبة العودة للخيار العسكري من أجل الحسم في النزاع الداخلي، وهو ما ساهم في حالة الإدراك المتبادل بين الفواعل المحلية التي زادت قناعتها بأن سيناريو الوضع الراهن يشكل وضعا متوازنا نسبيا لا يخولها التفكير في الحل العسكري لحسم النزاع ولكن دون استبعاده، وهذا ما ينطبق على الأطراف الإقليمية والدولية التي يُشترط لاستمرار الجمود الحالي والوضع الراهن فُقدانها للإرادة الكافية من أجل رفع وتيرة دعم وكلائها على النحو الذي يخلّ بالتوازن الحالي بين الفواعل المحلية، وإن حدث تغيير على هذا المعطى فإنه سيدفع حتما نحو مسار مغاير لما يشير إليه هذا السيناريو.

هذه المعطيات ستجعل من سيناريو استمرار النزاع في مستواه الحالي الذي لا يهدّد التوازن القائم حاليا بين أطراف الأزمة أمرا واردا للغاية، خاصة إذا اقترن ذلك بحدوث توافق بين هذه الأطراف على عدم المجازفة

بسيناريوهات مغايرة تكون نتائجها وخيمة على الجميع، تزامنا مع عجز هذه الأطراف على القدرة نحو الدفع باتجاه التسوية وتجاوز مأزق ثنائية الدستور والانتخابات، خاصة في ضوء ما آلت إليه المراحل الانتقالية السابقة والحكومات المتتالية التي أفرزتها جلسات الحوار المتعددة وآخرها حكومة الوحدة الوطنية التي أفرزها مسار الحوار السياسي الشامل في جنيف ٢٠٢٠، والتي لم تُفلح فيما جاءت من أجله، وتحوّلت بعد نهاية عهدتها إلى مصدر إضافي لتجدّد الأزمة وعودة الاستقطاب الثنائي للسلطة في ظل وجود حكومتين، وهو ما يعني إعادة إنتاج الأزمة بفواعل جديدة وأحيانا قديمة متجددة.

عموما فإن هذا السيناريو الدال على جمود الأزمة في ظل وضعها الراهن ورغم أنه يقلّل من تكلفة النزاع بالنسبة لكل الأطراف ويجعله في مستوياته المقبولة لدى الجميع مقارنة بعودة الصراع العسكري المفتوح، إلا أن استمرار الوضع على ما هو عليه سيساهم في إرساء معالم «الدولة الفاشلة» في ليبيا، وهو ما يحمل من المخاطر الكثير التي وحتى إن لم تتضح معالمها في الوقت الراهن بشكل واضح، إلا أن استمرار الأزمة مستقبلا في ظل هذا الجمود وعلى هذا النحو سيبرز هذه المخاطر بشكل أكثر وضوحا، وما التجربة الصومالية إلا أكبر دليل على ذلك التي ورغم كل الجهود المرتبطة بإعادة بناء الدولة ومؤسساتها؛ إلا أنها ما زالت عاجزة ومستعصية عن الحل كنتيجة حتمية لحالة الإزمان التي أصابها.

خاتمة:

«ليبيا واحدة موحدة» هو واقع جيو سياسي راسخ بمحددات الجغرافيا والتاريخ والهوية؛ حتى في ظل ما يراه البعض أنه تناقض بين الجغرافيا المترامية والديمغرافيا المحدودة، فنظريا تتمتع ليبيا بكامل المقومات المناسبة للحفاظ على كينونة الدولة ضمن حيزها الجيوسياسي الراهن؛ وهو معطى ثابت منذ آلاف السنين ولا شيء يبعث على تغييره وخلق واقع جيوسياسي مختلف عنه؛ إلا في حال ما إذا غابت الإرادة المحلية للحفاظ والاستمرار في ذلك. فالإرادة المحلية وحدها تبقى أكثر الضمانات التي تشكل سدا منيعا للحفاظ على وحدة البلاد حتى لو اشتهت الإرادة الخارجية عكس ذلك.

أما عن الإشكال المرتبط باختلال التوازن بين حجم السكان والجغرافيا وهو ما شكّل طوال التاريخ الليبي مصدرا لاستقطاب الاستعمار الأجنبي؛ وزاد طُفو هذه الجغرافيا على بحار من الموارد الأولية من حجم هذه المطامع، فإنه ذات الاختلال الذي لم يكن يوما حجر عثرة أمام كينونة الدولة الليبية على مر تاريخها، خاصة وأن هذا المعطى يمكن البناء عليه واستغلاله لتعزيز صور الرفاهية المجتمعية في ظل ثنائية: عدد قليل من السكان وموارد نفطية هائلة، والأكثر من كل هذا أنه ذات العامل الذي يمكن استيعابه ليكون ورقة فعالة في تجاوز الأزمة الراهنة عبر تحمل تكاليف إعادة الإعمار والانتقال السياسي بعيدا عن الوصاية الخارجية، شريطة تقديم المصلحة العليا للبلاد عن المناكفات المحلية البينية التي انفجرت إلى السطح بعد سقوط نظام معمر القذافي وكأنها ظلت لعقود خامدة تنتظر اللحظة المناسبة للانفجار.

شكّلت الأزمة الليبية الراهنة الممتدة منذ سنة ٢٠١١ أحد أكثر النزاعات الدولية استعصاءً على التسوية والحل لعديد الأسباب؛ سواء منها ما تعلق بفواعل الأزمة المحليين أو برعاتهم الخارجيين أو تقاعس المجتمع الدولي عن دعم مقاربات الاستجابة لتسوية الأزمة، حيث أفرز هذا المزيج جملة من التحديات التي أصبحت ترهن مستقبل كينونة الدولة الليبية، فضلا على التداعيات الإقليمية والدولية بالنظر للاعتبارات الجيوسياسية والأمنية والاقتصادية للملف الليبي على مستقبل التوازنات الإقليمية والدولية، في أحد أكثر البؤر المرشحة لتكون قِبلةً للصراع الدولي والإقليمي القادم وهما إفريقيا وشرق المتوسط، بالنظر لمستوى تقاطع المصالح في هاتين المنطقتين اللتان اصبحتا محل تنافس إقليمي ودولي يحمل في طياته مقومات التحول نحو مصاف الصراع.

«صراع السلطة والثروة» ظل المحرّك الرئيسي للازمة؛ عبر استخدام أدوات خارج إطار شرعية مؤسسات الدولة السيادية، ما ساهم في رهن القرار السيادي لهذه المؤسسات لصالح الفواعل الموازية المنتشرة في كامل التراب الليبي؛ والتي أقصى ما أبدته من ولاء للدولة لم يتعد أقصى ما أبدته من قابلية للتهجين وما حصلته من ورائه من مكاسب، بالشكل الذي امتزجت فيه المحدّدات الأمنية بنظيرتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى النحو الذي ساهم في استمرارية عسكرة الأزمة فيما بعد، وكل هذا بتواطؤ خارجي (إقليمي ودولي) جعل من ليبيا ساحة لفرض التوافقات وتصفية الخلافات الإقليمية والدولية بأدوات داخلية، تحوّلت به الأزمة من نموذج لـ **«صراع السلطة والثروة»** إلى نموذج من **«حروب الوكالة»** الذي أصبح من مهددات مستقبل وجود ليبيا على خارطة الجغرافيا الدولية؛ حتى في ظل خفوته الراهن كنتيجة لاقتناع كل الأطراف

بأن تكاليف الاستمرار في تغذية النزاع المسلح تتجاوز المنتظر من مكاسب، وهو وضع مرشح للاستمرار ما لم تتدارك الفواعل المحلية لموقعها الخاطئ كجزء من استراتيجيات الرعاة الخارجيين، وما لم تتوفر الحدود الدنيا من الاستجابة الدولية لتسوية الأزمة ضمن مقاربات تراعي مصلحة الليبيين في المقام الأول.

هذا الوضع وما يحمله من سيناريوهات خطيرة على مستقبل الدولة في ليبيا وفي مقدمتها ترسيخ مشروع التقسيم، يرتهن في أحد أهم أبعاده إلى ثلاث محددات رئيسية:

المحدّد الأول: مرتبط بضرورة إدراك الفواعل المحلية لمسؤولياتها التاريخية تجاه الدولة الليبية والشعب الليبي على حد سواء، وهو الإدراك الذي لم تبرز معالمه بعد؛ حتى في ظل ما أفرزته سنوات الأزمة من استحالة انتصار معسكر على آخر؛ مهما بلغ حجم الرعاية الإقليمية والدولية التي يتمتع بها مقارنة بمنافسيه على السلطة والثروة، وإذا كانت القاعدة في تسوية النزاعات أن التسوية تأتي بعد النزاع مع وجود بعض الاستثناءات التي يقدم فيها الثاني عن الأول، أي حدوث التسوية قبل اندلاع النزاع، ورغم أنه الاستثناء ذاته الذي كان بالإمكان تحصيله في ليبيا خلال البدايات والتوقف ضمن حدود ما دُفع من ثمن خلال مساعي إسقاط نظام معمر القذافي، إلا أن نخب ما بعد الثورة استعجلوا النزاع عن التسوية؛ وفضلوا الصراع على السلطة والثروة تحت دافعية العصبية القبلية والجهوية عن إرساء معالم الوفاق والسلم المجتمعي وبناء دولة المؤسسات، في تحول دراماتيكي من شعارات الثورة الرنانة إلى الرغبة الجامحة في الهيمنة على السلطة والثروة.

اليوم وبعد ما دُفع من تكلفة نالت من سيادة البلاد وحياة العباد كنتيجة لتقديم رغبات الذات وشهوة السلطة عن مصلحة الدولة ومستقبلها؛ تقف الأزمة على الحافة مجددا بين سيناريوهات متناقضة، تناقض لا سبيل نحو تفسيره والتنبؤ به إلا تحت طائل إرادة الليبيين شعبا ونخبة في تحديد مصير بلادهم، **رغبة** في ذلك تحت دافع حالة الانهاك التي أصابت فواعل الأزمة المحليين كنتيجة لسنوات الأزمة وما خلفته من تداعيات؛ أو **رهبة** من عودة الصراع بما يحمله من تهديد ضمن مسارات التقسيم التي قد تُفرض على الليبيين تحت طائلة الوصاية والتدويل؛ لتتحول الثورة إلى نقمة.

وعلى ضوء هاذين النقيضين تقع المسؤولية الأعظم على الليبيين بعيدا عن مصالح الوكلاء وحسابات الرعاة؛ من أجل إنقاذ ليبيا من المصير المشؤوم، مسؤولية لا مبرّر لفقدانها تحت أي مبرّر كان سواء ما تعلق بإلقاء اللوم على الأطراف الخارجية أو ما تعلق بالتستر وراء غياب الدعم الدولي وتغييب دور المجتمع الدولي؛ كون هذه المبررات ما هي إلا عوامل مساعدة تزيد فعاليتها في حال توفر الإرادة المحلية على التسوية، إلا أن الليبيين في الأخير وحدهم من يملكون القدرة على معالجة أزمتهم.

المحدد الثاني: مرتبط بتوسع الجغرافيا السياسية للنزاع خارج ليبيا إلى مناطق التنافس والصراع الجيوسياسي الإقليمي والدولي وبخاصة في شرق المتوسط ومنطقة الساحل الأفريقي، وهو المحدّد المفسّر للتدخل التركي العسكري شبه المباشر من أجل وأد مشروع «خليفة حفتر» في غرب ليبيا؛ وتسريع تحالفها مع قوات الوفاق سنة ٢٠٢٠، انطلاقا من أهمية ذلك في ترسيخ النفوذ التركي في شرق المتوسط الذي يحتوي احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي، كما أن ذلك ما يفسّر الاهتمام الفرنسي بإرساء نفوذها

في الجنوب الليبي وربطه بحماية نفوذها التاريخي الكولنيالي في دول الساحل الأفريقي وغربها؛ والذي يشهد حالة من الأفول والانهيار، فضلا على أن هذا ما يفسّر السعي الإماراتي لتأمين سيطرتها على سلسلة الممرات والموانئ المرشحة لتكون جوهر المشاريع الاقتصادية الدولية القادمة وما تشكله موانئ ليبيا من أهمية استراتيجية في هذا الإطار.

المحدّد الثالث: وبذات المنطق تنطبق إقليمية الأزمة على أبعادها الدولية المرتبطة بتوازنات القوى الكبرى؛ حيث يبرز موقع ليبيا ضمن مسار التنافس الدولي في المنطقة، في ظل التغيرات المتسارعة تحت طائل تراجع النفوذ الأوروبي وبخاصة الفرنسي منه في مناطق نفوذها التقليدي، في مقابل توسع النفوذ العسكري الروسي توازيا مع التمدد الصيني المرن، وحجم الهوس الأمريكي بذلك؛ هوس وبقدر ما هو راغب في دعم الدور الأوروبي إلا أن انهيار الأخير سيجعل الولايات المتحدة أمام خيارين إما تحمل تكلفة القيام بالدور وما يتضمنه من حتمية إعادة الانتشار الأمريكي المباشر في هذا المناطق، أو الاعتماد على وظيفية الدور الإقليمي.

هذه المعادلة تجسّدت بشكل صارخ ضمن ما احتوته الأزمة الليبية من أدوار خارجية، حيث شهدنا تبادلا للأدوار في ظل تراجع التأثير الأوروبي المباشر الذي لم يجد ضالته بسبب ما يكتنفه من مفارقات ضمن الاتحاد الأوروبي؛ أو كنتيجة لغياب المظلة الأمريكية وتفضيل الولايات المتحدة إدارة المشهد من الخلف، ورغم أن تصاعد التأثير الروسي في مجريات الأحداث قد خلق وضعا استراتيجيا جديدا، إلا أن ذلك لم يُفض في النهاية إلا لزيادة الاعتماد الأمريكي على الدور التركي لإعادة ضبط التوازن المفقود؛ وهو ما حقق كثيرا من المرجو منه من أهداف انطلاقا مما أبداه من فعالية، في حين ارتأت الصين

كعادتها مسارا أكثر تأنيا انتظارا لما تفرزه أي تسوية محتملة من فرص لإعادة الإعمار؛ وهذا ضمن قاعدة الصبر الاستراتيجي التي تمارسها الصين في توسيع نفوذها المرن، وفي ضوء كل هذا يتبين جلّيا حجم التعقيد الدولي الذي نالت منه الأزمة في ليبيا حصتها من التأثير والتأثر على النحو الذي جعل منه من أهم محددات استمرار النزاع أو تحقيق التسوية على حد سواء.

ورغم أن حالة الإجماع الإقليمي والدولي على ضرورة التوصّل وتحقيق الحد الأدنى من التوافقات التي لا تمس بجوهر التوازنات الداخلية والخارجية؛ كان قد ساهم فيما تم التوصل إليه ضمن مسار جنيف للحوار السياسي الشامل الذي فتح الباب أمام الفواعل المحليين لتشكيل حكومة وحدة وطنية، الا أن انهيار هذا المسار قد يحمل في طياته مستقبلا دافعا جديدا على استمرار «عسكرة الأزمة» كأداة وحيدة لحفظ التوازنات الإقليمية والدولية وما يرتبط بها من مصالح، وهو بدوره قد يعيد طرح جوهر الإشكال المرتبط بالأزمة؛ والمرتهن لمدى تأثير المحدّدات الثلاث السابقة على مستقبل الدولة في ليبيا في ضوء تعدّد السيناريوهات المرتبطة بذلك، ليبقى الرهان الثابت هو أنه لا يمكن تجاوز الأزمة وحفظ وحدة الدولة الليبية وإعادة بناء مؤسساتها السيادية دون توفر الإرادة الداخلية الكافية من طرف الفواعل المحليين؛ على النحو الذي يُجبر الإرادة الخارجية على الانصياع، وما دامت معالم ذلك غائبة في الوقت الراهن فإن تطورات الأحداث ستبقى مفتوحة على كل السيناريوهات التي ترهن مستقبل الدولة ووحدة البلاد.

© جميع الحقوق محفوظة لمركز الخليج للأبحاث

فهرس الهوامش:

1 About the ancient and contemporary history of Libya. See:

Fatima Linda Haddad, the History of Libya: From Ancient Civilization to Contemporary Challenges, Kindle Edition, 2023.

2 للمزيد عن تاريخ مصطلح ليبيا في العصور القديمة. راجع:

محمد مصطفى بازامة، ليبيا هذا الاسم في جذوره التاريخية، ط٢، منشورات مكتبة قورينا للنشر والتوزيع، بنغازي، ١٩٧٥.

3 للمزيد عن تاريخ ليبيا القديم راجع:

مصطفى كمال عبد العليم، دراسات في تاريخ ليبيا القديم، بنغازي: المطبعة الأهلية، ١٩٦٦.

4 جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية: دراسة في الجغرافيا السياسية، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٦٦، ص ٤٠.

5 For more on this topic, see:

Adrien Berbrugger, Le Pegnon d'Alger, ou les origins du governement Turc en Algerie, 06 edition, Belles-lettres, 2012.

6 عن علاقة الاسبان بفرسان مالطا في طرابلس. راجع:

عمر محمد الباروني، الإسبان وفرسان القديس يوحنا في طرابلس، طرابلس: مطبعة باجي، ١٩٥٢.

7 حول هذه المرحلة. راجع:

نيكولاي إيليتش بروشين، تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، ترجمة وتقديم: عماد حاتم، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط ٢، ٢٠٠١، ص ٢٣ ـ ١٠٠.

راجع أيضا: عطية الويشي، العثمانيون بطرابلس الغرب: جدلية العلاقة بين المجتمع والدولة (٩٥٨ ـ ١٣٣٠ هـ/ ١٥٥١ ـ ١٩١٢)، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد: ١٤٠، الكويت: جامعة الكويت، خريف ٢٠١٧، ص ١٢٣ ـ ١٥٤.

وكذلك: جمال هاشم أحمد الذويب، تثبيت الحكم العثماني في طرابلس الغرب، المؤتمر الدولي الأول حول الدراسات العربية، برواي: جامعة السلطان الشريف علي الإسلامية، ٢٠١١، على الرابط:

https://www.researchgate.net/publication/319099575_tthbyt_alhkm_althmany_fy_trabls_alghrb_almsdr_almwtmr_aldwly_alawl_hwl_aldrasat_alrbyt-jamt_alsltan_alshryf_ly_alaslamyt_brwnay_2011

8 سعد بدر الحلواني، التاريخ الأفريقي الحديث، دار الكتب المصرية، ط١، ١٩٩٩، ص ٨٩ ـ ٩٥.

9 الميجور انتوني جوزيف كا كيا، ليبيا في العهد العثماني الثاني (١٨٣٥ ـ ١٩١١)، ترجمة يوسف حسن العسلى، دار احياء الكتب العربية، ١٩٤٦.

10 للمزيد عن الحركة السنوسية راجع:

احمد صدقي الدجاني، الحركة السنوسية نشأتها ونموها في القرن التاسع عشر، بيروت: دار لبنان للطباعة والنشر، ط١، ١٩٦٧.

راجع أيضا: علي محمد الصلابي، تاريخ الحركة السنوسية في افريقيا، بيروت: دار المعرفة، ط٣، ٢٠٠٩.

11 للمزيد عن الاهتمام والشغف الأوروبي باكتشاف ليبيا. راجع:

نجم الدين غالب الكيب، قصة اكتشاف ليبيا في العصر الحديث، طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٩٧٩.

12 علي عبد اللطيف حميدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا: دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار (١٨٣٠ – ١٩٣٢)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، ١٩٩٨، ص ١٤٧–١٤٨.

* نظام «الحماية» هو شكل من أشكال الاستعمار الأوروبي (الفرنسي ـ البريطاني) للدول العربية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهو مفهوم ذات ابعاد قانونية وسياسية يفرض على دولة معينة قهرا الدخول تحت حماية دولة أخرى أقوى منها نتيجة عجز الأولى عن أداء مهامها، على أن تُعطى هذه الصلاحية للدولة المستعمِرة في تسيير ورعاية مصالحها الخارجية وربما الداخلية كذلك، فُرض نظام الحماية على كل من تونس من طرف فرنسا بعد اتفاقية بارو في ١٢ ماي ١٨٨١ وعلى مصر من طرف بريطانيا سنة ١٩١٤ بعد قرابة ٣٢ سنة من الاحتلال المباشر الممتد من سنة ١٨٨٢، فضلا على المغرب الذي وقع اتفاقية الحماية مع فرنسا سنة ١٩١٢، بعد الحرب العالمية الثانية انتقل الاستعمار الأوروبي من صيغة «الحماية» إلى صيغة «الانتداب» بعد اتفاقيات سايكس بيكو سنة ١٩١٦ التي قسمت ما تبقى من الوطن العربي على كل من بريطانيا وفرنسا.

13 أحميده عميراوي، من آليات الاستعمار الاستيطاني الأوروبي في الجزائر وليبيا، الندوة العلمية الأولى حول آليات الاستعمار الاستيطاني الأوروبي في الجزائر وليبيا (جامعة الامير عبد القادر للعلوم الإسلامية)، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص ١٦٢.

14 للمزيد عن تفاصيل اتفاقية «أوشي» بلوزان السويسرية. راجع:

محمد عبد الكريم الوافي، الطريق إلى لوزان: الخفايا الدبلوماسية والعسكرية للغزو الإيطالي لليبيا، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، ط٢، ١٩٨٠.

15 للمزيد عن جمعية الإتحاد والرقي، انظر:

نادية ياسين عبد، الاتحاديون: دراسة تأريخية في جذورهم الاجتماعية وطروحاتهم الفكرية (أواخر القرن التاسع عشر – ١٩٠٨)، تقديم: أ.د. هاشم صالح التكريتي، بغداد: دار عدنان، ط١، ٢٠١٤.

16 للمزيد عن دوافع وسياسات حركات التواطؤ مع الاستعمار الإيطالي. انظر: علي عبد اللطيف حميدة، مرجع سابق، ص ١٦٣ – ١٥٢.

17 علي عبد اللطيف حميدة، المجتمع والدولة والإستعمار في ليبيا، مرجع سابق الذكر، ص 149 ـ 150.

18 For more on the Sanusi movement, see:

Mohamed chérif ferjani, Politique et religieux dans la Libye contemporaine. De la confrérie Sénoussiya aux différentes expressions de l'islam politique contemporain, dans :

Neila Saadi, E'clairages varies sur la Libye contemporaine, Tunisie : Institut de Recherche sur le Maghreb Contemporain (IRMC), 2024, P 135 144 -.

راجع كذلك عن الحركة الوطنية في الشرق الليبي خلال تلك المرحلة:

مصطفى علي هويدي، الحركة الوطنية في شرق ليبيا خلال الحرب العالمية الأولى، مراجعة: صلاح الدين حسن السّوري، طرابلس: مركز دراسات جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، ١٩٨٨.

19 For more on the genocidal policy of Italian colonialism in Libya, see:

Ahmida Ali A., When the Subaltern Speak: Memory of genocide in colonial Libya 1929 to 1933, Italian Studies, vol. 61, n° 2, 175-190, 2006, P 175 190 -. Online: https://doi.org/10.1179/007516306X142924 (19/11/2013).

20 مصطفى رجب يونس، سياسة الاستيعاب والتجنيس الفاشية في ليبيا (١٩٣٤ ـ ١٩٣٩)، في:

Neila Saadi, E'clairages varies sur la Libye contemporaine, Tunisie: Institut de Recherche sur le Maghreb Contemporain (IRMC), 2024, P 113 133 -.

للمزيد عن سياسة الاستيطان الإيطالي في ليبيا. راجع:

مارتن مور، الشاطئ الرابع. الاستيطان الزراعي الايطالي الشامل في ليبيا، ترجمة: عبد القادر المحيشي، مراجعة: عبد المولى صالح الحرير، طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ١٩٨٩.

21 للمزيد عن الخطط البريطانية تجاه ليبيا خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها، راجع:

محمد علي حمامة، مختارات من وثائق الادارتين البريطانيتين في برقة وطرابلس الغرب ١٩٤٠ ـ ١٩٥١، مراجعة: سالم الكبتي، القاهرة: مجموعة الوسط للإعلام، ٢٠٢٠.

22 On Britain's relations with Libya during World War II. See:

Saul Kelly, War and Politics in the desert: Britain and Libya during the Second World War, Silphium Press, 2010.

23 عن آثار الحرب العالمية الثانية على ليبيا، راجع:

حمد احمد الدويك، الحرب العالمية الثانية وآثارها على ليبيا، مجلة الجامعي، العدد ١٤، بنغازي: دار الوطنية للكتاب، سبتمبر ٢٠١٧، ص ٣٣ ـ ٥٢.

24 About the reign of King Idris al-Sanusi. See:

Harry Halem, the Senussi Dynasty. The Family that made Libya, independently published, 2022.

25 عن تكوين مجلس قيادة الثورة. راجع:

فوزي احمد تيم، عطاء محمد صالح، النظم السياسية المعاصرة، جزء ٢، بنغازي: منشورات جماعة قار يونس، ١٩٨٨، ص ٣٤.

26 معمر القذافي، الكتاب الأخضر، على الرابط:

https://archive.org/details/political-00057/mode/2up

27 علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢، ص ٦٠ ـ ٦١.

للمزيد من التفصيل عن هذه الأحداث وما سبقها وما بعدها. راجع:

احمد سرحال، النظم السياسية والدستورية في لبنان وكافة الدول العربية، بيروت: دار الفكر العربي، ط ١، ١٩٩٠، ص ٣٩٣ ـ ٤٠٩.

28 أحمد علي الفيتوري، سلطة الشعب، طرابلس: المنشأة العامة للنشر، ١٩٨٠، ص ١١١.

29 For more on the origins of geopolitics, see:

R. Hartshorne, Political Geography, In: American Geography, Inventoty & Prospect, ed. Preston James and Clarence Jones, Syracuse, 1954, P 177.

30 ليلى العجايب، أين تقع ليبيا، على الرابط:

https://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%8A%D9%86_%D8%AA%D9%82%D8%B9_%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7#cite_note-924d4607_41c9_4176_8a38_13fd47b678d0-14

31 محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، ط ٣، ١٩٩٨، ص ١٠ ـ ١١.

32 إحصاءات مجموعة البنك الدولي لسنة ٢٠٢٣، على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.GROW

33 نفس المرجع، ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

34 * **الكراغلة أو القولوغلية الليبيين تنحدر سلالتهم من تزاوج العنصر المحلي العربي والبربري مع الإنكشاريين القادمين من عديد المناطق العثمانية وليس بالضرورة من الأناضول التركية، حاليا يشكلون نسبا عالية من السكان في بعض مناطق الغرب الليبي بخاصة على غرار طرابلس ومصراتة وزليطن.**

لتفاصيل أكثر عن الكراغلة. راجع:

عمار محمد جحيدر، القولوغلية في ليبيا: تأصيل لغوي تاريخي لمصطلح عثماني (مع معطيات مقارنة في تونس والجزائر)، طرابلس: موقع بلد الطيوب، ط١، ٢٠٢١.

للمزيد عن مكونات المجتمع الليبي وأصولهم العرقية والقبلية. راجع:

هنريكو دي أغسطيني، سكان ليبيا، ترجمة: خليفة محمد التليسي، ليبيا: الدار العربية للكتاب، ١٩٩٠، ص ١٩ ـ 50.

35 جمال حمدان، مرجع سابق، ص ٤١ ـ ٤٢.

36 هل يمتد توقف انتاج نفط ليبيا لأشهر، الجزيرة نت، ٠٥/٠٩/٢٠٢٤، ملخص الرابط:

https://2u.pw/O5poe3gZ

37 وكالة الأنباء الليبية، ١١/٠٦/٢٠٢٤، على الرابط:

https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=309145

38 تقارير منصة الطاقة العالمية، احتياطات النفط والغاز الصخري في ليبيا، ٢٢/٠١/٢٠٢٤، ملخص الرابط:

https://2u.pw/BEgGjsXZ

39 بيانات المؤسسة الوطنية للنفط (الليبية):

https://noc.ly/index.php/ar/

40 إحصاءات مجموعة البنك الدولي لسنة ٢٠٢٣، على الرابط:

https://www.albankaldawli.org/ar/country/libya/overview

41 الهلال النفطي.. بؤرة الليبية الملتهبة، الجزيرة نت، ١٥/٠٩/٢٠١٦، ملخص الرابط:

https://2u.pw/4buInlXj

42 للمزيد عن الخلافات النخبوية ودورها في تغذية الأزمة الليبية راجع:

هشام الشلوي، جذور الأزمة في ليبيا، ١٥/٠٣/٢٠١٤، على موقع الجزيرة نت، ملخص الرابط:

https://2u.pw/NkoBJBCp

43 للمزيد عن دور العامل الاجتماعي (القبيلة) في الأزمة الليبية، راجع:

عبد السلام الطيف عمارة وآخرون، ليبيا عقد من الزمن ٢٠١١ – ٢٠٢١: دراسة تحليلية للأزمة وطرح للحلول، بنغازي: دار الكتب الوطنية، ط ١، ٢٠٢١.

44 Ajish P Joy, Observer Research Foundation, The Crisis in Libya, 10/08/2023, at:

https://www.orfonline.org/public/uploads/posts/pdf/20230810141005.pdf

45 القرار الأممي رقم ١٩٧٣ بشأن ليبيا، أرشيف الجزيرة، ١٨/٠٣/٢٠١١، على الرابط:

https://web.archive.org/web/20111230153820/http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BD69E5BC-AF44-49EB-8212-B38E503D3E17.htm

46 Ben Fishman, Libya's Election Dilemma, The Washington Institute for Near East Policy, 21/05/2018, at:

https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/libyas-election-dilemma

47 International Crisis Group, Steering Libya Past Another Perilous Crossroads, 18/03/2022, at:

https://www.crisisgroup.org/sites/default/files/b085-libya-crossroads.pdf

48 للمزيد عن مبادرة عبد الله باتيلي، راجع احاطة المعني أمام مجلس الأمن، ١٨/٠٤/٢٠٢٣، ملخص الرابط:

https://2u.pw/YQGqTgv2

49 للمزيد عن مبادرة ستيفاني خوري، أنظر:

ليبيا: كبيرة مسؤولي الأمم المتحدة في البلاد تكشف عن خطة المنظمة لكسر الجمود السياسي، ١٦/١٢/٢٠٢٤، على الرابط:

https://news.un.org/ar/story/2024/12/1137541

50 تقرير المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، على الرابط:

https://hnec.ly/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%A8/

51 عبد الله باتيلي (الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا)، خطاب الاستقالة أمام مجلس الأمن، ١٦/٠٤/٢٠٢٤، على الرابط:

https://news.un.org/ar/story/2024/04/1130091

52 To learn more about hybrid security threats in their broad sense, see:

Hoffman FG, Conflict in the 21 St century: The Rise of Hybrid Wars. Arlington, VA: Potomac Institute for Policy Studies, 2007, P 37.

53 Arslan Bilal, Hybrid Warfare – New Threats, Complexity, and 'Trust' as the Antidote, NATO Review, at:

https://www.nato.int/docu/review/articles/2021/11/30/hybrid-warfare-new-threats-complexity-and-trust-as-the-antidote/index.html

54 Frederic Wehry, Libya's Policing Sector: The Dilemmas of Hybridity and Security Pluralism, Project on Middle East Political Science (POMPES), at:

https://pomeps.org/libyas-policing-sector-the-dilemmas-of-hybridity-and-security-pluralism

55 Jérôme Drevon, The Challenge of Hybrid Actors on Security Governance Structures in MENA, Italian Institute for International Political Studies (ISPI) and The Geneva Centre for Security Sector Governance (DCAF), 2020, P 32 – 35, at:

ispi-dcaf_2020_conflicts_pandemics_peacebuilding.pdf

56 Paul Jackson, Introduction: Second-Generation security sector reform, London: Journal of intervention and state building, Vol 12, No 01, 2018, P 01-10.

57 قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢١٥١، الصادر بتاريخ: ٢٨ ابريل ٢٠١٤، على الرابط:

https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n14/313/89/pdf/n1431389.pdf

58 أصلان مراد، إصلاح القطاع الأمني في ليبيا: خطوة رئيسة نحو بناء الدولة، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (SETA) ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، ٢٠٢٠، ص ٢٢.

59 عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، على الرابط:

https://peacekeeping.un.org/ar/disarmament-demobilization-and-reintegration

60 For more on this topic, see:

UN and Disarmament. Demobilization. and Reintegration Section (DDRS), Disarmament. Demobilization and reintegration (DDR) and transition planning Processes: Lessons Learned from Recent Transition Processes, May 2021, at:

https://peacekeeping.un.org/sites/default/files/paper_on_ddr_and_transition_planning_processes_may2021.pdf

61 For more on this topic, see:

UN and Disarmament. Demobilization. and Reintegration Section (DDRS), and Bonn International Center for Conversion (BICC), The Evolving Nature of DDR Study on Engaging Armed Groups Across the Peace Continuum, July 2021, at:

https://peacekeeping.un.org/sites/default/files/dpo_study_evolving_nature_ddr_sept_2021_low_res_fa.pdf

62 For more See:

Emadeddin Badi and Archibald Gallet and Roberta Maggi, The Road to Stability, Rethinking Security Sector Reform in Post-Conflict Libya, Geneva Centre for Security Sector Governance (DCAF), 2021, at:

https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents/The_Road_to_Stability11.11.2021.pdf

63 Civil society action essential to effective security sector reform, United Nations Support Mission in Libya, 19/03/2023, at:

https://unsmil.unmissions.org/civil-society-action-essential-effective-security-sector-reform

64 Jalel Harchaoui, Security Sector Reform in Libya: Avoiding the Risks of Politicization, Italian Institute for International Political Studies (ISPI) and The Geneva Centre for Security Sector Governance (DCAF), 2020, P 44 – 64, at:

ispi-dcaf_2020_conflicts_pandemics_peacebuilding.pdf

65 Tim Eaton, Security actors in Misrata. Zawiya and Zintan since 2011, Chatham House and (Middle East and North Africa Programme, December 2023, P 02-03, at:

https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/2023-12/2023-12-12-security-in-misrata-zawiya-zintan-eaton.pdf

66 Stephanie Williams (UN), Foreign fighters a 'serious crisis' in Libya, UN mission chief tells high stakes political forum, 02/12/2020, at:

https://news.un.org/en/story/2020/12/1079122

67 U.S Africa Command Public Affairs, Russia, Wagner Group Complicating Libyan Ceasefire Efforts, 15/07/2020, at:

https://www.africom.mil/pressrelease/33008/russia-wagner-group-complicating-libyan-cease

68 Michele Nichols, up to 1,200 deployed in Libya by Russian military group - U.N. report, Reuters, 06/05/2020, at:

https://www.reuters.com/article/us-libya-security-sanctions/up-to-1200-deployed-in-libya-by-russian-military-group-un-report-idUSKBN22I2XW/

69 Hiba Zayadin, Recruited as Security Guards in the UAE. Deceived into Working in Conflict-Ridden Libya Instead, Human Right Watch, 01/11/2020, at:

https://www.hrw.org/news/2020/11/01/recruited-security-guards-uae-deceived-working-conflict-ridden-libya-instead

70 Western Team Went to Help Moscow's Man in Libya. UN Finds, Bloomberg, 14/05/2020, at:

https://www.bloomberg.com/news/articles/2020-05-14/western-mercenaries-went-to-libya-to-help-moscow-s-man-un-finds

71 The Guardian, Exclusive: 2,000 Syrian fighters sent to Libya to support the government, 15/01/2020, at:

https://www.theguardian.com/world/2020/jan/15/exclusive-2000-syrian-troops-deployed-to-libya-to-support-regime

72 الأمم المتحدة، ليبيا: مجلس الأمن يدعم آلية وقف إطلاق النار ويدعو لانسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة، ١٦/٠٤/٢٠٢١، على الرابط:

https://news.un.org/ar/story/2021/04/1074582

73 جمال جوهر، مرتزقة الحرب الليبية.. وقود المعارك وعبء الانتصارات والهزائم، صحيفة الشرق الأوسط، على الرابط

https://aawsat.com/sites/default/files/shorthand/mercenaries-libyan-war/index.html

74 International Organization for Migration (IOM Libya), Libya Migrant Vulnerability and Humanitarian Needs Assessment, 2019, at:

https://dtm.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1461/files/reports/DTM_LBY_MVHNA_Report_Dec2019.pdf

75 Bethan McKernan, War in Libya: how did it start. who is involved and what happens next?, the Guardian , 18/05/2020, at:

https://www.theguardian.com/world/2020/may/18/war-in-libya-how-did-it-start-what-happens-next

76 Christine Aghazarm and Others, International Organization for Migration (IOM), Migrants Caught in Crisis: The IOM Experience in Libya, 2012, at:

file:///C:/Users/LENOVO/Downloads/migrationcaughtincrisis_forweb.pdf

77 The International Organization for Migration (IOM), IOM Helps 80,000 Migrants in Libya Through Voluntary Humanitarian, 21/05/2024, at:

https://libya.iom.int/news/iom-helps-80000-migrants-libya-through-voluntary-humanitarian-return-assistance

78 Giulia Tranchina, Italy Reups funding to force migrants back to Libya, 01/02/2023, at:

https://www.hrw.org/news/2023/02/01/italy-reups-funding-force-migrants-back-libya

79 Libya review, IOM: 9,000 Migrants Returned to Libya in 2022, 12/07/2022, at:

https://n9.cl/m8u2k

80 Giulia Tranchina, Op. Cit.

81 Andrew Cheatham, Libya Can Move Past Its Political Deadlock, But It Will Take Work to Maintain A 'Deal', The United States Institute of Peace, 19/05/2023, at:

https://www.usip.org/publications/2023/05/libya-can-move-past-its-political-deadlock-it-will-take-work-maintain-deal

82 السنوسي بسيكري، ليبيا: التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية، مركز الجزيرة للدراسات، ١٣/٥/٢٠٢٠، على الرابط:

https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reports-ar/documents/20135512148751734Libya.pdf

83 For more on this topic, see:

Donais Timothy, Security sector reform and the challenge of vertical integration, Journal of intervention and state building, Vol 12. No 01, 2018.

84 Cameron Glenn, Libya's Islamists: Who They Are - And What They Want, Wilson Center, 08/08/2017, at:

https://www.wilsoncenter.org/article/libyas-islamists-who-they-are-and-what-they-want

85 Mary Fitzgerald, Mattia Toaldo, The European Council on Foreign Relations (ECFR), A quick guide to Libya's main players, 19/05/2016, at:

https://ecfr.eu/special/mapping_libya_conflict/

86 For more information on this topic, see:

U.S. Department of State, Country Reports on Terrorism 2019, at:

https://www.state.gov/wp-content/uploads/2020/06/Country-Reports-on-Terrorism-2019-2.pdf

87 للمزيد عن المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، راجع:

المجلس الوطني الانتقالي، المجمع القانوني الليبي، العدد ١١٧، على الرابط:

https://lawsociety.ly/source/national-transitional-council/

88 Cameron Glenn, Libya's Islamists: Who They Are - And What They Want, Op. Cit.

89 للمزيد عما اكتنف مرحلة المؤتمر الوطني من احداث، راجع:

طارق المتري، مسالك وعرة .. سنتان في ليبيا ومن أجلها، ط ١، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠١٥.

90 عن محتوى اتفاق الصخيرات، راجع مسودة الاتفاق على الرابط:

https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/Libyan%20Political%20Agreement%20-%20AR%20-%20w%20Signatures.pdf

91 Crisis Group, International Unity is Needed to Prevent a Divided Libya, 03/03/2022, at:

https://www.crisisgroup.org/sites/default/files/libya-statement-8iii22.pdf

92 البرلمان الليبي يعلن اختيار فتحي باشاغا رئيسا جديدا للحكومة والدبيبة يتمسك بمنصبه، شبكة البي بي سي، ١٠/٢/٢٠٢٢، على الرابط:

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-60331742

93 To learn more about the reasons for the return of the government division in Libya, see:

Jonathan M. Winer, Struggle over legitimacy in Libya begins third period of dueling governments, the Middle East Institute (MEI), 14/02/2022, at:

https://www.mei.edu/publications/struggle-over-legitimacy-libya-begins-third-period-dueling-governments

94 For more information on this topic, see:

Intel Brief, Libya Slides Back into Chaos Amid Spiking Oil Prices, the Soufan Center, 26/04/2022, at:

https://thesoufancenter.org/intelbrief-2022-april-26/

95 حكومة الدبيبة: قرار مجلس النواب بسحب الثقة «رأي سياسي غير ملزم»، ١٤/٨/٢٠٢٤، وكالة أنباء الأناضول، ملخص الرابط:

https://2u.pw/93yJ5ubQ

96 For more on the Berlin Agreement, see:

Security Council (UN), Letter dated 27 October 2020 from the Secretary-General addressed to the President of the Security Council, 27/10/2020, at:

https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/S_2020_1043_E.pdf

For more on the Berlin Conference recommendations on Libya, see:

Letter dated 22 January 2020 from the Permanent Representative of Germany to the United Nations

addressed to the President of the Security Council, 22/01/2020, at:

https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n20/017/57/pdf/n2001757.pdf

97 المجمع القانوني الليبي، المؤتمر الوطني العام، العدد ٤٣٢، على الرابط:

https://lawsociety.ly/source/general-national-congress/

للمزيد عن النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام، راجع:

المجمع القانوني الليبي، النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام المرفق لقرار المؤتمر الوطني العام رقم ٦٢ لسنة ٢٠١٣، ١٠/٠٧/٢٠١٣، ملخص الرابط:

https://2u.pw/qZuiuU9c

98 المجمع القانوني الليبي، الاتفاق السياسي الليبي الذي يعرف أيضا باسم اتفاق الصخيرات، ١٧/١٢/٢٠١٥، على ملخص الرابط:

https://2u.pw/rxZ9rqFy

99 المجلس الأعلى للدولة في ليبيا، الجزيرة نت، آخر تحديث: ١٣/٠٨/٢٠٢٣، على ملخص الرابط:

https://2u.pw/KxirS6Im

100 محمود رفيدة، هل يهدد الخلاف بين مجلسي النواب والدولة مستقبل الحل السياسي في ليبيا؟، الجزيرة نت، ٢٦/٠١/٢٠٢٢، على ملخص الرابط:

https://2u.pw/2IW0TY7q

101 للمزيد عن هذا الموضوع راجع:

جاكلين زاهر، الصلاحيات القانونية تشعل خلافات النواب والأعلى للدولة في ليبيا، الشرق الأوسط، ١٧/٠٧/٢٠٢٤، على ملخص الرابط:

https://2u.pw/t4g2hCTD

راجع أيضا:

النواب والأعلى للدولة يبحثان بالقاهرة حلحلة الأزمة السياسية في ليبيا، الشرق الأوسط، ٢٢/٠٢/٢٠٢٥، ملخص الرابط:

https://2u.pw/Iv5QeQdK

102 عبد الرزاق العرادي، حكومة الوفاق الليبية: فرص النجاح واحتمالات الفشل، مركز الجزيرة للدراسات، ١٢/٠١/٢٠١٦، على الرابط:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/01/201611292113724773.html

103 المجمع القانوني الليبي، القرار رقم ٠٥ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تكليف رئيس المحكمة العليا، ١٥/٠٩/٢٠٢٢، على ملخص الرابط:

https://n9.cl/ojviof

104 ليبيا: «قانون الدستورية العليا» يجدد الجدل بين «الرئاسي» والبرلمان، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٧/٠٩/٢٠٢٤، على ملخص الرابط:

https://2u.pw/o1os51pX

105 For more on the statistics of the Libyan National Oil Corporation, see:

https://noc.ly/en/about-noc/

106 Richard Barltrop, Oil and Gas in a New Libyan Era: Conflict and Continuity, The Oxford Institute for Energy Studies, February 2019, P 06 – 25, at:

Oil-and-Gas-in-a-New-Libyan-Era-Conflict-and-Continuity-MEP-22.pdf

107 احمد سلطان، النفط الليبي: تداعيات الإغلاقات النفطية المتكررة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٠٩/٠١/٢٠٢٤، على الرابط:

https://ecss.com.eg/42783/

108 إجمالي خسائر إغلاق الحقول النفطية في ليبيا بلغت ١٥٠٤٧٣٣ برميلا بقيمة نحو ١٢٠ مليون دولار، سي ان بي سي عربية، ٢٩/٠٨/٢٠٢٤، ملخص الرابط:

https://2u.pw/gS9IL1rg

109 احمد سلطان، مرجع السابق.

110 رجب عز الدين، جولة تراخيص النفط الليبي.. كنز احتياطاته تقترب من ٥٢ مليار دولار، منصة الطاقة العالمية، ٠٣/١٢/٢٠٢٤، ملخص الرابط:

https://2u.pw/UF4lss4e

111 Eastern Libya administration threatens oil blockade, Reuters, 24/06/2024, at:

https://2u.pw/iaaqUiSo

112 U.S. EMBASSY LIBYA, United States Concerned with Oil Shutdown, 27/04/2022, at:

https://ly.usembassy.gov/united-states-concerned-with-oil-shutdown-remains-focused-on-libyan-mechanism-to-resolve-disputes-rather-than-holding-services-hostage/

113 Crisis Group, Getting Past Libya's Central Bank Standoff, 01/10/2024, at:

https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/libya/b093-getting-past-libyas-central-bank-standoff

114 International Monetary Fund, Libya: Staff Concluding Statement of the 2024 Article IV Mission, 13/05/2024, at:

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2024/05/10/mcs051024-libya-staff-concluding-statement-2024-art-iv-mission

115 International Crisis Group, International Unity is Needed to Prevent a Divided Libya, 03/03/2022, at:

https://www.crisisgroup.org/sites/default/files/libya-statement-8iii22.pdf

116 What impact does the fighting in Sudan have on Libya?, 29/04/2023, at:

https://www.aljazeera.com/program/inside-story/2023/4/29/what-impact-does-the-fighting-in-sudan-have-on-libya

117 Council on Foreign Relations, Civil Conflict in Libya, By the Center for preventive Action, 15/07/2024, at:

https://www.cfr.org/global-conflict-tracker/conflict/civil-war-libya

118 Jason Burke and Patrick Wintour, Suspected military supplies pour into Libya as UN flounders, The Guardian, at:

https://www.theguardian.com/world/2020/mar/11/suspected-military-supplies-libya-un-cargo

119 Amy Mackinnon and Jack Detsch, Pentagon Says UAE Possibly Funding Russia's Shadowy Mercenaries in Libya, Foreign Policy, at:

https://foreignpolicy.com/2020/11/30/pentagon-trump-russia-libya-uae/

120 للمزيد عن العلاقات التجارية والاقتصادية بين تركيا وليبيا، راجع:

محمود سمير الرنتيسي، ليبيا في سياسة تركيا الخارجية حقائق جديدة في معادلات البر والبحر، مركز الجزيرة للدراسات، ١٢/١٢/٢٠١٩، على الرابط:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/12/191212101941157.html

121 To View the Content of the Turkish - Libyan agreement document on the demarcation of maritime borders, see:

UN, Memorandum of Understanding between The Government of the Republic of Turkey and the Government of National Accord - State of Libya on delimitation of the maritime jurisdiction areas in the Mediterranean, at:

https://www.un.org/depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/PDFFILES/TREATIES/Turkey_11122019_%28HC%29_MoU_Libya-Delimitation-areas-Mediterranean.pdf

122 Kristian Coates Ulrichsen, Qatar and the Arab Spring: Policy Drivers and Regional Implications, Carnegie Middle East Center, 24/09/2024, at:

https://carnegie-production-assets.s3.amazonaws.com/static/files/Brief-Ulrichsen_Qatar.pdf

123 The European Union and Libya, Delegation of the European Union to Libya, 27/07/2021, at:

https://www.eeas.europa.eu/libya/alathad-alawrwby-wlybya_ar?page_lang=en&s=105

124 For more on this topic. See:

Mattia Toaldo, Libya: security, economic development and political reform, London, February 2016, at:

https://brussels.fes.de/fileadmin/public/editorfiles/events/Maerz_2016/FES_LSE_Libya._security_economic_development_and_political_reform_Toaldo_2016_02_23.pdf

125 Caroline Dieckhoner and Stefan Lochner, European Gas Imports from North Africa: Reassessing Security of Supply in the Light of Political Turmoil, Intereconomics (Review of European Economic Policy), Volume 46, Number 3, 2011, PP 143 – 147, AT:

https://www.intereconomics.eu/contents/year/2011/number/3/article/european-gas-imports-from-north-africa-reassessing-security-of-supply-in-the-light-of-political-turm.html

126 For more on European policies towards the crisis in Libya, see:

Ludovica Marchi, The European Union EU in Libya and the Collapse of the Common Security and Defense Policy CSDP, The London School of Economics and Political Science (LSE), August 2017, at:

https://eprints.lse.ac.uk/83719/1/Marchi_The%20EU%20in%20Libya%20and%20the%20Collapse%20of%20the%20CSDP_Final.pdf

127 For more on Operation Irini, see:

EUNAVFOR MED IRINI: European Union Naval Force IRINI - Military Operation, EU, 30/11/2020, at:

https://www.eeas.europa.eu/eunavfor-med-operation-irini/eunavfor-med-irini-european-union-naval-force-irini-military-operation_und_en

and see:

https://www.operationirini.eu/about-us/

128 Congressional Research Service (CRS), Libya and U.S. Policy, 19/07/2023, at:

https://s3.documentcloud.org/documents/23883114/libya-and-us-policy-july-19-2023.pdf

129 On this topic. See:

Sara Rodriguez Martinez, The Biden Administration's Impulse to US-EU Cooperation on Libya, Center for Security Studies **ETH Zurich**, 21/01/2021, at:

https://css.ethz.ch/en/center/CSS-news/2021/01/the-biden-administrations-impulse-to-us-eu-cooperation-on-libya.html

130 U.S. Department of State, The U.S. Strategy to Prevent Conflict and Promote Stability 10-Year Plan for Libya 2022 - 2032, at:

https://www.state.gov/wp-content/uploads/2024/03/The-U.S.-Strategy-to-Prevent-Conflict-and-Promote-Stability-10-Year-Plan-for-Libya-Accessible-3.22.24.pdf

131 U.S. Embassy Libya, The U.S. Strategy to Prevent Conflict and Promote Stability 10-Year Strategic Plan for Libya, 25/03/2023, at:

https://ly.usembassy.gov/the-u-s-strategy-to-prevent-conflict-and-promote-stability-10-year-strategic-plan-for-libya/

and:

https://www.state.gov/wp-content/uploads/2023/03/CSO-2023-SPCPSPlan-Libya-2023-03-20-Final-Accessible-March-2023.pdf

132 Muhammed Enes Calli and Diyar Guldogan, Turkish president meets speaker of Libyan House of Representatives, Anadolu Ajansi, 13/12/2023, at:

https://www.aa.com.tr/en/africa/turkish-president-meets-speaker-of-libyan-house-of-representatives/3081489

133 International Crisis Group, Interpreting Haftar's Gambit in Libya, 04/05/2020, at:

https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/libya/interpreting-haftars-gambit-libya

134 Russian Military and Strategic Expansion in Libya Through the Maaten al-Sarra Airbase, Special Eurasia, Geopolitical Report ISSN 2785-2598, Volume 51 Issue 2, 04/02/2025, at:

https://www.specialeurasia.com/2025/02/04/russia-libya-maaten-al-sarra/

135 عواطف سعيد علي، الأوضاع السياسية والإدارية في إقليم فزان (١٩٤٣ – ١٩٥١)، مجلة كلية الآداب، العدد ١٧، جامعة مصراتة، ٢٠٢١/٠٦/٣٠، ص ١٠٦ – ١٣١، على الرابط:

https://www.researchgate.net/publication/350541305_alawda_alsyasyt_waladaryt_fy_aqlym_fzan_1943-1951m

136 For more on the French presence and position in Libya, see:

French military actions in Libya, Topchubashov Center, Special Report, 18/09/2020, at:

https://top-center.org/js/ckfinder/userfiles/files/French%20Military%20actions%20in%20Libya.pdf

137 للمزيد عن هذا الموضوع. راجع:

تقارير السفارة الإيطالية في طرابلس، ١٧/٠١/٢٠٢٣، على الرابط:

https://ambtripoli.esteri.it/ar/news/dall_ambasciata/2023/01/80-le-esportazioni-italiane-verso-2/

138 فابيو ليبيرتي، إيطاليا وليبيا.. لماذا انقلب الحليف إلى عدو؟، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٧/٠٧/٢٠١١، على الرابط:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/201192116194682810 4.html

139 For more on the British position during the beginning of the crisis in 2011, see:

Libya Crisis: National Security Adviser's Review of Central Co-ordination and Lessons Learned, UK Government Reports, at:

https://assets.publishing.service.gov.uk/media/5a7ad90140f0b66eab99d104/Lessons-Learned-30-Nov.pdf

140 Statista Research Department, Amount of Libyan assets frozen abroad (in billion euros), 02/09/2011, at:

https://www.statista.com/statistics/275294/amount-of-libyan-assets-frozen-abroad/

141 When will the UN Release Libya's Frozen Funds?, Libya Review, 03/08/2024, at:

https://libyareview.com/46846/when-will-the-un-release-libyas-frozen-funds/

142 اجتماع لدول الجوار الليبي في الجزائر غدا، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٢/٠١/٢٠٢٠، على ملخص الرابط:

https://2u.pw/Tubmo17Z

143 ليبيا.. وزراء خارجية الجوار يؤكدون من الجزائر على حتمية الحل السياسي ورفض التدخل الأجنبي، الجزيرة نت، ٠١/٠٩/٢٠٢١، على ملخص الرابط:

https://2u.pw/J2xm9Jce

144 Hamza Meddeb, The Volatile Tunisia-Libya Border: Between Tunisia's Security Policy and Libya's Militia Factions, Malcolm H. Kerr Carnegie Middle East Center, 03/09/2020, at:

https://carnegie-production-assets.s3.amazonaws.com/static/files/Meddeb_TunisiaLibya.pdf

See also:

U.N, Impact of the Libyan crisis on the Tunisian economy, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), 03/04/2017, at:

https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/impact-libyan-crisis-tunisian-economy-english.pdf

145 المغرب يؤكد دعمه لحكومة الوفاق ورفضه التدخل الخارجي في ليبيا، الجزيرة نت، ٢٢/٠٢/٢٠٢٠، على ملخص الرابط:

https://2u.pw/43QJ7PWM

146 United Nations Support Mission in Libya, Libyan Political Dialogue Forum, at:

https://unsmil.unmissions.org/libyan-political-dialogue-forum

147 International Peace Institute (IPI), By Stimson Center, The Situation in Libya: Reflections on Challenges and Ways Forward, June 2022, at:

https://www.stimson.org/wp-content/uploads/2022/07/Situation-in-Libya-Meeting-Note-Proofs26.pdf

148 United Nations Support Mission in Libya, 20/06/2022, at:

https://unsmil.unmissions.org/sasg-stephanie-williams-press-statement-members-house-representatives-and-high-council-state-united

149 United Nations Secretary-General, Stephanie Koury Deputy Special Representative of the Secretary-General for Political Affairs, at:

https://www.un.org/sg/en/content/profiles/stephanie-koury

150 ماذا ورا استقالة المبعوث الأممي إلى ليبيا؟، الجزيرة نت، ١٨/٠٤/٢٠٢٤، ملخص الرابط:

https://2u.pw/JYOEt9iz

151 Remarks by Officer-in-Charge /Deputy Special Representative of the Secretary- General Stephanie Koury to the Security Council - 9 October 2024, 09/10/2024, at:

https://unsmil.unmissions.org/remarks-officer-charge-deputy-special-representative-secretary-general-stephanie-koury-security

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

25 YEARS since 1998
Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث

مبنى مؤسسة الملك فيصل الخيرية

البرج الشمالي، الدور 11،
الوحدة FN11A
شارع الملك فهد الفرعي،
حي العليا الرياض
ص.ب 10082 الرياض 12212 المملكة
العربية السعودية
هاتف: 2567 211 11 966+
البريد الالكتروني:
info@grc.net

مركز الخليج للأبحاث

(المركز الرئيسي)

19 شارع راية الاتحاد ص.ب 2134
جدة 21451 المملكة العربية
السعودية هاتف:
966+ 12 6511999
فاكس: 966+ 12 6531375
البريد الالكتروني:
info@grc.net

Gulf Research Center
Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64

Gulf Research Centre
Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center
Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

هذا الكتاب:

هذا الكتاب يعدّ محاولة من المؤلف لسدّ الفراغ الراهن في حقل الإنتاج العلمي والمعرفي الشامل لحيثيات وتطورات الأزمة المستمر ة في ليبيا، وافتقار الساحة الأكاديمية والبحثية للكم الوافي للإحاطة بجميع تفاصيل هذه الأزمة ذات الأبعاد المعقّدة ومستويات التحليل المتباينة والمتعدّدة – التي من الصعب لأي دراسة الإلمام بجميع ثناياها مهما بلغت درجات الشمولية المتسّمة بها، ومردّ ذلك أساسا لما يحيط بالأزمة من تعقيد وما تحمله في طياتها من تداعيات تتعدّى في كثير من ابعادها ما هو داخلي إلى ما هو إقليمي ودولي، إلى جانب تسارع الأحداث والتغيرات في موازين القوى؛ تسارع مرّده اساسا لتقلّب الولاءات المتجدّد والمستمر في خارطة ارتباطات الفواعل المحلية سواء ضمن علاقاتهم البينية؛ أو علاقتهم بالرُعاة الخارجيين على تناقضات مصالحهم وحدود تباياتهم وتوافقاتهم

نبذة عن المؤلّف:

الدكتور عبد الرزاق غراف: باحث أول بمركز الخليج للأبحاث بالعاصمة السعودية الرياض منذ أكتوبر ٢٠٢٢؛ أستاذ محاضر – قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعتي معسكر وأم البواقي بالجزائر فيما بين سنتي ٢٠١٤ – ٢٠٢٢، حاصل على درجة دكتوراه دولة في الدراسات الأورو متوسطية من جامعة الجزائر ـ ٣ ، متخصص في الشؤون السياسية – الأمنية والاستراتيجية، مهتم بقضايا الأمن الإقليمي والدولي والتهديدات الأمنية وإدارة المخاطر في الدول الهشّة، لديه عشرات الدراسات في قضايا العلاقات الدولية والدراسات الأمنية والجيو سياسية والسياسة الخارجية، فضلا عن عشرات المشاركات العلمية في مؤتمرات وندوات محلية ودولية حول ذات القضايا. محلّل سياسي عبر العديد من المنابر الإعلامية المحلية والدولية المكتوبة والمرئية.

مركز الخليج للأبحاث
المرقمة للجميع

25 YEARS
Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
مبنى مؤسسة الملك فيصل الخيرية
البرج الشمالي، الدور ١١،
الوحدة FN11A
شارع الملك فهد الفرعي،
حي العليا الرياض
ص.ب 10082 الرياض 12212، المملكة
العربية السعودية
هاتف: 2567 211 11 966+
البريد الالكتروني:
info@grc.net

مركز الخليج للأبحاث
(المركز الرئيسي)
19 شارع زاية الاتحاد ص.ب 2134
جدة 21451 المملكة العربية
السعودية هاتف:
+966 12 6511999
فاكس: 6531375 12 966+
البريد الالكتروني:
info@grc.net

Gulf Research Center
Foundation
Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Center
Riyadh
Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center
Jeddah
(Main office)
19 Rayat Alittihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

رقم الإيداع: ١٤٤٧/٤٠٠٩
ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٩١٥٧٣-٥-٩